



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

السياسة الإيرانية

تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

١٩٧٩-٢٠٠٠



منصور حسن العتيبي

السياسة الإيرانية
تجاه دول مجلس التعاون الخليجي
(١٩٧٩ - ٢٠٠٠)

منصور حسن العتيبي

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب. ٨٠٧٥٨
دبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١ +
فاكس: ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١ +
بريد إلكتروني: info@grc.ae
موقع الإنترنت: www.grc.ae



الطبعة الأولى ٢٠٠٨
صدرت عن مركز الخليج للأبحاث
دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

© مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨

جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث. لا يجوز إعادة طباعة أي جزء من هذا الكتاب أو تخزينه بواسطة أي نظام يستخدم لاسترجاع المواد الإلكترونية، أو إعادة إنتاج هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي وسيلة من الوسائل الإلكترونية أو الآلية أو التصويرية أو التسجيلية أو غيرها من الوسائل المتاحة، من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب 7 72 424 9948 ISBN:

وجهات النظر الواردة في هذا الكتاب تعبر عن آراء المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الخليج للأبحاث.

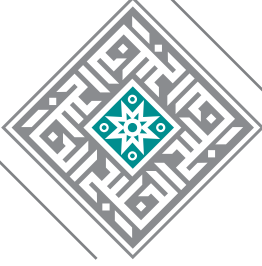
”

إنّ مركز الخليج للأبحاث بقيامه بنشر هذا الكتاب
ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي
وثقافته إيماناً منه بأنّ المعرفة حق للجميع.

“

عبد العزيز بن عثمان بن صقر
رئيس مركز الخليج للأبحاث

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث



هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكاً منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوسع وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.



١ مقدمة

الفصل الأول

١٤ النظام الإقليمي الخليجي

١٥ أولاً: مفهوم النظام الإقليمي وعلاقته بالنظام الدولي

٢٧ ثانياً: النظام الإقليمي الخليجي

٣٤ ثالثاً: مفهوم الدور الإقليمي

٤٠ رابعاً: إمكانات القوة في النظام الإقليمي الخليجي

الفصل الثاني

٥٥ محددات السياسة الإقليمية الإيرانية

٥٦ أولاً: المنظور التاريخي للسياسة الإيرانية في الخليج

٦٤ ثانياً: المحددات النابعة من البيئة الدولية الإقليمية

٧٩ ثالثاً: المحددات النابعة من البيئة الدولية العالمية

الفصل الثالث

٩٢ عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية

٩٣ أولاً: دور الأيديولوجيا في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية

٩٩ ثانياً: دور القيادة في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية

- ثالثاً: دور المصلحة القومية في السياسة الخارجية الإيرانية ١٠٧
- رابعاً: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية في الخليج ١١١

الفصل الرابع

- السياسة الإيرانية خلال الجمهورية الأولى (١٩٧٩ - ١٩٨٩) ١٢٣
- أولاً: الأيديولوجيا الإيرانية ١٢٤
- ثانياً: النفوذ والبحث عن دور إقليمي ١٣١
- ثالثاً: قضايا الحدود ١٣٨
- رابعاً: قضايا الأمن والتسلّح ١٤٤
- خامساً: قضايا التعاون الإقليمي ١٥١

الفصل الخامس

- السياسة الإيرانية خلال الجمهورية الثانية (١٩٨٩ - ١٩٩٧) ١٥٨
- أولاً: الأيديولوجيا الإيرانية ١٥٩
- ثانياً: النفوذ والبحث عن دور إقليمي ١٦٦
- ثالثاً: قضايا الحدود ١٧٤
- رابعاً: قضايا الأمن والتسلّح ١٨١
- خامساً: قضايا التعاون الإقليمي ١٨٩

الفصل السادس

السياسة الإيرانية خلال الجمهورية الثالثة (١٩٩٧ - ٢٠٠٠)	١٩٧
أولاً: الأيديولوجيا الإيرانية	١٩٨
ثانياً: النفوذ والبحث عن دور إقليمي	٢٢٤
ثالثاً: قضايا الحدود	٢٣٧
رابعاً: قضايا الأمن والتسلح	٢٥٠
خامساً: قضايا التعاون الإقليمي	٢٦٠
خاتمة	٢٧٨
المراجع	٢٩٠

مقدمة

تتضمن مقدمة الدراسة عدداً من النقاط: أهمية موضوع الدراسة، المشكلة البحثية، فرضيات الدراسة وتساؤلاتها، منهجية الدراسة ووسائل جمع البيانات وتحليلها، الإطار الزمني للدراسة، الأدبيات السابقة، تقسيم الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أهمية موضوع الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من نقاط عدة، كما يلي:

١- الاهتمام الذاتي للباحث باعتباره أحد أبناء دولة الكويت الخليجية التي تتأثر كثيراً بما تتخذه إيران من سياسات تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي كانت ولا تزال بؤرة من بؤر الصراع في منطقة الخليج منذ الغزو العراقي في آب/ أغسطس ١٩٩٠.

٢- إن إيران دولة إقليمية كبرى، وهي إحدى ركائز التوازن الاستراتيجي والأمني في منطقة الخليج، وبالتالي ترتبط دراسة سياستها الخارجية تجاه دول تلك المنطقة إلى حد كبير بمعادلات التوازن الاستراتيجي والأمني هناك، الأمر الذي يعطي أهمية استراتيجية للموضوع.

٣- هناك أهمية أكاديمية؛ حيث يأمل الباحث أن تمثل تلك الدراسة إضافة للمكتبة العربية والخليجية في ما يتعلق بدراسات السياسات الخارجية والإقليمية بشكل خاص، والدراسات الخليجية بشكل عام.

المشكلة البحثية

إن البحث في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو - في جزء كبير منه - بحث في العلاقات الإيرانية - العربية في منطقة الخليج، فإيران دولة إقليمية كبرى في منطقة ذات أهمية دولية؛ سواء من الناحيتين الجيوبوليتيكية والتاريخية أم من النواحي السياسية والاقتصادية، وتعتبر ركيزة أساسية من ركائز التوازن الاستراتيجي الدولي، وهي منطقة خصبة ومجال مفتوح للصراعات الإقليمية والدولية، إلى جانب الصراعات الداخلية على حد سواء، وكانت، ولا تزال، محط أطماع العديد من القوى الإقليمية والدولية الكبرى ذات المصلحة في السيطرة على تلك المنطقة، للحيلولة دون وصول قوى أخرى إليها، والاستفادة من خيراتها الطبيعية ومن موقعها المتميز، ومن ثم تحقيق أقصى استفادة ممكنة من خلال فرض سيطرتها وسلطانها على تلك المنطقة، سواء من خلال الاستعمار المباشر بشكله التقليدي البائد، أو من خلال فرض نوع من علاقة التبعية السياسية والعسكرية، أو من خلال ممارسة التهديد والضغط السياسيين من آن لآخر على دول المنطقة، بادعاء حقوق تاريخية وجغرافية، ومن خلال دعم قوى سياسية داخلية.

وتأتي إيران في مقدمة تلك الدول التي تدّعي حقوقاً إقليمية لدى جيرانها في المنطقة، والتي أوجدت مزيداً من نقاط الاحتكاك مع الدول العربية الخليجية منذ مطلع القرن العشرين.

وباعتبار أن إيران دولة مهمة في منطقة الخليج العربي، فهي تشاطر دول هذه المنطقة الكثير من الأمور والقضايا المشتركة، وكان لنجاح الثورة الإيرانية ووصول قوى جديدة ذات توجهات ثيوقراطية وسياسية مختلفة إلى السلطة في إيران دور كبير في إحداث تغيرات جذرية بأوضاع منطقة الخليج، وذلك بالنظر إلى ما تتمتع به إيران من أهمية خاصة باعتبارها إحدى القوى الكبرى الفاعلة في النظام الإقليمي الخليجي.

من هنا، تركز الدراسة على تحليل مشكلة بحثية جوهرية، أساسها التساؤل عن «طبيعة وحركة سياسة إيران الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أي دراسة سياسة إيران الإقليمية». ما هي سياسة إيران الخارجية تجاه منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ ما هي ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنطقة الخليج العربي؟ وما هي الدوافع التي دفعت بها إلى تغيير نمط خطابها

الموجه إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والانتقال من سياسة المواجهة والعداء السافر إلى الاعتدال، وتبني سياسة الانفتاح في العهود التالية للعهد الخميني؟ وانعكاس ذلك على القضايا الأساسية في المنطقة، وبخاصة ما يتعلق منها بالأمن والتعاون الإقليمي بمختلف أشكاله.

ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى تحليل جملة من العوامل والمتغيرات ذات الصلة الوثيقة بالسياسة الإقليمية لإيران ودراساتها، على النحو التالي:

١- تحليل عناصر السياسة الخارجية الإيرانية، والكيفية التي يمكن أن تمثل من خلالها إيران تهديداً للأمن الإقليمي الخليجي، خصوصاً مع اتجاهها نحو تطوير قدراتها في مجال أسلحة الدمار الشامل.

٢- دراسة التحول الذي طرأ على السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ من المواجهة والتعنّت في عهد آية الله الخميني إلى مزيد من الاعتدال والانفتاح في عهدي رفسنجاني وخاتمي.

٣- تحديد العوامل التي أضفت صفة الاعتدال على السياسات الإيرانية، بعد أن أصبحت المصالح القومية، لا الاعتبارات الأيديولوجية، هي المسيطرة على السياسة الإيرانية.

٤- أثر المتغيرات العالمية الجديدة ومفاهيم العولمة في السياسة الخارجية الإيرانية، وهذه الجزئية هي بمنزلة إضافة جديدة للدراسة المتعلقة بحقل الدراسات الإيرانية الخليجية.

فرضيات الدراسة وتساؤلاتها

تسعى الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات، إلى جانب سعيها إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات التي أثارها في ذهن الباحث.

أما الفرضيات، فهي على النحو التالي:

١- الأيديولوجيا ليست هي المحرك الأساسي والوحيد للسياسة الإيرانية في إطارها

الإقليمي تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإنما هناك محركات أخرى؛ مثل طبيعة النظام السياسي، والمتغيرات الإقليمية، والمتغيرات العالمية، التي تؤثر بدورها في توجهات السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢- النزعة التوسعية هي سمة أساسية للسياسة الإيرانية في إطارها الإقليمي، فهي تغلب النزعة التعاونية، ومن ثم كانت للأدوات العسكرية والدعائية الغلبة على باقي أدوات تنفيذ السياسة الإيرانية في الخليج. ومن ثم فإن السياسة الخليجية لإيران تقلص من فرص التعاون الإقليمي في المنطقة، أي إنها تقلل من فرص قيام صيغ تعاونية إيرانية خليجية.

٣- اعتمدت إيران سياسة خارجية إقليمية مكنتها من القيام بدور إقليمي فاعل إزاء القضايا والمواقف الإقليمية الخليجية.

٤- التهديد الإيراني للأمن الخليجي ما زال أمراً قائماً، على الرغم من بروز مصادر جديدة للتهديد الإقليمي، مثل العراق.

أما التساؤلات التي تثيرها الدراسة فهي كما يلي:

١- ما هي إمكانيات وقدرات إيران المادية والمجتمعية التي تمكنها من القيام بدور إقليمي مميز في منطقة الخليج العربي؟

٢- ما هي الآليات والأدوات والوسائل التي تعتمدها إيران في تحقيق أهدافها الإقليمية وتمكّنها من بناء دورها الإقليمي؟

٣- ما هو تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية في حدود الدور الإيراني في الخليج؟

٤- هل هناك علاقة تفاعلية بين السياسة الإيرانية من جهة، وعوامل ومصادر الاضطراب وعدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي من جهة أخرى؟ ومثال على ذلك، حركات المعارضة الشيعية، ومحاولات التخريب وقلب نظام الحكم، والاعتيالات السياسية.

منهجية الدراسة ووسائل جمع البيانات وتحليلها

الدراسة التي نحن بصدها هي دراسة للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أي إنها، بشكل آخر، دراسة للسياسة الإقليمية لإيران.

وتأخذ الدراسة الإقليمية أحد الشكلين التاليين:

١- هو السلوك الصادر عن مجموعة وحدات أو دول الإقليم إزاء موقف ما داخل الإقليم أو خارجه، معبراً عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم، الذي يعبر عن آلية صنع القرار الإقليمي (سلوك مجلس التعاون تجاه الغزو العراقي للكويت، موقف المجلس من الصراع العربي - الإسرائيلي).

٢- هو سياسة الجزء إزاء الكل، أو هو بعبارة أخرى سياسة دولة ما إزاء مجموعة الدول داخل الإقليم. حيث تتحدد سياسة الدولة إقليمياً وفقاً لطبيعة الإمكانيات المادية والموضوعية والمجتمعية لتلك الدولة، ووفقاً لطبيعة الأوضاع الإقليمية والدولية السائدة خلال فترة معينة.

وهذا الشكل الثاني هو ما تنتهجه الدراسة في تحليل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنطقة الخليج العربي خلال الفترة الزمنية الممتدة من العام ١٩٧٩ حتى العام ٢٠٠٠.

قد تأخذ السياسة الإقليمية لأي دولة منحى صراعياً، كما قد تأخذ منحى تعاونياً، أو كليهما معاً، وهذا يتوقف على طبيعة توجهات القيادة السياسية في تلك الدولة، وطبيعة القضايا موضوع السياسة الخارجية التي يثار حولها الجدل، كذلك رد فعل الوحدات السياسية الأخرى داخل الإقليم نفسه، ومدى توافق أهدافها ومصالحها مع أهداف وتوجهات السياسة الخارجية لتلك الدولة في إطارها الإقليمي.

ومن هنا، وبناء على ما سبق، إن مفهوم السياسات الإقليمية هو الأساس المنهجي في تلك الدراسة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحديد مفهوم النظام الإقليمي الذي تجري في إطاره تلك السياسة، بما يحويه من نمط للعلاقات وتوزيع للقوة السياسية والعسكرية والاقتصادية. وهو ما يظهر بشكل أساسي في الفصل الأول من هذه الدراسة. كما تظهر نتائجه في الفصول الرابع والخامس والسادس من الدراسة، وتتناول هذه الفصول القضايا الإقليمية التي تصاغ بصدها السياسة الإيرانية.

كما أن منهج تحليل النظم، أو نموذج المدخلات والمخرجات، يجد مكانه في هذه الدراسة من خلال تحليل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تعمل باعتبارها محددات أو مدخلات للسياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، وهو ما يجد مكانه في الفصل الثاني من الدراسة.

أما منهج صنع القرار، فنجدّه بشكل أساسي في الفصل الثالث من الدراسة الذي يُعنى بتحليل عملية صنع قرار السياسة الخارجية الإيراني والقوى المؤثرة فيه، سواء على المستوى القيادي، أم على مستوى المؤسسة الدينية، أم على مستوى القوى الأخرى ذات المصلحة، من خلال تناول دور كل من القيادة والأيدولوجيا والمصالح القومية في تلك العملية. وترجمة تلك السياسة من خلال مجموع الأدوات التي تعتمدّها إيران لتنفيذ سياستها خليجياً.

وأخيراً، إن تناول المنظور التاريخي للسياسة الإيرانية في الخليج إنما يستفيد من المنهج التاريخي، كما إن دراسة نمط توزيع القوة في النظام الخليجي تستخدم أسلوب المقابلة.

وتعتمد الدراسة على مصدرين أساسيين من مصادر جمع البيانات:

- ١- الوثائق المتاحة حول ذلك الموضوع، بما تشمله من خطب وتصريحات صحافية، صدرت عن القادة والمسؤولين الإيرانيين والخليجيين حول العلاقات الإيرانية الخليجية، ووثائق مجلس التعاون في ما يتعلق بالعلاقات مع إيران، ودور إيران المنتظر في مسألة الأمن الخليجي.
 - ٢- المصادر المكتبية، وتشمل الكتابات الأكاديمية التي تُعنى بموضوع الدراسة، سواء على شكل كتب أم مقالات أم دراسات أم أبحاث علمية، مما تحتويه الدوريات العربية والأجنبية، وكذلك الرسائل العلمية والأبحاث غير المنشورة، إلى جانب ما تضمّنته الصحف والمجلات حول ذلك الموضوع، ما يفيد الباحث في تحليله.
- وتعتمد الدراسة في التحليل على الجهد الذاتي للباحث في تحليل مضمون المادة العلمية المتاحة؛ لتحليل وتفسير واستقراء ثوابت السياسة الإيرانية ومتغيّراتها تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال فترة الدراسة.

الإطار الزمني للدراسة

تمتد الدراسة من العام ١٩٧٩ حتى العام ٢٠٠٠. وهذه الفترة التي تجاوزت العقدين من الزمن، تواترت خلالها أنماط مختلفة من العلاقة التي جمعت بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تعاقبت على إيران ثلاث قيادات اختلفت في توجهاتها السياسية داخلياً وخارجياً. وفترة الدراسة هي فترة كافية لدراسة الأنماط المختلفة للسياسات التي اتبعتها القيادات الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وردود الأفعال تجاهها.

الأدبيات السابقة

في إطار الدراسات الخاصة بالسياسة الخارجية لإيران في منطقة الخليج العربي باعتبارها جزءاً من العلاقات العربية - الإيرانية في إطارها العام، والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر في السياسة الإيرانية بمنطقة الخليج العربي، هناك عدد من الكتابات الأكاديمية، نعرض بعضها في ما يلي:

١- في دراسة بعنوان، إيران: معضلات سياسة الاحتواء المزدوج^(١)، يناقش كل من كوردسمان وأحمد هاشم وضعية إيران في النظام الإقليمي والدولي منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، حيث بدأت إيران تدخل في زمرة الدول الراعية للإرهاب، بخاصة بعد صدور قرار المحكمة العليا في ألمانيا بتورط الحكومة الإيرانية بشكل مباشر بحادث اغتيال ثلاثة من الإيرانيين الأكراد في أحد مطاعم برلين عام ١٩٩٢، إضافة إلى ما تمثله من تهديد لجيرانها في منطقة الخليج منذ رفع شعار «تصدير الثورة»، ما جعلها تُعرف بـ «الدولة الحمراء» في المنطقة. ومن هنا، كان رد الفعل الأمريكي باتباع سياسة خاصة تجاه إيران.

هذا الكتاب الذي يحمل بين طياته أربعة عشر فصلاً مهم جداً لهؤلاء الذين يسعون وراء فهم أعمق للسياسات الإيرانية وما تسببه من مشكلات للسياسة الأمريكية، فهو يحمل تحليلاً جيداً للعوامل والمتغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسيكولوجية التي تشكل واقع السياسة الإيرانية ومستقبلها.

ويعدم المؤلفان تحليلهما بعدد من الجداول (١٦)، والأشكال (٤٦) والخرائط (٥) التي تذهب للتعرف إلى الكيفية التي اكتسبت بها إيران وضعها باعتبارها دولة حمراء في النظام الدولي، وذلك من خلال مناقشة متميزة للديناميات الداخلية للنظام وعوامل الضغط المختلفة الناتجة من العوامل الديمغرافية والإثنية، وكيف يمكن للنفط والاقتصاد أن يؤدي دوراً مهماً في تحديد مستقبل إيران وسياساتها الخارجية. كما يتناول المؤلفان القدرات العسكرية الإيرانية وكيف يمكن أن تمثل مصدراً للتهديد، خصوصاً أنها تسعى إلى تطوير قدراتها في ما يتعلق بامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

Anthony H. Cordesman and Ahmed Hashim, *Iran: Dilemmas of Dual Containment*, (١) CSIS Middle East Dynamic Net Assessment (Boulder, Colo.: Westview Press, 1997):

ثم يعرض المؤلفان لسياسة الاحتواء المزدوج التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه إيران، ويقترحان استخدام سياسة الترغيب والترهيب «العصا والجزرة»، مع اتباع الحوار مع طهران، وفي الوقت نفسه العمل على تقليل قدراتها على امتلاك أسلحة الدمار الشامل، والحد من إمكانيات بناء قوتها التقليدية.

وبغض النظر عن التفاصيل الواردة بشأن سياسة الاحتواء وبدائلها، فإن ما يحويه هذا الكتاب من مادة حول القدرات الإيرانية بمختلف أشكالها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية... إلخ، يمثل فائدة كبرى للباحث في ما يتعلق بدراسة القدرات الإيرانية مقابل قدرات منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن ثم يعتبر ذا فائدة جيدة للبحث.

٢- الدراسة الثانية بعنوان، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين^(٢)، وهي إحدى الدراسات التي تتناول تحليلاً للمتغيرات والعوامل التي سيكون لها أثر مباشر في صياغة «أمن الخليج العربي» بصورته المستقبلية.

تتضمن هذه الدراسة عدداً من الدراسات المفصلة لمجموعة من الباحثين والمهتمين بالشؤون الخليجية. حيث يختص الفصل الأول من الجزء الأول من الكتاب بتحليل العلاقة بين إيران والأمن الخليجي، فيعرض جيرالد غرين لإيران بوصفها أحد المصادر الحالية والمستقبلية للتهديد الأمني في المنطقة منذ سقوط الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩. فهو يبحث الدور الإيراني في معادلة الأمن الخليجي التي يرى أنها لن تقوم إلا بمشاركة كل من العراق وإيران إلى جانب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويهتم بتحليل عناصر السياسة الخارجية الإيرانية والكيفية التي يمكن أن تمثل بها إيران تهديداً للأمن في المنطقة، خصوصاً مع اتجاهها لتطوير قدراتها في مجال أسلحة الدمار الشامل.

وخلص إلى أنه على الرغم من أن الوضع الاقتصادي والسياسي يضعف من إمكانية أن تمثل إيران تهديداً مستقبلياً للأمن الخليجي، فإنه مع ذلك من الصعب أن يقوم نظام أمني خليجي من دون مشاركة إيران إلى جانب العراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،

David E. Long and Christian Koch, eds., *Gulf Security in the 21st Century*

(٢)

(Abu Dahbi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1997).

ومن ثم يتحتم على إيران أن تنحي أطماعها التوسعية جانباً، الأمر الذي ييسر عملية التقارب والاندماج في نظام أمني خليجي.

٣- الدراسة الثالثة تحمل عنوان، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار^(٣)، وهي كتاب يقع في ثلاثة عشر فصلاً موزعين بين أقسام أربعة، تعرض آراء عدد من كبار المختصين بشؤون إيران ومنطقة الخليج العربي، بهدف إعطاء رصد شامل ومتوازن للقضايا الرئيسية التي تواجه المنطقة في مطلع القرن الحادي والعشرين.

يحمل القسم الأول عنوان: التحدي الشيوعي (حكم رجال الدين)، وذلك في فصول ثلاثة تتناول المبادئ التي تركز عليها العلاقة بين الدين والسياسة في إيران بعد الثورة، ثم تقييم أداء المؤسسات الحاكمة في فترة ما بعد الثورة، وكيف استطاع المرشد الأعلى للثورة (سواء آية الله الخميني أم خليفته علي خامنئي) أن يثبت دعائم سلطته والبقاء بمنأى عن التحزبات والصراع الداخلي، وعدم التدخل إلا في حال تعرض النظام لتهديد سياسي خطير.

ويتناول الفصل الثالث تحليل العلاقة بين قيادة الدولة والقيادة الدينية «ولاية الفقيه»، حيث يتولى المرجع الأعلى للشيعة قيادة الدولة. لكن هذه الازدواجية أصبحت غير قائمة بالشكل الجامد الذي كانت عليه حتى وفاة الخميني وكبار رجال المؤسسة الدينية الشيعية.

أما القسم الثاني من هذا الكتاب - وهو الأكثر أهمية بالنسبة إلى دراستنا - فيتعلق بدراسة السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، تلك المنطقة التي تعاني درجة عالية من التوتر وعدم الاستقرار.

ويبدأ بدراسة التحول الذي طرأ على السياسة الإيرانية في الخليج؛ من المواجهة والتعنت في عهد الخميني، إلى مزيد من الاعتدال والبراغماتية في العهود التالية للخميني، وتحديد العوامل التي تضفي صبغة الاعتدال على السياسات الإيرانية، بعد أن أصبحت المصالح القومية، لا الاعتبارات الأيديولوجية، هي المسيطرة على السياسة الإيرانية.

ثم يعرّج إلى بحث وتحليل ما سماه جيمس بيل «مستطيل التوتر في المنطقة»، حيث يركز

(٣) Jamal S. Al-Suwaidi, ed., *Iran and the Gulf: A Search for Stability* (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996).

على التفاعلات بين كل من إيران والعراق والولايات المتحدة ودول مجلس التعاون، مع إلقاء الضوء على القيود الداخلية والدولية التي تؤثر في هذه المجموعة من الدول في سعيها إلى إيجاد توازن بين مصالحها المتعارضة. وهذا الالتقاء بين تلك المصالح المتعارضة، في منطقة من أكثر مناطق العالم حساسية وأهمية، من شأنه أن يوجد جواً من التوتر وعدم الاستقرار.

ويرى بيل أن استقرار الأوضاع في تلك المنطقة إنما يعتمد على ركائز أساسية، أهمها تحسّن العلاقات بين العراق وإيران، واتجاه دول الخليج نحو التعددية السياسية، وتقليص تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الخليجية.

ويأتي الفصل السادس ليؤكد جزئية ضرورة تحسّن العلاقات بين العراق وإيران، من خلال رسمه صورة لأبرز القضايا التي تمثل ملامح السياسة الخارجية الإيرانية وردود فعل المجتمع الدولي تجاهها، بخاصة مع محاولة إيران تحسين صورتها أمام العالم الخارجي.

ثم يستكمل الكتاب حلقات العلاقات الإيرانية - الخليجية؛ من بحث فرص العلاقات بين إيران ودول الخليج في الفصلين السابع والثامن، مع التركيز على علاقتها بكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

يختص القسم الثالث من الكتاب بعملية إعادة بناء القوة العسكرية والاقتصاد الإيرانيين، ويسهب كوردسمان في تحليل المحاولات الإيرانية لبناء قوتها المسلحة، ولكن مع التحذير من أن هرولة إيران نحو تدعيم قوتها العسكرية قد لا يعنى بالضرورة اتجاه إيران نحو تبني مواقف أكثر عدوانية، وإنما قد يعنى اتجاهها نحو تعويض الدمار الذي لحق بها من حربها مع العراق، إضافة إلى أن إيران تواجه صعوبات شديدة اقتصادياً واجتماعياً وإدارياً. ولم يغفل كوردسمان التعرّض لمشكلة أسلحة الدمار الشامل.

ويختتم جمال السويدي الكتاب بدراسة عن «المأزق الأمني في الخليج» والدور الذي يمكن أن تؤديه إيران في ما يتعلق بمسألة الأمن في الخليج، ضمن إطار دراسته للعلاقات الإيرانية - الأمريكية، وعلاقات إيران بدول الخليج، وبحث الديناميات الأمنية المصاحبة للعلاقات المتوترة. فيتناول بحث عدد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقود إلى مجموعة من التفاعلات التي قد تؤثر بالسلب في دعائم الاستقرار بالمنطقة، ومن ثم

يرى ضرورة أن تتبنى الدول الخليجية سياسات أمنية مدروسة، تأخذ بالحسبان تناقضات السياسة الإيرانية وخضوعها لسياسة الاحتواء المزدوج باعتبارها دولة راعية للإرهاب.

مما لا شك فيه أن هذا الكتاب عُني - بما يحويه من مادة علمية مفيدة للدراسة - بتحليل متغيرات السياسة الإيرانية في الخليج وثوابتها، ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية الإيرانية وعلاقتها بمسألة الأمن في الخليج العربي.

٤- في إطار الدراسات التاريخية العامة المتعلقة بالعلاقات العربية - الإيرانية، هناك دراسة محمد حسن العيدروس التي تحمل عنوان العلاقات العربية - الإيرانية: ١٩٢١-١٩٧١^(٤). فعلى الرغم من أن هذه الدراسة التاريخية قد توقفت عند العام ١٩٧١، ولم تتضمن تحليلاً سياسياً متعمقاً، تفيد الباحث في الإلمام بالجوانب التاريخية للعلاقات الإيرانية - العربية بصفة عامة والعلاقات الإيرانية - الخليجية بصفة خاصة، وعلاقة إيران التاريخية بكل من الإمارات والبحرين، وبدايات الهجرة والاستيطان الإيراني في دول الخليج العربي. بالإضافة إلى بعض المشكلات الحدودية التي انتهت بالاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، وردود الفعل الدولية والعربية إزاءه، كذلك تحليله للبيئة الدولية والإقليمية للعلاقات الإيرانية - الخليجية؛ وقضية أمن الخليج، واتجاه إيران نحو زيادة قدراتها المسلحة.

٥- امتداداً للمستوى نفسه من الدراسات الخاصة بالعلاقات العربية - الإيرانية، أصدر معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية مؤلفاً بعنوان، العلاقات العربية - الإيرانية^(٥). وهو نتاج لمجموعة من الباحثين من خلال أربعة أجزاء؛ يتعلق الأول بتحليل العلاقات التاريخية بين العرب والفرس منذ الفتح الإسلامي مروراً بالعهد العثماني والأسرة البهلوية، وحتى اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وما تركته من تأثيرات في مسار تلك العلاقات. أما باقي الأجزاء فتتناول أبعاد ومحددات تلك العلاقة التي تؤثر بشكل مباشر ومؤثر في مسار تلك العلاقات، مثل النواحي السكانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، انتهاءً بتحليل العلاقات السياسية وأثر المتغيرات العالمية الجديدة في السياسة

(٤) محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية - الإيرانية، ١٩٢١-١٩٧١ (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٥).

(٥) جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق، محرران، العلاقات العربية الإيرانية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣).

الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية منذ ولاية رفسنجانى وحتى العام ١٩٩٣.

ورصدت تلك الأخيرة أربعة متغيرات أساسية؛ هي: انهيار الإمبراطورية السوفياتية، وبروز القوة الأمريكية، والتفاعل بين قوى الدمج والتفكيك (الأقليات)، وحرب الخليج. كما تناولت أنماط التفاعل الإيراني - العربي وقضاياها؛ مثل التعاون الاقتصادي، وأمن الخليج، والحركات الإسلامية، والصراع العربي - الإسرائيلي.

٦- وفي إطار المحاورات بين الباحثين العرب والإيرانيين، وامتداداً لنهج تناول الطبيعة الغنية للعلاقات العربية - الإيرانية وتحليلها، عقد مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، ندوة فكرية بعنوان «العلاقات العربية - الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل»^(٦) تضمنت ثلاث عشرة ورقة عربية، يقابلها العدد نفسه من وجهة النظر الإيرانية حول مختلف الموضوعات التي تكوّن العلاقات العربية - الإيرانية، وأعقب كل منها تعقيبات من الجانبين العربي والإيراني، واختتمت أبحاث الندوة بحوار مفتوح لبلورة القضايا كلها التي تناولتها الندوة، والخروج بصيغ عملية لتطوير العلاقات العربية - الإيرانية على المستويات كلها.

دارت الأبحاث حول محورين أساسيين؛ الأول، هو «الإرث التاريخي للعلاقات العربية - الإيرانية»، الذي ضم ورقتين حول العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين. أما المحور الثاني، فهو «الأوضاع الراهنة وآفاق المستقبل»، حيث عالجته باقي الأوراق المقدمة في الندوة التي توزعت على ثلاثة عشر بحثاً، تناولت العديد من القضايا المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية، وقضايا الإدراك المتبادل، والنواحي الإعلامية، والمنهج الدراسية وأثرها في شكل العلاقة، كذلك أوضاع المرأة في الجانبين، والمجتمع المدني في كل جانب.

إلا أن أهم تلك القضايا بالنسبة إلى دراستنا، تلك المتعلقة بالخلافات الحدودية والإقليمية، والإطار الدولي والإقليمي للعلاقات بين العرب وإيران.

(٦) العلاقات العربية - الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومنقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر (بيروت: المركز، ١٩٩٦).

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى مقدمة، وستة فصول، تضم عدداً من المباحث، وخاتمة بنتائج الدراسة.

يتناول الفصل الأول طبيعة النظام الإقليمي الخليجي، وذلك من خلال أربعة مباحث تشرح مفهوم النظام الإقليمي وعلاقته بالنظام الدولي، ومفهوم النظام الإقليمي الخليجي، ومفهوم الدور الإقليمي، وإمكانات القوة في النظام الإقليمي الخليجي.

ويختص الفصل الثاني بتحليل محددات السياسة الإقليمية الإيرانية، وذلك بعرض المنظور التاريخي للسياسة الإيرانية في الخليج، والمتغيرات الإقليمية والدولية للسياسة الإيرانية تجاه دول المجلس.

أما الفصل الثالث، فيتناول عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية، والدور الذي تؤديه كل من القيادة والأيدولوجيا والمصلحة القومية في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية، وأدوات تنفيذ تلك السياسة.

وتختص الفصول الرابع والخامس والسادس بدراسة وتحليل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الجمهوريات الثلاث التي تعاقبت على الحكم في إيران منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠٠٠، وذلك من خلال تناول عدد من القضايا التي تعرضت لها تلك السياسة؛ مثل الأيديولوجيا، والبحث عن دور إقليمي لإيران، مروراً بقضايا الحدود، وقضايا الأمن والتسلح، وقضايا التعاون الإقليمي بين إيران ودول المجلس خلال العقود الثلاثة.

تنتهي الدراسة بخاتمة تستعرض النتائج التي تم التوصل إليها.

الفصل الأول

النظام الإقليمي الخليجي

يتناول هذا الفصل تحديد مفهومي النظام الإقليمي والدور الإقليمي والعناصر المكوّنة لكل منهما، وتطبيق ذلك في تحديد ماهية النظام الإقليمي الخليجي وإمكانات القوة في ذلك النظام، وذلك من خلال أربعة مباحث، على النحو التالي:

أولاً: مفهوم النظام الإقليمي وعلاقته بالنظام الدولي

هناك ثلاثة مستويات للتحليل العلمي في مجال دراسة العلاقات الدولية، وهي مستويات متدرجة ومتداخلة، بحيث إن أحد هذه المستويات يحوي المستوى الذي يليه، وهذا الأخير هو جزء من المستوى السابق عليه، وهكذا، وهو ما يمكن تمثيله بثلاث دوائر تحوي كل منها الأخرى وفقاً لحجم ذلك المستوى.

١- مستوى النظام العالمي: ويقصد به أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، وخصوصاً القوى العظمى، التي يترتب عليها نوعية العلاقات بينها، وتحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككل.

٢- مستوى النظام الإقليمي أو التابع: ويقصد به نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما، تحدد عادة على أساس جغرافي، وقد أخذت بهذا المستوى الدراسات التي تمت عن النظام الإقليمي العربي، والنظام الإقليمي الخليجي، أو في منطقة الشرق الأوسط، أو في جنوب شرق آسيا أو أفريقيا.

٣- مستوى سلوك الوحدات المكوّنة للنظام الدولي: وفي مقدمها الدولة، ومن ثم يركّز هذا المستوى من التحليل على السلوك الخارجي لها، أي على السياسات الخارجية للدول،

وذلك من دون تجاهل الأشكال الأخرى؛ كالشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة، والحركات الثورية التي تسعى من أجل الحصول على الاستقلال^(١).

هذه المستويات الثلاثة هي مستويات متداخلة ومتبادلة التأثير في ما بينها، ونحن - هنا - نعى بدراسة وتحديد مفهوم النظام الإقليمي وعلاقته بالنظام الدولي، والتطور الذي حدث في ما يتعلق بنشأة النظم الإقليمية وتطورها وعلاقتها بالنظام الدولي، حيث إن علاقة النظم الإقليمية بالنظام الدولي هي علاقة تبادلية، أي تأثير وتأثر من كلا النظامين، بعبارة أخرى: لا تنحصر العلاقة بتأثير ما هو عالمي في ما هو إقليمي فحسب، أو تأثير ما هو إقليمي في ما هو عالمي فحسب، بل تأثير كل منهما في الآخر، بشكل ارتباطي متبادل، فمساحة الحركة وحريتها للنظم الإقليمية ترتبطان كثيراً بدرجة الصراع والتوافق على مستوى القمة في النظام الدولي، ووجود الصراع على مستوى القمة في النظام الدولي يعطي مجالاً أوسع وحرية أكبر لحركة النظم الإقليمية وتأثيرها في النظام الدولي، والعكس صحيح^(٢).

شهد العقدان التاليان للحرب العالمية الثانية بروز وانتشار ظاهرة المنظمات والتكتلات الإقليمية. وترافقت هذه الظاهرة مع المد الجارف لحركة التحرر الوطني التي اجتاحت المستعمرات، من كوريا وفيتنام وإندونيسيا في أقصى شرق آسيا، إلى الهند والشرق الأوسط وأفريقيا من شمالها إلى جنوبها. وتوالت انتصارات حركات التحرر الوطني تباعاً في مرحلة زمنية قصيرة بالمنظور التاريخي.

ومع ازدياد ثقة الدول حديثة الاستقلال بنفسها، ووعيها بضخامة التحديات التي تواجهها؛ سواء تحديات التنمية والانتصار على التخلف الموروث، أم الضغوط الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي مارستها الدول الاستعمارية، كان طبيعياً أن تشعر الدول حديثة التحرر بضرورة تساندها وتكتلها، وأن يتسم هذا النزوع نحو التكتل بطابع معاد للاستعمار. وكان هذا الطابع سائداً في معظم التكتلات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحتى المنظمات الإقليمية التي لم يعارض الغرب

(١) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٧-١٨.

(٢) جمال زهران، «النظم الإقليمية في إطار النظام العالمي الجديد»، في: محمد السيد سليم، محرر، النظام العالمي الجديد (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢٥٣-٢٥٤.

الاستعماري قيامها، أو تلك التي باركها في البداية آملاً في أن تكون دولها المحافظة ذراعاً له ضد الشيوعية والحركات الراديكالية. حتى تلك المنظمات (وفي مقدمتها جامعة الدول العربية) بدأت تتخذ تدريجياً طابعاً معادياً للاستعمار، مع اتضاح عمق التناقضات بين طموحات الشعوب إلى التنمية وتجاوز التخلف والعقبة الكؤود التي تمثلها روابط التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية. وفي حالة الجامعة العربية تحديداً، كان الدعم الغربي لإسرائيل في اغتصابها فلسطين عنصراً أساسياً في دفع المزاج العام في الجامعة نحو العداء للغرب الاستعماري.

ومن ناحية أخرى، إن الحرب العالمية الثانية قد أسفرت عن القضاء على أكبر إمبراطوريتين استعماريّتين غربيّتين (بريطانيا وفرنسا)، وبروز الولايات المتحدة بصفتها زعيمة للغرب، ونشوء نظام عالمي، ثنائي القطبية، يتزعمه الاتحاد السوفياتي على رأس المعسكر الاشتراكي (الشرقي)، والولايات المتحدة على رأس المعسكر الرأسمالي العالمي (الغربي). وسرعان ما اشتعلت الحرب الباردة بين المعسكرين. واتجه المعسكر الشرقي لدعم حركات التحرر الوطني في مواجهتها مع الغرب، محاولاً شق ثغرات واسعة في جدران الحصار الغربي، وانتزاع مواقع للنفوذ السوفياتي في العالم الثالث. ووجدت الدول حديثة الاستقلال في هذا الوضع العالمي مجالاً واسعاً نسبياً للمناورة بين المعسكرين، ولبناء حد أدنى معقول من القوة الاقتصادية والعسكرية. فأدى هذا كله إلى تعظيم قوة التكتلات الإقليمية وتعزيز مكانتها على الصعيد العالمي.

إلا أن هذه التكتلات الإقليمية لم يكن ممكناً أن تغفل من تأثيرات الميراث التاريخي الثقيل للمرحلة الاستعمارية في دولها من جهة أولى، وعلاقتها التاريخية والمستحدثة بالقوى الكبرى من جهة ثانية، وتباين أو تناقض أو حتى تصادم المصالح في عدد من القضايا الرئيسة في ما بينها من جهة ثالثة (قضايا الحدود على سبيل المثال)، واختلاف الثقافات والتوجهات الفكرية والسياسية والأيدولوجية من جهة رابعة، وكلها تناقضات تفاعلت وتبادلت التأثير في بيئة عالمية اتسمت باحتدام الصراع بين القطبين السوفياتي والأمريكي، ومن ورائها بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي.

كان لذلك كله انعكاساته على القضايا والنزاعات الإقليمية، وعلى مستوى تماسك وفعالية التكتلات الإقليمية في مراحل مختلفة من وجودها، حتى جاء انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي وبروز الولايات المتحدة بصفتها قطباً أوحده - إلى حين - لنظام عالمي جديد،

ليوجد وضعاً عالمياً جديداً، ظهرت فيه وقائع جديدة، وترسّخت وقائع أخرى كانت قد بدأت تظهر في رحم النظام العالمي المنهار. وكلها وقائع تفرض ضرورة مراجعة تجربة التكتلات الإقليمية القديمة، وما قدمته لشعوبها وبلدانها على مدى أكثر من نصف قرن من ظهورها، وتجديد مضامين هذه التكتلات بصورة تستجيب لتحديات المرحلة الراهنّة والمقبلّة من تاريخ العالم، لكي تستطيع البقاء ولا تتحول إلى أشكال من دون محتوى^(٣).

إن التعاون الإقليمي هو مفهوم وسيط يتناول التفاعلات التعاونية بين مجموعة الدول في إطار منطقة إقليمية معينة، وهو مفهوم يتوسط التعاون الدولي أو العالمي من ناحية، والتعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى^(٤).

ترتب على مجموعة التغيرات التي شهدتها النظام الدولي خلال القرن العشرين، انهيار منظومة معرفية قيمية متكاملة، تمثلت في انهيار نظام القطبية الثنائية التي سادت العلاقات الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى وصول غورباتشوف إل سدة الحكم في الاتحاد السوفياتي السابق، وما اتخذته من إجراءات تتعلق بالإصلاح والمكاشفة أدّت إلى انهيار مجموعة القيم التي قام عليها النظام الاشتراكي الشيوعي المضاد للنظام الليبرالي الغربي في إطار البيروسترويكا والغلاسنوست؛ أي الإصلاح والمكاشفة والمصارحة^(٥).

تلك التغيرات أدت بالاتحاد السوفياتي السابق إلى التفكك، وتحققت نظرية الدومينو التي توقعها كارل ماركس لانهار الرأسمالية، ولكنها تحققت على حساب الجانب الشيوعي؛ حيث ما لبثت الدول الشيوعية تتخلى واحدة تلو الأخرى عن عقيدتها الاشتراكية في أعقاب تفكك الاتحاد السوفياتي، وبدأت كل منها تتبنى مبادئ الليبرالية الغربية، حتى كادت الشيوعية تنتهي من العالم وتحل محلها الليبرالية الغربية الرأسمالية.

أدى هذا التغير الذي لم يكن سلمياً في كل دول المعسكر الاشتراكي إلى تفكك حلف وارسو،

(٣) محمد فراج أبو النور، «هامش المناورات يضيق أمام العالم الثالث، التكتلات الإقليمية: حصار هزيل ومستقبل رمادي»، البيان (الإمارات)، ٧/ ٧/ ٢٠٠٠.

(٤) عبد المنعم سعيد، «الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد»، السياسة الدولية، العدد ١٢٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥)، ص ٦٠.

(٥) ارجع في ذلك: ميخائيل غورباتشوف، البيروسترويكا: تفكير جديد لبلادنا والعالم، ترجمة حمدي عبد الجواد (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٨).

وانضواء العديد من دوله تحت لواء الليبرالية الغربية، وبالتالي ظهر في الأفق ما أطلق عليه اسم «النظام الدولي الجديد»، أو ما أطلق عليه «نظام القطب الدولي الواحد» على المستوى السياسي، حيث تفرض الهيمنة الأمريكية نفسها على مسرح السياسة الدولية، وهو ما تجلّى بوضوح خلال أزمة الغزو العراقي للكويت؛ حيث قادت الولايات المتحدة الأمم المتحدة ودول العالم في إطار التحالف الدولي المناهض للعراق لإخراجه بالقوة العسكرية من الأراضي الكويتية المغتصبة. أما على المستوى الاقتصادي، فكان من الصعب أن يكون نظام القطب الواحد هو الأساس فيه، بل تميز النظام الدولي على المستوى الاقتصادي بنوع من التعددية، فهناك قوى اقتصادية أخرى تشارك الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على مقاليد الاقتصاد الدولي مثل اليابان والمجموعة الأوروبية والتمور الآسيوية والقوة الصينية الواعدة، فقد أصبحت السوق المحرك الأكبر لعلاقات المجتمع الدولي، وأصبحت علاقات الاعتماد المتبادل أساس العلاقات الدولية، وانتهى مفهوم توازن القوة أو توازن الرعب الذي ساد خلال حقبة الثنائية القطبية، ليحل محله مفهوم توازن المصالح.

وهكذا، أدى بروز أهمية الدوافع الاقتصادية وحركتها إلى الاعتقاد بأن النظام الدولي يسير نحو بروز تكتلات دولية اقتصادية تعددية سوف تمثل أهم ظاهرة جيوسياسية لعالم القرن الحادي والعشرين^(٦).

إن مفهوم النظام الإقليمي باعتباره مستوى لتحليل العلاقات الدولية هو مفهوم حديث نسبياً، فعلى الرغم من أن الاهتمام بالتعاون الإقليمي قد بدأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، شهدت مرحلتين الستينيات والسبعينيات صعوداً في دروب التعاون الإقليمي؛ حيث بدأ الانتقال من صيغة التكتلات العسكرية إلى المنظومات الإقليمية للتعاون الاقتصادي.

كما إن مفهوم الإقليمية (Regionalism) كان أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي، حيث دار جدل طويل حول العالمية في مواجهة الإقليمية، وأي المنهجين يجب اتباعه لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم بين الدول، فاقترح البعض إنشاء تنظيم عالمي يضم كل دول العالم، بينما رأى آخرون أن إقامة تنظيمات إقليمية هي السبيل لتحقيق السلام والأمن الدوليين، لأن التنظيم على المستوى الإقليمي أسهل منه على المستوى العالمي، كما إنه

(٦) زيجينو برجسكي، خارج حدود السيطرة: مستقبل البشرية في القرن الحادي والعشرين، إعداد مختار محمد، قضايا دولية (إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢٦-٢٨.

أكثر فاعلية وأكثر قدرة على الحركة منه على المستوى العالمي، وهنا، لم يكن ينظر إلى الإقليمية باعتبارها بديلاً من العالمية، بل هي خطوة على طريق تحقيقها^(٧).

هكذا كانت المفاضلة بين التعاون الدولي أو العالمي والتعاون الإقليمي أحد الموضوعات الأساسية التي استحوذت على عقول المجتمعين بمؤتمر السلام في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكذلك في مباحثات إنشاء منظمة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فأكد عهد عصبة الأمم دور التفاهم الإقليمي في حماية حفظ السلام^(٨). كما نص ميثاق الأمم المتحدة على أنه ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً، ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها^(٩).

وهكذا، فإن الميثاق قد حَبَذَ الدور الذي يمكن أن تؤديه تلك المنظمات الإقليمية في تدبير وسائل الحل السلمي للمنازعات المحلية أو الإقليمية قبل عرضها على مجلس الأمن الدولي، بل إن مجلس الأمن ذاته يقوم بتشجيع تلك الآلية من آليات حل المنازعات، بل قد يحيل إليها نزاعات قد يرى أن حلها في الإطار الإقليمي الضيق قد يكون أكثر سهولة.

إن النظام الإقليمي هو نمط من أنماط التفاعلات المنتظمة بين الوحدات السياسية المستقلة داخل إقليم جغرافي معين، وهو نمط يعلو على الدولة القومية ويقل في تشعبه عن النظام العالمي، أي إنه وحدة تحليل تتوسط بين الدولة القومية والنظام العالمي^(١٠).

وتؤكد التجارب التاريخية لمحاولات التكامل الإقليمي أن هناك خصائص معينة يجب توافرها للحصول على تعاون إقليمي سليم؛ مثل القرب الجغرافي، التوافق الثقافي والسياسي والاجتماعي، زيادة التعاملات والاعتماد المتبادل، إقامة منظومات مؤسسية مكثفة لتسهيل

(٧) مطر وهلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص ١٨-١٩.

(٨) عهد عصبة الأمم، المادة ٢١.

(٩) ميثاق الأمم المتحدة، المادة ٥٢.

(١٠) Joseph S. Nye, *Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization*, Perspectives on International Relations (Boston: Little Brown, [1971]), p. 5.

عملية الوصول إلى حل وسط والقضاء على الاختلافات. وما من سبيل لذلك سوى وجود نمو اقتصادي فاعل ومؤثر للدول المشاركة، وهو نمو لن يكتب له البقاء إلا عن طريق التعاون مع الدول الأخرى^(١١).

فالإقليم هو الإطار الذي يضم عدداً محدداً من الدول تجمع بينها روابط مشتركة جغرافية واقتصادية وثقافية وتاريخية، إلى جانب إمكانية ارتباطها برؤى سياسية مشتركة، فضلاً عن المؤسسات الاجتماعية^(١٢).

وكما يشير كانتوري وشبيغل، إن الإقليم هو مجموعة الدول المتجاورة جغرافياً، التي تتفاعل سياسياً مع بعضها بعضاً، سواء أكان ذلك التفاعل عدائياً أم تعاونياً، وبالشكل الذي تؤثر كل منها في السياسات الخارجية لغيرها من الدول وفي خياراتها السياسية^(١٣).

والعامل الجغرافي هو من العوامل المؤثرة والحاسمة في تحديد التفاعلات الإقليمية، ومن ثم في تحديد إطار النظام الإقليمي. وعلى الرغم من أهمية العوامل الأخرى المشتركة كالمصالح الاقتصادية والموروثات الثقافية والاجتماعية، يظل العامل الجغرافي الأكثر تحديداً للنظام الإقليمي جغرافياً. وكما يشير جيمس روزناو، فإن العلاقات التي تقوم بين دول عدة ضمن إطار إقليمي محدد في الغالب أكثر أهمية بالنسبة إلى المصالح الإقليمية من تلك التي تتم مع دول من خارج الإقليم^(١٤).

لكن هذا لا يعني التقليل من شأن المعايير الأخرى التي تمثل أسساً متكاملة لتحديد مفهوم الإقليم.

يعتمد النظام الإقليمي في تحديده على معايير أساسية عدة، أهمها^(١٥):

(١١) سعيد، «الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد»، ص ١٣٦.

(١٢) Alvin LeRoy Bennett, *International Organizations: Principles and Issues* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1977]), p. 380.

(١٣) Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, *The International Politics of Regions; a Comparative Approach* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1970]), p. 1.

(١٤) James N. Rosenau, Kenneth W. Thompson and Gavin Boyd, eds., *World Politics: An Introduction* (New York: Free Press, 1976), pp. 445-446.

(١٥) هاني إلياس الحديشي، سياسة باكستان الإقليمية، ١٩٧١ - ١٩٩٤، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٣

- إقليم جغرافي محدّد ترتكز عليه علاقات الجوار الإقليمي التي بدورها تمثل أساس التمييز بين النظم الإقليمية، فهو يتعلق بمنطقة جغرافية محددة، حيث يمكنّ القرب الجغرافي من تدعيم التفاعلات في ما بين الدول المتجاورة وتكثيفها.

- اعتراف عالمي بأن الإقليم يمثل حالة متميزة من النظام العالمي.

- وجود عناصر مشتركة ثقافية واجتماعية واقتصادية تحدّد الشعور بهوية الانتهاء الإقليمي.

- وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ومعلوماتية بين دول الإقليم تتحدّد في ضوءها المصالح الإقليمية المشتركة واتجاهاتها.

ويمكن تناول النظام الإقليمي من هذا المنطلق من جوانب عدة، هي^(١٦):

أ - الخصائص البنوية للنظام: وتعني خصائص وسمات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المكونة للنظام، مدى وجود تماثل أو تقارب بينها، وإلى أي مدى تتوافر فيه لدى دول النظام درجة من التماسك في مستوياته المختلفة اجتماعياً، اقتصادياً أو إقليمياً.

ومن ثم، فإن هذا المعيار يركز على دراسة عوامل التقارب بين دول النظام في ما يتعلق باللغة والثقافة والتاريخ والدين، والنظم الاقتصادية والسلوك الدولي والخارجي لأعضائه، ومدى الاختلاف ما قد نجده بين دول الإقليم في ما يتعلق بهذه المعايير المختلفة.

ب - نمط الإمكانيات: هو مستوى القوة في النظام، ويقصد به مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام، وهل يوجد توازن للقوة بين وحدات النظام أو هناك سيطرة وهيمنة واستقطاب من جانب إحدى القوى على حساب القوى الأخرى؟ أم أن هناك نظاماً معيناً للتحالفات بين عدد من دول النظام في مواجهة الدول الأخرى؟

يدرس هذا المستوى القوة بعناصرها الثلاثة مادية وعسكرية ونفسية، فالعناصر المادية هي الأساس الذي تبني عليه الوحدة الدولية قوتها من موارد طبيعية ومساحة وموقع جغرافي وسكان وموارد اقتصادية وعلمية وغيرها.

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٥.

(١٦) مطر وهلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص ٢٢-٢٤.

أما العناصر العسكرية فيقصد بها مقومات القوة المسلحة؛ مثل عدد القوات المسلحة، ومستوى التدريب والكفاءة والتكنولوجيا العسكرية المتاحة للدولة.

وأخيراً، تأتي العناصر النفسية، وتعني مدى استعداد الوحدة الدولية لاستخدام عناصر قوتها وهيبته الدولية للتأثير في الوحدات الأخرى بالنظام، وذلك باستخدام عناصر مختلفة تمثل البعد النفسي للقوة، مثل الأيديولوجيا، الشخصية القومية، الروح المعنوية، شخصيات القادة السياسيين والمهارات الدبلوماسية.

ج - نمط التحالفات والسياسات: ويشير إلى طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي، والسياسات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الأخرى، والتحالفات التي تدخلها في إطار ذلك النظام.

د - بنية النظام الإقليمي: لا يعيش النظام الإقليمي في فراغ، وإنما بيئة يتأثر بها ويؤثر فيها، وتفرض على حركته محددات وقيوداً، وتتيح له فرصاً، وهذه البيئة تتعلق بالعلاقات المتبادلة بين دول النظام الإقليمي ذاته التي تتفاوت قوتها في ما بينها وبين دول ذلك النظام وبين الدول الأخرى من خارج النظام الإقليمي.

يرى كانتوري وشيغل أن مفهوم النظام الإقليمي يمكن استخدامه باعتباره أداة منهجية لتحليل العلاقات الدولية من خلال المهام التالية^(١٧):

- إنه يقدم وحدة تحليل متوسطة بين النظام الدولي ومستوى الدولة، وبالتالي يقلل من عدد الوحدات التحليلية (الدول) في تحليل العلاقات الدولية، حيث يقتصر التحليل على وحدات النظام الإقليمي فقط بدلاً من تناول كل وحدات النظام الدولي.

- يساعد المحللين السياسيين على التعرف إلى الخصوصيات الإقليمية لبعض الظواهر الدولية، وبالتالي يعطي فهماً أعمق لهذه الظواهر من خلال التعرف إلى أسبابها الحقيقية بدلاً من تعليقها على التدخلات الخارجية من جانب القوى الدولية الكبرى.

Cantori and Spiegel, *The International Politics of Regions; a Comparative Approach*, pp. 4-5.

- يساعد الباحثين على التخصص والتعمق في دراسة منطقة إقليمية معينة وتحليلها، والتعرف إلى الخصائص المشتركة بين دول ذلك الإقليم.

- يساعد - من خلال تحليل العوامل المسيطرة في إطار النظم الفرعية وفي داخل دول تلك النظم - على تقديم فهم أوسع للتفاعلات التي تحدث داخل تلك النظم، وبالتالي داخل النظام الدولي باعتباره المجال الذي يتكوّن من مجموعة النظم الفرعية المختلفة.

- يوفر، من خلال المقابلة بين النظم الإقليمية المختلفة من حيث المكان، فهماً للخصائص المميزة لكل إقليم وللتفاعلات السياسية بين أعضائه خلال حقبة زمنية معينة. كأن نحلل - مثلاً - المواقف التي اتخذها كل من مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي في مواجهة الغزو العراقي للكويت في آب/ أغسطس عام ١٩٩٠. كما يوفر، من خلال المقابلة بين النظام الإقليمي الواحد خلال حقبة تاريخية مختلفة، فهماً لخلفيات التطورات والتفاعلات السياسية داخل ذلك الإقليم، ومثال ذلك دراسة التطورات التي لحقت بالنظام العربي منذ قيام الجامعة العربية حتى الآن.

- يساعد على فهم تفاعلات المستويات المختلفة في النظام الدولي، وبخاصة العلاقة بين النظام المسيطر والنظم الإقليمية الفرعية، لفهم حدود الاختراق والتبعية وأسباب كل منهما.

النظام الإقليمي والنظام الدولي

لعل من أبرز سمات النظام العالمي المعاصر الاتجاه نحو التكتل. وإذا ما تأملنا خريطة العالم، نجد أن الكثير من التكتلات الإقليمية والدولية قد أنشئت بهدف تحقيق المكاسب الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء فيها. ومثال ذلك تكتل الآسيان، والنافتا، ومجموعة الخمس عشرة، والكوميسا، والمنظمات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومجموعة عدم الانحياز، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغيرها.

وجود هذه التكتلات، والتفكير في إقامة المزيد منها، جعل المراقبين يرددون أنه لم يعد هناك مكان في العالم لدول فرادى، ولا بد لأي دولة تريد أن يكون لها مكان في النظام العالمي الجديد أن توجد في أحد هذه التكتلات.

ولا يمكن النظر إلى هذه التكتلات على أساس أنها ستحل مكان الأمم المتحدة، بل باعتبارها أدوات مساعدة ومساندة لدور الأمم المتحدة، وأن هناك تنسيقاً مستمراً بينهما.

إن التنسيق بين التكتلات أمر مطلوب، ويجب أن يقوم على الاعتراف بالآخر والمصالح المتوازنة، وأن يتم توفير أرضية مشتركة لكل الأطراف من أجل العمل المشترك والتخفيف من حدة التوتر بين القوى الإقليمية المختلفة. فالتنسيق بين التكتلات المختلفة ضرورة تفرضها ظروف الواقع العالمي المعاصر في ظل العولمة. لأن هذه الظروف تقوم على أساس التفاعل والتخفيف من حدة الصراع.

ولكن، حتى هذه اللحظة لا نستطيع القول إن فكرة التنسيق احتلت الأولوية الملائمة لها لدى التكتلات المختلفة، فما زال الأمر يحتاج إلى فكر سياسي جديد يتناسب مع الظروف السياسية الجديدة لعالمنا المعاصر. والتكتلات الإقليمية في العالم الثالث يمكن أن تأخذ دوراً أكثر إيجابية في النظام العالمي إذا ما تم التوصل إلى إطار يحقق المصالح في ما بينها ومع الدول الأخرى، وإذا ما تمت ترجمة هذا الإطار إلى برامج وسياسات عمل محددة. ويمكن في هذا الصدد أن نشير إلى مجموعة الخمس عشرة باعتبارها إحدى التكتلات الإقليمية التي قطعت شوطاً في هذا الاتجاه، فقد نجحت في بلورة رؤية متوازنة للأسس التي يجب أن تكون عليها بحيث تحقق المصالح المتبادلة والمتوازنة بينها، وفي الوقت نفسه تعترف بأن هناك مسؤوليات على دول الجنوب يجب أن تضطلع بها لكي يتحقق هذا التوازن. ولكن الإشكالية في كيفية ترجمة هذا إلى سياسات وبرامج عمل يمكن تنفيذها.

ومنذ تفكك الاتحاد السوفياتي وانحيار مجموعة دول الكتلة الشرقية، حدث تحول مهم في طبيعة النظام العالمي، حيث أصبحت الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة والقطب الأوحيد، على الرغم من وجود بعض القيود على حركة ذلك القطب نتيجة وجود قوى دولية أخرى لها مصالحها الاقتصادية ونفوذها السياسي والعسكري الذي يصعب تجاهله، خصوصاً أن الواقع العالمي المعاصر شهد تطوراً كبيراً، وترسّخت فيه فكرة الاعتماد المتبادل، أي أن الدول كلها بحاجة إلى بعضها بعضاً، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

نحن نعيش في ظل نظام عالمي تقوده قوة عظمى رئيسية، وإلى جانبها مجموعة من القوى الكبرى التي لا ترقى إلى مستوى تلك القوة العظمى، ولكنها في الوقت ذاته تستطيع بطريقة أو بأخرى أن تحدّ من إمكانية استخدامها لعناصر قوتها.

إن فكرة التكتلات الإقليمية والدولية هي أداة لإدارة التفاعلات في نطاق النظام العالمي

الجديد، ومن هنا نفهم السر في وجود الولايات المتحدة في العديد من التكتلات الدولية ذات الطابع السياسي والاقتصادي والعسكري، لأنها تمثل أداة رئيسة من أدوات تسيير المعاملات في ظل النظام العالمي الجديد.

وحول إمكانية أن تؤلف التكتلات الإقليمية والدولية منافساً محتملاً للقوى الدولية الكبرى، نجد أن هذا الأمر ممكن من الناحية النظرية، ولكن على المستوى العملي لم يحدث أن نافست التكتلات الإقليمية القوى الدولية الكبرى، ولكن مع ذلك يمكن أن يحدث هذا التنافس على المدى البعيد، وهو ما يتوقف على سلوك التكتلات وقدرتها ومحاولتها الخروج من دائرة نفوذ الولايات المتحدة، لأنه من دون ذلك لن يكون هناك مجال للحديث عن تنافس أو ما إلى ذلك.

يرى البعض أنه لا يمكن الجزم بأن التكتلات الإقليمية يمكن أن تحل محل نظام القطبية السابق؛ لأننا لو رجعنا بالذاكرة لوجدنا أنه حتى في ظل نظام القطبية الثنائية كانت هناك تكتلات مثل تكتل حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو. ولكن هذه التكتلات قامت على أساس القطبية، حيث كان حلف وارسو يتبع القطب الشرقي الروسي، بينما كان حلف شمال الأطلسي تابعاً للقطب الغربي الأمريكي، ووجد إلى جوار هذه التكتلات مجموعة عدم الانحياز، التي اكتفت بعدم الانخراط في أي من التكتلين، وبالتالي لم تطرح نفسها كتلة منافسة، أو مضادة لما هو موجود من تكتلات.

أما الآن، فهناك الكثير من التكتلات الإقليمية في مختلف مناطق العالم، هذه التكتلات لم تعد تقبل بنظام القطبية، واستطاعت أن تتجاوز مرحلة الاستقطاب الحاد السابقة، وتحاول العمل على تحقيق مصالحها بصورة مغايرة لما كان وقت نظام القطبية السابق.

إن قدرة التكتلات الإقليمية الصغرى على القيام بدور أكبر في النظام الدولي ومنافسة الدور الأمريكي المهيمن تعتمد بصفة أساسية على درجة التعاون في ما بين أعضاء هذه التكتلات، ووجود مزيد من الاعتماد على النفس، والتعامل مع التكتلات الأخرى بدرجة عالية من الندية وليس التبعية لها، وإدراك أن الإجراءات التي ستتخذها التكتلات الكبرى الأخرى تهدف بالأساس إلى إضعافها، مثل ما حدث لتكتل الآسيان عندما تأمرت عليه التكتلات الإقليمية الكبرى واستطاعت إجهاضه.

من هنا، لا بد للتكتلات الإقليمية أن تأخذ حذرهما في ذلك، وأن تُعدَّ عدتها لمواجهة مثل هذه الإجراءات باتخاذ إجراءات مضادة لها.

ثانياً: النظام الإقليمي الخليجي

لا يقتصر مصطلح نظام (System) على مجال العلاقات الدولية، أو حتى العلوم السياسية فقط، إنما هو مصطلح يمتد ليشمل المناحي الحياتية كافة التي تنطوي على مجموعة من المتغيرات (Variables) المترابطة والمتسلسلة^(١٨).

والنظام السياسي هو مجموعة من التفاعلات، وشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية، تتضمن عناصر القوة أو السلطة أو الحكم. وهو بالأساس بناء تصوري يستخدم لأغراض التحليل والفهم للظاهرة السياسية^(١٩).

يطلق مصطلح النظام الإقليمي على منطقة جغرافية محددة تضم عدداً من الدول تشابه في ما بينها بأمور عدة، سواء من الناحية اللغوية أم الثقافية أم الدينية، أم حتى من ناحية شكل نظام الحكم السائد. ويفترض في النظام الإقليمي الواحد أن يكون حجم التفاعلات بين أعضائه، سواء أكانت صراعية أم تعاونية، أكبر من حجم التفاعلات بين أي من الدول الأعضاء في ذلك النظام ودول أخرى خارجة عن ذلك النظام.

ويشير النظام الإقليمي، بصفته أحد مفاهيم العلاقات الدولية، إلى نوعية من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول الواقعة داخل إقليم جغرافي واحد، وبحيث لا تقل عن ثلاث دول ليس بينها القوى العظمى، كما يمكن القول إن قوة النظام الإقليمي أو فاعليته، أي ما ينطوي عليه من علاقات وتفاعلات، إنما يرتبط بمدى خضوع تلك العلاقات أو التفاعلات لقواعد وقوانين منتظمة، ومعروفة سلفاً، والمدى الذي تأخذ فيه الأطراف بالحسبان هذه القواعد والقوانين عند رسم سياستها الإقليمية. كما تتحدد هذه القوة أو الفاعلية بتحقيق

(١٨) Morton A. Kaplan, *System and Process in International Politics* (New York: Wiley, 1962), p. 4.

(١٩) محمد السعيد إدريس، «النظام الإقليمي للخليج العربي (٧١-١٩٩٢)»، (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٨)، ص ١٣.

التكافؤ في العلاقة بين أطراف النظام، والاتجاه المتنامي لدى النظام ككل ولأطرافه لتحقيق تحسّن مضطرد في الأداء والإنجاز، وكذلك بمقدرة النظام على التكامل وإعلاء الولاء لسلطة سياسية واحدة داخل الإقليم ككل، وتقليل السيادة الجزئية للأطراف^(٢٠).

والنظام الإقليمي الخليجي هو ذلك الامتداد الجغرافي الذي يضم الدول الواقعة على سواحل الخليج العربي، ويضم كلاً من العراق وإيران والسعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان^(٢١).

وإذا ما طبقنا معايير النظم الإقليمية على تلك المجموعة من الدول، نجد أن المعيارين الجغرافي والديني هما اللذان يجمعان بين تلك المجموعة فقط، أما معيار اللغة فنجد أن إيران تخرج عن نطاق ذلك المعيار لاعتمادها اللغة الفارسية، خلافاً للغة العربية التي تجمع بين الدول السبع الأخرى، علماً أن اللغة العربية قد طالت بعض أجزاء إيران، حيث إقليم عربستان الذي يطلق عليه الأهواز ويضم سكاناً يتحدثون العربية من بني كعب وبني تميم^(٢٢).

تختلف تلك الدول من حيث نظام الحكم السائد فيها، فبخلاف العراق وإيران، تحكم الدول الست الأخرى بواسطة نُظم حكم تقليدية محافظة، تقوم على مبدأ توارث الحكم في أبناء العائلة الحاكمة من دون غيرها من فئات الشعب، نظم ملكية. بينما يقوم نظام الحكم في كل من العراق وإيران على أساس النظام الرئاسي الجمهوري، على الرغم من اختلاف توجهات كل منهما بين الراديكالية الثورية في العراق والراديكالية الدينية في إيران.

وإذا ما وضعنا إيران جانباً، فإن النظام الإقليمي الخليجي بمنزلة نظام فرعي للنظام الإقليمي العربي العام، حيث إن الدول العربية الخليجية أعضاء في جامعة الدول العربية، وتشارك أعضاؤها همومهم وأفراحهم^(٢٣).

(٢٠) أسامة الغزالي حرب، «النظام العربي تحت التهديد»، في: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، النظام الإقليمي العربي: الوضع الراهن وتحديات المستقبل (القاهرة: المركز، ١٩٨٧)، ص ٢٣٦، والتقارير الاستراتيجية العربي، ١٩٨٥ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦)، ص ١٥٠.

(٢١) Liesl Graz, *The Turbulent Gulf* (London; New York: I. B. Tauris; New York: St. Martin's Press, 1990).

(٢٢) محمد عبد الغني سعودي، «الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٢٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩)، ص ١٣.

(٢٣) خالد محمد أحمد الملا، «السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٦»

وبالتالي، فإن النظام الإقليمي الخليجي إذا ما استُخدم فإنه يعبر عن جملة التفاعلات والارتباطات السكانية والجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تطورت عبر التاريخ الحديث والمعاصر بين الدول الثماني المطلة على الخليج العربي، ويمكن أن نطلق عليه لفظ «النظام الإقليمي النفطي»؛ لما تتميز به دوله من غنى بالنفط، حيث تملك دوله أكبر الاحتياطات النفطية في العالم، فهي تضم في أراضيها نحو ٧٠ في المئة من إجمالي النفط الذي تم اكتشافه حتى الآن، على الرغم من أن مساحة ذلك الإقليم لا تزيد على ٤,٥ مليون كيلومتر مربع؛ أي لا تتجاوز ٤ في المئة من مساحة العالم. إن خمس دول من دول الإقليم، السعودية وإيران والعراق والكويت والإمارات، هي الدول الخمس الأولى من حيث الاحتياطي النفطي الذي يتجاوز نحو مئة مليار برميل لدى كل دولة منها، وهو في ازدياد يوماً بعد يوم^(٢٤).

وهذا الغنى النفطي لهذه الدول مع الضعف العسكري وانخفاض الكثافة البشرية لدوله الصغيرة يجعلها مطمعاً للقوى الطامعة الأخرى، ومركزاً للصراع حول ذلك المصدر الاقتصادي المهم، وهذا ما يفسر استهداف المنطقة من قبل القوى الكبرى التي تعتبر تلك المنطقة إحدى أهم المناطق المركزية في استراتيجيتها الأمنية، ومحاولات التوازن العالمي خصوصاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي ظهر اهتمامها جلياً بالمنطقة مع بواذر ظهور النفط فيها، وهو أيضاً ما جعل بريطانيا تبذل قصارى جهدها لإحكام سيطرتها على الإمارات الخليجية التي وقعت تحت سيطرتها منذ عامي ١٨١٩ - ١٨٢٠، لتضمن أقصى استفادة من الثروات النفطية التي بدأت تظهر في أراضيها.

وإذا ما حاولنا تطبيق معايير النظم الإقليمية على النظام الإقليمي الخليجي، نجد أنها تنطبق على ذلك النظام كما يلي^(٢٥):

١- إن النظام الإقليمي الخليجي وفقاً لهذا التكوين يضم أكثر من ثلاث وحدات دولية.

١٩٩٢، «رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٨)، ص ٥٩-٦٠.

(٢٤) عبد الخالق عبد الله، «النفط والنظام الإقليمي الخليجي»، المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٨١ (آذار/مارس ١٩٩٤)، ص ٤-٥.

(٢٥) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراة؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٣٢.

٢- إن النظام الإقليمي الخليجي يتعلق بمنطقة جغرافية معينة.

٣- يربط بين دول الإقليم جوار جغرافي يمتد من إيران إلى العراق فالسعودية والكويت وباقي وحدات النظام الثماني.

٤- هناك درجة عالية من التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بين معظم دول الإقليم، وبخاصة الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون. وربما يكون العراق أقرب من إيران من حيث درجة التجانس مع الدول الست هذه.

٥- هناك شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية بين الدول أعضاء النظام الإقليمي الخليجي.

يمكن القول إن النظام الإقليمي الخليجي لا يتسم بالضرورة بالاستقرار، فوجود ذلك النظام لا يعني وجود الاستقرار والتعاون واختفاء الصراعات والنزاعات بين دوله، بل ربما كانت حال الصراع والتوتر، وليس الأمن والاستقرار، هي السمة الغالبة لذلك النظام، كما هي الحال في النظام الخليجي والنظام العربي العام الذي وصفه البعض بأنه «ولد مأزوماً»^(٢٦).

لم يكن النظام الإقليمي الخليجي منذ ولادته، وخلال المراحل المختلفة التي مر بها، بمنأى عن الأطماع والتأثيرات الخارجية، لذا فإن منطقة الخليج منذ أمد بعيد هي بؤرة من بؤر التوتر والصراع الساخن، سواء بين دولها التي لا تخلو علاقاتها من صراعات وخلافات حدودية وضع بذورها الاستعمار، أم بين وحدات النظام والقوى الخارجة عنه والطامعة فيه.

فهناك الخلافات الحدودية بين الدول العربية الخليجية وبعضها بعضاً؛ مثل الخلاف الحدودي بين العراق والكويت الذي انتهى بغزو العراق للكويت ثم تحريرها، وهناك الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين حول جزر حوار الذي أدى في بعض الأحيان إلى التراشق الحدودي بين الدولتين، وهو ما تم حله عن طريق القضاء الدولي، كذلك هناك الخلاف الحدودي السعودي القطري الذي لم يخلُ من إثارة التوترات بين البلدين من آن لآخر.

كذلك هناك الخلافات الحدودية بين إيران وجاراتها من الدول العربية في الخليج، وبخاصة العراق والإمارات والبحرين، فمشكلة شط العرب بين العراق وإيران قادت

(٢٦) محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، عالم المعرفة، ٢٥٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢)، ص ١٤.

البلدين إلى حرب ضروس استمرت زهاء العشر سنوات، استنزفت فيها الطاقات والموارد الخليجية، وفتحت الباب على مصراعيه للتدخل الخارجي. وهناك المطالبات الإيرانية بالبحرين التي لا تعترف إيران باستقلالها وتعتبرها جزءاً من حدودها الإقليمية. وهناك قضية الجزر العربية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، المحتلة من جانب إيران.

هكذا، فإن التهديد الأمني لدول الخليج لا يأتي من القوى الاستعمارية الكبرى فقط، وإنما قد يكون التهديد تهديداً إقليمياً داخلياً ينبع من داخل النظام الإقليمي الخليجي ذاته، فإيران هي مصدر تهديد فعلي لدول الخليج، إذ لا تعترف بالبحرين دولة، بل باعتبارها جزءاً من أراضيها، ولا تعترف باستقلال معظم الدول الخليجية كما ورد على لسان قادة ثورتها الإسلامية بقيادة الخميني، كما إنها قامت فعلاً باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وما زالت مستمرة في عنادها واحتلالها وتهديدها للأمن القومي الخليجي، إيران تمثل قوة لا يستهان بها في منطقة الخليج، وهي تمتلك من مكونات القوة العسكرية ما يؤهلها لتكون الخطر الإقليمي الأول والأكبر على الأمن القومي لدول الخليج العربي، وهي تحتل موقعاً استراتيجياً على ضفاف الخليج العربي، وتشرف على أطول مسافة للشواطئ الشرقية للخليج؛ وتقع على الجانب المقابل لكل من الإمارات والسعودية وقطر والبحرين وعمان والكويت، وتحكم في مضيق هرمز والمدخل الشمالي للخليج مع العراق والكويت، وتمتلك قوة بشرية وعسكرية هائلة، ومساحة جغرافية شاسعة؛ إذ تشغل نحو ١,٦٤٨,٠٠٠ كم^٢، ويزيد سكانها على الخمسين مليوناً، وهي أكبر قوة عسكرية في المنطقة بعد العراق^(٢٧).

قبل الثورة الإسلامية، كانت إيران حليفاً قوياً وتابعاً مطيعاً للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعارض احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، إلا أنه بعد قيام الثورة في إيران، بدأت القطيعة في العلاقات مع الولايات المتحدة. وبدأ النظام الإسلامي الجديد يتوجّه بسياساته نحو منطقة الخليج ويتبنى مبدأ أسلمة المنطقة من خلال ما رفعه قاداته من شعارات «تصدير الثورة»، وعدم الاعتراف باستقلال الدول الخليجية. وعلى الرغم من أن إيران دعت إلى التعاون مع الدول الخليجية لتحقيق الأمن الخليجي، فإنها لم تحفّ

(٢٧) محمد سعيد البادي، «الأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، من منظور اتحادي وبعد خليجي وعربي»، (أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ١٩٩٢)، ص ١٥٠-١٥١.

مطامعها التاريخية في البحرين، ولم تألُ جهداً في دعم المحاولات التخريبية التي جرت على الأراضي البحرانية في العام ١٩٩٦، وما زالت قضية الجزر الإماراتية الثلاث تنتظر الحل.

إن التهديدات التي يتعرض لها النظام الإقليمي الخليجي لا تقتصر على تلك التي تأتيه من خارج الإقليم فقط، بل هناك تهديدات تأتيه من الداخل، على الرغم من وجود قدر من العلاقات التعاونية في بعض المجالات. فالطابع العقائدي للنظام الإيراني الجديد كان بمنزلة تهديد حقيقي للدول الخليجية الأخرى إن لم يكن للعالم العربي والإسلامي كله، فالنظام الشيعي في إيران القائم على فكرة الإمامة، مثل تهديداً لمعظم النظم الإسلامية العربية «السنية»؛ حيث ترى أنها معرضة لاجتياح أصولي إيراني، بل إن إيران لم ترفض اعتناق الإرهاب ودعمه باعتباره سلاحاً لزعزعة الاستقرار في العديد من الدول العربية لتحقيق أهدافها ومطامعها، ولتفرض سُلّمها على المنطقة^(٢٨).

لإيران تصورها الخاص بدورها الإقليمي في منطقة الخليج العربي، وكذلك لها نظريتها الخاصة بحماية الأمن الخليجي، فهي تسعى لأن تكون الدولة القائدة في الخليج والعالم الإسلامي، وتسعى إلى تحقيق أمنها القومي حتى وإن كان ذلك على حساب أمن الدول المجاورة؛ فعندما أقدمت على احتلال جزر الإمارات الثلاث، برّر شاه إيران ذلك العمل بفكرة «حدود الأمن» الإيراني، ثم جاء الخميني ليفرض على الدول الخليجية الاعتراف بدور إيران الأمني في المنطقة تحت شعار «مظلة الأمن»، رغبة في السيطرة السياسية والعقائدية على المنطقة، لذلك أدركت إيران أن سيطرتها على مضيق هرمز ستحقق لها الكثير من أهدافها في حماية أمنها القومي الخاص، ولم تلتفت إلى آراء الدول الخليجية الأخرى بشأن ما ترفعه من شعارات تمس أمن الدول الخليجية الأخرى واستقلالها، وما تقدم عليه من أفعال تهدف من خلالها إلى أن تصبح القوة الأولى في المنطقة، فأمن الخليج وفقاً للتصور الإيراني لن يتحقق من دون إيران^(٢٩).

يأتي العراق باعتبارها مصدراً آخر لتهديد الأمن الخليجي بعد إيران في المنطقة، فعلى الرغم من أن العراق يختلف عن إيران في كونه دولة عربية تنتمي إلى العالم العربي الذي تنتمي

Karen A. Feste, *The Iranian Revolution and Political Change in the Arab World*, (٢٨)
Emirates Center for Strategic Studies and Research, Occasional Papers; no. 4 (Abu Dhabi:
Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996), pp. 8-16.

(٢٩) وليد محمود عبد الناصر، «الأبعاد الإقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية والإيرانية»، السياسة الدولية، العدد ٩٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٩)، ص ١٧٨-١٨٢.

إليه الدول الخليجية الست الأخرى بخلاف إيران، فإن ذلك لم يعفه من أن يكون مصدراً إقليمياً لتهديد الأمن القومي لتلك الدول الصغيرة، وقد ظهر ذلك الخطر جلياً في إقدام العراق على مغامرة غزو الكويت واحتلال أراضيها وضمّها، وتهديد أراضي السعودية والإمارات العربية المتحدة، ومن هنا أثار الغزو علامة استفهام كبرى حول مخاطر التهديد القادمة من العراق للأمن الدول الخليجية الصغرى.

حتى قبل الثاني من آب/ أغسطس، كان التصور أن مخاطر تهديد الأمن الخليجي تأتي من الخارج أو من إيران التي ظلت منذ ثورتها وخلال حربها مع العراق المصدر الأساسي الإقليمي للتهديد الأمني. لكن بعد الغزو العراقي للكويت، بدأ يظهر العراق بوصفه مصدراً محتملاً للخطر على الأمن الخليجي؛ حيث لم تكن الكويت وحدها هي المستهدفة من الغزو العراقي، بل كان الدور ينتظر أن يشمل الإمارات والسعودية، ودليل ذلك أن الرسالة التي وجهها وزير الخارجية العراقي إلى الأمين العام للجامعة العربية قبل الغزو كانت تشمل الإمارات إلى جانب الكويت باعتبارها سبباً في الأزمة الاقتصادية التي تواجه العراق.

وبالأسلوب نفسه، فإن المقابلة بين مقومات القوة العراقية وتلك المتوفرة للدول الخليجية مجتمعة هي لمصلحة العراق، كما كانت لمصلحة إيران من قبل، وعلى الرغم من هزيمة العراق في حرب تحرير الكويت، فإن بقاءه مصدراً محتملاً للتهديد هو أمر ما زال قائماً، على الرغم من الاحتياطات الأمنية التي اتخذتها الدول الخليجية بعد الحرب؛ مثل إعلان دمشق، والاتفاقات الأمنية التي عقدتها بعض الدول الخليجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا^(٣٠).

من هنا يمكننا القول إن النظام الإقليمي الخليجي هو في حد ذاته ليس نظاماً آمناً لأن الدول الخليجية الست الصغرى، بل إنه نظام يحمل بين طياته احتمالات التهديد، نتيجة الفارق الكبير بين مقومات القوة، السياسية والاقتصادية والعسكرية والجغرافية، بين كل من الدول الخليجية الست ومصادر التهديد الإقليمي العراق وإيران، وهو ما سوف يظهر لنا في المبحث التالي.

لا أحد يستطيع أن يجزم بأن حرب تحرير الكويت ستكون هي آخر الحروب العنيفة في تلك المنطقة، حيث إن منطقة نفطية وغنية واستراتيجية مثل منطقة الخليج ستكون باستمرار

(٣٠) عزت عبد الواحد، «إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية: دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية، ١٩٩٠-١٩٩١»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٤)، ص ٢٩٠-٢٩١.

عرضة للتدخلات الخارجية التي تستغل التوترات وتؤجج الخلافات من أجل الإبقاء على هيمنتها وسيطرتها على المنطقة.

ومن ناحية أخرى، إن الغزو العراقي للكويت وتداعياته قد أثار مسألة الأمن الخليجي بشكل ملح، وأصبح تعبير أمن الخليج بمعناه السياسي يعني أمن الدول الخليجية الست أعضاء مجلس التعاون بالتحديد، وأصبح على كل من هذه الدول أن يكون لها رأيها الخاص في أمنها وأمن المنطقة، فبدأت تتجه إلى خارج الدائرة الإقليمية والعربية للبحث عن أمنها بإيجاد صيغ للتعاون الأمني مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وهو ما قامت به كل من الكويت وقطر والبحرين، وفي الوقت الذي رأت فيه السعودية أن أمن الخليج هو مسؤولية خليجية بالدرجة الأولى، ولا مانع من وجود عربي، نجد سلطنة عُمان ترى الخيار الخليجي الإيراني هو أساس الأمن في المنطقة، أمّا الإمارات فهي لا تشجع وجود قوات غير عربية على أراضيها^(٣١).

ثالثاً: مفهوم الدور الإقليمي

نشأ مفهوم الدور في أحضان علم الاجتماع، حيث ارتبط أساساً بالدراسات السيكولوجية والاجتماعية. وبدأت محاولات الاستفادة منه في دراسة السلوك السياسي الخارجي للدول وتفسيره^(٣٢).

في واقع الأمر، إن العديد من المفكرين الأوائل حاولوا تحديد ما هو المقصود بالدور، والأبعاد المتعلقة به، والظواهر السياسية والاجتماعية المرتبطة به.

يقصد بالدور باعتباره مفهوماً «مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعياً والمرتبطة بوظيفة معينة». إذن يتحدد مفهوم الدور من تلك الوظيفة التي تقوم بها الدولة في محيطها الدولي. ومن ثم فإن العلاقة بين دور الدولة أو الوحدة السياسية ومحيطها الخارجي هي علاقة ذات أهمية محورية في تحديد دور الدولة أو الوحدة السياسية، حيث إن التطورات والتغيرات التي تحدث

(٣١) مصطفى علوي، «ترتيبات الأمن في الخليج بعد الحرب»، في: مصطفى كامل السيد، حتى لا تنشب حرب عربية وعربية أخرى (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ٦٧٤.

(٣٢) Joseph Frankel, *Contemporary International Theory and the Behaviour of States* (٣٢) (London; New York: Oxford University Press, 1973), pp. 83-85.

في تلك البيئة أو المحيط الخارجي تلقي بظلالها وتأثيراتها السلبية أو الإيجابية على دور الدولة، وتهبى له الفرص وتحده بالقيود وفقاً لاتجاه التغير.

يتحدد دور الدولة تالياً، بمجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والجغرافية والتاريخية، بالإضافة إلى المتغيرات القيادية وما يرتبط بها من مفاهيم إدراكية حول دور الدولة خارجياً على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما إن السياسات الداخلية تنعكس بدورها على دور الدولة خارجياً.

إن طبيعة النظام السياسي والقدرات المتاحة للدولة اقتصادياً وجغرافياً وعسكرياً والموروثات التاريخية وطبيعة القيادة السياسية تحدّد رؤية الدولة في محيطها الإقليمي والدولي، وهذا من شأنه أن يقودنا إلى القول إن هذا الدور أيضاً تحدده مجموعة من المتغيرات الخارجية المتعلقة بطبيعة النظام الإقليمي والدولي، ومستوى الضغوط التي تتعرض لها الدولة في محيطها الإقليمي والدولي، وقدرة الدولة على المناورة والحركة، وكلها عوامل تؤثر في، بل وتحدد، دور الدولة.

إذاً دور الدولة أو وظيفتها في مجاها الإقليمي والدولي تحددهما مجموعة من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تعمل باعتبارها محددات لهذا الدور.

والدور، كما يرى علم الاجتماع، هو وظيفة وأنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، وكل دور أو وظيفة له صلة بالأدوار والوظائف الأخرى. بمعنى أن دور الدولة ووظيفتها في النظام الإقليمي والدولي إنما يرتبطان بطبيعة الأدوار والوظائف التي تؤديها الدول الأخرى في إطارها الإقليمي والدولي. وبالتالي تتحدّد فاعلية هذا الدور، بل إن التفاعل بين الأدوار والوظائف المختلفة قد يوجد دوراً من العدم، وقد يقضي على دور قائم^(٣٣).

وتستوجب التغيرات التي تحدث في النظام الدولي والإقليمي للوحدة الإقليمية تغييراً مماثلاً في دور تلك الوحدة لمواجهة ذلك التغير، وهذه التغيرات الدولية قد تحد من تأثير بعض العوامل في تحديد دور الدولة، وقد تزيد من تأثير عوامل أخرى، فمثلاً التغير

(٣٣) جمال زهران، «تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر»، في: عبد المنعم المشاط، محرر، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ١٠٣-١٠٤.

الجوهري الذي حدث في مفاهيم السياسة الدولية التي استندت علاقاتها وتفاعلاتها لنحو من أربعة قرون إلى الجغرافيا السياسية (Geo-Politics)، ثم تحولت خلال العقدين الماضيين لتستند إلى الجغرافيا الاقتصادية (Geo-Economic)، إن ذلك أدى إلى التقليل - وليس إنهاء - من تأثير اعتبارات الجغرافيا السياسية في تحديد دور الدولة، وازدياد تأثير اعتبارات الجغرافيا الاقتصادية في تحديد ذلك الدور، نتيجة التغيرات الإقليمية والعالمية التي تدفع نحو التركيز على أهمية العوامل الاقتصادية في إدارة دفة العلاقات الدولية.

ساد مفهوم الجغرافيا السياسية باعتباره مفهوماً أساسياً في العلاقات الدولية لفترة طويلة، ومفاده أن دور الدولة القومية وأمنها القومي يتحددان بموقعها الجغرافي، وبالتالي أهمية المتغير الجغرافي سواء أكان أحد عناصر قوة الدولة أم محدداً للعلاقات الدولية. لذا فقد سيطر على مفاهيم دراسة السياسات الدولية ما عرف بمبدأ «الحتمية الجغرافية» الذي روج له الجيوبوليتيكون الألمان في محاولة لتبرير التوسع الألماني آنذاك أمثال راتزل، ثم ظهرت نظرية ماهان الأمريكي وماكيندر البريطاني، كما سادت تلك الرؤية في ظل منظومة فكرية متكاملة عبّرت عن نفسها في مدرسة القوة، وبعض أشكال مدرسة النظم في العلاقات الدولية التي ركزت على التوازن وتوازن القوى القطبية والقطبية الثنائية بصفاتها عوامل مستقلة وأساسية في تحديد العلاقات بين الأمم والشعوب، وكذلك بين الدول.

وعلى سبيل المثال، نجد أن هانز مورجانشوف في تحليله القوة في السياسة الدولية يحدد أهدافاً ثلاثة تتصارع حولها الدول، وهي تعبّر عن الدور الذي تبحث عنه كل وحدة دولية:

- الحفاظ على الأمر القائم من دون تغيير (دعم الوضع الراهن).

- التوسع الاستعماري وزيادة القوة (الإمبريالية).

- دعم المكانة الأدبية والسياسية للدولة في المجتمع الدولي.

وبالتالي، فإن سياسات الدول وأهدافها الخارجية تكون موجهة إما للحفاظ على ما هو متاح لديها بالفعل من مقدرات القوة، وبالتالي تثبيت دورها الدولي من دون تغيير، أو مضاعفة هذه المقدرات لمضاعفة دورها الدولي، أو استظهار قوتها بصورة عملية، وذلك لكسب نفوذ تستخدمه في تحقيق أهدافها ودعم دورها ومكانتها.

وفي ظل مفاهيم الجغرافيا السياسية، تصبح أهداف السياسة الخارجية والأمن القومي هي الحفاظ على بقاء الدولة وتكاملها الإقليمي، وحماية قيمها العليا من العدوان الخارجي، وتعظيم مصالحها القومية الأخرى^(٣٤).

أما الجغرافيا الاقتصادية، فتمثل مفهوماً أكثر تعقيداً، حيث إن بقاء الدولة وحماية تكاملها الإقليمي ليسا موضوع التهديد الخارجي للأمن القومي أو للنيل من مكانتها العالمية والإقليمية، وإنما حالتها الاقتصادية وتماسكها الاجتماعي وقدرتها على مواجهة المنافسة الاقتصادية، وهذا المفهوم يعكس أيضاً منظومة فكرية أخرى نظرت إلى النظام الدولي بطريقة أكثر تعقيداً من مجرد التفاعلات بين الدول القومية وحكوماتها حول الظواهر السياسية والأمنية المتعلقة ببقاء الدول وسلامتها الإقليمية، حيث أدخلت فواعل أخرى إلى نسق التفاعل التي تؤلف النظام، ورفضت التأكيد على أبعاد الصراع والتنافس داخله فقط، وأكدت أنماط التعاون والاعتماد المتبادل في النظام الدولي^(٣٥).

هنا يكون التفاعل والتكامل بين الأدوار المختلفة للدول والفواعل الأخرى كالشركات عابرة القومية والمنظمات الدولية والإقليمية هو أمر أساسي في ظل عالم جعلته الثورة التكنولوجية والاتصالات قرية صغيرة، وأصبحت الحدود السياسية بين الدول وبين ما هو داخلي وما هو خارجي حدوداً مائعة، أو حتى وهمية.

ومن العوامل الأخرى التي تحدد دور الدولة، إدراكات القادة السياسيين لهذا الدور، فكما يرى هيرمان وروزناو وكيجلي، إن الدور يعني إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي^(٣٦).

(٣٤) لمزيد من التفاصيل عن تلك الجزئية، انظر: أحمد، يوسف ومحمد زبارة، مقدمة في العلاقات الدولية (القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٥)، ص ٣٧-٣٩ و٤٨-٤٩؛ اساعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢)، ص ٦١-٦٨؛ عبد المنعم سعيد، «من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية: التغيير في دور مصر الدولي والإقليمي»، في: المشاط، محرر، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط، ص ١١-١٢، و

Hans Joachim Morgenthau' *Politics among Nations; the Struggle for Power and Peace*, 2nd ed. rev. and enl. (New York: Knopf, [1954]), and *Power and Ideology in International Politics* (New York Free Press, 1961), pp. 170-177.

(٣٥) سعيد، المصدر نفسه، ص ١٢-١٣.

(٣٦) Charles F. Hermann, Charles W. Kegley, Jr. and James N. Rosenau, eds., *New Directions in the Study of Foreign Policy* (Boston: Allen and Unwin, [1986]), p. 271.

وللقيادة السياسية - وبالتحديد رئيس الدولة - دور رئيس وحاسم في عملية صنع القرار الخارجي وتحديد معالم دور الدولة خارجياً، ويزداد هذا التأثير بشكل أكبر في النظم الشخصية غير المؤسسية، حيث يسيطر رئيس الدولة على مؤسسات الحكم، ويرتبط ببقائه النظام السياسي للدولة، وهو النمط السائد في دول الحزب الواحد ودول العالم الثالث؛ حيث الغياب الواضح لدور المؤسسات، وغلبة الطابع الشخصي للحكم.

من ثم، إن فهم الخريطة الإدراكية للقائد السياسي في هذه النظم يساعد - إلى حد كبير - على تحليل دور الدولة خارجياً على الصُّعد كافة، فالعوامل الشخصية في تلك النظم تؤدي دوراً حاسماً في رسم الدور الإقليمي والدولي للدولة وتنفيذه، ويزداد أثر المتغيرات الشخصية والخريطة الإدراكية لصانع القرار كلما زادت سلطات اتخاذ القرار التي يتمتع بها القائد، وحيث تقل القيود المفروضة داخلياً على سلطاته، ومن ثم تقل قوى المعارضة لسياساته الداخلية والخارجية.

كذلك، تزداد هذه العوامل تأثيراً كلما كانت المواقف الخارجية التي تواجه صانع القرار مواقف غير روتينية، مثل مواقف الحرب والأزمات الدولية؛ حيث تقل دائرة صنع القرار الخارجي وتزداد سلطات القائد السياسي، كما يحدث ذلك أيضاً كلما اتسمت مواقف السياسة الخارجية بالغموض وعدم التوقع ووجود معلومات متناقضة، وبالتالي تقل المعارضة للخيار الذي يتبناه القائد السياسي^(٣٧).

إن اختلاف النظم السياسية يلقي بظلاله وتأثيراته على الدور الذي يمكن أن يقوم به القائد السياسي في رسم سياسة الدولة الخارجية وقيادة حركتها السياسية، فالقائد السياسي يعبر من خلال دوره عن مجموعة أهداف ومصالح النظام، ويوظف مؤسساته لخدمة هذه المصالح. كذلك يتحرك القائد السياسي إقليمياً ودولياً في ضوء المتغيرات المحيطة بالموقف وطبيعة إدراكه لها، وتعامله معها بما ينسجم وموقع دولته في النسق الدولي، وقدرته على التأثير في هذا النسق عبر اختيار البديل المناسب في مواجهة المواقف التي يتضح فيها مستوى دور الدولة، وذلك من خلال أساليب عدة يلجأ إليها؛ فقد يكون اختياره من خلال تحليل الجوانب المختلفة للموقف الدولي والإقليمي، أو اعتماداً على إدراكه للموقف، واعتماداً على الجوانب المعرفية للقائد^(٣٨).

(٣٧) ويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد المفتي ومحمد السيد سليم (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٨٩)، ص ١٥-١٩.

(٣٨) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ([القاهرة]: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات

يشير البعض إلى أن دور الدولة القومي يمر عبر مراحل عدة، هي^(٣٩):

- ١ - مرحلة استكشاف الموقف (التعرّف إلى أبعاد الموقف الدولي وجوانبه).
 - ٢ - مرحلة تحديد الدور القومي للدولة في ضوء الثوابت التي على أساسها تُرسم السياسة الخارجية.
 - ٣ - مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة أو المؤثرة في القدرات المادية والاجتماعية للدولة صانع القرار، بمعنى أن يكون دور الدولة مكافئاً للموقف.
 - ٤ - مرحلة تحديد القيمة التي تقتزن بالدور، فإذا ما تم فهم النظام الدولي أو الإقليمي بوصفه بناء اجتماعياً، فإن كل أمة ستمثل مواقع اجتماعية عدة، أو أدواراً إقليمية ودولية قياساً على الأمم الأخرى، وبالتالي فإن الدور القومي سيتحدد في ضوء إدراك صنّاع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليمياً ودولياً.
- ومن ثم، تكمن مقومات الدور في طبيعة الأهداف والمصالح كما يدركها صنّاع القرارات، وهذه النظرة لدور الدولة تربط بين النزعات الخاصة في السياسة الخارجية للدول والتفسيرات البيئية، حيث تكمن أصول السياسة الخارجية في التفاعل بين المتغيرات الذاتية الخاصة بصنع القرار والموقف الخارجي والبيئة المحيطة.
- يعتمد دور الدولة إقليمياً بشكل أو بآخر على طبيعة العلاقات الإقليمية والدولية، وعلى طبيعة الأدوار الأخرى التي تؤديها القوى الأخرى في المحيط الإقليمي والدولي للوحدة السياسية. ومن ثم، فإن لنمط توزيع القوة في النظام الإقليمي دوره في تحديد أبعاد الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة وفقاً لما تملكه من قدرات مادية ومجتمعية، ووفقاً لما يسمح به ذلك النمط للدولة من حرية للحركة، أو ما يفرضه عليها من قيود تحد من حركتها إقليمياً ودولياً، لذا نجد أن هناك طبقات أو مراتب للأدوار الإقليمية والدولية، وهناك أدوار رئيسة وأدوار تابعة، وهناك أدوار قيادية وأدوار ثانوية، ولكل نظام إقليمي دولة قائمة تمارس فيه الدور الأساسي، تليها أدوار أخرى أقل تأثيراً، ومثال ذلك الدور القائد لمصر في النظام الإقليمي العربي، والدور القائد للسعودية في النظام الإقليمي الخليجي.

السياسية، (١٩٨٩)، ص ٤٥٠-٤٨١.

(٣٩) الحديشي، سياسة باكستان الإقليمية، ١٩٧١-١٩٩٤، ص ٤٢-٤٣.

خلاصة القول: إن وظيفة الدولة أو دورها في إطارها الإقليمي إنما يتحددان بناء على مجموعة من المحددات، بعضها يتعلق بمدرجات القائد السياسي والمتغيرات الشخصية والجوانب المعرفية، وبعضها الآخر يتعلق بالقدرات المادية والمجتمعية للدولة موضوع الدور، وأخيراً هناك عوامل تتعلق بالبيئة الإقليمية والدولية لتلك الدولة؛ مثل نمط العلاقات الإقليمية والدولية السائدة، ونمط توزيع القوة في ذلك النظام، وطبيعة الأدوار الدولية الأخرى.

رابعاً: إمكانات القوة في النظام الإقليمي الخليجي

لا شك في أن قوة الدولة وطبيعة علاقاتها في محيطها الإقليمي والدولي، تحدّدان بشكل كبير الدور الذي تؤديه تلك الدولة على مسرح الحياة السياسية إقليمياً ودولياً. وتبرز قوة الدولة بمقدار تفاعل عناصر هذه القوة ومكانتها. فكلما حدث تغيير في القدرات المكونة لهذه القوة تغيّر تبعاً لذلك حجم قوة الدولة ودورها وفعاليتها على مسرح الأحداث^(٤٠).

يعتبر مفهوم القوة من المفاهيم الرئيسة في العلوم الاجتماعية، بل إن البعض يرى أن أي فعل اجتماعي هو في جوهره ممارسة للقوة. وهذه الرؤية هي نتيجة؛ لأن علاقات القوة تتخلل بشكل واضح كل مجتمع من المجتمعات، وكذلك في العلاقات بين الدول. فلكل دولة أهداف واستراتيجيات تسعى إلى تحقيقها إقليمياً ودولياً، بل وداخلياً. وهذا يتطلب توافر عناصر قوة معينة حتى تستطيع الدولة أن تحقق ما تصبو إليه^(٤١).

مفهوم قوة الدولة أو ظاهرة القوة السياسية بشكل عام هو من المفاهيم المعقدة التي أدلى كثير من المفكرين والفلاسفة ورجالات الدولة بدلوهم فيها لتحديد أبعادها ومكوناتها في كل العصور، فقد ربط أرسطو بين قوة الدولة واتحادها وقيامها بوظيفتها الأساسية المتمثلة في السعي نحو كفالة حياة رعية لمواطنيها وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وهذا قد يستدعي أن تدخل الدولة في صراع مع الدول الأخرى من أجل البقاء وتحقيق أهدافها وأهداف مواطنيها، الأمر

(٤٠) صالح بن عبد العزيز القنيعير، «السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على الأمن القومي العربي»، ١٩٧٩ - ١٩٩٥، «أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ١٩٨٨)، ص ٢٤.

(٤١) راجع تلك الرؤية، في: فاروق يوسف، القوة السياسية: اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية، ط ٢ (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥)، ص ٦-٧.

الذي يستلزم السعي نحو مزيد من قوتها^(٤٢).

يرى ماكس فيبر أن القوة هي احتمال قيام شخص ما في علاقات اجتماعية بتنفيذ رغباته على الرغم من مقاومة الآخرين. وبغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه ذلك الاحتمال، تتعدد مقومات القوة وركائزها وتختلف من موقف إلى آخر نتيجة اختلاف أساس ممارسة تلك القوة.

ويرى كل من هارولد لاسويل وإبراهيم كابلان أن القوة «تعني المشاركة في صنع القرارات المهمة في المجتمع»؛ كما قال هانز مورجانشو: إن القوة هي «القدرة على التحكم في أفكار وأفعال الآخرين»^(٤٣).

ويُعتبر مودلسكي من أبرز الذين تناولوا مفهوم قوة الدولة، حيث يعرفها بأنها «قابلية الدولة في استخدام الوسائل المتوافرة لديها من أجل الحصول على سلوك ترغب في أن تتبعه الدول الأخرى».

وترى مارجريت بال أن القوة هي «القدرة على تحقيق الأهداف، سواء أكان ذلك بوسائل سياسية أم اقتصادية أم نفسية، أم أي وسائل أخرى»، ومن ثم فإن قوة الدولة هي القدرة على صنع أو صياغة السياسة القومية. أما نيكولاس سبيكمان، فيرى أن قوة الدولة هي «القدرة على كسب الحرب»^(٤٤).

ومن المعاصرين، يعرف اللواء أحمد فخر قوة الدولة بأنها: «نتاج القوة والضعف للمكونات الأساسية للقدرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية، وهي محصلة قدرات الدولة في تحقيق مصالحها والتأثير في غيرها»^(٤٥).

وعلى هذا، يكمن مضمون علاقات القوة في توافر الإمكانيات لدى الدولة التي تستطيع

(٤٢) فؤاد محمد شبل، الفكر السياسي: دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤)، ص ١٢٥-١٢٦.

(٤٣) يوسف، المصدر نفسه، ص ١٤-١٦.

(٤٤) نقلاً عن: جمال زهران، توازن القوى بين العرب وإسرائيل بين حربي ١٩٦٧ - ١٩٧٣ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨)، ص ٣٤-٣٥.

(٤٥) عمر الفاروق السيد رجب، قوة الدولة: دراسات جيوسياسية (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢)، ص ٢٣٢.

من خلالها ممارسة نفوذ على دولة أخرى، أو أكثر بما يتفق ورغبات الدولة الأولى، ومن ثم فإن مفهوم القوة لا يخرج عن كونه علاقة نفوذ من طرف في مواجهة طرف أو أطراف أخرى في لحظة ما، أو عبر فترة زمنية ممتدة في مجال محدد أو في مجالات عدة. وحيث تشتمل الدولة على عدد من العوامل المكونة لقوتها، كالموقع الجغرافي الاستراتيجي والقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والسكانية، إضافة إلى العوامل المعنوية كالإرادة القومية والأهداف الاستراتيجية والقدرة الدبلوماسية، فقوة الدولة تكمن في قدرتها على توظيف تلك العوامل والمكونات مجتمعة، وبنسب مختلفة وفقاً للظرف الدولي والإقليمي، بما يمكنها من التأثير إقليمياً وعالمياً، أي إنها توظف إمكاناتها المادية والمعنوية لخدمة أهدافها ومصالحها العليا.

يهدف هذا المبحث إلى التعرف إلى تلك الإمكانيات التي تحدد قوة الدولة التي تمتلكها مجموعة الدول العربية المكونة للنظام الإقليمي الخليجي مقابلة بما تمتلكه إيران من مقومات قوة، حتى نستطيع التعرف إلى نمط توزيع القوة في ما بين إيران وتلك الدول، ومدى التوازن والاختلال القائم في ما بينها وبين الدول العربية في النظام الإقليمي الخليجي.

وفي هذا الصدد نتناول مجموعة العناصر والمكونات الآتية:

- الموقع الجغرافي والمساحة.

- الطبيعة الديمغرافية (السكانية).

- عناصر القدرة الاقتصادية.

- القدرات العسكرية.

١- الموقع الجغرافي والمساحة

إن البيئة الجغرافية لأي نظام سياسي هي أحد مصادر قوة أو ضعف ذلك النظام، ومن ثم فهي تمثل إما إضافة أو خصماً من مفردات القوة لذلك النظام. فالبيئة الجغرافية بعناصرها المختلفة من موقع ومساحة وتضاريس تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة الدولة سياساتها الخارجية، وبالتالي تعمل باعتبارها أحد محددات قوة دور الدولة الخارجي. فبيئة الدولة الجغرافية تحدد المجال الحيوي لحركتها السياسية الخارجية، وتحدد - إلى حد كبير - ماهية التهديد الموجه إلى أمنها ومصادره.

وفي هذا الإطار سادت العلاقات الدولية مجموعة من نظريات السياسة الخارجية التي تقول بالتأثير المباشر للجغرافيا في سياسة الدول الخارجية وقدرتها على بناء قوتها البرية والبحرية؛ وهو ما عُرف بنظريات الجغرافيا السياسية لكل من ماهان وماكيندر وراتزل الألماني الذي قال بالتحتمية الجغرافية^(٤٦).

بدأت تلك النظريات التي قالت بالتحتمية التاريخية بالتراجع مع التطور التقني في مجال الاتصالات والمعلومات؛ حيث أصبح العالم قرية صغيرة، ولم تعد الجغرافيا هي المحدد الأساسي للسياسة الخارجية للدول، كما طرح رواد تلك المدرسة. إذ أصبح العالم قرية صغيرة، وأصبحت الحدود بين ما هو داخلي وما هو خارجي حدوداً مائعة، وقلّ - إلى حد كبير - تأثير الموقع والمساحة في السياسة الخارجية للدول، ومن ثم تراجع العامل الجغرافي من موقع العامل الرئيس والحتمي إلى كونه أحد العوامل المهمة التي لا يمكن إهمالها عند تحليل السياسة الخارجية للدول، أو عند قياس قوة الدولة في إطارها الإقليمي والعالمي ودورها.

لا شك في أن الموقع الجغرافي قد يمثل موقع حماية ودفاع طبيعيين يزيد من قدرة الدولة على حماية حدودها، وبخاصة إذا كان يغلب على تضاريسها الحدودية الطبيعة الجبلية والوعرة، الأمر الذي يجعل من الصعب اختراق حدود الدولة برياً، في الوقت الذي تجعل الطبيعة السهلية لحدود الدولة ذلك الاختراق أمراً يسيراً نسبياً. والتجربة المصرية في اليمن، والسوفياتية في أفغانستان، دليل حي على صحة ذلك القول.

وكلما ازدادت مساحة الدولة ازداد عمقها الدفاعي، وهذا من شأنه أن يجعل عملية الدفاع الذاتي أسهل، كما إن ازدياد رقعة مساحة الدولة يتيح لها قدراً أكبر من الموارد الطبيعية التي تساعد الدولة على بناء اقتصادها وقوتها العسكرية. على الرغم من أن ذلك الوضع قد يغري الدول الطامعة في تلك الثروة، خصوصاً إذا كانت تلك الدولة لا تملك إمكانات الدفاع عن نفسها.

إن الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الخليج العربي وما تحويه أراضيها من ثروات نفطية حباها الله بها جعلها هذه المنطقة مطعماً للعديد من القوى الطامعة في الثروة الاقتصادية والموقع

(٤٦) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، ط ٣ (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٦)، ص ١٣٧-١٤٢، ومحمد محمود خليل، «الأمن القومي العربي المصري وحرب أكتوبر»، (أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ١٩٨٥)، ص ٣٥-٣٦.

الاستراتيجي، وصارت المنطقة محوراً تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية. فمنطقة الخليج تتميز من الناحية الاستراتيجية بكونها تتوسط العالم القديم، وتربطها أشهر الطرق التجارية التي تربط أوروبا بالشرقين الأدنى والأقصى، ويكتنز في جوفها أكبر نسبة احتياطي من النفط العالمي. كل ذلك دفع القوى الكبرى إلى التنافس على هذه المنطقة.

يقع الخليج العربي في جنوب غرب قارة آسيا، على شكل ذراع مائية يتصل طرفها الجنوبي بخليج عُمان، فالبحر العربي، فالمحيط الهندي. وينحصر بين خطي عرض ٢٤-٣٠ شمالاً، وخطي طول ٤٨-٥٧ شرقاً، ويبدو الخليج مثل بحيرة راكدة مغلقة في ما عدا منفذ بحري واحد بعرض أربعين كيلومتراً هو مضيق هرمز الذي يربط الخليج بالعالم.

وتمتلك العربية السعودية أكبر مساحة في المنطقة، تليها إيران، بينما تحتل البحرين المساحة الأصغر بين دول النظام الإقليمي الخليجي. ويبلغ إجمالي مساحة منطقة الخليج بدولها الثماني نحو ٤,٤٧ مليون كيلومتر مربع. وتتميز إيران عن باقي دول المنطقة بأنها تمتلك أكبر سواحل على الخليج العربي بطول ألف ومئتي كيلومتر، تليها الإمارات، فالسعودية، بينما يعتبر العراق أقل تلك الدول امتلاكاً للسواحل البحرية على الخليج العربي، حيث لا تتعدى سواحله خمسة عشر كيلومتراً.

إضافة إلى إشراف إيران على سواحل الخليج العربي وبحر عُمان، فإنها تتميز بموقع استراتيجي أتاح لها حدوداً مشتركة مع الاتحاد السوفياتي السابق، كما إن إشرافها على مضيق هرمز يمكنها من السيطرة على الملاحة الدولية في الخليج إلى المياه المفتوحة، ما يضيف إليها مصدراً من مصادر القوة، ويجعل كل الدول الكبرى تسعى إلى خطب ودّها، وتتفادى الاصطدام بها بقدر الإمكان.

إن وجود حدود مباشرة بين إيران وعدد من الدول الخليجية، وفي ظل غياب علاقات الود والتفاهم، يكسب العلاقات بينها وبين تلك الدول طابعاً صراعياً، ويجعل من إيران عامل تهديد أمني، خصوصاً بعد احتلالها جزر الإمارات الثلاث، وقيام الثورة الإسلامية وما طرحته من شعارات خاصة بعدم استقلال بعض الدول الخليجية.

ويوضح الجدول التالي القدرات والإمكانات الجغرافية لدول النظام الإقليمي الخليجي، متضمناً المساحة وطول الساحل البحري لكل منها على الخليج العربي.

الجدول رقم (١-١) الإمكانات الجغرافية لدول النظام الخليجي

الدولة	طول الساحل على الخليج العربي (كلم)	نسبة طول الساحل في المئة	المساحة كلم ^٢	نسبة المساحة في المئة
الإمارات	٨٠٠	٢٤	٧٧ ألفاً	١,٧
البحرين	١٢٠	٤	٦٠٠	٠,١
العراق	١٥	٠,٤	٤٥٠ ألفاً	١٠
عُمان	٩٠	٢,٦	٣٠٠ ألف	٦
الكويت	٢٠٠	٦	١٧ ألفاً	٠,٣
قطر	٣٨٠	١١	١١ ألفاً	٠,٢
السعودية	٥٥٠	١٦	٢,٢ مليون	٤٩
إيران	١٢٠٠	٣٦	١,٦ مليون	٣٥
الإجمالي	٣٣٥٥	١٠٠	٤,٤٧ مليون	١٠٠

المصدر: عبد الخالق عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي»، السياسة الدولية، العدد ١١٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣)، ص ٢٣.

إن الوضع دول النظام الخليجي الجغرافي قد أسهم في حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، من خلال نزاعات الحدود العديدة التي ثارت بين دول النظام، فدولة مثل السعودية مترامية الأطراف نشأت بينها وبين معظم دول النظام الخليجي نزاعات حول الحدود، مثل النزاع مع كل من: إيران، الكويت، العراق، الإمارات، اليمن، قطر، وسلطنة عُمان. كذلك هناك النزاع القطري البحري الذي حُلّ قضائياً، والنزاع الإماراتي - الإيراني حول الجزر الثلاث المغتصبة، والنزاع الذي ثار بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان حول واحة البريمي. بل إن هناك نزاعات داخلية نشبت بين الإمارات السبع المكوّنة لدولة الإمارات. والنزاع العراقي - الكويتي الذي انتهى بالغزو عام ١٩٩٠، وكانت له نتائج وتداعيات سلبية ما زالت دول وشعوب المنطقة تعاني آثارها وتدفع فاتورة حسابها، وقبله النزاع حول شط العرب بين العراق وإيران الذي أسفر عن حرب دامت نحو ثماني سنوات.. إلخ، وكلها من الدلائل التي تؤكد أن المعطيات الجغرافية الخليجية أسهمت في حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

٢- التركيبة السكانية

يمثل السكان أساساً بشرياً للنمو الاقتصادي وبناء القوة الدولة العسكرية، وبخاصة إذا

ارتبط ذلك الأساس بتوافر الموارد الطبيعية والقدرة التكنولوجية اللازمة للاستفادة من ذلك الحجم السكاني.

والتوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية مطلوب، وإلا مثل التزايد السكاني عبئاً ثقيلاً على الاقتصادات الوطنية، كما إن توافر الموارد الطبيعية من دون وجود حجم سكاني مناسب وقوة عسكرية تحميه يجعل الدولة عرضة للأطماع الخارجية من دون رادع.

تعتبر إيران أكبر دول النظام الخليجي من حيث عدد السكان، فتفوقها العددي وقوتها لا تضاهيهما أي قوة أخرى داخل النظام الخليجي. فهي تتفوق على الدول الخليجية مجتمعة من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها نحو ثلاثة أضعاف عدد سكان العراق، وخمسة أضعاف سكان المملكة العربية السعودية، أما باقي الدول الخليجية فأعداد سكانها لا تكاد تذكر بالمقابلة مع إيران. وتتوقع بعض المصادر أن يصل عدد سكان إيران عام ٢٠٢٥ إلى نسبة ٦٧ في المئة من العدد الإجمالي لسكان النظام الإقليمي الخليجي. ويوضح الجدول التالي تطور أعداد السكان خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠١.

وفي إطار التركيبة الاجتماعية لسكان دول النظام الخليجي، تتميز دول مجلس التعاون الخليجي الست بتركيبة سكانية فريدة من نوعها؛ بسبب حجم الهجرات السكانية الداخلية التي أوجدت علاقات إنسانية متداخلة وروابط اجتماعية متشابكة أشد التشابك، أو بسبب الهجرة إلى أماكن إنتاج النفط التي تجسدت بشكل تدفق أعداد كبيرة من السكان الوافدين من كافة الجنسيات ومن خارج النظام الإقليمي الخليجي.

كان هذا التدفق نتيجة طبيعية لمرحلة الانتقال التي مرت بها تلك الدول من النظام القبلي التقليدي إلى مجتمع الدولة الحديثة، بما يحمله ذلك الانتقال من تحول في أنماط الإنتاج والعلاقات الإنتاجية التي تحتاج إلى أيد عاملة ومهارات وخبرات فنية وإدارية لا تملكها تلك الدول، ومن ثم كان ضرورياً استجلاب تلك المهارات والخبرات من الخارج لمواجهة الطفرة النفطية التي تمر بها، على الرغم مما تحمله تلك الهجرات من مشكلات اجتماعية وأمنية، ومشاعر ضد وحدوية نتيجة وجود عمالة أجنبية وآسيوية هاجرت إلى تلك الدول.

الجدول رقم (١-٢)
تطور عدد السكان في النظام الإقليمي الخليجي

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	٢٠٠١
العربية السعودية	١٨,٨٠١,٥٨٨	١٩,٣٤٤,٥٥٦	٢٠,٠٠١,٤٨٧	٢٢,٠٢٤,٠٠٠
دولة الإمارات	٢,٤١١,٠٤١	٢,٤٧٩,٠٠٠	٢,٦٢٤,٠٠٠	٢,٣٦٩,٠٠٠
الكويت	١,٨٠١,٧٩٧	١,٨٩٤,٣٦٢	١,٩٧٩,٦٨٩	١,٩٧٤,٠٠٠
سلطنة عمان	٢,١٣١,٠٠٠	٢,٢١٤,٧٢٠	٢,٢٥٥,٦٠٩	٢,٥٥٣,٠٠٠
قطر	٤٩٠,١٣٢	٥٠٥,٨٢٦	٥٢٢,٠٢٣	٧٤٤,٠٠٠
البحرين	٥٧٧,٦٨٤	٥٩٨,٦٢٥	٦٢٠,٣٧٨	٦٣,٤,٠٠٠
العراق	١٩,٨٩٠,٠٠٠	---	---	٢٢,٦٧٦,٠٠٠
إيران	٦١,٥٢٨,٠٥٠	---	---	٦٥,٦٢٠,٠٠٠

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية [الرياض]: مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، (١٩٩٩)، ص ٣-٤، و

Anthony H. Cordesman, *The Gulf Military Balance and Saudi Arabia* (Washington DC: Center for Strategic and International Studies, 2001), p. 1.

تساهم هذه التركيبة الاجتماعية بدورها في عدم استقرار النظام الإقليمي الخليجي، كما إن التفوق العددي الإيراني يمثل ضغطاً ديمغرافياً لا يتناسب مع المعطيات السكانية السائدة في النظام الخليجي، ويؤكد الخلل القائم في التوزيع السكاني داخل النظام الخليجي. فعلى سبيل المثال، نجد أن عدد سكان إيران يساوي خمساً وعشرين مرة عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة، كما إنه يساوي مئة وعشر مرات عدد سكان دولة قطر.

إذاً، تتسم القاعدة السكانية في النظام الإقليمي الخليجي بعدم التجانس الديمغرافي، وتعاني اختلالاً واضحاً في التوزيع لمصلحة إيران، وهذا ما جعل دولة مثل الكويت عاجزة عن مجابهة غزو تقوم به دولة أخرى تفوقها عدداً وعتاداً مثل العراق، كما جعل دولة مثل الإمارات العربية المتحدة عاجزة عن اتخاذ عمل عسكري مضاد لإيران لاسترداد الجزر الثلاث التي استولت عليها تلك الأخيرة. وهذا من شأنه أن يسهم في عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة^(٤٧).

(٤٧) عبد الله، «النفط والنظام الإقليمي الخليجي»، ص ٣٤-٣٨.

٣- عناصر القدرة الاقتصادية

إن توافر الموارد الاقتصادية في حد ذاته من دون إمكانيات تسمح باستغلالها استغلالاً أمثل لا يمثل مصدر قوة، على الرغم من كونه يمثل أساساً لها، لذلك على كل دولة أن تسعى إلى استغلال ما حباها الله به من موارد وثروات اقتصادية استغلالاً سليماً لتحويلها إلى قوة حقيقية تستطيع معها التأثير في مجريات الأمور الدولية على الصعيد الاقتصادي، كما إن امتلاك الدولة لتلك الموارد يجعلها مطمئناً للآخرين، لذلك لا بد أن يواكب هذه الموارد امتلاك القوة العسكرية القادرة على حمايتها، كما إن علاقات التكامل الاقتصادي والاستفادة المتبادلة على المستويين الإقليمي والدولي أمران ضروريان لدفع الأطماع الخارجية^(٤٨).

يؤدي الاقتصاد دوراً مهماً في تحديد قوة الدول، بل إن القوى الاقتصادية في عالم اليوم هي القوى المؤثرة في الساحة الدولية، بعد أن تراجعت الأداة العسكرية لمصلحة الأداة الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية والسياسات الخارجية، وبعد أن انتهى نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة وما ارتبط بهما من نظام لتوازن القوى، ليحل محله نظام توازن المصالح، في ظل عالم الاعتماد المتبادل السائد في النظام الدولي الحالي، وإن كان هذا لا يقلل من أهمية القوة العسكرية بأي حال من الأحوال.

تشمل قوة الدولة الاقتصادية عدداً من العناصر الرئيسة^(٤٩):

- ١- الناتج المحلي الإجمالي.
- ٢- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ٣- الصادرات كنسبة مئوية من الواردات.
- ٤- نسبة الأرض الصالحة للزراعة.
- ٥- إنتاج الطاقة الكهربائية.
- ٦- إنتاج النفط.
- ٧- إنتاج الغاز الطبيعي.

(٤٨) سعيد حمد الحساني، «تطور العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران: دراسة حالة لمشكلة الجزر الثلاث»، (أطروحة دكتوراه، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ١٩٩٩)، ص ٣٨-٣٩.

(٤٩) القنيعير، «السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على الأمن القومي العربي، ١٩٧٩ - ١٩٩٥»، ص ٣٣-٣٤.

٨- نسبة التضخم.

٩- معدل نمو الناتج المحلي.

والنظام الخليجي يمكن أن يطلق عليه «النظام النفطي»؛ حيث حبا الله دوله بالثروة النفطية التي أخذت تتدفق من أراضيها بكميات كبيرة جداً، فقد وصل إجمالي إيرادات الدول الثماني من النفط خلال الفترة من ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٩٣ نحو ألفين وخمسمئة مليار دولار (٥, ٢ تريليون دولار)، وهذه الثروة النفطية هي التي جعلت ذلك النظام يشهد مجموعة من التغيرات الحضارية والمادية، نقلت تلك النظم من طور النظم القبلية الريفية إلى دول حديثة متكاملة، كما إن هذه الثروة هي ذاتها المسؤولة عن كل الصراعات التي دارت وتدور بين دول ذلك النظام حول الحدود والتخوم المشتركة لاحتواء أراضيها على النفط، كما إن هذه الثروة قد جعلت من هذه الدول محطاً للأطماع الخارجية.

ويساهم النفط وحده بنحو ٨٠ في المئة من صادرات تلك الدول، و٩٠ في المئة من مصدر عملاتها الأجنبية، ونحو ٤٠ في المئة من الناتج القومي الإجمالي فيها، مع العلم أن تلك الدول عمدت إلى عدم الاعتماد على النفط وحده، وسعت إلى تنويع مصادر الدخل القومي؛ فاتجهت إلى زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، خصوصاً القطاع الصناعي، وبدأت تلك الدول قادرة على تمويل مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروعات الرعاية الصحية والتعليمية، الأمر الذي أدى إلى تحقيق درجة عالية من الرفاهية الاقتصادية للمواطنين، وازداد مستوى الإنفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي الذي بلغ متوسطه ٣٢ في المئة و٢٩ في المئة سنوياً على التوالي، كما أصبح متوسط دخل الفرد الخليجي من أعلى المعدلات في العالم، فالإمارات تحتل المركز الأول على مستوى النظام الإقليمي الخليجي من حيث معدل الدخل الفردي، تليها الكويت، ثم قطر، والبحرين، ثم سلطنة عُمان، فالسعودية، فالعراق، وأخيراً إيران. وبينما تحتل السعودية المركز الأول من حيث الناتج القومي الإجمالي، تليها إيران، تأتي البحرين في ذيل القائمة.

وعلى الرغم من تلك الثروة التي تترجمها الأرقام الواردة في الجدول رقم (١-٣)، فإن المنطقة قد شهدت حربين مدمرتين، الأولى استمرت زهاء ثماني سنوات بين العراق وإيران، والثانية نتيجة غزو العراق الكويت الذي نتج منه استجلاب آلة الحرب الغربية إلى منطقة الخليج، الأمر الذي أدى إلى هدر واستنزاف الطاقات والموارد والثروات الخليجية الذي أدى بدوره إلى

ارتفاع معدلات التضخم في هذه الدول؛ حيث بلغت نحو ٤٠ في المئة بالعراق، و ٣٠ في المئة بإيران، بعد أن كانت في الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٨ ما بين ٢٢ في المئة و ٢٠ في المئة على التوالي. كما أدت تلك الحروب إلى إرهاب ميزانيات كل الدول الخليجية، فاتجهت تلك الدول إلى الاستدانة؛ حيث بلغ إجمالي الديون المتراكمة على دول النظام الخليجي نحو مئة وستة عشر مليار دولار.

تحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول من حيث نسبة الديون الخارجية بنحو ثلاثين مليار دولار، تليها دولة الكويت (ثلاثة عشر مليار دولار)، فالعراق (أحد عشر ملياراً)، فالإمارات (عشرة مليارات)، فإيران (تسعة مليارات)، ثم عُمان (ثلاثة مليارات) وقطر (بillion دولار)، ثم البحرين (ثلاثمئة وخمسون مليون دولار).

الجدول رقم (١-٣)
القدرات الاقتصادية لدول النظام الخليجي

الدولة	الناتج القومي الإجمالي (مليار دولار)	إنتاج النفط (مليون برميل)	معدل دخل الفرد بالدولار	نسبة التعليم في المئة	استهلاك الكهرباء للفرد كيلوات/ ساعة	الصادرات بالمليار دولار	الواردات بالمليار دولار
السعودية	١٠٥	٨,٤	١٠٣٣٠	٧٧	٤٦٩٢	٥٢,٦٣٨	٤٢,١٩٧
الكويت	٢٧	١,٥	١٥٩٨٤	٩٦	١٣٨٠٠	١٤,٦٧٣	١٣,٦٦٣
الإمارات	٣٣	٢,٢	٢٣٣٣٠	٧٨	٩٨٩٢	٣٨,٩	٣٦,٠٨
البحرين	٤	--	١٠٨٠٤	٨٣	٧٦٤٥	٥,٥١٨	٤,٣٢٢
قطر	٧	٠,٤	١١٨٠٠	٨٩	١٣٩١٢	٩,٤٢٧	٣,٢١٤
عُمان	١٢	٠,٥	١٠٥٧٣	١١	٢٨٢٨	٨,٤٢٩	٧,٩٤٧
العراق	٤٠	٠,٥	٣٥١٠	٧٣	-	-	-
إيران	٩٣	٣,٥	٣١٢٠	٤٣	-	-	-
الإجمالي	٣٢١				٥٢٧٦٩	٩١٠٧٤	٧٤٩٥١

المصدر: شؤون خليجية، العدد ٢٧ (خريف ٢٠٠١)، ص ٢٢٢ - ٢٢٤، وعبد الله، المصدر نفسه، ص ٤٠ و ٤٣.

يمكن القول إن دول النظام الخليجي تمتلك إمكانات اقتصادية هائلة مقابل العديد من دول النظام العالمي، وإن هذه الدول قد استطاعت تحقيق درجة عالية من النمو الاقتصادي مقابل العديد من دول العالم النامي، إلا أن ما شهدته تلك المنطقة من حروب واضطرابات

أمنية دفعها إلى تخصيص نسبة كبيرة من إمكاناتها الاقتصادية نحو الإنفاق العسكري، وأثر مباشرة في مواصلة جهود التنمية في تلك الدول^(٥٠).

٤ - القوة العسكرية

تعتبر القوة العسكرية إحدى أهم مقومات تحديد شكل وطبيعة ميزان القوى في أي نظام إقليمي، كما إنها إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة في إدارة سياستها الخارجية، سواء في وقت السلم أم في وقت الحرب، فهي إما أن تستخدم باعتبارها أداة ردع، أو وسيلة للحرب المباشرة.

وفارق القوة العسكرية بين دولتين يحدد - إلى حد بعيد - شكل العلاقات السياسية بينهما، ومن هنا ترتبط الأداة العسكرية ارتباطاً وثيقاً بالأداة الدبلوماسية، بل إنها قد تمثل تدعياً لها، ولنا في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ المثال على ذلك، فقد كانت القيادة المصرية تهدف من وراء تلك الحرب إلى إجبار الإسرائيليين على الدخول في مفاوضات السلام، ومن ثم كانت الحرب خياراً استراتيجياً وخطوة تكتيكية وورقة ضغط مصرية على الجانب الإسرائيلي للدخول في تلك المفاوضات، كما إنها تعطي للمفاوض المصري قوة تفاوضية إضافية في مواجهة المفاوض الإسرائيلي.

كما إن العامل العسكري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعامل الأمني وبرؤية كل دولة لأمنها القومي، والفرص المتاحة لزيادته، والتهديدات التي تعترضه وتعترية من قبل الدول الأخرى في إطارها الإقليمي.

تشمل الأدوات العسكرية - بشكل عام - مجموعة القدرات المتعلقة باستخدام أو التهديد باستخدام العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل إنشاء القوات المسلحة وتسليحها وتدريبها وتوزيعها، واستعمال القوة، والمساعدة العسكرية، وعمليات الغزو المسلح، وعمليات توزيع القوات، سواء بالنقل البحري أم البري أم الجوي، أم تطوير الأسلحة وتغيير حجم القدرات العسكرية والمشورة العسكرية، وعقد التحالفات العسكرية والهجوم المسلح^(٥١).

(٥٠) عبد الله، «النفط والنظام الإقليمي الخليجي»، ص ٣٤.

(٥١) سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص ١٠٢.

أثبتت عوامل إقليمية عدة ضرورة توحد الدول الخليجية لمواجهة الأخطار المشتركة، حيث اتضح بما لا يدع مجالاً للشك والريبة أن أمن الدول الخليجية مجتمعة يمثل وحدة واحدة لا يمكن تجزئتها، فأى تهديد يوجه لأمن إحدى هذه الدول لا بد أن تكون له تداعيات على المستوى الخليجي العام.

إن قضية الدفاع المشترك تشغل حيزاً مهماً في السياسات الخارجية لدول الخليج. لذلك حاولت تلك الدول إيجاد آلية مشتركة بهدف دعم عملية الدفاع هذه، ووضع استراتيجية دفاعية لدول الخليج تقوم على الأسس التالية^(٥٢):

١- تأليف قوة خليجية موحدة قوامها خمسون ألف جندي (قوة درع الجزيرة)، التي تعتبر قوة دعم عاجلة لمواجهة التهديدات الموجهة إلى إحدى دول المجلس في إطار نظام دفاعي مشترك.

٢- إقامة صناعة سلاح خليجي من أجل تحقيق درجة عالية من الاستقلالية في تسليح جيوشها، وإيجاد سلاح خليجي موحد لجيوش تلك الدول يساعدها على التعاون والتنسيق في ما بينها.

وقد حددت دول المجلس أهداف سياستها العسكرية في: الحفاظ على درجة استعداد عالية للقوات المسلحة لتكون قادرة على مواجهة العدوان، وتأمين الملاحة في الخليج العربي والبحر الأحمر، ومواجهة أي نفوذ يهدف للتأثير في العلاقات دول المجلس والدول العربية.

إلا أن حربي الخليج الأولى والثانية أثبتتا قصور القوة العسكرية لدول المجلس، وأثبتتا بما لا يدع مجالاً للشك أن قوات درع الجزيرة غير قادرة على القيام بالمهام المنوطة بها، فقد فشلت في منع الغزو العراقي للكويت، وأثبتت الأحداث أن القوات المسلحة لدول مجلس التعاون لا بد من إعادة النظر في تكوينها وتدريبها ونظم تسليحها، وهو ما توجهت نحوه الدول الخليجية، وبخاصة السعودية والكويت في فترة ما بعد حرب تحرير الكويت؛ حيث زادت المخصصات المالية لميزانيات الدفاع في الدول الخليجية، في محاولة لموازنة التفوق الإيراني، ومواجهة الخطر العراقي.

(٥٢) كمال أحمد عامر، مجلس التعاون الخليجي، نموذج للتكامل الاقتصادي (د.م.): جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ١٩٨٨، ص ١٧٢.

وعلى الرغم من ذلك، ما زالت إيران تتفوق على الدول الخليجية مجتمعة، فوفقاً لإحصاءات الميزان العسكري لدول العالم لعامي ١٩٩٤ / ١٩٩٥، تتفوق إيران على دول المجلس مجتمعة من حيث عدد أفراد القوات البرية ووحدات القوات البرية وألويتها وكثائبها، فعدد أفراد القوات البرية سبعمئة وخمسة عشر ألفاً، بينما عدد أفراد قوات دول المجلس لا يزيد على مئة وتسعين ألف فرد؛ أي بنسبة ٦٧، ٣: ١ لمصلحة إيران، كما تتفوق إيران على الدول الخليجية في الأسلحة المستخدمة من جانب القوات البرية من دبابات وقطع مدفعية وصواريخ أرض - أرض، بينما تتفوق دول المجلس في ما يختص بأعداد عربات القتال المدرعة والعربات المدرعة. كذلك فإنه بشكل عام تتفوق إيران على دول الخليج مجتمعة في ما يختص بالقوات البحرية. بينما يميل الميزان لمصلحة الدول الخليجية في ما يتعلق بالقوات الجوية بما تشمله من قاذفات ثقيلة وطائرات إنذار واستطلاع وطائرات نقل جوي وهليكوبتر، لكن إيران تفوق كل هذه الدول منفردة^(٥٣).

ويوضح الجدول التالي أعداد السكان والمساحة وكثافة الجيش في إيران والدول الخليجية الست، ما يظهر التفوق الإيراني في مواجهة تلك الدول.

الجدول رقم (١-٤)

أعداد السكان والمساحة وكثافة الجيش في إيران والدول الخليجية

الدولة	التعداد(مليون)	المساحة (كم ^٢)	تعداد الجيش	كثافة الجيش لكل كم ^٢
البحرين	٠,٤	٦٧٨	٢,٣٠٠	٣,٤
عُمان	١,٦	٣٠٠,٠٠٠	١٦,٥٠٠	٠,٠٥
الكويت	١,٨	١٧,٨١٨	١٠,٠٠٠	٠,٦
قطر	٠,٣	١١,٤٣٧	٥٠٠٠	٠,٤٣
السعودية	١٢	٢,٢٤٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٠,٠٢
الإمارات	١,٤	٧٣,٠٠٠	٤٣,٠٠٠	٠,٥٨
الإجمالي	١٧,٥	٢,٦٤٥,٩٢٣	١١١,٨٠٠	٠,٠٤
إيران	٤٣	١,٦٤٨,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٠,١٥
مقابلة دول المجلس بإيران	٠,٤	١,٦	٠,٤٥	٠,٢٧

المصدر: مجدي علي عطية، «الفاعلية العسكرية لدول الخليج والتهديدات الإيرانية»، السياسة الدولية (تموز/ يوليو ١٩٨٦).

من هنا، فإن الدول الخليجية تسعى إلى صياغة علاقاتها مع إيران في إطارها السلمي لتفادي أي تصعيد جديد في المنطقة، فقد تعلّمت من التجارب أن الحرب لا تؤدي إلا إلى الدمار والخراب، واستنزاف الأموال والموارد وفقد الأرواح، وفتح المجال للتدخل الأجنبي غير المرغوب فيه.

الفصل الثاني

محددات السياسة الإقليمية الإيرانية

لا تتبع السياسة الخارجية لأي دولة من فراغ، وإنما هي نتاج تكاتف مجموعة من المتغيرات والعوامل التي تعمل باعتبارها محددًا لتلك السياسة، تؤثر فيها وتصبغها بصبغة معينة، وتدفعها نحو الأخذ بشكل معين من دون غيره من أشكال السياسة الخارجية.

وسياسة إيران الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا تنقطع تمامًا عن سياقها التاريخي، وتتأثر بمجموعة من المعطيات الدولية النابعة من البيئتين الإقليمية والدولية، ومن ثم ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تتناول المؤثرات المختلفة التي تخضع لها السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المنظور التاريخي للسياسة الإيرانية في الخليج

اعتمدت السياسة الإيرانية في توجهاتها في منطقة الخليج على مجموعة من الأسس والمعطيات التاريخية والواقعية والعلائقية، وتلك الأخيرة يقصد بها نمط العلاقات السائد في المنطقة والوضع العام لتوازن القوى السائد خلال كل فترة من الفترات التي مرت بها تلك السياسة، ومن ثم قد نجد اختلافاً في التوجه الخليجي للسياسة الإيرانية خلال الحقب التاريخية المختلفة، إلا أن هذا لم يمنع من وجود ثوابت لتلك السياسة تجاه منطقة الخليج، على الرغم مما حدث من تطورات تاريخية وسياسية واقتصادية وعسكرية في تلك المنطقة.

وإن كان من الصعب وضع حدود تاريخية فاصلة لتطور السياسة الإيرانية تجاه منطقة الخليج، إلا أننا لا نستطيع إغفال أن الثورة الإسلامية التي قامت في إيران عام ١٩٧٩ بزعامة

آية الله الخميني كانت بمنزلة نقطة فاصلة وحاسمة في السياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام، فهي بلا شك نقطة تحول من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر يختلف في أيديولوجيا وطبيعة قياداته وتطلعاته ومبادئه، وإن لم يمنع ذلك من وجود خطوط ثابتة تربط بين سياسة إيران الشاهنشاهية قبل الثورة وإيران الجمهورية الإسلامية بعد الثورة.

الثورة الإيرانية - مثلها مثل الثورات الكبرى التي شهدتها العالم كالثورة الفرنسية والثورة الصينية والثورة الروسية - هي ثورة اجتماعية جسّدت حركة اجتماعية سياسية مرت عبر مراحل كثيرة بلغت ذروتها في انتفاضات عامي ١٩٧٨، ١٩٧٩، وأحدثت تحولات كبيرة وسريعة في المجتمع الإيراني، وأثرت في إطارها الجغرافي والإقليمي، بل وكان لها صداها الدولي والعالمي^(١).

إن إيران بحكم موقعها الجغرافي الملاصق لدول الخليج العربي تربطها بتلك المنطقة أواصر وعلاقات تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، فقد كانت منطقة الخليج دائماً وأبداً مجالاً حيويّاً للسياسة الاستعمارية الفارسية منذ حقبة تاريخية سحيقة، فالوضع الجغرافي كان له أثره البارز في العلاقة بين الهضبة الإيرانية ووادي الرافدين ومنطقة الخليج التي تطل على الهضبة الإيرانية، فالدول التي قامت في الهضبة الإيرانية كثيراً ما غزت السهول الغنية في وادي الرافدين ومنطقة الساحل العربي للخليج بوجه عام، وهو ما فعله الكنعانيون والفرسيون والساسانيون قبل الإسلام، والبيهيون والسلاجقة والمغول والصفويون بعد الإسلام^(٢).

وكان للخليج العربي دور متميز منذ فجر الحضارة الإنسانية؛ فكان ممراً تجارياً رئيساً وطريقاً للمواصلات في العالم القديم، لذا توجهت أنظار الفرس منذ فجر التاريخ نحو السيطرة على تلك المنطقة، وبالفعل تم لهم ذلك عندما سقطت بابل على يد الفرس الأخمينيين عام ٥٣٨ قبل الميلاد؛ حيث كانت بابل تعيش عهداً من الازدهار السياسي والاقتصادي، وظلت السيطرة الفارسية على تلك المنطقة حتى سقوط دولة الفرس على يد الإسكندر المقدوني، وسادت البلاد

(١) بهان بختياري، «المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)»، في: جمال سند السويدي، محرر، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٧٣.

(٢) عبد العزيز الدوري، «العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين» ورقة قدمت إلى: العلاقات العربية - الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومنقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر (بيروت: المركز، ١٩٩٦)، ص ٤٥.

حال من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. إلا أن أردشير بن بابك (٢٢٤ - ٢٤٠م) استطاع إعادة الاستقرار إلى البلاد مرة أخرى، ووحد أقسامها، وأقام دولته الجديدة التي عرفت بالدولة الساسانية.

وكما أعاد أردشير الروح لدولة فارس بشكلها الجديد، فقد نزع أيضاً إلى مواصلة مسيرة أسلافه من حكام فارس نحو غزو منطقة الخليج والسيطرة عليها حتى لا تمثل تهديداً لإمبراطوريته الجديدة، في الوقت الذي ازدهرت فيه الحركة التجارية في منطقة الخليج ووصلت إلى مشارف الصين والهند، وتحقق لأردشير ذلك بعد أن استطاع بناء أسطوله البحري واستغلال ساحل الإحساء باعتبارها ميناء لذلك الأسطول.

كما استطاع سابور الثاني (٣٠٩ - ٣٧٩م) وقف الزحف العربي نحو الأجزاء الجنوبية الغربية من إمبراطوريته، وقام باحتلال الساحل العربي في الخليج وأنشأ فيه وحدات إدارية واقتصادية ومراكز حربية لقواته، الأمر الذي أدى إلى توافد أعداد كبيرة من أهل فارس إلى تلك المناطق المحتلة^(٣).

وعندما جاء الإسلام إلى بلاد فارس كانت الديانة الزرادشتية هي المسيطرة على سكان البلاد، وبدأ الإسلام ينتشر رويداً رويداً في المناطق الحضرية أولاً مثل أصفهان ومرو وبلخ، ثم ما لبث أن انتقل ليشمل المناطق الريفية نتيجة جهود الدعاة المسلمين، وعاشت المنطقة فترة من التوحد الديني شملت منطقة الخليج التي شهدت ميلاد الدعوة وبلاد فارس التي شملها الدين الجديد، وتوحدت المنطقة تحت راية الدين الإسلامي، بل إن الخلفاء العباسيين قد استعانوا بعناصر فارسية لتولي مناصب الوزراء والمشاركة في السلطة والإدارة والجيش، وهذا هو السبب ذاته الذي أدى إلى سقوط الدولة العباسية نتيجة الثورات التي قام بها الفرس بعد أن انفكت عرى التعاون بين الفرس والعباسيين.

بدأ الفرس بتحقيق نوع من الاستقلال عن الخلافة الإسلامية، فتوالى الإمارات الطاهرية والسامانية والصفارية في إيران، ثم قامت الدولة البويهية (٣٣٤ - ٤٤٧هـ) لتحقيق

(٣) لمزيد من التفاصيل عن السياسات التوسعية للفرس في منطقة الخليج، انظر: جعفر الخليلي، «من هم أقدم سكان الساحل العربي في الخليج منذ فجر التاريخ وحتى ظهور الإسلام؟»؛ ورضا جواد الهاشمي، «النشاط التجاري القديم في الخليج العربي وآثاره الحضارية»، المؤرخ العربي، العدد ١٢ (١٩٨٠)، ومصطفى النجار [وآخرون]، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ([البصرة]: جامعة البصرة، ١٩٨٤)، ص ١٥-١٨.

للإيرانيين أول سيطرة فعلية على أمور السلطة داخل إيران منذ الفتح الإسلامي، بل إن الأمراء البويهيين قد استطاعوا احتلال المناطق الشرقية في شبه الجزيرة العربية اقتناصاً من أيدي القرامطة الذين أعادوها مرة أخرى لحكمهم.

وأعقب البويهيين دولة الغزنويين (٥٦٦ - ٥٨١ هـ)، فالسلاجقة (٦٢٩ - ٦٤٠ هـ) حتى سقوطها على يد المغول، ثم قامت دولة الإيلخانيين (٦٥٤ - ٧٥٤ هـ)، فدولة التيموريين (٧٧١ - ٩١٢ هـ)، ثم أعاد الصفويون بناء الأمة الإيرانية عام ١٥٠١ استقلاً عن الخلافة العثمانية، وبدأت حملة جديدة من السياسات التوسعية الإيرانية تجاه منطقة الخليج، خصوصاً مع بدايات عهد نادر شاه (١٧٣٢ - ١٧٤٧ م)، الذي استطاع بناء قوة بحرية إيرانية، حاول بواسطتها غزو البصرة والسيطرة على شط العرب، كما حاول غزو البحرين لولا الدعم العُماني لها وتحريرها عام ١٧٤٣ م^(٤).

ثم واصل كريم خان (١٧٥٧ - ١٧٧٩ م) سياسة فارس التوسعية في منطقة الخليج العربي بساحليها الشرقي والغربي، واحتل البصرة وإمارة بندر ريق، بخاصة بعد انسحاب الأسطول العُماني من شط العرب، إلا أن الفرس اضطروا إلى الانسحاب من البصرة بعد وفاة كريم خان وما ساد البلاد من فوضى وعدم استقرار^(٥).

الجدير ذكره أن النزعة التوسعية الفارسية في العهد الصفوي وما تلاه من عهود كان لها ما يبررها، فقد كانت اقتصادات الهضبة الإيرانية تدفع الفرس الإيرانيين إلى العمل على الاستحواذ على سهول العراق الخصبة، فمنها يمكن أن تستكمل حاجاتها الزراعية، كما أن العراق كان يوفر سوقاً جديدة، ملائمة لتسويق المنتجات الفارسية.

وكما كان للعامل الاقتصادي دوره في النزعة التوسعية الفارسية، كان للعامل الديني مكانه المميز في هذه النزعة، فقد كان الأمل يحدو الشيعة الفارسيين في السيطرة على العتبات المقدسة الموجودة في العراق مثل النجف، وكربلاء التي كانت مقصداً للحجاج الشيعة الذين وصل عددهم إلى عشرات الآلاف سنوياً، كما كان الألوف من

(٤) الدوري، المصدر نفسه، ص ٥١-٥٦.

(٥) علاء الدين نورس، السياسة الإيرانية في الخليج العربي إبان عهد كريم خان، ١٧٥٧-١٧٧٩ (بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛ معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٢)، ص ٣٠-٤٩.

الفرس يوصون بدفن رفاتهم في أقرب موقع من قبر الحسين رضي الله عنه، حفيد رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو بالقرب من قبر «علي» رأس الأئمة الاثني عشر.

أما من الناحية الاستراتيجية والإقليمية والدولية، فقد كان العراق هو الممر المؤدي بالفرس إلى شواطئ البحر المتوسط، كما أنه هو الطريق البرية التي تسلكها القوات عبر البصرة والإحساء إلى عُمان ودول الخليج ليصبح الخليج بحيرة فارسية، خصوصاً أن عدداً لا بأس به من سكان الخليج ينتمون للمذهب الشيعي، وبالتالي يمثلون أدوات يمكن استخدامها من جانب الفرس لتحقيق طموحاتهم في السيطرة على شبه الجزيرة العربية وإقامة دولة شيعية كبرى تضاهي الدولتين الإسلاميتين الكبيرتين آنذاك: العثمانية في الأناضول والبلقان، ودولة المماليك في مصر والشام والحجاز، وهما دولتان سنيتان^(٦).

وهكذا اشتعل الصراع بين فارس والدولة العثمانية، وحاول الفرس إغراء الفرنجة للمساعدة على غزو دولة المماليك واقتسامها في ما بينهما، كما حاولت فارس إقناع شركة الهند الشرقية البريطانية والأسطول الهولندي في الخليج والأسطول الإنكليزي فيه والبرتغاليين في الهند بالتعاون مع فارس من أجل ضم البحرين إلى فارس، إلا أن الغزو الأفغاني لفارس أوقف النشاط الفارسي في الخليج، بل إن العثمانيين أرسلوا حملاتهم إلى فارس للسيطرة على أجزاء منها، وتحقيق لهم ذلك.

لكن مع إعادة نادر شاه القوة لبلاده استطاع استعادة وحدتها، وتوجه نحو الخليج للسيطرة عليه، إلا أن الأحوال الداخلية المتدهورة في فارس كانت تؤدي دوراً أساسياً في خروج الفرس من العراق والخليج، كما حدث في أواخر عهد كريم خان، وفي أعقاب وفاته. وهذا ما يؤكد أن ظهور حاكم قوي في فارس كان يمثل تحدياً للقوى العربية في العراق والخليج، تصعب معه مواجهة القوة الفارسية.

بل إن التنافس بين القوى العربية بعضها كان سمة أساسية في منطقة الخليج، ومثال ذلك التنافس بين الحركة الوهابية وعُمان، فعلى الرغم من النجاح الذي حققته الحركة الوهابية وما كسبته من أنصار بين القواسم، والتقدم الذي أحرزته في غرب العراق، لم تستطع أن توحد

(٦) جمال زكريا قاسم ويونان ليب رزق، محرران، العلاقات العربية الإيرانية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ٥١-٥٠.

العراق مع الخليج تحت قيادتها، حيث تنافست كل من إمارة «آل سعود» وسلطنة مسقط على من تكون له اليد العليا والكلمة المسموعة في الخليج بدلاً من فارس^(٧).

وفي ظل التنافس العربي والفارسي والانقسام العربي بين السعوديين والبوسعيدين والسياسة الإقليمية العثمانية للسيطرة على الخليج، كل هذا مهّد الطريق للقوى الأجنبية الطامعة في الخليج.

برزت بريطانيا بقوتها البحرية، ليصبح للأسطول الإنكليزي الكلمة العليا. وفي الوقت الذي تحالف فيه سلطان مسقط مع فرنسا، عقدت بريطانيا اتفاقية تعاون مع فارس عام ١٨٠١، وبدأت بريطانيا تسعى في سياستها للحفاظ على السيادة الفارسية على الساحل الشرقي للخليج، واختفى الدور العربي على الساحل الفارسي منذ بداية القرن التاسع عشر. وظلت السيطرة على البحرين حلماً يراود فارس، باعتبار أن البحرين جزء تاريخي من الأراضي الفارسية، بل إن معظم سواحل الخليج العربي هي في العرف الفارسي حق تاريخي لهم.

لذلك احتجّت فارس على استيلاء بريطانيا على المشيخات العربية في الخليج وفرض معاهدة الحماية عليها عام ١٨٢٠، خصوصاً أن البحرين قد ارتبطت بتلك المعاهدة. ومع ذلك فإنّ خوف فارس من القوة البريطانية كان يقف حجر عثرة أمام استخدامها القوة في سبيل الاستيلاء على البحرين، لذا تحولت أنظار الفرس نحو العراق لاقتناصها من أيدي العثمانيين، خصوصاً أن الروس قد ألمحوا للفرس بإمكان التوسع على حساب العراق^(٨).

وعلى الجانب الآخر، حرصت بريطانيا على ألا تدع المجال لأي قوة دولية أو إقليمية في السيطرة على إمارات الخليج الواقعة تحت حمايتها، لذلك عندما عقد شيخ البحرين اتفاقية مع خورشيد، قائد القوات المصرية، تقضي بأن تكون البحرين تابعة لنجد تحت المظلة المصرية، تدخلت بريطانيا بأسطولها في مياه البحرين لإرغام شيخ البحرين على التنصل من اتفاقته مع خورشيد والاستمرار تحت مظلة الحماية البريطانية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، شهدت فارس عدداً من الحركات الانفصالية في أقاليمها المختلفة، وهذه الظروف هيأت المجال لظهور شخصية قوية في التاريخ الإيراني وهو

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٥-٦٢.

(٨) جون جوردن لوريمر، دليل الخليج، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر (بيروت: دار العربية، ١٩٦٧-١٩٧٠)، ج ١، ص ٢٦٧-٢٦٩.

رضا خان، قائد الجيش الإيراني، الذي استطاع أن يعيد للبلاد وحدتها، وألغى حكم الأسرة القاجارية، ونصّب نفسه إمبراطوراً على البلاد عام ١٩٢٥ باسم رضا شاه بهلوي، وغير اسم بلاده من فارس إلى إيران^(٩).

واصل رضا بهلوي الأطماع الفارسية بالاستيلاء على إمارة عربستان، في الوقت الذي اشتبك فيه الهاشميون في الحجاز والسعوديون في نجد في صراع مرير من أجل السلطة، وأثار هذا الضعف الذي دب في أوصال الكيانات السياسية في الخليج شهية الشاه نحو التحول إلى الساحل الغربي للخليج، بعد أن سيطر على ساحله الشرقي، في الوقت الذي تدفقت فيه هجرات الإيرانيين الشيعة إلى إمارات الخليج، وخصوصاً البحرين، وكان ذلك بمنزلة عامل سياسي استغلته إيران للسيطرة على الخليج وإثارة ادعاءاتها في البحرين وإمارات الخليج الأخرى.

ظلت إيران تنظر إلى الخليج باعتباره بحيرة إيرانية، إلا أن الوجود البريطاني وبروز الدولة السعودية عام ١٩٣٢ كانا عاملين من عوامل الحد من الأطماع الإيرانية في المنطقة.

كانت إيران قد أثارت موضوع تبعية البحرين لها في عصبة الأمم عام ١٩٢٧، إلا أن العصبة لم تستطع اتخاذ قرار بشأن ذلك الموضوع، نتيجة رفض بريطانيا الادعاءات الإيرانية، وتوقفت تلك الادعاءات خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة قوة السيطرة البريطانية على الخليج لضرورات الحرب. بل إن الحلفاء قد عزلوا الشاه رضا عام ١٩٤١، وتولى ابنه محمد رضا شاه الذي لم يكف عن تطلعاته في الخليج هو أيضاً، وأثار الموضوع الخاص بالبحرين في الأمم المتحدة، بل إنه عندما تولت حكومة الدكتور محمد مصدق الحكم عام ١٩٥١ واتخذت قرار تأميم النفط الإيراني، اعتبرت أن القرار يسري على شركات النفط الأمريكية العاملة في البحرين أيضاً^(١٠).

ثم كانت عودة الشاه محمد رضا بهلوي إلى سدة الحكم عام ١٩٥٣، نتيجة دور نشط للولايات المتحدة، ومن ثم بدأ الارتباط بين إيران والمخططات الأمريكية في الشرق الأوسط

(٩) كمال مظهر، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر (بغداد: [د. ن.].، ١٩٨٥)، ص ١٠٩.

(١٠) انظر: أحمد محمود صبحي، البحرين ودعوى إيران، تقديم ومراجعة محمود علي الداود (كفر الدوار: مطبعة عوف اسكندرية، ١٩٦٣)، ص ١٦٥-١٦٦، وجمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ - ١٩٤٥ (القاهرة: [د. ن.].، ١٩٧٣)، ص ٢٦٧.

والمنطقة العربية، فكان انخراط إيران ضمن حلف بغداد عام ١٩٥٥، كما اعترفت إيران بدولة إسرائيل عام ١٩٦١، وتبادلت العلاقات معها على المستوى القنصلي لا الدبلوماسي، حتى لا تثير الرأي العام الإسلامي في إيران^(١١).

وفي عام ١٩٦٤، احتلت إيران جزيرة أبو موسى بإنزال قواتها فيها، ولكنها عادت وسحبته بعد عشرين يوماً من الاحتلال نتيجة رد الفعل العربي آنذاك، وفي أعقاب الأوضاع العربية السيئة نتيجة حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ احتلت القوات الإيرانية جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، الأمر الذي أجبر حاكم الشارقة على توقيع اتفاق خاص بجزيرة أبو موسى مع الإيرانيين.

وفي عام ١٩٦٨، طالبت إيران بتبعية البحرين لها، وتمت تسوية المشكلات على أساس القبول برأي شعب البحرين في استفتاء اختار فيه الاستقلال، وفي الرابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٨ عقدت إيران والسعودية اتفاقية لتحديد الحدود البحرية بين البلدين، نصت على ما يلي^(١٢):

- ١ - الاعتراف بتبعية جزيرة (فارسي) لإيران مقابل حصول السعودية على جزيرة (عربي).
 - ٢ - الاعتراف لكل جزيرة بمياه إقليمية تبلغ اثني عشر ميلاً بحرياً، ورسم خط تحكيمي يقل عن هذه المسافة، لأن المياه أقل من أن توزع إلى اثني عشر ميلاً لكل جانب، وحظر التنقيب عن النفط مسافة خمسمئة متر من خط الوسط التحكيمي إلا باتفاق ورضى الطرفين.
 - ٣ - أنشأت الاتفاقية منطقة حاجزة بمسافة كيلومتر لتخفيف مساوئ التقسيم الجغرافي، وتوحيد البترين، وهما (مرجان) على الجانب السعودي، و(فيرودون) على الجانب الإيراني.
- وعلى الرغم من أن إيران أعلنت تخليها عن مبدأ الاحتلال بالقوة، إلا أنها ناقضت نفسها وقامت بالسيطرة على جزر الإمارات الثلاث في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧١، وقبل يومين فقط من إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة بعد الانسحاب البريطاني من الخليج.

(١١) فهمي هويدي، إيران من الداخل، ط ٢ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨)، ص ٢٩.

(١٢) عبد الله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨)، ص ٨٧.

لم تستطع دولة الإمارات استعادة جزرها من قبضة إيران، في الوقت الذي وقع اختيار الولايات المتحدة الأمريكية على إيران لتكون الشرطي الإقليمي في منطقة الخليج، حيث كان الشاه حليفاً قوياً وموثوقاً به. وتضاعفت مبيعات السلاح الأمريكية لإيران، بخاصة بعد ازدياد عوائد النفط بعد عام ١٩٧٣، وازدادت نزعة الشاه للهيمنة على الخليج شدة، وشارك بقواته في قمع ثورة ظفار في سلطنة عُمان في أواخر عام ١٩٧٣، خصوصاً أن الثورة كانت تمثل خطراً كبيراً على مضيق هرمز وصادرات النفط الإيرانية إلى العالم الخارجي. وبعد استتباب الأمر للسلطان قابوس وانتهاء الثورة، انسحبت القوات الإيرانية من عُمان عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨^(١٣).

وهكذا أصبح لإيران الشاه اليد الطولى في منطقة الخليج، وكانت موضع خوف وخشية من جانب دول المنطقة، خصوصاً أنها قد تحولت بفعل الدعم الأمريكي إلى قوة إقليمية يُخشى بأسها.

في عام ١٩٧٩، قامت الثورة الإسلامية بزعامة آية الله الخميني، وأطاحت بالشاه، وتحولت إيران إلى النظام الجمهوري الإسلامي، واختصّت نفسها بسياسات خارجية وإقليمية تجاه منطقة الخليج، سوف يأتي تفصيلها لاحقاً في موضعها من الدراسة.

ثانياً: المحددات النابعة من البيئة الدولية الإقليمية

شهدت منطقة الخليج بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية جواً مشحوناً بالصراعات والمواجهات بشكل لم تشهده أي منطقة أخرى في العالم، فالقرن العشرون قد تميز عن كل ما سبقه من القرون بسرعة وتيرة الأحداث، وما سجله من تغير وتطور. فقد أسفرت السنوات الأخيرة لعقد الثمانينيات والسنوات الأولى لعقد التسعينيات عن عدد من المتغيرات الإقليمية التي أثرت في السياسة الإيرانية بمنطقة الخليج؛ مثل الثورة الإيرانية، والحرب العراقية - الإيرانية، وإعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحرب الخليج الثانية.

سوف يتناول هذا المبحث كنه هذه المتغيرات الإقليمية وأثرها في السياسة الخارجية الإيرانية بصفة عامة، وتجاه منطقة الخليج العربي ودورها بصفة خاصة، وذلك على النحو التالي:

(١٣) قاسم ورزق، محرران، العلاقات العربية الإيرانية، ص ١٥٦-١٦٤.

١ - الثورة الإيرانية

في أواخر عام ١٩٧٨، شهدت إيران حالة من الصراعات الداخلية الحادة بين قوى النظام الحاكم من جهة، وجماعات المعارضة الدينية والسياسية والجماهير من جهة أخرى، ما وضع النظام البهلوي في أزمة طاحنة نتيجة الأوضاع المتردية داخل إيران وعلاقاتها الخارجية التي تمثلت في ما يلي^(١٤):

- ١ - سلطة سياسية فاسدة تفتقد إلى المشروعية الاجتماعية، وتتخذ من البطش سبيلاً لفرض سطوتها من خلال جهاز الأمن الإيراني (السافاك).
 - ٢ - غياب المشاركة السياسية.
 - ٣ - حالة التبعية الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية.
 - ٤ - فساد الجهاز الإداري للدولة، وشيوع الرشوة والمحسوبية.
 - ٥ - البعد عن الدين، واتخاذ العلمانية المتطرفة منهجاً للحكم.
- أدت هذه الحالة إلى حدوث تدمير اجتماعي واسع لم يستطع النظام الحاكم استيعابه، فقامت الثورة التي أطاحت بحكم الشاه محمد رضا بهلوي في شباط / فبراير ١٩٧٩، والتي كانت بمنزلة ضربة قوية للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وأدى ذلك إلى انفتاح ثغرة الأمن في الخليج العربي، وعادت قضية الفراغ الاستراتيجي تفرض نفسها بعد التغييرات التي حدثت في السياسة الداخلية الإيرانية، خصوصاً أن ذلك تزامن مع الغزو السوفياتي لأفغانستان الدولة الجار لإيران ودول الخليج العربي، الأمر الذي أدخل المنطقة في حلبة الصراع الدولي مرة أخرى.

ونشبت أزمة حادة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في نيسان / أبريل ١٩٨٠، عندما حشد الاتحاد السوفياتي قواته على حدود إيران الشمالية. ووجهت الولايات المتحدة إنذاراً للسوفيات لسحب قواتهم بعيداً عن هذه المنطقة. وبحث البنتاغون إمكانية استخدام السلاح النووي في حال تعرض إيران لغزو سوفياتي^(١٥).

(١٤) خالد محمد أحمد الملا، «السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٢»، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، (١٩٩٨)، ص ١٨٧.

(١٥) يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية (القاهرة: مركز المحروسة

أما على الجانب العربي، فلم تتخذ دول الخليج العربي موقفاً منحازاً لأي طرف في خضم الأحداث الداخلية في إيران. بل اتخذت موقف الحياد، نظراً إلى وضعها الحساس باعتبارها جارة لإيران في المنطقة، وإن كانت المواقف الرسمية لم تخل من إشارات لطمأنة الشاه على موقف هذه الأنظمة من الأزمة التي يمر بها حكمه^(١٦).

ومع انتصار الثورة، حرص النظام الجديد على بناء استراتيجية داخلية جديدة، تقوم على دعمتين أساسيتين:

- القضاء على أعداء النظام داخلياً بشكل منظم.

- بناء دولة دينية ذات مؤسسات ثورية، من دون التفريط في المؤسسات القديمة على الرغم من تغير قياداتها.

أدت الرغبة في تحويل إيران لدولة إسلامية إلى بث بذور الشقاق والانقسام في الدولة، وسارت عملية الاستقطاب والانقسام هذه ببطء ملحوظ في عهد مهدي بازرگان (شباط/ فبراير ١٩٧٩ - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩) الذي كان يؤمن بضرورة إقامة علاقات إيران الخارجية على أساس المحافظة على وحدة الأراضي الإيرانية وحماية مصالحها الاقتصادية. وعلى الرغم من أنه رفض أن تستمر إيران في أداء مهمة شرطي الخليج، فإنه لم يكن على استعداد لتفكيك المؤسسات العسكرية التي أنشأها الشاه، أو إلغاء المعاهدات العسكرية المبرمة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. وسعى إلى إقامة علاقات ودية مع واشنطن والدول العربية على أساس الاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

إلا أن هذا التوجه المعتدل لم يستمر طويلاً؛ حيث استطاع الأصوليون الذين استمدوا تأييدهم من علماء الدين والطبقات المتوسطة والدنيا الانتصار على القوميين، وانتقلت إليهم السلطة بعد استقالة بازرگان اعتراضاً على حادث الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران وحجز الرهائن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩^(١٧).

للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٧)، ج ١، ص ٧٧-٧٨.

(١٦) «الأزمة الإيرانية وانعكاساتها الدولية»، السياسة الدولية، العدد ٥٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩)، ص ٦.

(١٧) Mohsen M. Milani, *The Making of Iran's Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic*, 2nd ed. (Boulder: Westview Press, 1994), pp. 145-147.

بدا أن سياسات الأصوليين تعتمد بالأساس على الرغبة في إحياء الإسلام، ومن ثم انتهجوا سياسة خارجية تقوم على عدم الانحياز، ورفض التحالف مع أي من القوتين العظميين آنذاك، واتباع سياسة خارجية مستقلة. ولم تختلف السياسة الإيرانية تجاه الخليج كثيراً عنها في عهد الشاه، حيث توترت العلاقات بين العراق وإيران، ونشب النزاع حول شط العرب، ودارت الحرب العراقية - الإيرانية التي دامت نحو ثماني سنوات، وألقت بظلالها وتهديداتها على منطقة الخليج وأمنها.

وفي الوقت ذاته، خابت آمال الدول الخليجية بشأن بداية عهد جديد في إيران يجب عهد الشاه وطموحاته التوسعية في المنطقة، حيث ما لبثت إيران الإسلامية أن أعلنت مبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الخليج، وبدأت الأحلام التوسعية والرغبة في استعادة الأجداد الفارسية في المنطقة تراود قادة النظام الإيراني الجديد، وأعلن آية الله الخميني سياسة جديدة، مفادها أن منطقة الخليج هي منطقة نفوذ إيرانية، وأن الإسلام لا يتطابق مع النظام الملكي السائد في دول الخليج، كما أوضح أن البحرين هي جزء من الأراضي الإيرانية، وعمل على دعم الشيعة في العراق ودول الخليج الأخرى، بهدف زعزعة الاستقرار في الداخل تمهيداً للسيطرة الإيرانية عليها، فقد كان الخطاب السياسي للخميني يدعو الشعوب إلى الإطاحة بحكوماتها لأنها مصدر الفساد والضعف للدول المسلمة، ومن ذلك قوله - على سبيل المثال: «كل ضعف في المسلمين وكل فساد في الدول الإسلامية نابع من الحكومات، والحل بيد الشعوب»^(١٨).

جعل الخميني تصدير الثورة مبدأ لازماً لنجاح حركة الثورة الإسلامية في إطارها الإقليمي والدولي، باعتبارها رسالة لإنقاذ المستضعفين في العالم كله، فقد صرّح الخميني في خطاب بمناسبة العيد الأول للثورة بأننا «سوف نصدر ثورتنا للأركان الأربعة؛ لأن ثورتنا إسلامية»^(١٩).

مما لا شك فيه أن مجال إيران الحيوي في حركتها الثورية وأول مجالات اختبار مبدأ تصدير الثورة كان دول الخليج المجاورة، وذلك لأسباب استراتيجية وجيوبوليتيكية، فكانت أولى المناطق لاستعراض العضلات الإيرانية فيها، خصوصاً أن الخميني اعتبر النظم السائدة في تلك الدول نظماً فاسدة وغير إسلامية، وبمنزلة أدوات للاستعمار الأمريكي، ما أوجد خوفاً مبرراً لدى هذه الدول.

(١٨) خالد العواملة، «الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية»، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٢)، ص ٣٤٧.

(١٩) John Simpson, *Behind Iranian Lines* (London: Robson Books, 1988), p. 82.

ولكن في خضم تلك الأحداث كان العراق أكثر تلك الدول تخوفاً من التوجه الجديد في إيران؛ نظراً إلى أعداد الشيعة الكبيرة في العراق، وحين سنحت الفرصة في ظل حال الفوضى التي سادت إيران داخلياً، غزا العراق إيران، واستمرت الحرب بينهما زهاء ثماني سنوات، هددت أمن المنطقة واستقرارها، الأمر الذي حدا بدول الخليج العربية الست (السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عُمان وقطر والبحرين) إلى إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أيار/مايو ١٩٨١ باعتباره آلية إقليمية لجمع الشمل الخليجي وتوحيد الصف، لمواجهة الأخطار التي تهدد بأمن المنطقة، نتيجة توجهات النظام الجديد في إيران، والغزو السوفياتي لأفغانستان، واستمرار رحى الحرب العراقية - الإيرانية.

٢- الحرب العراقية - الإيرانية

في السادس من شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٨، طردت السلطات العراقية آية الله الخميني بعد خمسة عشر عاماً من الإقامة في العراق مجاملة لنظام الشاه، ولم تكن تتصور أنه سيعود بعد أربعة أشهر فقط من باريس إلى إيران ليقود النظام الإيراني بعد نجاح الثورة في شباط/فبراير ١٩٧٩، وبدأت حلقة جديدة من التوترات في العلاقة بين العراق وإيران، بعد أن استقرت الأوضاع بين البلدين بعد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ حول «شط العرب»^(٢٠).

ففي شهر حزيران/يونيو عام ١٩٧٩، أي بعد أربعة شهور من نجاح الثورة، بدأت الأنباء تتواتر حول نزاعات الحدود، حيث تكررت اتهامات إيران للعراق بأنه يقصف بطائراته مناطق أذربيجان الكردية - الإيرانية في أثناء مطاردتها للمتمردين الأكراد الذين نشطوا بعد الثورة الإيرانية. وفي المقابل كان اهتمام العراقيين بالعرب في إيران في إقليم خوزستان موضع قلق من جانب إيران.

وشيثاً فشيئاً زادت التوترات بين الطرفين، حيث حدثت اشتباكات عسكرية على حدود البلدين، فقد أعلن العراق في السابع عشر من حزيران/يونيو ١٩٧٩ حال التعبئة بالجيش، في

(٢٠) في آذار/مارس ١٩٧٥ في الجزائر تم توقيع اتفاقية بين العراق وإيران بوساطة الجزائر، تم بمقتضاها رسم الحدود النهرية في شط العرب طبقاً لخط الثالوك ووضع تخطيط نهائي لحدود البلدين بناء على بروتوكول القسطنطينية عام ١٩١٣ ومحاضر لجنة تخطيط الحدود عام ١٩١٤، كما تم الاتفاق على فرض رقابة مشددة على الحدود لوضع حد نهائي لأعمال التسلل وإعادة روابط حسن الجوار. انظر: أسامة الغزالي حرب، «أبعاد النزاع العراقي - الإيراني» السياسة الدولية، العدد ٦١ (تموز/يوليو ١٩٨٠)، ص ١٨٤-١٨٥.

الوقت الذي أرسلت إيران فرقة من جيشها تدعمها مئتا دبابة إلى الحدود، وحدثت اشتباكات بين البلدين، وتكررت مرة أخرى في الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩.

وتطور الوضع إلى أن قامت السلطات العراقية بطرد ما يقرب من خمسة وعشرين ألف شيعي، وامتدت عمليات الطرد إلى الصعيد الدبلوماسي، حيث تبادل كل من البلدين عمليات طرد أعضاء سفارة البلد الآخر لديه، فقد خفّضت إيران مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع العراق إلى مستوى القوائم بالأعمال، بدعوى التدخل المتكرر من جانب الحكومة العراقية في شؤونها الداخلية، وفي المقابل طلبت حكومة العراق من إيران سحب سفيرها في بغداد لأنه يتدخل في الشؤون الداخلية العراقية.

وقاد كل من البلدين حملة إعلامية ضد الآخر، وتبادل مسؤولو وزعماء البلدين هجوماً عنيفاً، لدرجة أن وسائل الإعلام الإيرانية أذاعت نبأ عن مصرع الرئيس العراقي صدام حسين في السابع عشر من نيسان/ أبريل عام ١٩٨٠، عندما أعلن متحدث باسم مجلس الوزراء الإيراني أن الرئيس العراقي قد قتل خلال انقلاب وقع في العراق.

نشبت الحرب بين البلدين، واستمرت قرابة ثماني سنوات، وكانت فترة خطر وتهديد للأمن العربي والخليجي، واستنزاف للطاقات العربية، بل إن بعض الدول الخليجية تعرضت لعمليات قصف جوي، كما حدث بالنسبة إلى ميناء الأحدي الكويتي، بل إن الشيخ جابر، أمير دولة الكويت، تعرّض لمحاولة اغتيال^(٢١).

أضافت هذه الحرب تهديداً جديداً للأمن الخليجي، وأكدت أن التهديد الإيراني هو تهديد حقيقي، منذ نجاح الثورة الإسلامية والتزام قادتها بتصدير ثورتها إلى الدول المجاورة في منطقة الخليج، في ظل تصريحات واضحة وصريحة من جانب قادة الثورة بأن دول الخليج بالنسبة إلى إيران تعتبر دولاً غير مستقلة.

ونتيجة هذه التهديدات، ونتيجة اشتعال الحرب العراقية - الإيرانية، اجتمعت دول الخليج الست (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، سلطنة عُمان، قطر، البحرين) وأعلنت قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أيار/ مايو ١٩٨١.

(٢١) وليد إلياس مبارك، «الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة»، السياسة الدولية، العدد ٩٦ (نيسان/ أبريل ١٩٨٩)، ص ٣٨-٤٠.

يذكر هنا، أن العراق كان هو الطرف البادئ بالحرب، وقد بررت الحكومة العراقية قيامها بشن الحرب على إيران في بيان أصدره مجلس قيادة القوات المسلحة بغزو إيران، والتحرك لضرب الأهداف الموضوعة لها، وذلك كرد فعل على الحكومة الإيرانية لقرار إغلاق مضيق هرمز ووقف الملاحة الدولية، وهو ما يعتبر «قراراً بإعلان الحرب الشاملة على العراق»، وأضاف البيان: «إن هذه الإجراءات - التي تستهدف الاستيلاء على المنشآت النفطية في خور مشهر وعبدان على الساحل الشرقي لمنطقة شط العرب والاستيلاء على مضيق هرمز - أصبحت ضرورة لإرغام النظام العنصري لآية الله الخميني في إيران على الاعتراف بسيادة العراق على أراضيه ومياهه الإقليمية»^(٢٢).

اتخذ الصراع المسلح بين العراق وإيران صوراً متميزة بالنسبة إلى كل منهما نتيجة عناصر التفوق التي لدى كل طرف، ففي بداية الحرب وفي الشهور الأولى لها استطاعت القوات العراقية - وفقاً لما أعلنته القيادة العراقية - احتلال مدينة خور مشهر وحصار مدينة عبدان والاقتراب من مدينة الأهواز، لكن مع تقدم عمليات الحرب - التي تحولت إلى حرب استنزاف طويلة وصلت إلى حد الجمود بين الطرفين - تبادل الطرفان الانتصارات في بعض المواقع؛ حيث استطاعت إيران احتلال مدينة الفاو العراقية، ثم قامت القوات العراقية باستعادة هذه المدينة مرة أخرى، وأقامت الحكومة العراقية احتفالاً كبيراً بهذه المناسبة، وذلك في إطار ما سمي بـ «حرب المدن» بين العراق وإيران، حيث أطلق كل طرف الصواريخ بعيدة المدى على مدن عدة للطرف الآخر^(٢٣).

توقفت الحرب بعد ثماني سنوات من الصراع المسلح، استنزفت فيها الطاقات العراقية والعربية، وأثرت في المواقف العربية تجاه الحرب؛ حيث أعلنت إيران قبولها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٨٩ الذي يقضي بوقف إطلاق النار، وبالتالي وضعت الحرب أوزارها، وانتهت ثماني سنوات من الصراع المسلح، كان لها أبلغ الأثر في الأمن العربي والخليجي، بل أثرت في مصدر الدخل الأساسي للدول الخليجية الذي تعرض لمخاطر الحرب وهو النفط.

(٢٢) أسامه الغزالي حرب، «التطور التاريخي ودوافع الحرب: ملف الحرب العراقية الإيرانية»، السياسة الدولية، العدد ٦٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨١)، ص ٧١.

(٢٣) حسن أبو طالب، «التطورات الأخيرة في حرب الخليج»، السياسة الدولية، العدد ٩٢ (نيسان/أبريل ١٩٨٨)، ص ١٧١، والتقريب الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٩)، ص ١٤٠.

فرضت الحرب على الدول الخليجية في مجلس التعاون اتخاذ موقف داعم للعراق نتيجة العديد من الاعتبارات القومية والأمنية، وهو ما رأته إيران بمنزلة مشاركة خليجية للعراق في حربه معها، وهو ما دفع إيران لاتخاذ موقف عدائي تجاه تلك الدول، على الرغم من عدم ترجمة ذلك العداء عملياً؛ نظراً إلى أنها لم تكن في موقف يمكنها من توسيع نطاق الحرب لتشمل مواجهة دول أخرى، في الوقت الذي لجأت فيه دول الخليج إلى طلب الحماية من الدول الكبرى لحماية ناقلاتها في الخليج بإطار ما سمي «حرب الناقلات».

وإلى جانب سعي تلك الدول لمحاولة بذل الجهود لوقف تلك الحرب، فإنها عقدت صفقات سلاح مع عدد من الدول الكبرى تحسباً لأي طارئ، ولكن الأمر لم يخلُ من بعض الممارسات الإيرانية العدائية تجاه دول الخليج؛ مثل تمويلها بعض الجماعات الثورية في البحرين والكويت والسعودية لزعة الاستقرار في تلك الدول، ومحاولة الإطاحة بالحكم في البحرين عام ١٩٨١، ومجموعة من التفجيرات في الكويت كانت أبرزها محاولة اغتيال الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير البلاد، عام ١٩٨٥، والاضطرابات التي أثارها الحجاج الإيرانيون في موسم الحج لعام ١٩٨٧ التي انتهت بوفاة أربعمئة شخص وقطع السعودية لعلاقاتها مع إيران، التي قاطعت الحج لموسمين متتاليين احتجاجاً على تقليل حصتها من الحج.

٣- قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بعد انسحاب بريطانيا من الخليج في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧١ واستقلال كل من البحرين وقطر وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، بدأت علاقات التعاون الكثيفة بين إمارات الخليج من ناحية وكل من الكويت والسعودية وسلطنة عُمان من ناحية أخرى، وقد قطع التعاون الخليجي شوطاً بعيداً طوال السبعينيات، ومن ثم جاء قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مطلع الثمانينيات استمراراً لصرح التعاون الخليجي، وتأكيداً لجوانبه كافة، وبالتالي فهو لم يأت من فراغ، بل كان تنويماً لمرحلة طويلة من التكامل في كل المجالات أخذت شكل التعاون الثنائي أو الجماعي قبل قيام مجلس التعاون باعتباره صيغة جماعية تضم دول الخليج الست^(٢٤).

كثير الحديث عند قيام المجلس عن تلك العوامل التي أدت إلى إنشائه، فكان لكل باحث

(٢٤) عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٧.

وجهة نظره، وكان كل كاتب بحسب اجتهاده الشخصي يقدم عاملاً دون غيره ويعتبره العامل الرئيس والأوحد الذي قاد إلى إنشاء المجلس، فلا يوجد اتفاق عام. ومهما اختلفت الآراء، فإن الثابت هو أن ذلك المجلس لم ينشأ من فراغ، كذلك فهو لم يكن نتيجة عامل وحيد؛ وإنما هناك مجموعة من العوامل ساهمت مجتمعة في قيام المجلس، وذلك على الرغم من تفاوت أهميتها ومدى مساهمتها.

ومن هنا، كان ضرورياً تقسيم تلك العوامل إلى عوامل أساسية وأخرى مساعدة، على النحو التالي:

أ - العوامل الأساسية: وتقسم بدورها إلى نوعين^(٢٥):

- عوامل أساسية ذات طبيعة دائمة، وتمثل في عامل مقومات الوحدة التي تمتلكها دول المجلس الست.

- عوامل أساسية ذات طبيعة شبة دائمة، وتنحصر في عاملي تعاظم الأهمية الاقتصادية (النفطية) لدول المجلس، وصراع القوى العظمى في المنطقة.

(١) مقومات وحدة دول المجلس: تمتلك دول الخليج الست التي يتكوّن منها المجلس من أسباب التعاون ومقومات الوحدة ما يكفيها للسير قدماً نحو وضع إطار تنظيمي للتعاون في ما بينها.

وتمثّل ذلك بإنشاء مجلس التعاون. ويمكننا حصر تلك المقومات - باختصار - في ما يلي:

- الوحدة الدينية (فالإسلام هو دين الجميع).

- الوحدة السياسية (تشابه أنظمة الحكم؛ فهي في معظمها ملكية وراثية محافظة).

- الوحدة الاجتماعية (حيث تمتلك هذه الدول مجموعة من القيم والعادات والتقاليد المشابهة، بالإضافة إلى التركيبة الاجتماعية المتجانسة التي تتميز بها، فسكان الخليج وقادته ينتمون إلى الأصول القبلية نفسها المنتشرة في شبه الجزيرة العربية).

(٢٥) نواف مساعد عبد العزيز آل سعود، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي»، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٨٨)، ص ٩٩-١٠٠.

- الوحدة التاريخية (فهناك تراث تاريخي وحضاري مشترك، فضلاً عن الأصول الواحدة^(٢٦))، والمصلحة المشتركة، وإن كان ذلك لا ينفي الصراعات والحروب بين هذه الدول التي شهدتها أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر نتيجة العوامل الأجنبية التي كانت أصيلة في تلك الصراعات).

- الوحدة الاقتصادية (تشابه دول الخليج الست في ضعف مواردها المائية، ومعظم أراضيها صحراوية قاحلة أو شبه قارية. أما اقتصاداتها فهي حرة تشابه في كونها أحادية الجانب، يغلب عليها الطابع النفطي الذي يمثل في بعضها أكثر من ٩٥ في المئة من الإيرادات المحلية، ما يعني تشابه مشكلات وتحديات التنمية المعتمدة على النفط باعتباره مصدراً وحيداً للدخل).

- الوحدة الجغرافية والديمقراطية (حيث تقع أقاليم الدول الست الأعضاء في المجلس على أراضي شبه الجزيرة العربية، وتشكل أغلبية مساحتها، ما عدا البحرين التي تقع فوق مجموعة جزر في الخليج العربي، ولكنها ربطت بباقي الدول مع انتهاء الجسر الذي ربطها بالمملكة العربية السعودية بنهاية عام ١٩٨٥. وباستثناء السعودية فإن دول المجلس صغيرة المساحة، وتعاني نقصاً كبيراً في مواردها البشرية، ونقصاً في العمالة المدربة وغير المدربة، ومن ثم كان الاعتماد على العمالة الوافدة التي مثلت في بعضها زيادة سكانية تفوق عدد السكان الوطنيين).

- وحدة الخطر الخارجي (حيث إنه نتيجة الإنتاج الوفير والاحتياطي الكبير الذي تملكه هذه الدول من النفط، تشابه هذه الدول بتمتعها بقدر كبير من التأثير في مجرى السياسة الاقتصادية الدولية، الأمر الذي جعل منطقة الخليج العربي محطاً للأنظار، ومطمعاً للقوى الأجنبية، ومجالاً رحباً للصراعات الدولية).

وهكذا تولدت لدى قادة دول الخليج ضرورة تفادي السلبات، واستغلال الإيجابيات التي تتوافر لتلك الدول، والتوحد لمواجهة التحديات المشتركة، ما جعل المناخ مهيأ لتقبل الدخول في شكل تنظيمي يقوم على فكرة العمل الجماعي، ألا وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل عن وحدة الأصل الخليجي، انظر: صلاح العقاد، معالم التغير في دول الخليج العربي (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢)، ص ٥، ويوسف محمد عبيدان، «نظام الحكم في دول الخليج: دراسة مقارنة لقطر والكويت والبحرين»، (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٨٢)، ص ٥٠.

(٢) **الأهمية الاقتصادية لدول المجلس:** دول المجلس هي دول منتجة رئيسة للنفط في العالم، وتملك احتياطيات ضخمة منه، الأمر الذي أعطاها أهمية قصوى فرضت عليها السعي نحو مزيد من التقارب والتنسيق في إطار تنظيمي يؤكد أهميتها الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، يقول السفير عبد الله بشارة: «إن من يملك شيئاً نادراً يحتاج له الجميع، لا يمكنه المحافظة على هذا الشيء النادر بوسائل تقليدية»^(٢٧).

ومن ثم، كان لزاماً على دول الخليج أن تترابط معاً ترابطاً عضوياً، فمعركتها واحدة، ومخاوفها واحدة، وهي منفردة تظل ضعيفة تتنّ تحت وطأة الضغوط والأطماع، بينما هي مجتمعة يقوى ظهرها ويشتد عودها، خصوصاً أن النظام الدولي القائم أصبح لا يعتد إلا بالكيانات الاقتصادية الكبرى الفاعلة والمؤثرة، التي يكنّ لها كل الاحترام والتقدير، ومن ثم كان المجلس هو الكيان الذي يستطيع أن يحمي دول الخليج ويؤمن اقتصادها ويحقق لها المكانة والاحترام والتقدير العالمي.

(٣) **صراع القوى العظمى في المنطقة:** يُعدّ هذا العامل هو أحد العوامل التي أدت دوراً كبيراً في إنشاء المجلس؛ حيث يمثل تهديداً حقيقياً لأمن واستقرار الدول الست، ولا شك في أن الدافع الأمني هو أحد أهم الدوافع الكبرى لقيام مجلس التعاون الخليجي، وفي ذلك نجد مانع سعيد العتيبة، وزير نفط الإمارات - سابقاً، يؤكد أن مسألة تحسين النظام الدفاعي وإجراءات الأمن الداخلي تحتل أعلى مرتبتين بين سُلم أولويات عمل المجلس^(٢٨).

ومع احتدام الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (السابق) بعد غزو الأخير أفغانستان وصراعهما حول الخليج، حيث إنه وفقاً للنظرة الأمريكية فإن الاتحاد السوفياتي بعد غزوه أفغانستان أصبح يمثل تهديداً لحقول النفط والممرات المائية لمنطقة الخليج، وقد عبّر الرئيس الأمريكي كارتر عن ذلك بقوله: «نحن لا نملك أن نجعل السوفيات يمدون هيمنتهم إلى جزء متاخم للخليج الذي هو مهم جداً لنا وللشعوب الأخرى في العالم»^(٢٩).

(٢٧) عبد الله بشارة، تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية، سلسلة الحوارات العربية؛ ٥ (عمان: منتدى الفكر العربي، [د. ت.]), ص ٣١-٣٢.

(٢٨) فؤاد حمدي بيسسو، «مجلس التعاون الخليجي وآفاق التوجه الاستراتيجي العربي المتوازن»، المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣١ (أيلول/سبتمبر ١٩٨١)، ص ٤٠.

(٢٩) آل سعود، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي»، ص

ومن ثم، كثفت الولايات المتحدة من وجودها العسكري البحري في الخليج العربي، بحجة حماية أمن هذه الدول من الأطماع السوفياتية الزاحفة نحو الخليج. وعلى الجانب الآخر ظهرت مبادرة بريجنيف لتحديد منطقة الخليج العربي، وبدا وكأن مواجهة قادمة بين العملاقين ستدور رحاها وستكون ساحتها منطقة الخليج^(٣٠)، وهذا ما عجل بالبحث عن بديل خليجي للحفاظ على أمن دول الخليج؛ فكان مجلس التعاون هو الرد المناسب والبديل الخليجي للحفاظ على أمن دوله.

ب - العوامل المساعدة

لقد تمثلت هذه العوامل بالأحداث التالية^(٣١):

(١) قيام الثورة الإيرانية: مع قيام الثورة الإيرانية في بداية عام ١٩٧٩ والتصريحات الإيرانية بعودتها إلى سياسة الشاه التوسعية، وإعلان قادة الثورة ما سُمّوه بـ «تصدير الثورة» الإسلامية إلى دول الخليج المجاورة وفرض الهيمنة الإيرانية على دول الخليج التي ظهرت أساساً في تصريحات الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر بعدم تخلي إيران عن جزر (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) التي احتلتها عام ١٩٧١، بل والقول إن كلاً من الإمارات وقطر وعمان والكويت والسعودية لا تعتبر من وجهة النظر الإيرانية دولاً مستقلة، ومع ضربها لمنطقة العبدلي الكويتية بالطائرات الحربية، وإثارة الفتنة بين الحجاج في السعودية، والتآمر على البحرين ... كل هذه الملاحظات ألفت ببجبال من الشكوك في صدور قادة الخليج حول نوايا إيران، ومن ثم كان هناك إحساس خليجي عام بضرورة التحرك لإبراز موقف خليجي تنظيمي موحد حتى قيام المجلس في عام ١٩٨١.

(٢) الغزو العسكري السوفياتي لأفغانستان: وذلك في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩. وهذا الغزو يعني قرباً سوفياتياً من منطقة الخليج، ومنايع النفط لا تتعدى مسافة ستمئة كيلومتر، وما يعنيه ذلك من بروز عامل جديد وخطير يهدد أمن المنطقة واستقرارها، خصوصاً أن السوفيات قد أقاموا تحالفات استراتيجية مع كل من إثيوبيا واليمن الجنوبي، وهو قد يثير الشك في أن غزو

أفغانستان هو حلقة من حلقات الاستراتيجية السوفياتية للإحاطة بالمنطقة والتحكم فيها، ولذلك تحركت الدول الخليجية نحو العمل المشترك لمواجهة تلك التحديات والاحتلالات.

(٣) الحرب العراقية - الإيرانية: وقد اندلعت في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، وما ترتب عليها من انعكاسات أمنية خطيرة في منطقة الخليج العربي، خصوصاً أن ناقلات النفط والأهداف المدنية الخليجية قد طالتها نيران الحرب، بل وتحرشت إيران بالدول الخليجية المجاورة. فالحرب العراقية - الإيرانية كانت حرباً لتغيير الوضع القائم سياسياً وجغرافياً واجتماعياً، وهو أمر يرقى إلى مصاف «الطوفان» بنتائجه^(٣٢).

ولا يمكن للمنطقة أن تقبل بتغيير «تركيبة» سياسية وجغرافية راسخة فيها، ومن ثم كان على دول الخليج التحرك لمواجهة نتائج هذه الحرب، فكان مجلس التعاون هو صيغة غير تقليدية لمواجهة ذلك الطوفان.

(٤) تصدع النظام العربي: وتمثل ذلك في الخلافات العربية المستمرة من جرّاء الحرب الأهلية اللبنانية، واتفاقيات كامب ديفيد، ومشكلة الصحراء الغربية، والانقسام العربي حول الحرب العراقية - الإيرانية، وحول الصراع العربي - الإسرائيلي، وحول الحل الأمثل للقضية الفلسطينية.

ومن ثم، كان التداعي والتآكل العربي، وسقوط وحدة الأمن العربي. وإذا كان الخليج ينظر إلى أن أمن دوله هو أمن العرب، فإن تلك الأحداث والشروخ التي أصابت صرح الأمن العربي أدت إلى قناعة خليجية بأن الوقت يستدعي توافر ذراع جماعية تكون عامل استقرار في المنطقة^(٣٣).

وهكذا، كان طبعياً أن يقوم مجلس التعاون بين الدول الخليجية الست لمواجهة مختلف الأخطار والتحديات في ظل الانقسام العربي.

إن قرار أهل الخليج بقيام مجلس التعاون يعني أنهم قرروا مواجهة المشكلات الداخلية والخارجية، سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية أم أمنية، مواجهة جماعية. وقد مثل إنشاء مجلس التعاون عاملاً من عوامل التوتر في العلاقات الإيرانية - الخليجية، حيث نظرت

(٣٢) بشارة، تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية، ص ٣٢-٣٣.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٢.

إيران إلى ذلك المجلس نظرة سلبية، واعتبرته بمنزلة حلف موجه ضدها، وأداة لإبعادها عن شؤون المنطقة، وخطوة للاندماج الاقتصادي والسياسي والعسكري، ما يمثل وضعاً غير ملائم لمصالحها. بل إنها اعتبرته أداة أو مظلة لمد النفوذ السعودي في منطقة الخليج.

وظلت العلاقات بين الجانبين متوترة حتى وفاة الخميني وانتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، حيث بدأت بوادر التقارب بين الطرفين، التي كان أبرزها عقد إيران مؤتمراً دولياً في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ بعنوان «الخليج الفارسي»، وكانت أبرز توصياته دعوة دول مجلس التعاون إلى التضامن والتعايش السلمي مع إيران، وزاد ذلك نتيجة الموقف الذي اتخذته إيران تجاه الغزو العراقي للكويت.

٤ - أزمة الخليج الثانية

وقعت أزمة الخليج الثانية في ظل نظام دولي جديد، يسعى إلى حل الخلافات الإقليمية بشكل سلمي من دون تدخل مباشر من جانب إحدى القوتين العظميين، فقد كانت تلك الأزمة بمنزلة أول اختبار حقيقي لمناخ الانفراج الدولي الذي بدأت ملامحه تظهر في الأفق بشكل اتجاه معلن نحو ضرورة حل وتسوية الخلافات والمنازعات الدولية بالوسائل السلمية، والالتزام بالشرعية الدولية، والتشديد على مبادئ عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، والامتناع عن استخدام أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، واحترام سيادة الدول الأخرى^(٣٤).

لقد أحدث الغزو شرخاً عميقاً في جدار الأمن العربي وبنية النظام الخليجي الفرعي، فقد كانت صدمة قاسية أجهضت حال الوفاق الذي بدأ يظهر في منطقة الخليج بعد تسوية الصراع العراقي - الإيراني بعد ثماني سنوات من الحرب والدمار، كما أنه جاء ليوقف مرحلة الوفاق ووقف التدهور في العلاقات العربية التي بدأت منذ عام ١٩٨٧، وأحدثت الأزمة انقساماً حاداً في المواقف العربية تجاه الغزو وتطورات وأطرافه^(٣٥).

(٣٤) منصور العتيبي، «الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية، ١٩٩٠-١٩٩١»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٧)، ص ٩٤.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: عزت عبد الواحد، «إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية: دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية، ١٩٩٠-١٩٩١»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٤)، ص ١٦٣-١٧٦.

وعندما وقع الغزو، كانت إيران قد خرجت لتوها من جولة صراعية مع العراق استمرت زهاء ثماني سنوات، لذلك بدأ الموقف الإيراني بالترقب ومراقبة الأحداث لاستكشاف المدى الذي سوف تؤثر به الأحداث في الأمن القومي الإيراني. وعلى الرغم من وجود بعض القوى الدينية داخل إيران التي عبّرت عن تأييدها للدخول في الحرب إلى جانب صدام حسين وربطه لما يحدث بالقضية الفلسطينية وضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة باعتباره شرطاً لانسحابه من الكويت، فإن القيادة السياسية الإيرانية كانت قد حسمت أمرها باتخاذ موقف الحياد من الأزمة، وقد عبّر الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني عن ذلك الموقف في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بقوله: «إننا لن نسفك دماءنا لكي يبقى العراقيون في الكويت، ففي هذه الحالة سيصبح الخليج «الفارسي» غداً الخليج العربي، أليس ذلك هو الانتحار بعينه؟»^(٣٦).

إلا أن هذا البيان لم يكن يعني أن الأمر برمته لا يهم إيران في شيء، أو أنها لن تعبّر عن رأيها في الغزو وتترك الدول العربية في الخليج يأكل بعضها بعضاً، لأن ما يحدث في المنطقة بالنهاية له تأثيراته المباشرة في المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية لإيران، فعلى الرغم من عدم اندفاع إيران في اتخاذ موقف إيجابي من الغزو لمصلحة أحد الأطراف، فإنها رفضت الغزو ذاته، وأعلن المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني رفض إيران الاحتلال العراقي للكويت بأي شكل من الأشكال، وطالبت إيران العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط، وأعلنت رفضها لحصول العراق على أي مكاسب إقليمية من شأنها أن تغيّر الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة، ودعت إلى ضرورة إنهاء الأزمة بشكل سلمي حتى لا تكون ذريعة للوجود الأجنبي في المنطقة، وإن كانت إيران قبلت مع المراحل المتقدمة للأزمة بالوجود الأجنبي بهدف إخراج العراق من الكويت فقط من دون البقاء في المنطقة^(٣٧).

وخلال الحرب حاول العراق استدراج إيران للوقوف إلى جانبه؛ حيث أعلن الرئيس صدام حسين عن مبادرة سلام مع إيران في الخامس عشر من آب/أغسطس ١٩٩٠، وافق من خلالها على تسوية المشكلات المعلنة بين البلدين التي كانت سبباً للحرب بينهما، فاعترف باتفاقية الجزائر بخصوص شط العرب، وانسحبت القوات العراقية من الأراضي الإيرانية المحتلة، وأعيد الأسرى الإيرانيون، كما قام العراق بإرسال نحو مئة طائرة عسكرية عراقية إلى إيران،

(٣٦) رجب، أمن الخليج العربي في ضوء التغيرات الإقليمية والعالمية، ص ٣٢٥.

(٣٧) عبد الواحد، المصدر نفسه، ص ١٨٠-١٨١.

وفتحت سفارة كل دولة لدى الأخرى، وتبادل الطرفان الزيارات بين مسؤولي البلدين.

إلا أن هذا لم يغير من الموقف الإيراني كثيراً، وإن كان حقق لإيران مكاسب على الصعيد الإقليمي، هذا إلى جانب أن الموقف الإيراني قد دفع بالعلاقات بين إيران والدول الخليجية قُدماً للأمام، وكذلك بين إيران وعدد من الدول العربية والغربية وموسكو.

وهكذا استطاعت إيران أن تحصل على مكاسب لم تكن تحلم بها من جميع الأطراف لولا اندلاع تلك الأزمة، في الوقت الذي لم تبذل فيه إيران أي ثمن لتلك المكاسب سوى أنها رفضت الغزو ولم تشارك في الحشد الدولي ضد العراق. بل إن المكاسب الإيرانية استمرت في أعقاب انتهاء العمليات العسكرية؛ حيث لاقى الموقف الإيراني قبولاً في الأوساط الخليجية من زاوية إمكان إشراك إيران باعتبارها شريكاً بالترتيبات الأمنية في المنطقة بعد الأزمة^(٣٨).

ثالثاً: المحددات النابعة من البيئة الدولية العالمية

تواترت على الساحة الدولية مجموعة من المتغيرات والتطورات التي أثرت في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، فقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى إحداث تغييرات مهمة في الخريطة الدولية، حيث انقسم العالم إلى معسكرين: اشتراكي ورأسمالي، تتوزع بينهما عدد من التكتلات الإقليمية، إلا أن عقد التسعينيات شهد تفكك الدولة فائدة المعسكر الاشتراكي وانهارها، وتحولت معظم دول المعسكر إلى الأخذ بالأساليب السياسية والاقتصادية التي تتبناها دول المعسكر الرأسمالي. فكانت ولادة نظام دولي جديد تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي برزت فيه قوى جديدة في آسيا وأوروبا، وبرزت العولمة باعتبارها ظاهرة جديدة في النظام الدولي.

وفي ما يلي عرض لأهم تلك المتغيرات وأثرها في السياسة الخارجية الإيرانية.

(٣٨) لمزيد من التفاصيل عن الموقف الإيراني خلال الأزمة، انظر: عماد جاد، «دول الجوار الجغرافي: حسابات المكسب والخسارة»، السياسة الدولية، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩١)، ص ٧٦-٧٩؛ نازلي معوض، «تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٢٠١ (ربيع - صيف ١٩٩١)، ص ٢٣-٢٦؛ أحمد مهابة، «إيران وأمن الخليج»، السياسة الدولية، العدد ١٠٥ (تموز/يوليو ١٩٩١)، ص ٩٧؛ أحمد ثابت، «إيران ما بعد الحرب، مكاسب الواقع وأزمة الاختيار»، مستقبل العالم الإسلامي، السنة ١، العدد ٢ (ربيع ١٩٩١)، ص ٦٥-٦٧، وهالة سعودي، «أزمة الخليج ودولتنا الجوار تركيا وإيران»، في: أحمد الرشيد، محرر، الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص ٣٠٤-٣٠٥.

١ - انهيار المعسكر الاشتراكي

جاء انهيار المعسكر الاشتراكي نتيجة منطقية ترتبت على التفكك الذي أصاب الاتحاد السوفياتي الدولة القائد باعتبارها نتيجة منطقية للأفكار الجديدة التي جاء بها ميخائيل غورباتشوف الذي تولى سدة الحكم في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٥ بصفته خليفة لشيرننكو الذي تفاقمت في عهده مظاهر الأزمة البنائية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فكان من الضروري العمل بفكر سياسي جديد للخروج بالبلاد من أزمتها متعددة الأبعاد، ومن هنا كانت سياسات (البريسترويكا) و(الغلاسنوست)؛ أي «إعادة البناء» و«المصارحة». تلك السياسات هدفت إلى إعادة بناء الاقتصاد السوفياتي، وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، وإفساح الطريق أمام إطلاق الحريات والديمقراطية، والتقليل من الدور التدخلية والمسيطر للدولة، والقضاء على البيروقراطية، والدعوة إلى قيام علاقات دولية طبيعية وعادلة مبنية على القيم والمبادئ الإنسانية، ونبد الصراعات، واحترام حق الشعوب في اختيار طريقها والتصرف بمواردها وأراضيها بما يحقق مصالحها، بعيداً عن الصراعات والمناوشات التي طالما استنزفت طاقاتها ومواردها وثرواتها من أجل أفكار عقيمة ثبت فشلها في تحقيق أحلام الملايين ممن اعتنقوا الفكر الشيوعي الماركسي لعقود عديدة سجن الناس فيها في سجون الفكر المتعصب، فقد آن للشعوب أن تخلق في عالم يصون كل فرد فيه أفكاره الفلسفية والسياسية، ويمارس حياته على النمط الذي يريد^(٣٩).

جاء غورباتشوف بأفكار تدعو إلى مزيد من الانفتاح في العلاقات الدولية بين الشرق والغرب، والإيمان بأن توازن المصالح - وليس توازن القوى - هو ما يجب أن يحكم العلاقات الدولية، فحاول غورباتشوف إعادة بناء الاشتراكية الروسية على أساس «تقويض ركائز الاشتراكية الستالينية»، وسعى إلى بناء اشتراكية تقبل وتستطيع الحياة في عالم واحد مع الرأسمالية، ونبد الأفكار الجامدة التي تعايشت معها الشعوب الشرقية المستمدة من الفكر الماركسي والمتعلقة بالثورة البروليتارية وانهيار الرأسمالية ... إلخ، أي أن غورباتشوف حاول بناء اشتراكية جديدة تقبل بالخروج عليها إن أرادت الشعوب ذلك^(٤٠).

(٣٩) ميخائيل غورباتشوف، البريسترويكا: تفكير جديد لبلادنا والعالم، ترجمة حمدي عبد الجواد (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٨)، ص ١٩٧.

(٤٠) طه عبد العليم، «التغير في الاتحاد السوفياتي وانعكاساته على الوطن العربي»، في: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، الوطن العربي والمتغيرات العالمية (القاهرة: الجامعة، ١٩٩١)، ص ٢٥٩-٢٦٠.

ففي الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في نيسان/أبريل ١٩٨٥؛ أي بعد نحو أربعة أشهر من تولي غورباتشوف سدة الحكم في البلاد، أعلن أن القضية الأساسية الآن هي: كيف وبأي وسيلة يمكن للبلاد أن تحقق هدف تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ فأياً كانت القضية موضوع البحث، وأياً كان المنظور الذي نبحت به قضايا الاقتصاد، فإن الأمر كله يصل في النهاية إلى ضرورة تحسين إدارة وآلية الاقتصاد في مجملها.

يلحظ المراقب لمجمل التطورات على الساحة السوفياتية خلال تلك الحقبة، أن نقطة الارتكاز بتشخيص الأزمة في المجتمع السوفياتي وسبل حلها تكمن في تردي الأداء الاقتصادي وإشكاليات تحديث الاقتصاد. فعلى الرغم من أهمية مسألة الديمقراطية وبناء المؤسسات السياسية والثقافية الضرورية لتحديث المجتمع، فقد ظلت المسألة الاقتصادية هي محور الاهتمام العام^(٤١).

لقد كانت فلسفة البيريسترويكا التي انتهجها غورباتشوف على مدى خمس سنوات تقوم على إعادة البناء الاقتصادي للدولة بالدرجة الأولى، فقد اعتمدت السياسة الاقتصادية الجديدة على الانفتاح على الغرب، والسماح للمنتجين بقدر كبير من الحرية في اختيار المستوردين والتعامل معهم مباشرة من دون تدخل كبير من الدولة، ولذلك صدر في الثالث عشر من كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ قرار بتأسيس المؤسسات المشتركة بهدف توفير رأس المال والخبرة الأجنبية لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية للدولة، ما فتح المجال أمام إنشاء مؤسسات رأسمالية وقيام شركات مشتركة مع الدول الغربية مثل فنلندا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإيطاليا وسويسرا، كما قامت مشاركة سوفياتية هندية، إلى جانب المشاركة مع عدد من الدول العربية مثل مصر، وبدأت الدولة تتجه نحو تحويل جزء من مخصصات الدفاع والصناعات الدفاعية نحو إنتاج سلع محلية استهلاكية، ومنحت العديد من المؤسسات السوفياتية حق التعامل المباشر مع الأسواق العالمية^(٤٢).

ومن جانب آخر، فإن للبيريسترويكا جوانبها السياسية، فقد أدت سياسات البيريسترويكا إلى تحويل العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية من عداء الحرب الباردة إلى تعاون وعمل مشترك في كثير من المواقف الدولية، وتبدلت العلاقات

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٥٥-٢٥٦.

(٤٢) أمانى محمود فهمي، «الاتحاد السوفيتي من الداخل والتحديات الجديدة» السياسة الدولية، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩١)، ص ٢٤١-٢٥٠.

بين الاتحاد السوفياتي وحلفائه من دول المعسكر الاشتراكي من علاقة التبعية إلى علاقة الرعاية المنظمة التي تحترم استقلالية وإرادة شعوب تلك الدول.

النتيجة المنطقية لهذه الأفكار الجديدة والخلل الذي أصاب بنية النظام الشيوعي للاتحاد السوفياتي ذاته أن تراخت قبضة الاتحاد السوفياتي عن دول أوروبا الشرقية، الأمر الذي فتح المجال لأن تنهار نظمها الواحد تلو الآخر. فقد وجدت القيادات الإصلاحية في تلك الدول في سياسات غورباتشوف فرصة كاملة لتنشيط حركتها واستباق الزمن واستثمار الحالة الجديدة إلى أقصاها، خصوصاً أن هذه السياسات التي اتبعتها غورباتشوف وفرت المناخ الملائم للإصلاح، إذ أكد غورباتشوف أن لكل دولة داخل الكتلة الشرقية الحق في انتهاج أسلوبها الخاص في تطبيق الاشتراكية، وهذا ما هيئاً الظروف لتسريع التوجه نحو الإصلاح من دون خوف من ردة فعل سوفياتية مضادة كما كان يحدث في السابق^(٤٣).

إن التصريحات التي أدلى بها غورباتشوف حول استقلالية كل دولة في تحديد سياساتها الداخلية واستراتيجيتها من دون أي تدخل خارجي من جانب دول الحلف، كانت بمنزلة الضوء الأخضر لدول الحلف للثورة على أوضاعها الداخلية وتغييرها، فاندلعت الاضطرابات في دول أوروبا الشرقية كلها في فترة زمنية متقاربة لا تتجاوز الشهور الثلاثة، واستطاعت القيادات الإصلاحية القضاء على رموز النظام الشيوعي فيها، والسعي نحو بناء ديمقراطيات جديدة، بدءاً من بولندا، مروراً بالمجر وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا، وكان سقوط سور برلين علامة بارزة على طريق التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية والتخلص من الهيمنة السوفياتية من دون تدخل موسكو.

بل إن هذه التغيرات لاقت تأييداً وتشجيعاً من جانب موسكو، إذ أوضحت عبئاً ثقيلاً عن كاهل الاتحاد السوفياتي نتيجة ارتباطه بتلك الدول^(٤٤).

(٤٣) بدر أحمد عبد العاطي، «أبعاد التغيرات الداخلية الأخيرة في المجر»، السياسة الدولية، العدد ٩٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)، ص ٢٢٩.

(٤٤) لمزيد من التفاصيل عن أحداث أوروبا الشرقية، انظر: أحمد عباس عبد البديع، «حقائق الموقف السوفياتي من أحداث أوروبا الشرقية»، ص ١٤٩-٢٥٤؛ نزيهة الأفندي، «طموحات وقضايا الوحدة الألمانية»، ص ٢٥٥-٢٦٠، وثناء فؤاد عبد الله، «السقوط الدامي في رومانيا وأزمة البناء الصعب»، ص ٢٦١-٢٦٦، السياسة الدولية، العدد ١٠٠ (نيسان/أبريل ١٩٩١)؛ إبراهيم حلمي عبد الرحمن، «التطورات الدولية الجارية: فرص ومحاذير»، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٣٧ (آذار/مارس ١٩٩١)، ص ٢٣؛

Daniel Pedersen, "A United Germany – The New Superpower," *Newsweek* (26 February

وأدت تلك التطورات التي حدثت على الساحة السياسية في شرق أوروبا ووسطها إلى سقوط عروش الاشتراكية الستالينية مثل كرات الثلج، وتحققت نظرية الدومينو التي ارتآها ماركس للسقوط ولكن بشكل معكوس، فقد تم السيناريو الذي تصوره ماركس لسقوط الرأسمالية ولكن بالتطبيق على الدول الاشتراكية، واتجهت تلك الدول إلى مزيد من الديمقراطية والتعددية والمشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان.

ومن ناحية أخرى، وضعت القيادة السياسية في الاتحاد السوفياتي هدف «درء الحرب» على أنه الهدف السياسي العسكري الرئيس للدولة السوفياتية وقواتها المسلحة، في الوقت الذي يكون النضال من أجل السلام هدفاً أساسياً لتلك الدولة، وفي ذلك يقول غورباتشوف في كتاب البيريسترويكا: «إن النظرة السياسية الجديدة تدعو إلى الاعتراف بأن الأمن لا يتجزأ، فإما أن يكون آمناً متكاملاً للجميع أو لا يكون على الإطلاق... فلم يعد من الممكن ضمان الأمن بالوسائل العسكرية، سواء باستخدام الأسلحة أم الردع».

إن جوهر النظرة السوفياتية الجديدة هو أن الحرب النووية لا يمكن أن تكون وسيلة لإنجاز الأهداف السياسية والاقتصادية والأيدولوجية، أو أي أهداف موضوعية إيجابية أخرى، إن الحرب النووية لا معنى لها إطلاقاً، وهي بعيدة عن الرشد كل البعد، بل إن جوهرها انتحار^(٤٥).

وارتباطاً بتلك الرؤية الواقعية الجديدة وانتهاء الحرب الباردة والدخول في مرحلة الوفاق الدولي، تبنى الاتحاد السوفياتي مبدأ «تجنب التورط العسكري» في الصراعات الإقليمية، في إطار استراتيجية عالمية لتجنب احتمالات المجابهة الساخنة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبتطبيق ذلك المبدأ على المنطقة العربية ومنطقة الخليج العربي، نجد أن الاتحاد السوفياتي قد سعى إلى تحقيق التوازن في علاقاته مع الدول العربية في الخليج ومع إيران، فلم يعد الاتحاد السوفياتي بحاجة إلى توتير علاقته بإيران بسبب دعمه المواقف العربية، وهو ما ظهر جلياً في الموقف المتوازن الذي اتخذته الاتحاد السوفياتي في المراحل الأخيرة للحرب العراقية - الإيرانية، بعد ميراث من العداء

1990), pp. 8-14, and Fritz Stern, "Freedom and its Discontents," *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 4 (September - October 1993), pp. 121-125.

(٤٥) غورباتشوف، البيريسترويكا: تفكير جديد لبلادنا والعالم، ص ١٩٨-٢١٨، ومجدي علي عبيد، «الفكر العسكري الجديد لجورباتشوف: التغير والاستمرارية»، السياسة الدولية، العدد ٩٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)، ص ٢٤٤.

المتبادل بين إيران و«الشیطان السوفياتي». فالاتحاد السوفياتي حرص على تطوير علاقاته بإيران، بخاصة بعد تدهور العلاقات الإيرانية - الأمريكية، وتزايد الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج، والانسحاب السوفياتي من أفغانستان. فكانت زيارة رفسنجاني لموسكو ولقاءاته مع غورباتشوف وتوجهاته الجديدة فرصة لدعم التعاون السياسي والعسكري بين إيران والاتحاد السوفياتي، وفرصة لكسر طوق العزلة الذي فرض على الاتحاد السوفياتي في أعقاب كارثة تشيرنوبل، وبالتالي تمكّن الاتحاد السوفياتي من إعادة بناء جسور الثقة بينه وبين إيران.

وبدا أن هناك توافقاً في الأهداف الإيرانية والسوفياتية من زاوية الاعتبار الأمنية والنفطية المشتركة، بعد أن تدنت أهمية استخدام الأرض الإيرانية للعدوان على الاتحاد السوفياتي، إثر انتهاء الحرب الباردة، والتباعد الذي ميز العلاقات الإيرانية - الأمريكية في أعقاب الثورة الإسلامية.

وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها سياسات غورباتشوف الجديدة على مستوى السياسات الخارجية، وعلى الرغم من السياسات الإصلاحية في المجال الاقتصادي، ظل التدهور هو السمة الأساسية للاقتصاد السوفياتي، ما أدى إلى اندلاع عدد من الإضرابات العمالية، وبرزت حركات سياسية متعددة التوجهات والهويات؛ بين متطرفين ينادون باتباع النظام الملكي، ومحافظين يؤيدون الرجوع إلى النظام الأوتوقراطي، إضافة إلى حركات فاشية وانفصالية سيطرت عليها النزعات القومية والعرقية في الجمهوريات السوفياتية، لذا دخل الاتحاد السوفياتي دولة وكياناً سياسياً مرحلة التفكك والانحيار في أعقاب الانقلاب الفاشل ضد غورباتشوف في التاسع عشر من آب/ أغسطس ١٩٩١ الذي على إثره استقلت كل من ليتوانيا ولاتفيا وأستونيا، واتجهت جمهوريات الاتحاد السوفياتي الأخرى نحو الاستقلال وألفت رابطة الكومنولث الجديدة على أنقاض الدولة القديمة.

استفادت إيران كثيراً من تفكك الاتحاد السوفياتي، الجار القوي الذي تمتد حدودها معه نحو ألفين وخمسمئة كيلومتر، وارتبطت معه منذ عام ١٩٢١ بمعاهدة عسكرية تمنع أي طرف ثالث من اتخاذ الأراضي الإيرانية لإقامة أي قواعد عسكرية أو مؤسسات تهدد الاتحاد السوفياتي وإلا كان للاتحاد السوفياتي الحق في اتخاذ الإجراءات العسكرية الكفيلة بالحفاظ على أمنه القومي، كما ورد في المادتين الخامسة والسادسة من تلك المعاهدة^(٤٦).

Shireen T. Hunter, "Soviet - Iranian Relation in The Post Revolution Period," (٤٦)

وبذلك استطاعت إيران أن تأمن جانب ذلك الجار القوي، وتحرر من ذلك الهاجس الأمني نسبياً، خصوصاً أن الدولة الروسية الجديدة انكبت على مشكلاتها الداخلية المتفاقمة. كما أن تفكك الاتحاد السوفياتي إلى خمس عشرة جمهورية مستقلة وفر ميزة نسبية لإيران في الجمهوريات الإسلامية، فقد فتح لإيران فرصاً جديدة لتوسيع نشاطاتها الاقتصادية والتعاونية مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، فإيران تتمتع بحدود مشتركة مع كل من أذربيجان وتركمانستان، ولغة مشتركة مع طاجيكستان، وثقافة مشتركة مع أوزبكستان وكازاخستان، كما تشترك مع أذربيجان في كون أغلبية سكانها من الشيعة.

وجدت إيران في هذه الدول فرصتها لتقوية دورها بصفتها قوة إقليمية من خلال تقوية علاقاتها بها وتنويعها ومد نفوذها إليها باعتباره جزءاً من عملية بناء أكبر لبناء المكانة الإقليمية والدولية، وتوفير إمكانات جيدة لدبلوماسية إقليمية إيرانية، خصوصاً أن إيران قادرة على توفير مدخل لهذه الدول إلى مياه الخليج، وبذلك تحاول إيران منافسة النفوذ الغربي الذي بدأ يتغلغل في تلك الدول حديثة الاستقلال^(٤٧).

وإذا كان البعض يرى أن ما حدث من انهيار للنظام الشيوعي هو انتصار للنظام الثوري الإسلامي في إيران الذي قام على أساس العداء للأيديولوجيتين الشيوعية والرأسمالية، فإن اختفاء الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة التي كانت تتيح لإيران الثورة مجالاً لابتزاز واستغلال العداء المتبادل بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية لاستغلال هامش للحركة والمناورة للدبلوماسية الإيرانية في مناطق التوتر وإبرام صفقات سلاح، أو أن تدعم بعض القوى في نزاعاتها مع نظمها الحاكمة كما حدث في أفغانستان، هذه الميزة قد انتهت بعد الانهيار السوفياتي وتوقيع الرئيس الروسي بورييس يلتسن وثيقة تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في شباط/فبراير ١٩٩٢، ومن هنا وجدت إيران نفسها وجهاً لوجه مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض الصراع الحضاري نفسه على الساحة الدولية، وطرح الإسلام عدواً للغرب^(٤٨).

in: Rouhollah K. Ramazani, ed., *Iran's Revolution: The Search for Consensus* (Bloomington: Indiana University Press; Washington, DC: Published in Association with the Middle East Institute, 1990), p. 86.

(٤٧) صالح بن عبد العزيز القنيعر، «السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على الأمن القومي العربي، ١٩٧٩ - ١٩٩٥»، (أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ١٩٨٨)، ص ٦٨-٦٩.

(٤٨) نيفين عبد المنعم مسعد، «أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية،

٢- النظام الدولي الجديد وبروز القوة الأمريكية

ارتبط النظام الدولي الجديد ببروز القوة الأمريكية المسيطرة باعتبارها أقوى دولة في العالم. إذ أدت التطورات التي شهدتها دول شرق أوروبا ووسطها والاتحاد السوفياتي إلى نصر للرأسمالية الغربية، في الوقت الذي انتهى الاتحاد السوفياتي رسمياً، وتحولت العديد من دول المعسكر الاشتراكي إلى تبني النموذج الغربي سياسياً واقتصادياً، وبالتالي تحقق لقائدة المعسكر الغربي الرأسمالي (أمريكا) الانفراد بالهيمنة على النظام العالمي، وكانت أزمة الخليج الثانية مجالاً مناسباً لاختبار تلك الهيمنة، وانتهاءً لعالم الحرب الباردة والثنائية القطبية، وبداية عصر جديد تسيطر فيه دولة واحدة على مجريات الأمور الدولية، على الأقل في جوانبها السياسية والعسكرية، وبدرجة أقل الجوانب الاقتصادية، لدرجة أن البعض أطلق على ذلك العصر «العصر الأمريكي»^(٤٩).

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية حشد عدد كبير من الدول في التحالف المناوئ للعراق لتحرير الكويت، وظهر خلال الأزمة أن الولايات المتحدة هي القوة الرئيسة المحركة للأمم المتحدة لإضفاء نوع من الشرعية الدولية على التحركات الدولية ضد العراق.

وأثبتت أزمة الخليج بجلاء أن الاتحاد السوفياتي قد حسم أمره بالانسحاب من مواجهة الولايات المتحدة، تلك المواجهة التقليدية التي دامت لفترات طويلة خلال المراحل المختلفة للحرب الباردة، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على تزايد الدور الأمريكي في النظام الدولي، مع التأكيد على «دفن» الحرب الباردة. وبدأ الحديث عن توجه النظام الدولي نحو نظام القطب الواحد بعد أن ارتضى الاتحاد السوفياتي التجميد الطوعي لقوته العسكرية ونأى بنفسه عن التدخل في الصراعات الإقليمية، حتى اختفى باعتباره دولة عظمى وتحلل إلى جمهوريات مستقلة^(٥٠).

وفي خضم التطورات العاصفة لأزمة الخليج، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن مولد نظام دولي جديد، ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، تشرين الأول/أكتوبر

١٩٨٩-١٩٩٣، في: العلاقات العربية الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومنقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، ص ٣٦٨.

(٤٩) عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، ١٣٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩)، ص ٢٥.

(٥٠) عبد الواحد، «إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية: دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية، ١٩٩٠-١٩٩١»، ص ١٩٧-١٩٩.

١٩٩٠، طرح بوش فكرته حول نظام عالمي جديد يقوم على أساس نزع السلاح النووي والبيولوجي والكيميائي، والتحول الديمقراطي، واعتماد الانتخابات آلية أساسية لاختيار النخب الحاكمة تحت إشراف لجنة من الأمم المتحدة التي ستصبح بمنزلة برلمان للعالم^(٥١).

وبصفة عامة، فإن ملامح النظام الدولي الجديد لم تتحدد بشكل نهائي، بل إنه لا يوجد بين المحللين السياسيين اتفاق حول توصيف واحد لذلك النظام، فالبعض يرى أن مصير النظام الدولي الجديد سيكون إلى نظام قطبي واحد تتأكد فيه السلطة شبه المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية في المنظومة الدولية بعد زوال الاتحاد السوفياتي، بينما يرى البعض الآخر أن ذلك النظام سيكون مآله العودة إلى نظام الأقطاب المتعددة؛ حيث ستبرز قوى دولية أخرى إلى جانب الولايات المتحدة مثل اليابان والصين وأوروبا الموحدة^(٥٢).

من هنا، فإن النظام الدولي الجديد ما زال في مرحلة انتقالية تتسم بخصائص جديدة، في مقدمها عدم السماح بتفجير أزمات إقليمية كبرى، مع تهدئة الأزمات القائمة، وعدم قبول أي تمرد على القواعد التي يجري إرساؤها باعتبارها أساساً للنظام العالمي الجديد، والتأكيد على عدم اللجوء إلى القوة العسكرية لحل الخلافات بين الدول، في الوقت الذي لا ترضى فيه الولايات المتحدة الأمريكية ب بروز قوة إقليمية أو دولية قد تهدد القواعد الجديدة لذلك النظام. ومن ثم نستطيع فهم سياسة الاحتواء المزدوج التي تتبعها الولايات المتحدة لاحتواء كل من العراق وإيران وتقييد قدراتها على بناء القوة التي تهدد أركان ذلك النظام الجديد في منطقة الخليج، وهو ما قد يبرر استمرار الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج على الرغم من انتهاء عمليات تحرير الكويت وإعادة الشرعية إليها.

لا شك في أن النظام العالمي الجديد و بروز القوة الأمريكية، بصفتها قوة عالمية وحيدة مهيمنة، له دلالاته الخطيرة على مستقبل العالم ككل والدول النامية بصفة خاصة، حيث إن انفراد قوة واحدة بالسيطرة في النظام الدولي قد يضمن سلاماً على المستوى العالمي، ولكنه السلام القائم

(٥١) محمد السيد سعيد، «التغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي»، في: محمد صفى الدين أبو العز، مشرف، الوطن العربي والمتغيرات العالمية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١)، ص ٥٤.

(٥٢) انظر تلك الرؤية، في: عبد الواحد، المصدر نفسه، ص ١٩٨-٢٠١، وإيهاب رأفت الملطى، «سمات النظام العالمي الجديد والتحول في السياسة الخارجية العربية»، ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي الثامن للباحثين الشباب، السياسات الخارجية للدول العربية في التسعينات، كلية الاقتصاد، مركز البحوث السياسية، أيار/ مايو ٢٠٠٠.

على الهيمنة والسيطرة، السلام الذي يراعي مصالح الولايات المتحدة ويتناسى مصالح الآخرين في النظام الدولي، وتزداد الخطورة عندما تتبنى القوة المسيطرة معيار الكيل بمكيالين في التعامل مع القضايا الدولية؛ مثل ما هو متبع في التعامل مع القضية الفلسطينية بشكل صريح ومستفز.

إن وضعية الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد تؤثر في تحديد حدود العلاقة بينها وبين بعض الدول الطامحة إلى القيام بدور أكبر في محيطها الإقليمي مثل إيران، خصوصاً أن هناك قضايا خلافية عديدة بين البلدين؛ مثل الموقف من حركات الإسلام السياسي المتطرفة التي تدعمها إيران وتصفها الولايات المتحدة بالإرهاب مثل «حزب الله» في لبنان، كذلك موضوع التسلح الإيراني ومسألة حقوق الإنسان.

على الرغم من الموقف الإيراني المعتدل حيال الغزو العراقي للكويت، والمكاسب التي حققتها إيران من وراء ذلك الموقف، فإن التوتر في العلاقات الإيرانية الأمريكية كان سمة أساسية في عهدي جورج بوش وكليнтون، إذ وضعت إيران على رأس قائمة الدول الداعمة للإرهاب كما تراها إدارة كليнтون، وهددت الولايات المتحدة إيران بفرض عقوبات تجارية عليها وتجميد ممتلكاتها لديها، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية اتهمت أعوان إيران بالمحاولات التخريبية التي جرت داخل الأراضي الأمريكية، ومنها محاولة تفجير مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣.

من ناحية أخرى، إن الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي يصطدم بشكل مباشر مع المصالح الإيرانية ورغبتها في تأكيد سيادتها على منطقة الخليج، من خلال قيامها بدورها الإقليمي التاريخي في المنطقة باعتبارها الدولة الوحيدة القادرة على صيانة الأمن في تلك المنطقة^(٥٣).

٣- العولة

في ضوء المتغيرات المتلاحقة والسريعة على الساحة الدولية والدخول في عصر الاعتماد المتبادل، واختفاء الحدود بين ما هو داخلي وما هو خارجي، حلت المنافسة الاقتصادية محل المنافسة العسكرية التقليدية بين الدول، وشهدت نهاية القرن العشرين المنصرم الاتجاه نحو العالمية بالاقتصاد والمعرفة والتقدم العلمي والتكنولوجي.

Mohammad Ali Emami, "Perspectives on the Security of the Persian Gulf," (٥٣) *Iranian Journal of International Affairs*, vol. 5, nos. 3-4 (Fall-Winter 1993- 1994), p. 690.

تعني العولمة في أبسط معانيها اعتماد كل دولة على الدولة الأخرى واستحالة انفصالها عنها وصعوبة تطبيق سياسة انغلاقية لأي دولة، فهي تعني أيضاً وجود نظام تشارك فيه كل أطراف العالم بوضع نظام اقتصادي وسياسي وإعلامي وثقافي يساهم فيه الجميع في ظل عالم القرية الكونية الصغيرة التي نجمت عن الثورة الهائلة التي شهدتها نهايات القرن العشرين في مجال المعلومات والاتصالات^(٥٤).

والعولمة هي ظاهرة لها أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، وبالطبع لا بد أن تلقي بظلالها على السياسات الخارجية للدول التي تطالها تلك الظاهرة الجديدة. فالعولمة في جانبها الاقتصادي تركز على تحرير التجارة الدولية وتدعو إلى انفتاح النظام التجاري العالمي، بحيث تتمكن المؤسسات التجارية من التبادل التجاري في جو من التنافس العادل، وهذا من شأنه أن يقود إلى زيادة التبادل التجاري، ومن ثم إلى مزيد من الاستثمارات والإنتاج وتوفير فرص العمل، والاستخدام الأمثل للموارد العالمية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة في بلدان العالم كله^(٥٥).

وتعتبر اتفاقية «الغات» ومنظمة التجارة العالمية المدخلين الاقتصاديين والتجارين للعولمة، ويرى البعض أنه على الرغم من محورية البعد الاقتصادي للعولمة، فإن التحرير التجاري الذي يدعو إليه أنصار العولمة لا يعني تحريراً شاملاً للتجارة، بقدر ما يعني فتح أسواق الجنوب أمام أسواق الشمال، ومن ثم فإن العولمة تصبح بالأساس سعيًا من الشمال للسيطرة على أسواق الجنوب تحت غطاء من الرغبة في تحرير التجارة العالمية^(٥٦).

وعلى صعيد آخر، تسعى العولمة لترويج ثقافة كونية تذيب الحدود بين الدول، وتؤدي إلى زيادة معدلات التجانس بين الدول، فالعولمة في مضمونها الثقافي تسعى إلى فرض وتسييد نموذج ثقافي واحد هو النموذج الغربي، أو على وجه التحديد النموذج الأمريكي، وبالتالي

(٥٤) رمضان الألفي، «العولمة والأمن: الانعكاسات السلبية والإيجابية»، كراسات استراتيجية، العدد ٧٢ (١٩٩٨)، ص ٥.

(٥٥) أحمد طه محمد، «العولمة والتعامل الآسيوي متعدد الأطراف»، ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي السادس «آسيا والعولمة»، مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠ - ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ص ١.

(٥٦) محمد شوقي عبد العال، «العولمة والسياسات الخارجية للدول الآسيوية»، ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي السادس «آسيا والعولمة»، مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠ - ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ص ٢.

تكون العولمة بهذا المعنى نوعاً من الغزو الثقافي، أو نوعاً من الاستيعاب الثقافي، حيث تسعى الثقافة الغربية والأمريكية إلى استيعاب دول العالم في جعبتها الثقافية وفرض أنموذجها عليها. لكن قد يكون الهدف الثقافي للعولمة أقل طموحاً من الهدف الغربي والأمريكي، فقد يكون هدفها إيجاد حد أدنى من القواسم المشتركة في المجال الثقافي على المستوى العالمي يتجاوز الخصوصيات الثقافية، إلى جانب ما تحتفظ به كل دولة من خصوصية ثقافية خاصة بها. وعموماً، الأخذ بأحد هذه البدائل يعتمد على الدور الذي تؤديه وسائل الاتصال وتقنياته، وعلى القوة التي تدعم تلك الثقافة^(٥٧).

أما على الصعيد السياسي، فإن العولمة تعني الديمقراطية الحرة. إذ لا بد من إحداث تحولات ديمقراطية تدفع بدول العالم نحو تبني النموذج الغربي للديمقراطية، ففي عصر العولمة يستند الفكر الرأسمالي إلى عناصر القوى المعرفية والاقتصادية لنشر المنظومة الليبرالية الغربية، وبخاصة بعد نجاح الفكر القيمي الغربي بالانتشار بين دول المعسكر الاشتراكي السابق في وسط أوروبا وشرقها أعقاب سياسات غورباتشوف الإصلاحية وانهيار الاتحاد السوفياتي وتهالك العروش الشيوعية وتساقطها في دول المعسكر الاشتراكي، فالبعد السياسي للعولمة يعني مزيداً من الديمقراطية والمشاركة السياسية والانفراج الليبرالي، ومزيداً من الاحترام لحقوق الإنسان^(٥٨).

تطرح العولمة بهذا المعنى، وبما تحمله من إيجابيات وسلبيات، تحدياً جديداً أمام السياسات الداخلية والخارجية لدول العالم، فهي ليست مجرد ظاهرة اقتصادية معلوماتية فحسب، وإنما - بالإضافة إلى ذلك - ظاهرة ذات أبعاد سياسية وثقافية تدفع نحو تبني النمط الغربي على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية، ومن ثم كان لا بد لها من أن تلقي بظلالها على مضامين وأبعاد السياسات الخارجية والداخلية للدول، والأدوار الإقليمية والدولية لتلك الدول.

إن الخطوات التي اتبعتها إيران في أعقاب انتخاب الرئيس محمد خاتمي، سواء في ما يتعلق بتوسيع نطاق الديمقراطية داخلياً ومحاولات الإصلاح الاقتصادي وصولاً إلى محاولات كسر العزلة الدولية المفروضة عليها وإعادة المياه لنهر علاقاتها الدبلوماسية مع دول الجوار الجغرافي

(٥٧) ماجدة صالح، «الأبعاد الثقافية للعولمة في آسيا»، ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي السادس «آسيا والعولمة»، مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠ - ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ص ٣.

(٥٨) هدى ميتكيس، «الأبعاد السياسية للعولمة في آسيا»، ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي السادس «آسيا والعولمة»، مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠ - ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ص ٢.

وتحسين صورتها في مواجهة دول العالم الأخرى، تلك الخطوات التي كانت نتيجة طبيعية للتطورات التي تشهدها إيران قد تدفع بالقول بقبول إيران بأفكار العولمة، أو أنها تسعى للدخول تحت مظلتها من خلال العمل على تحقيق متطلباتها السياسية والاقتصادية، فمجمال الوضع الإيراني يوضح أن إيران تتجه نحو ديمقراطية النظام السياسي ومشاركة أحزاب وجهات وتحالفات مختلفة في اللعبة السياسية، إذ شهدت انتخابات ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ أعلى معدل من المشاركة الشعبية في تاريخ إيران ما بعد الثورة، ما يؤكد رغبة الشعب الإيراني في الديمقراطية والمشاركة السياسية، خصوصاً بعد إعلان الرئيس الإيراني محمد خاتمي ضرورة السعي نحو إعمال حكم القانون وبناء المجتمع المدني^(٥٩).

وهناك سعي من النظام السياسي نحو جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويدرك النظام أن ذلك لن يتحقق من دون توافر قدر كبير من الاستقرار والأمن السياسي وحل المشكلات التي تواجه الاقتصاد الإيراني نتيجة العزلة التي فرضت عليها لفترة طويلة، ومن أهم تلك المشكلات ضرورة تنويع صادرات إيران إلى العالم الخارجي، وعدم الاقتصار على النفط الذي يمثل وحده ٨٠ في المئة من صادراتها إلى العالم الخارجي. كما يسعى النظام إلى معالجة مشكلات البطالة والتضخم وانخفاض معدل الناتج القومي وزيادة الواردات عن الصادرات، إضافة إلى زيادة عبء خدمة فوائد الديون^(٦٠).

المهمة ليست سهلة في هذا المجال، فهي نتيجة تراكمات ثنائي سنوات من الحرب مع العراق، وعزلة دولية طويلة، إلى جانب سياسة الاحتواء المزدوج التي اتبعتها الولايات المتحدة ضد إيران منذ عام ١٩٩٥. وإيران إذ تحاول التغلب على المشكلات التي فرضتها عليها العولمة الاقتصادية، فإنها تسعى نحو الاستفادة من الفرص المتاحة أمامها عن طريق تشجيع التجارة الإقليمية وبناء علاقاتها الاقتصادية بالتوجه الشمالي/ الجنوبي لتجاوز الخطر الأمريكي، فهي تحاول تركيز جهودها على الأسواق المتاحة أمامها في دول آسيا الوسطى وبحر قزوين ومنطقة الخليج.

(٥٩) Ali Abootalebi, "The Struggle for Democracy in the Islamic Republic of Iran," *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*, vol. 4, no. 3 (September 2000), pp. 42-50.

(٦٠) محيي الدين قاسم، «إيران والعولمة»، ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي السادس «آسيا والعولمة»، مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠ - ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، ص ٨-١٥.

الفصل الثالث

عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية

يتضمن هذا الفصل الأدوار المختلفة المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية، والأدوات المستخدمة في تنفيذ تلك السياسة خلال مراحل الحكم الإيراني المختلفة منذ ثورة ١٩٧٩، وذلك على النحو التالي:

أولاً: دور الأيديولوجيا في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية

تنزع الثورات الإسلامية والتقليدية في الشرق الأوسط التي تنجح بإقامة دولة لأن تستند إلى عقد ديني/عسكري بين أهل السيف (الحكام) وأهل القلم (العلماء)، ويؤدي هذا التحالف بين القائد السياسي والعسكري ورجال الدين إلى إضفاء الشرعية السياسية على الدولة، ويضع الأيديولوجيا في إطار دينامي حركي، من أجل توسيع النطاق المذهبي من ناحية، ومن أجل تدعيم هياكل الدولة ومؤسساتها ومد نفوذها إلى نطاق سياسي أكبر وأشمل من ناحية أخرى^(١).

تهتم الأيديولوجيا بالنظام السياسي، وتركز اهتمامها حول السيطرة على السلطة السياسية وممارستها، كما إنها تهتم بالإنسان ودوره، وتعمل على تأليف سلوك أفراد المجتمع ليتوافق مع توجهاتها. ومن ذلك أيضاً أنها تهتم بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ أي إنها منحى حياتي ونظام لإدارة حياة الأفراد، فهي نسق فكري عام يقدم تفسيراً للظواهر السياسية والاجتماعية والفكرية والأخلاقية، ويوجه ويبسط الاختيارات السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات^(٢).

(١) صالح المانع «البعد الإيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية»، في: جمال سند السويدي، محرر، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٢) محمد فايز، قضايا علم السياسة العام (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٦)، ص ١٨٩.

وصانع قرار السياسة الخارجية هو فرد أو مجموعة من الأفراد، لكل منهم نسق عقيدي خاص به. وقد يتبنى المجموع نسقاً عقيدياً واحداً أو أيديولوجياً محدّدة، تحدّد طبيعة التفكير وكيفية استقاء المعلومات وتنظيمها وتبويبها وترتيبها، وتحديد البدائل القرارية واختيار البديل النهائي الذي يمثل قرار السياسة الخارجية.

وتؤثر الأيديولوجية أو النسق العقيدي لأفراد مجموعة صنع القرار، بشكل كبير في توجيه السياسة الخارجية للعديد من الدول، فهي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في واضعي السياسات الخارجية، وتمدهم بالأداة التي يفسرون بها الواقع بحسب تصوراتهم، وبما يتفق مع النماذج الفكرية والسياسية التي يعتنقونها^(٣).

والعقائد السياسية لا توجه القائد السياسي نحو بديل معين، ولكنها تحدد الإطار العام الذي يحوي مجموعة البدائل التي يمكن المفاضلة بينها، ومجموعة البدائل المستثناة من البداية من دائرة الاختيار المحتمل، فالقائد السياسي يميل دائماً إلى إحداث نوع من الاتساق بين نسقه العقيدي والمعلومات الواردة إليه من البيئة حول الموضوع محل القرار. وإذا ما كانت تلك المعلومات تتناقض مع نسقه العقيدي فإنه يسلك أحد السبل التالية^(٤):

- تجاهل المعلومات التي تتناقض مع نسقه العقيدي.
- الطعن في مصدر المعلومات التي تتناقض مع النسق العقيدي.
- إعادة تفسير المعلومات المتناقضة مع نسقه العقيدي تفسيراً يجعلها متوافقة مع نسقه العقيدي.
- البحث عن معلومات جديدة تتوافق مع نسقه العقيدي.
- التقليل من أهمية المعلومات المتناقضة مع نسقه العقيدي.
- تقسيم المعلومات المتناقضة مع النسق العقيدي إلى فئات فرعية يتواءم بعضها مع نسقه العقيدي.

(٣) اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ٧٩.

(٤) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط ٢ (القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ص ٤٠٨-٤١١.

- إحداث تعديل محدود في النسق العقيدي، بحيث يتوافق مع المعلومات المتناقضة الجديدة. لا شك في أن السبل الست الأول تعني أن صانع القرار يسعى إلى التعديل في الواقع وفي ما يرد إليه من معلومات حول الموضوع محل القرار بالشكل الذي يتوافق مع ما يعتقده وما يؤمن به، ولهذا الأمر خطورته وآثاره السلبية في المدى البعيد؛ لأن احتمالات اتباع سياسات خارجية خاطئة هو أمر وارد بدرجة كبيرة، بينما البديل السابع في التفكير هو البديل الأقرب إلى العقلانية، خصوصاً إذا كانت المعلومات الواردة إليه هي معلومات سليمة، ومن هنا يكون قرار السياسة الخارجية متوافقاً مع معطيات الموقف السياسي.

ومن هنا، نجد أن البعض مثل روي مكريدس يرى أن الأيديولوجيا أحياناً قد تعني التضليل والتحريف والتزوير، وتؤدي إلى أفعال متعصبة وقرارات طائشة^(٥).

وفي إيران انتصر الفكر الإسلامي الشيعي بقيادة آية الله الخميني، واستطاعت الثورة أن تطيح بالحكم البهلوي، وتم إعلان الجمهورية الإسلامية في نيسان/ أبريل ١٩٧٩. واستطاع آية الله الخميني إدارة الثورة الإسلامية في إيران من منفاه في فرنسا بعد سنوات قضائها في تركيا والعراق، واستطاع جذب العديد من طبقات المجتمع الإيراني، خصوصاً الطبقة الوسطى من التكنوقراط والطلاب والموظفين للوقوف وراء أفكاره التي كانت الشرارة التي أطلقت الثورة ضد النظام الحاكم في إيران وأطاحت به. وعاد «الولي الفقيه» نائب الإمام الغائب المعصوم ليمسك بزمام الأمور في البلاد ويطور ويجدد النسق السياسي الشيعي الذي حكم البلاد كأيديولوجيا وعقيدة دينية وسياسية وشعار رفعه النظام الإسلامي الجديد في إيران، وأصبح الفكر الديني للخميني إحدى الركائز الأساسية المحددة لطبيعة عملية صنع القرار الإيراني، سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الخارجي.

لقد نجح الخميني في بسط سيطرة رجال الدين على الدولة عبر بسط سلطتهم الدينية على الساحة السياسية، فخرجت الدولة الإيرانية الجديدة دولة شيعية ثيوقراطية، يمسك فيها رجال الدين بكل مقاليد الحكم، ويفرضون قوانين الدولة، ويتولون إدارة جُلِّ مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٦).

(٥) Roy C. Macridis, *Contemporary Political Ideologies: Movements and Regimes* (Cambridge, MA: Winthrop Publishers, 1980), p. 2.

(٦) Said Amir Arjomand, «History and Revolution in the Shi'ite Tradition in

إن أحد الأسس التي بنى عليها الخميني دولته الإسلامية في إيران، هو الترابط الوثيق بين الدين والسياسة، والرفض التام لمقولة الفصل بينهما أو القول إن الدين يمثل شيئاً والسياسة تمثل شيئاً آخر^(٧).

وهكذا، نجد الترابط بين الأيديولوجيا الجديدة وعملية صنع القرار وسياسات الدولة داخلياً وخارجياً هو أمر ثابت، بل ومفروغ منه عند دراسة السياسة الخارجية لإيران.

إن الدور الشامل للدين في إيران لم يؤثر في الطبيعة الثيوقراطية للنظام السياسي فحسب، بل أثر أيضاً في السياسة الخارجية وصبغها بصبغة معينة.

لقد انتهجت إيران الثورة سياسة خارجية وضعت لنفسها أهدافاً ومخططات طموحة منذ عام ١٩٧٩، فقد رفضت الوضع الدولي لتوزيع القوة والثروة آنذاك، وسعت إلى كسب تأييد الجماهير الإسلامية من خلال إيماءات رمزية؛ مثل إصدار الفتوى بحق سلمان رشدي، وتحدي شرعية نظم الحكم القائمة في البلدان الإسلامية، ورفع شعار تصدير الثورة إلى الدول المجاورة^(٨).

مثلت تصورات الخميني المحرك الفكري للسياسة الخارجية الإيرانية، فالخميني قسم العالم من حيث القوة إلى قسمين: المستضعفون والمستكبرون، فالمستكبرون هم الدول والشعوب التي تملك القوة وتستخدمها للسيطرة على الآخرين واستغلالهم، أما المستضعفون فهم الذين لا يملكون القوة ويخضعون لاستغلال معسكر المستكبرين، ويضم ذلك بالطبع الدول العربية ومعظم الدول الإسلامية.

ويرى الخميني أن إيران الإسلامية هي الدولة الوحيدة في العالم التي تسلك المسلك الحيادي؛ لأنها وحدها التي تتمتع بالاستقلال الحقيقي، كما أن إيران هي الدولة الوحيدة التي يتحقق فيها الإسلام الصحيح، وهي الحكومة الوحيدة التي تأسست على مبادئ القرآن، ومن ثم فإن صراعها مع أي طرف خارجي مهما كانت هويته هو بالأساس كفاح بين الحق والباطل^(٩).

Contemporary Iran,» *International Political Science Review*, vol. 10, no. 2 (1989), p. 113.

(٧) خالد العواملة، «الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية»، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٢)، ص ٥١٨-٥١٩.

(٨) المانع «البعد الإيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية»، ص ٢٣٣.

(٩) Shireen Hunter, *Iran and the World: Continuity in a Revolutionary Decade* (Bloomington: Indiana University Press, 1990), p. 77.

والحكومة التي يقصدها الخميني هي الحكومة الإسلامية كما يراها هو، وهي خير الحكومات لدى الخميني، وهي الحكومة التي تطبق أحكام الإسلام في ظل غياب الإمام الثاني عشر، وهو الإمام محمد بن الحسن العسكري، الذي غاب منذ عام ٢٥٦ هجرية، أي منذ أكثر من ألف ومئة وخمسين عاماً، وهذه الحكومة هي مقدمة لتحقيق أهداف أخرى؛ مثل توحيد الأمة الإسلامية، وتحريرها من أغلال الاستعمار، وإسقاط الحكومات العميلة للمستعمر. وتلك الحكومة كما يراها آية الله الخميني هي حكومة دستورية ولكن بالمعنى الديني.

محك الدستورية في تلك الحكومة هو التقيد المطلق بالأوامر الإلهية والسنة النبوية المطهرة، وبهذا المعنى فإن البرلمان ليست وظيفته التشريع، ولكن تحويل شرع الله إلى قواعد وإجراءات وقوانين قابلة للتطبيق، ولا يشرع بنفسه، فلا مشرع غير الله سبحانه وتعالى.

يرتبط بمفهوم الحكومة الإسلامية مفهوم ولاية الفقيه، فالفقيهاء يأتون على رأس الحكومة الإسلامية حتى ولو كان لها حكام من غير رجال الدين، وقد امتدت ولاية الفقيه من المجال الديني إلى المجال السياسي^(١٠).

والولاية تعني ولاية أمر المسلمين، وهي كما في المذهب الجعفري أصل من أصول الدين، فقد ورد في الحديث الذي رواه الإمام جعفر الصادق أن الإسلام بُني على خمس: الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية^(١١).

وهذا يعني أن الشيعة قد أحلوا ولاية الفقيه باعتباره أصلاً من أصول الدين بدلاً من ركن الإسلام الأول لدى السنة وهو شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

ونظراً إلى أن الفكر الشيعي في أحد أركانه يعتقد باختفاء الإمام الثاني عشر وبأنه سيعود عند قرب نهاية الزمان في صورة المهدي المنتظر، فإنه لا بد أن يكون للإمام الغائب نائب يتولى رعاية وتوجيه المسلمين فترة غياب الإمام، وذلك النائب يدخل في زمرة أولي الأمر الذين أوجبت الآية الكريمة من سورة النساء طاعتهم بعد طاعة الله وطاعة الرسول، وذلك في قوله

(١٠) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٥٤-٥٥.

(١١) أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني، الأصول من الكافي، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، ج ٢ (بيروت: دار الاضواء، ١٩٨٥)، ج ٢، ص ١٨.

سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(١٢).

ذلك النائب الولي هو الذي يتولى تسيير أمور الحكومة الإسلامية، وتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية حتى لا تظل معطلة إلى أن يظهر الإمام الغائب الذي قد يمر على غيابه آلاف السنين، حتى لا يسود الهرج والمرج وتبقى أحكام الإسلام معطلة ويعمل الناس ما يشاءون.

ويرى الخميني أن الفقهاء هم ورثة الأنبياء وأمناء الرسل، فقد ورثوا عنهم العلم والحديث. والولاية بالمعنى الذي يراه الخميني قابلة للانتقال والتوريث، حيث تستقر الولاية بعد الفقيه بالانتخاب من قبل مجلس الخبراء كما حدث مع الإمام خامنئي^(١٣).

جمعت نظرية الفقيه، كما وضعها الخميني، في يد الفقيه السلطات والصلاحيات الدينية والسياسية في آن واحد معاً. وقد فتن ذلك الوضع في دستور ١٩٧٩، ثم عندما أدخلت بعض التعديلات الدستورية عام ١٩٨٩ حدث مزيد من إطلاق يد الولي الفقيه في الشؤون السياسية، فالفقيه هو الذي يحدد السياسات العامة للنظام، وهو الذي يشرف على تطبيقها، وهو الذي يفض الاشتباك بين السلطات المختلفة عندما يتعذر على مجمع تشخيص مصلحة النظام القيام بهذه المهمة، كما أنه هو الذي يعين الفقهاء في مجلس صيانة الدستور والقيادات الأمنية ورئيس السلطة القضائية، وهو الذي يعلن الحرب، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

ولكي يكون الولي الفقيه مؤهلاً لذلك المنصب لا بد أن تتوافر فيه شروط عدة، أهمها الفقه أو العلمية، والعدالة والكفاءة السياسية والاجتماعية، والخبرة السياسية والاجتماعية^(١٤).

وتأتي أهمية ولاية الفقيه في الأيديولوجيا الإيرانية من اعتبارها أن الثورة الإسلامية في إيران وقيام حكومة إسلامية فيها تحت قيادة الولي الفقيه، مقدمة مرحلية لبناء الدولة الإسلامية العالمية التي أكد آية الله خامنئي حتمية ظهورها بزعامة المهدي المنتظر.

تلك الحكومة التي ستقوم برسم المستقبل الإسلامي. وفي هذا المجال يقول آية الله

(١٢) القرآن الكريم، «سورة النساء»، الآية ٥٩.

(١٣) آية الله الخميني، الحكومة الإسلامية، ط ٣ (طهران: مركز بقية الله، [د.ت.])، ص ١٥٠-١٥١.

(١٤) <http://www.aljazeera.net/programs/open-dialog/articles/2001/2/2-27-1.htm>.

الخميني: «إن آيات القرآن الكريم وأحاديث الأئمة المعصومين تؤكد حتمية ظهور الحكومة العالمية للإسلام بزعامة حضرة ولي العصر، وسوف تقوم هذه الحكومة لرسم مستقبل مشرق لمحرومي العالم، إننا نعتقد ونؤمن بهذه الحكومة وهذا المستقبل المشرق، ونعتبر أن المهدي المنتظر هو عامل إيجاد مثل هذه الحكومة، وإن الخصائص الإجمالية لهذه الحكومة واضحة لنا تماماً، وإننا نعد أنفسنا لوجودها، ونعتقد بأن حركتنا يجب أن تكون بإلهام من مثل هذه المثل سعيًا لقيامها وتحقيقها»^(١٥).

هذا، وقد ارتبطت الأيديولوجيا الإيرانية ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية. فقد ألقى البعد المذهبي في فن صياغة وتحديد السياسة الخارجية الإيرانية في أعقاب الثورة بظلاله على الأنشطة والتحركات الإيرانية الخارجية كافة، سواء أكانت وجهتها إقليمية أم قارية أم حتى عالمية، فقد سعت إيران إلى تسييس الدين بشكل مباشر، وطرحته ممارسة سياسية أولاً قبل طرحه ديناً، وهو ما سيظهر عند تناوله بالتفصيل مع كل مرحلة تاريخية من مراحل الحكم الإسلامي في إيران منذ اندلاع الثورة وحتى نهاية القرن العشرين.

ثانياً: دور القيادة في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية

تشارك في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية مجموعة من القوى والمؤسسات التي ورد ذكرها نصاً في الدستور الإيراني، وتلك التي صنعت لنفسها دوراً فاعلاً في عملية صنع القرار من دون أن يرد لها ذكر صريح في الدستور.

لذلك فإن أي دراسة للقوى والمؤسسات المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية لا بد أن تجمع بين المقاربتين الدستورية القانونية والواقعية، أي دراسة دور المؤسسات التي ينص عليها الدستور وتلك القوى التي تمارس دورها خارج إطار من ذكرهم الدستور نصاً. والممارسة الإيرانية قد خلفت قوى ومؤسسات وتنظيمات فاعلة في عملية صنع السياسة الخارجية ليس لها أي سند دستوري، فالطلاب والتجار والبازار والمثقفون هم من القوى المشاركة في عملية صنع القرار في إيران دون أن يتضمنها الدستور^(١٦).

(١٥) كيهان (إيران)، ١١/٤/١٩٨٧.

(١٦) مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، ص ٧٧ - ٧٨.

وتركيبية نظام الحكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية تتصف بالتعدد والتنوع والتداخل، وفي إطار ذلك التنوع تأتي مؤسسة القيادة المتمثلة في المرشد على رأس مؤسسات الحكم في إيران، وهي تمارس دوراً مفصلياً في عملية صنع قرار السياسة الخارجية الإيرانية. والدستور الإيراني يجعل مسألة الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية، فلا يستقيم نظامها إلا بها، ولا يكتسب شرعيته إلا بأعمالها، فالمرشد يتمتع بوضع شديد التميز.

ينص الدستور الإيراني على أن المرشد أو القائد هو أعلى سلطة في إيران، وقد منحه الدستور السيادة السياسية والدينية، فالمادة الخامسة من الدستور تحدد ماهية القيادة في إيران حيث تنص على أن ولاية الأمة في ظل استتار الإمام تؤول إلى أعدل وأعلم وأتقى رجل في الأمة ليدبر شؤون البلاد.

يحدد الفصل الثامن من الدستور الإيراني الترتيبات الخاصة بالقائد وأسلوب اختياره، والشروط اللازم توافرها فيه، والصلاحيات المنوط به القيام بها.

وكان آية الله الخميني هو أول مرشد للثورة الإيرانية، بعد سنوات طوال من قيادته لحركة المعارضة، حيث كان في تصوره قيام إيران جديدة على غرار ما كان عليه الأمر في الحقبة الأولى للإسلام. ولكن بمجرد وصوله إلى السلطة أدرك آية الله الخميني وأتباعه صعوبة إدارة دفعة الحكم باستخدام الشعارات الثورية المجردة، لذلك أوكل الخميني مهمة إجراء انتخابات لاختيار مجلس الخبراء إلى المجلس الثوري الذي كان قد أُلّف قبل وصوله إلى السلطة، ثم تولى مجلس الخبراء مهمة وضع دستور جديد للبلاد.

وهكذا، فإن مجلس الخبراء الذي تكوّن من ثلاثة وثمانين عضواً وضع إطار النظام السياسي بشكل أبرز الدور السياسي لآية الله الخميني، إضافة إلى دوره الديني التقليدي منذ عام ١٩٧٩، على الرغم من معارضة القوميين العلمانيين لهذا الدور. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الخبراء قد استوحى منصب المرشد الأعلى أو المرجع الأعلى من المحاضرات التي كان يلقيها آية الله الخميني في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات خلال مناهضته للحكم الملكي من منفاه في العراق^(١٧).

Shaul Bakhash, *The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution* (New York: Basic Books, 1984), pp. 80-83.

وهكذا استحدث منصب جديد يفوق في صلاحياته ما كان ممنوحاً للملك بمتقضى دستور عام ١٩٠٦.

تحدد المادة ١٠٧ من الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩ الطريقة التي يتم بها اختيار المرشد الأعلى، فتوكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من قبل الشعب، حيث يقوم أعضاء مجلس الخبراء بحصر الفقهاء الذين تتوافر فيهم شروط القيادة، واختيار أحدهم بناء على كونه الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية والمسائل السياسية والاجتماعية، وحيازته لتأييد الرأي العام، ثم يعلنونه قائداً عاماً يتحمل كل المسؤوليات ويتمتع بولاية الأمر.

أما في حال استحالة وجود من يصلح للولاية من بين الفقهاء المرشحين لذلك المنصب، فإن أعضاء مجلس الخبراء ينتخبون واحداً من بينهم ويعلنونه قائداً عليهم. ووفقاً لما ورد في المادتين ٥ و ١٠٩ من الدستور، فإن مؤهلات من يُنتار لمنصب القيادة هي:

- الكفاءة العلمية اللازمة للقيام بدور الفتوى في النوازل.
- العدالة والتقوى كضرورة لازمة لقيادة الأمة.
- الفقه الواسع لظروف العصر، والرؤية السياسية الصحيحة، والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والقدرة الكافية للقيادة.
- ويتولي المرشد الأعلى النهوض بالوظائف والصلاحيات الإحدى عشرة التالية^(١٨):
- تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.
- إصدار الأوامر بالاستفتاء العام.

(١٨) دستور الجمهورية الإسلامية في إيران (طهران: مديرية الترجمة والنشر، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، ١٩٩٧)، المادة ١١٠.

- القيادة العامة للقوات المسلحة.
- إعلان الحرب والسلام والنفير العام.
- تنصيب وعزل وقبول استقالة كل من:
- فقهاء مجلس صيانة الدستور.
- أعلى مسؤول في السلطة القضائية.
- رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
- رئيس أركان القيادة المشتركة.
- القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.
- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.
- حل الاختلافات، وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.
- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- توقيع حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب، والموافقة على المرشحين للرئاسة بعد موافقة مجلس صيانة الدستور.
- عزل رئيس الجمهورية مع مراعاة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم من المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية، أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية.
- العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية، بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية. وللمرشد الأعلى أن يفوض صلاحياته لشخص آخر.
- وهكذا، فإن الدستور الإيراني قد نص على وجود الزعامة المستمرة ودورها الأساسي في استمرار الثورة الإسلامية مع توافر شروطها الواجبة في الزعيم القائد وفقاً للمادة ١٠٩ من

الدستور، وقد استطاع الخميني أن يجمع بين المرجعية الدينية والزعامة السياسية، بل وردت إشارة إلى ذلك في مقدمة الدستور، كما منحه فقهاء النظام لقب الإمام، وهي ظاهرة جديدة في النظام الشيعي، لأن الإمامة لا تكون إلا لأحفاد الرسول عليه الصلاة والسلام^(١٩).

ويظهر من المسؤوليات والصلاحيات المنوط بها القائد أنه يتمتع بوضع شديد التميز، حيث يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة، ويلاحظ أن دستور عام ١٩٧٩ لم يحتو إلا على بعض الصلاحيات للقائد، بينما جاءت تقوية منصب القائد، وإضافة الصلاحيات والمسؤوليات إليه في التعديلات التي جرت على الدستور في العام ١٩٨٩؛ مثل تحديد سياسات الدولة، والإشراف على تنفيذها، والدعوة إلى الاستفتاء، وحل الخلافات بين فروع القوات المسلحة وبين السلطات الثلاث، وتوسيع صلاحيات عزل وتعيين وقبول استقالة عدد من القيادات السياسية والعسكرية ليضاف إليهم رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون ورئيس هيئة الأركان المشتركة. كما إنه من مجالات زيادة السلطات الممنوحة للقائد أن تكون سلطاته في مجال تخفيف الأحكام أو العفو عن المحكوم عليهم بناء على اقتراح رئيس السلطة القضائية الذي يعينه المرشد ذاته، بعد أن كان ذلك الاقتراح يأتي من جانب المحكمة العليا في دستور عام ١٩٧٩^(٢٠).

لقد زادت صلاحيات ومسؤوليات المرشد القائد في التعديلات التي طرأت على الدستور عام ١٩٨٩ بشكل ملحوظ؛ حيث أصبحت تتضمن إحدى عشرة وظيفة ومسؤولية، بعد أن كانت قاصرة على ست فقط في الدستور الأصلي عام ١٩٧٩، كما تم التخفيف من الاشتراطات الواجب توافرها في القائد بعد وفاة الخميني.

إضافة إلى ما سبق، فإن هناك العديد من المؤسسات والهيئات التي لا تتبع أي جهة حكومية يشرف عليها مرشد الثورة عبر ممثلها، منها^(٢١):

- مؤسسة الشهيد.

(١٩) محمد السعيد عبد المؤمن، «المسألة الإيرانية: الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل»، أوراق الشرق الأوسط، العدد ١٤ (نيسان/ أبريل - تموز/ يوليو ١٩٩٥)، ص ٥٨.

(٢٠) مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، ص ٧٩.

www.aljazeera.net/in-depth/iran-file/2001/4/4-21-3-hm.

(٢١)

- مؤسسة الإسكان.
 - حركة التعليم.
 - المجلس الأعلى لثقافة الثورة.
 - منظمة الدعاية الإسلامية.
 - لجان الأرض.
 - مؤسسة المظلومين.
- تعتبر هذه الهيئات والمؤسسات بمنزلة مصدر دعم وتأييد وقوة إضافية للقائد بما تضمه من أعضاء ومؤيدين، وبما تشمله من أنشطة تمس قطاعات كبيرة من الشعب الإيراني.
- أما على مستوى الممارسة الفعلية للقائد، فالواقع السياسي والعملي يشيران إلى أن أول مرشد أعلى للثورة الإسلامية في إيران، آية الله الخميني، قد مارس صلاحيات واسعة أثرت في صياغة قرار السياستين الداخلية والخارجية، فبحكم منصبه بصفته فقيهاً وسَّع الخميني من صلاحياته وأدخل منصبه في الإطار المؤسساتي بإقامة ثلاث شبكات شخصية متداخلة، ففرض سلطته أولاً على أصحاب المناصب الرسمية المهمة في الدولة، عن طريق تعيين ممثليه الشخصيين الذين عرفوا بـ «ممثلي الإمام» في كل المصالح الحكومية المهمة والمتابعة الأمور كلها.
- وكان منصب ممثل الإمام يعلو على منصب الوزراء، وكانت علاقاتهم وأوامرهم تأتيهم مباشرة من مكتب الخميني، ولا تمر حتى عبر الوزراء، وهذا ما أعطى هؤلاء قوة وسلطة كبيرتين، وجعلهم أذرع الخميني وعيونهم في المؤسسات التي يعينون فيها. وكانوا مسؤولين مباشرة أمام الإمام الخميني.
- أما الشبكة الثانية فتحققت من خلال المرسوم الذي أصدره الخميني الذي يقضي بتشكيل «سلاح الحرس الثوري الإسلامي»، وإقامة شبكة من اللجان الثورية التي كانت مهمتها إجهاد أي محاولة لتهديد الدولة الجديدة، وكبح سلطان القوات المسلحة النظامية، والسيطرة على الجماهير، وإحكام السيطرة على القوى الأمنية، الأمر الذي ساعد الخميني على ترسيخ سلطاته من خلال إقامة دولة صغيرة داخل الدولة.

أما الشبكة الثالثة فتحققت من خلال تدعيم الخميني للعلاقة بين الطلاب ومدرسيهم داخل الدوائر الدينية، فاستفاد من هؤلاء الطلاب بوضعهم في المناصب القيادية الدينية والسياسية بعد قيام الثورة. ومن طلابه هاشمي رفسنجاني الذي تولى رئاسة البلاد بعد آية الله حسين علي منتظري الذي عين خليفة للخميني عام ١٩٨٢.

وهكذا، استطاع الخميني بما يملكه من قدرات كاريزمية، وما يملكه من مرجعية دينية أن يستخدم تلك الشبكات بأسلوب فاعل مكّنه من تدعيم دولته الجديدة، وأصبح أكبر قوة في البلاد، وأصدر الفتاوى والمراسيم التي كانت لها قوة القانون في مختلف المجالات الدينية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي كانت تأتي في بعض الأحيان على حساب الانتقاص من صلاحيات السلطات الأخرى في البلاد مثل السلطات القضائية والتشريعية، فقد أدت فتاوى الخميني أدواراً قضائية وتشريعية إلى جانب دورها الديني^(٢٢).

وعلى المستوى السياسي كان لبعض فتاوى الخميني أثر في العلاقات الدولية لإيران، ففي ١٥ شباط/ فبراير ١٩٨٩ أصدر آية الله الخميني فتواه بإهدار دم الكاتب البريطاني سلمان رشدي الذي أساء إلى الإسلام والرسول في كتابه آيات شيطانية، الأمر الذي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا وإيران، وتوترها مع العديد من دول أوروبا؛ وتلك الفتوى التي أصدرها الخميني بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الشيطان الأكبر. كما استخدم الخميني سلطته في تحديد مصير الرهائن الأمريكيين، واتخاذ قرار الحرب مع العراق. وداخلياً كان الخميني فوق كل التحزبات والصراعات، وهو الذي يحدد الحلال والحرام داخل الجمهورية الإسلامية.

يقوم فكر الخميني في ما يتعلق بالسياسة الخارجية على مفهومي المستكبرين والمستضعفين كما ذكرنا سابقاً، ومن هذا المنطلق فإن هدف السياسة الخارجية الإيرانية لا ينحصر في حماية الدول الإسلامية فقط، كما في مفهوم دار الإسلام ودار الحرب، ولكن يتوسع ذلك الهدف ليشمل المساهمة في توحيد صفوف جميع المناوئين للظلم والهيمنة العالمية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية، مع إعطاء أولوية خاصة للمسلمين، ففي أعقاب نجاح الثورة الإيرانية رأى

(٢٢) بهمان بختياري، «المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)»، في: السعودي، محرر، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، ص ٧٦-٧٧.

الإمام الخميني أن هناك مسؤولية أساسية لإيران في مساندة الدول والحركات التحريرية ضد النفوذ الأجنبي، وبخاصة في مجال التحرر من الهيمنة الثقافية، بعد أن انتهى الاستعمار بشكله التقليدي.

ومن هنا جاءت فكرة «تصدير الثورة» وفقاً للنموذج الذي تستطيع أن تقدمه إيران للعالم الإسلامي. ويرى الخميني أن تصدير الثورة لا يتم عن طريق الإكراه والضغط بقدر ما يتم عبر الإقناع^(٢٣).

إن الوضعية الخاصة التي تميز بها المرشد الأعلى للثورة في إيران هي نتاج لمجموعة من المتغيرات والعوامل الموضوعية التي أحاطت بالقائد السياسي، ومنها:

- أسلوب الوصول إلى السلطة (الثورة).
 - الطبيعة الكاريزمية للقائد السياسي.
 - الصلاحيات الدستورية للمرشد الأعلى وعلاقته بالسلطات الأخرى في الدولة.
- من هنا، نجد أن الأسلوب الدرامي الذي وصل به الخميني إلى سدة الحكم في إيران من خلال الثورة، إلى جانب الطبيعة الكاريزمية والمكانة الدينية التي صنعها لنفسه في قلوب الشعب الإيراني، وما جسده الدستور من صلاحيات واسعة ومطلقة للمرشد الأعلى للثورة، جعلت الخميني قوة فوق كل القوى السياسية في إيران، بل إن آراءه وفتاويه كانت لها قوة القانون وواجبة التنفيذ والعمل بها.

ومن هنا أيضاً، كان للخميني تأثيره الواضح في عملية صنع السياسات الداخلية والخارجية لإيران الثورة، وكانت فتاواه هي التي تحدد الإطار العام لحركة السياسة الخارجية

(٢٣) Rouhollah K. Ramazani, "Iran's Export of the Revolution: Politics, Ends, and Means," in: John L. Esposito, ed., *The Iranian Revolution: Its Global Impact* (Miami: Florida International University Press; Gainesville, FL: Orders, University Presses of Florida, 1990), p. 50.

تنص المادة (١٥٢) من الدستور الإيراني على الآتي: «تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له والمحافظة على الاستقلال التام ووحدة أراضي البلاد والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة». وتضيف المادة (١٥٤) واجبات الحكومة الإيرانية تجاه المجتمع البشري بأن «جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه، لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى».

الإيرانية، وتلك القوة لم تتوفر للمرشد الأعلى الذي خلف الخميني بعد وفاته في الثالث من حزيران/ يونيو ١٩٨٩، فلم يكن آية الله علي خامنئي الذي سبق أن تولى رئاسة الجمهورية يملك المؤهلات الدينية المطلوبة التي كان يملكها كبار العلماء الآخرين أمثال غليبيجاني ومرعشي وقمي، ولم يكن آية الله خامنئي يملك المرجعية الدينية التي كانت للخميني. ولكن وقع الاختيار على خامنئي من جانب مجلس الخبراء بعد أن تم تعديل الدستور وألغيت الفقرة الخاصة بالمرجعية باعتبارها شرطاً من شروط اختيار المرشد الأعلى.

إلا أن خامنئي عمل على تقوية نفوذه من خلال زيادة عدد مساعديه ومستشاريه السياسيين. وعين ممثلين يتبعونه شخصياً ويرفعون إليه تقارير حول مختلف قضايا السياسة الخارجية، مثل التقدم الذي تم إحرازه في المباحثات العراقية - الإيرانية، وعملية تبادل أسرى الحرب، ومع ذلك لم تكن قرارات خامنئي تتمتع بالثقل والصلاحيات اللذين كانت تتمتع بهما قرارات آية الله الخميني، بل إن منصبه القيادي أصبح عرضة للخطر؛ حيث طالب أحد نواب مجلس الشورى علانية بتعديل الدستور لإلغاء منصب المرشد^(٢٤).

ثالثاً: دور المصلحة القومية في السياسة الخارجية الإيرانية

إذا كانت الأيديولوجيا الثورية للنظام الحاكم في إيران هي المحرك الأساسي لعملية صنع السياسة الخارجية لإيران في عهد الخميني، وهي المحدد لتوجهات وأهداف النظام داخلياً وخارجياً وتحديد مصادر التهديد والأعداء والأصدقاء، إلا أن دورها قد تقلص إلى حد كبير في أعقاب وفاة الخميني وتولي رفسنجاني الحكم، لتتقدم عوامل المصلحة القومية على الاعتبارات الأيديولوجية. ازداد ذلك التوجه قوة مع فوز الإصلاحيين ووصول خاتمي إلى السلطة عام ١٩٩٧، وبدت السياسات الخارجية لإيران أكثر واقعية. فإيران لديها الرغبة الحقيقية في الخروج من العزلة الدولية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياسة الاحتواء المزدوج، ولديها الرغبة في الانفتاح على دول أوروبا والمعسكر الآسيوي ودول العالم النامي ودول الخليج.

ولقد نزعَت إيران إلى التخلي التدريجي عن أهمية العامل المذهبي في السياسة الخارجية

(٢٤) بختياري، المصدر نفسه، ص ٨٤-٨٥.

الإيرانية، لتحل محلها نظرة واقعية تقوم على تحقيق المصالح القومية للدولة، بعد أن تأكد دور الدولة على حساب الثورة نتيجة سيطرة المعتدلين على السلطة، الأمر الذي جعل إيران تنتهج سياسة خارجية أكثر اعتدالاً تجاه دول العالم، وخصوصاً دول الخليج المجاورة. ومن ثم أصبحت رعاية المصالح القومية هي الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية الإيرانية^(٢٥).

انتهى العهد الخميني في إيران، وهي تعاني من مواقف معادية لها على أكثر من صعيد؛ فالولايات المتحدة الأمريكية كانت مستمرة في سياستها المتشددة في فرض عقوبات أحادية الجانب وتصفيد الحرب الباردة بين طهران وواشنطن، وعلاقات متوترة مع الاتحاد الأوروبي، وتشكك عربي في النوايا الإيرانية، وعدم ارتياح وخوف من جانب دول الخليج، وخلافات متصاعدة مع تركيا، وتوتر مع باكستان بسبب أفغانستان.

لذا حرص الرئيس خاتمي على التركيز على بناء جسور الثقة، والانفتاح على دول الخليج والعالم الخارجي، اتساقاً مع المصلحة القومية لإيران.

تظهر أهمية المصلحة القومية لإيران باعتباره أحد العوامل المحددة لعملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية وتوجهاتها الخارجية في المقال الذي نشرته صحيفة كيهان الإيرانية في الثامن من آذار/ مارس ١٩٩٣ للدكتور محمود محمدي، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية آنذاك، والذي لخص فيه أسباب التحول التدريجي عن ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية من خلال منطق المصلحة بقوله: «لم تكنف سياسة جمهورية إيران الإسلامية الخارجية خلال السنوات العشر الماضية بالاهتمام بالأمن القومي والإقليمي فحسب، بل جعلت العالم الإسلامي كله من أولويات اهتماماتها، وحافظت على علاقاتها بسائر المناطق الجغرافية بشكل يتناسب مع الضرورة والظروف الدولية. إلا أن الحكمة والمصلحة قد أدتا دوراً أساسياً في سبيل تحقيق الأهداف السياسية المحددة من قبل. فإذا كنا وما زلنا نواجه مشكلات ومساائل متعارضة في المناطق المجاورة تستغرق بالضرورة القطاع الأكبر من دبلوماسيتنا وسياستنا الخارجية، إلا أن هذا لم يصرفنا عن الاهتمام بسائر المناطق، أو السعي لاكتشاف مناطق عمل جديدة مثل الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ودول الكومنولث الجديد وأمريكا اللاتينية وأفريقيا»^(٢٦).

(٢٥) حسن حمدان العلقيم، الأمن والاستقرار في منطقة الخليج: دراسة استشرافية، سلسلة قضايا خليجية؛ ٣ (رأس الخيمة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ١١.

(٢٦) عبد المؤمن، «المسألة الإيرانية: الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل»، ص ٦٦.

تتعدى المصلحة القومية كما ارتأتها إيران لبناء دورها الإقليمي منطقة الخليج إلى مناطق الجوار الجغرافي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول الكومنولث الجديدة. وانطلاقاً من تلك الرؤية المصلحية، ركز صانعو السياسة الخارجية الإيرانية على ترميم وإعادة علاقات إيران مع دول العالم التي كانت علاقاتها معها إما مقطوعة تماماً أو خُفّض فيها مستوى التمثيل الدبلوماسي مع إيران في العهد الثوري.

لذلك قاد الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني انسحاباً منظماً لأعمال العنف في الخارج، ليحول تصدير الثورة إلى شكلها الثقافي، وعملت الخارجية الإيرانية على تأمين المصالح الوطنية الإيرانية وتدعيم التعاون الإقليمي الذي تمثل في إحياء منظمة «أكوا» للتعاون الاقتصادي، وسعت إلى إشراك الدول المستقلة حديثاً في المنظمة التي تضم كلاً من إيران وتركيا وباكستان، وذلك من خلال مؤتمر دعت إليه طهران في شباط/فبراير ١٩٩٢. وعقدت إيران عدداً من الاتفاقيات لتدعيم الاتصال مع دول جمهوريات آسيا الوسطى، وعدداً من اتفاقيات التبادل التجاري والثقافي والفني والمساعدات والتسهيلات الاقتصادية والثقافية الأخرى، وأنشأت تجمعاتاً للدول المطلة على بحر قزوين، اشتركت فيه كازاخستان وروسيا الاتحادية وأذربيجان وتركمانستان، واتخذ التجمع من طهران مقراً له.

كما أعلن عن قيام رابطة الدول المتحدثة بالفارسية في آسيا، وتلك المهتمة بالثقافة الفارسية.

وفي علاقتها بدول الخليج العربي، واتساقاً مع سياسة الانفراج مع العالم الخارجي التي اتبعتها محمد خاتمي، وتصريحاته المستمرة التي تؤكد أهمية الحوار بين الحضارات، والسعي لإقامة علاقات مع الدول مبنية على «الكرامة والعقلانية والمصلحة القومية»، سعت إيران إلى بناء جسور الثقة بينها وبين دول الخليج، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، لتحقيق انفراج في العلاقات الخليجية الإيرانية على المستويات السياسية والاقتصادية والتجارية كافة، وتبودلت الزيارات بين إيران وعدد من دول الخليج على أرفع المستويات، ولعل أبرزها الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني خاتمي إلى المملكة العربية السعودية، لبدء عهداً جديداً من التعايش السلمي بين إيران والمملكة وعدد من دول الخليج.

وأدى ذلك التوجه السلمي لإيران تجاه دول الخليج العربية إلى تحول تدريجي في سياسة

الاحتواء المزدوج التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق وإيران نحو تخفيف حدة الهجوم الأمريكي على إيران، حيث وصف مساعد وزير الخارجية الأمريكي مارتن إنديك الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه كل من العراق وإيران بأنها تعتمد على الارتباط أكثر مع إيران والاحتواء أكثر مع العراق^(٢٧).

ومن ثم استطاعت إيران وفقاً لمبدأ المصلحة القومية أن تحقق نجاحات على مختلف الأصعدة في مجالها الحيوي في منطقة الخليج ومع دول الجوار الجغرافي في آسيا الوسطى، وتحقيق قدر من النجاح في علاقاتها بواشنطن نحو التهدة والانفتاح.

يمكن إجمال مجموعة الأهداف والمصالح القومية الإيرانية التي تسعى إلى تحقيقها على المستويين الإقليمي والدولي في ما يلي^(٢٨):

- تأكيد وتدعيم مكانتها ودورها في منطقة الخليج العربي بوصفه مجالاً حيواً لها.
 - كسر العزلة الدولية المفروضة عليها بسبب اتهامها بالإرهاب وتصدير الثورة.
 - الانفتاح على الغرب وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها.
 - الحصول على المساعدات المالية والاقتصادية والفنية لإعادة البناء الاقتصادي للبلاد بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية.
 - تدعيم القدرة العسكرية الإيرانية.
 - إثبات دورها الإقليمي بالمشاركة بدور بارز في تسوية المشكلات المتعلقة بالمنطقة مثل أفغانستان، والبحث عن دور في مشكلات أخرى مثل مشكلة الشرق الأوسط.
 - تحسين صورتها في أنظار شعوب العالم الثالث وبخاصة الشعوب الإسلامية.
- أدت مصلحة إيران القومية دوراً بارزاً في توجيه سياستها الخارجية بالشكل الذي حقق لها مصالح استراتيجية في المجالين الإقليمي والدولي. ولعل الموقف الإيراني من الغزو العراقي
-
- (٢٧) عبد الله خليفة الشايحي، «عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية الإسلامية الإيرانية: المعوقات ونقاط الالتقاء»، في: السويدي، محرر، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، ص ٩٠-٩١.
- (٢٨) بيزن إيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة وتقديم سعيد الصباغ (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠)، ص ١٣-١٤.

لدولة الكويت له دلائل محورية من مفهوم المصلحة القومية في السياسة الخارجية الإيرانية، فالغزو العراقي للكويت يعني تهديداً مباشراً لدور إيران الإقليمي بما يضعه من قيود على حرية حركتها في مجالها الحيوي الإقليمي بالنظر إلى ما يحمله من إضافة للقوة العراقية في منافسة القوة الإيرانية، لذا رفضت إيران الغزو وطالبت العراق بالانسحاب، وأقرت ضمناً إخراج العراق بالقوة وتدمير آلتة العسكرية. وبالفعل استطاعت إيران استثمار نتائج أزمة الخليج الثانية والخلافات المصلحية القائمة بين دول الخليج العربية التي ترتبت على الأزمة في عودة العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وإقرار دول الخليج بمشاركة إيران في الترتيبات الأمنية بالمنطقة، خصوصاً بعد أن تغير مصدر التهديد لأمن الخليج وتحول من إيران إلى العراق. ولو أن ذلك لا يعني انتهاء الترقب والحذر الخليجي من النزعة الإيرانية لامتلاك الأسلحة ذات الطبيعة التدميرية، ورغبتها في ممارسة دور الدولة القائد، ورفضها الوجود الأمريكي في المنطقة، واستمرار احتلالها الجزر الإماراتية الثلاث.

إن من مصلحة إيران السعي نحو تطبيع علاقاتها مع دول الخليج العربية، وجذب استثماراتها إلى داخل إيران؛ لأن هذا المسلك هو بالضرورة إحدى السبل التي يمكن لإيران أن تخرج بها من أزمتها الاقتصادية الداخلية، نتيجة ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وارتفاع نفقات الدفاع وعمليات التسليح الواسعة التي تنتهجها الحكومة الإيرانية. وبالتالي تستطيع حل جزء من أزمتها الاقتصادية، خصوصاً أن تلك الدول لديها الكثير من القدرات للقيام بدور مؤثر في هذا السياق^(٢٩).

رابعاً: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية في الخليج

كانت الهضبة الإيرانية الواسعة ملتقى لشعوب عديدة جاءت مهاجرة مستوطنة أو مرت بها غازية، مثل المقدونيين والعرب والمغول والأتراك وغيرهم، واتخذت جماعات كبيرة من هذه الشعوب من الهضبة الإيرانية موطناً جديداً لها، وامتزجت مع سكانها الأصليين من الجنس الآري (الهندو - أوروبي)، وشهد التاريخ الإيراني سلسلة من الدول القوية ذات السياسات الخارجية التوسعية، تلتها دول ضعيفة تعرضت للاجتياح والسيطرة من جانب قوى خارجية،

(٢٩) عبد الله جمعة الحاج، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو القرن الحادي والعشرين»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨٧ (خريف ١٩٩٧)، ص ٢٠٠-٢٠٣.

بدءاً من الإسكندر الأكبر وجنكيزخان وتيمورلنك وحتى كرزون وتشرشل ودالاس. وفي كل الأحوال إن علاقات فارس (إيران) بالدول المجاورة أثرت كثيراً في حياتها السياسية^(٣٠).

كانت الولايات الإيرانية في ما قبل الإسلام تؤلف واحدة من أكثر الدول ازدهاراً في العالم القديم، فقد هاجمت الجيوش الإيرانية اليونان وحاربت الرومان وقامت بغزو أجزاء من شبه الجزيرة العربية في بداية قرون العصر المسيحي واحتلالها، وعندما توسعت القبائل العربية خارج شبه الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي دخلت إيران الإسلام. ولكن ذلك لم يمنعها من مواصلة بسط نفوذها وسيطرتها على المناطق العربية، وبخاصة مع الضعف الذي بدأ يدب في أوصال العالم الإسلامي.

خلال العهد البهلوي، وفي أعقاب عودة الشاه محمد رضا بهلوي إلى السلطة بالدعم الأمريكي، تولدت قناعة لدى القادة السياسيين الإيرانيين بأن عليهم أن يستندوا إلى قوة كبرى، وأن الجيش والمؤسسة العسكرية هما ركيزة للحفاظ على العرش البهلوي ودعم للسياسة الخارجية لإيران الشاه^(٣١).

توافقت الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج مع رؤية إيران لدورها الإقليمي، إذ كانت المخاوف الأمريكية من احتمالات تزايد النفوذ السوفياتي في المنطقة هي الدافع لتقديم العون لإيران بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الدافع للتورط الأمريكي في انقلاب عام ١٩٥٢ باعتباره جزءاً من السياسة الأمريكية لاحتواء الاتحاد السوفياتي وتقليل نفوذه في المنطقة^(٣٢).

ومن ثم بدأ الشاه في تقوية جيشه بشكل مكثف، في الوقت الذي زادت فيه الولايات المتحدة الأمريكية من حجم قروضها ومنحها العسكرية لإيران، وبدأت إيران منذ عام ١٩٦٧ في تطوير سياستها الخارجية استعداداً للقيام بدور القوة الإقليمية المهيمنة في منطقة الخليج أعقاب إعلان بريطانيا رغبتها في الانسحاب من منطقة الخليج قبل نهاية عام ١٩٧١. إذ رأت

Daniel Pipes and Patrick Clawson, "Ambitious Iran, Troubled Neighbors," (٣٠) *Foreign Affairs* vol. 72, no. 1 (1992-1993), pp. 126-127.

Robert Graham, *Iran, the Illusion of Power* (London: Croom Helm, 1978), pp. 64-65. (٣١)

F. Gregory Gause, "The Illogic of Dual Containment," *Foreign Affairs*, vol. 73, (٣٢) no. 2 (March-April 1994), p. 56.

إيران أنها قادرة على ملء الفراغ الاستراتيجي في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني، وعلى ضمان أمن الخليج، وسعت في سياستها الخارجية تجاه منطقة الخليج في ما يتعلق بمسألة الأمن إلى تطوير مفهومها لذلك الأمن، مع التركيز على تحويل النظام الفرعي من خلال جذب دول الخليج بعيداً عن الارتباط بالنظام العربي نحو الارتباط بمحور تقوده إيران باعتبارها الدولة الإقليمية القادرة على حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج^(٣٣).

وهكذا، برزت إيران قوة إقليمية تسعى إلى التحكم بالتوازن الإقليمي في الشرق الأوسط من خلال القيام بدور الشرطي في المنطقة، وتدعيم قوتها العسكرية والدفاعية لتكون أهم أدوات تنفيذ سياستها الخارجية في المنطقة، وارتبط بذلك عقد صفقات سلاح أمريكية، وإعلان الشاه تحمل إيران وحدها عبء الدفاع عن أمن الخليج، بل وتوسيع تلك المسؤوليات لتشمل منطقة المحيط الهندي.

وكان التطبيق العملي للسياسات التوسعية الإيرانية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، عندما قامت القوات الإيرانية بالاستيلاء على الجزر العربية الثلاث، كما أسهمت القوات الإيرانية في إخماد ثورة ظفار في عمان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، إضافة إلى الدور الإيراني في أزمة الأكراد في العراق.

سعت إيران الشاه إلى استخدام أو التهديد باستخدام قوتها العسكرية لمواجهة ما ارتأت أنه يمثل قيداً على دورها الإقليمي في منطقة الخليج والشرق الأوسط، ومن ذلك توجهات النظام العراقي بسبب النزاع حول شط العرب، وتوجهات حزب البعث العربي الاشتراكي العراقي، والمد الناصري والوجود المصري في اليمن.

من هنا، كان التوجه الإيراني نحو تعزيز القوة العسكرية الذاتية والتوسع في برامج ومشروعات التسليح من خلال استيراد كميات هائلة من الأسلحة والتجهيزات العسكرية المتطورة، وتطوير القوة البحرية الإيرانية حتى أصبحت بالفعل القوة البحرية الأولى في منطقة الخليج، وذلك بالتوافق مع الاستراتيجية الأمريكية في الخليج التي فضلت أن تقوم إيران بدور القوة الإقليمية التي تحافظ على المصالح الغربية والأمريكية على السواء.

(٣٣) اسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ٢٣-٢٥.

وكان قرار الرئيس نيكسون عام ١٩٦٩ بإسناد دور أساسي لإيران في عملية الدفاع عن أمن الخليج، وهو ما تدعّم بعد عام ١٩٧٣ نتيجة الطفرة التي حدثت في أسعار النفط، أعطى لإيران الأساس الاقتصادي اللازم لبناء أكبر وأضخم ترسانة مسلحة في العالم الثالث^(٣٤).

وترافقت دبلوماسية الأحلاف التي اتبعتها إيران في سياستها الخارجية جنباً إلى جنب مع الأداة العسكرية. فسعت إيران إلى تدعيم قوتها الإقليمية من خلال التنسيق مع القوى الإقليمية المحيطة التي تتفق معها في التوجه الخارجي وتلتقي معها في الدعم الأمريكي؛ مثل تركيا وإسرائيل وإثيوبيا في حلف بغداد عام ١٩٥٥، والتنسيق مع الدول الغربية في إطار حلف الناتو.

لقد تولدت لدى إيران الشاه قناعة تتلخص في أنها لا تستطيع بمفردها الدفاع عن نفسها في مواجهة التكتلات المحيطة، وأن الموقع الجغرافي ووفرة الموارد يصبحان من دوافع تهديد الأمن الإيراني إذا لم تتوافر القوة اللازمة لحمايتها، لذلك رأت القيادة الإيرانية ضرورة تنمية وامتلاك عناصر القوة القومية عن طريق ما يلي^(٣٥):

- امتلاك قوة عسكرية ذاتية كبيرة.
- الانخراط في نظام دفاعي يحقق لها الاعتماد المتبادل.
- ضم مصادر جديدة للقوة بالتوسع على حساب الكتل الديمغرافية المجاورة، وذلك من أجل زيادة العمق الدفاعي الإيراني.
- سياسة التقارب وعقد تحالفات مع الكتل المضادة لمصادر التهديد الرئيسة والمحتملة ضدها.
- تلخص تلك الرؤية بجلاء الأدوات التي اتبعتها إيران ما قبل الثورة لتنفيذ سياستها الخارجية وفرض رؤيتها لأمن المنطقة واستقرارها. لذلك اتسمت علاقة إيران بجيرانها من دول الخليج بدرجة عالية من التوتر والعنف، ومحاولات دؤوبة من جانب إيران لفرض الهيمنة والسيطرة على هذه الرقعة الجغرافية.

وعلى الرغم من أن قيام الثورة الإسلامية في إيران قد أدّى إلى عدد من التغيرات في

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٠-٣٦.

(٣٥) طلعت مسلم، التعاون العسكري العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٩٣-٩٤.

علاقات إيران الخارجية وتوجهاتها، إلى أن إيران الثورة لم تختلف في جوهرها الأمني وفي أهدافها عن إيران الشاه، فالخط التوسعي ظل مستمراً في مرحلة ما بعد الثورة.

لذلك استمرت الأداة العسكرية والتهديد بها في احتلال مكانتها المميزة في إطار أدوات السياسة الخارجية الإيرانية، متفوقة بذلك على الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية.

ولكن توافقاً مع طبيعة المرحلة الثورية الجديدة، ظهرت أدوات أخرى للسياسة الخارجية الإيرانية تمثلت في: «تصدير الثورة»، ودعم الحركات الإسلامية في مختلف البلدان.

والسياسة العسكرية الإيرانية هي الحلقة المحورية الأكثر وضوحاً في السياسة الإيرانية بشكل عام، وهي - بحق - تمثل انعكاساً واضحاً لمضامين الطموحات الإيرانية، فالثورة في إيران بدأت عهداً بحرب ضروس استنزفت طاقاتها البشرية والاقتصادية والعسكرية خلال ثماني سنوات هي عمر الحرب.

فإذا كانت القوة العسكرية الإيرانية هي الركيزة الأولى لضمان استقرار الدولة وصيانة أمنها الوطني، فإنها تعدّ أحد المحددات المهمة لقوة الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية.

وعلى الرغم من النغمة المعتدلة للتصريحات الإيرانية في عهد الرئيس خاتمي بشأن ضرورة إقامة علاقات حسن جوار مع دول الخليج العربية، إلا أن إيران تستخدم قوتها العسكرية بصورة مستفزة لأمن المنطقة واستقرارها، فقد قامت باستخدام شقي القوة العسكرية، وهما التهديد بها والاستخدام الفعلي وتوظيفها في تحقيق أهدافها الخارجية.

ويأتي التهديد بالقوة العسكرية من خلال ما تقوم به إيران من استعراض للقوة العسكرية في اختبارات الأسلحة الصاروخية والعروض والمناورات العسكرية في الخليج، ففي عام ١٩٩٩ قامت إيران بتجارب عدة لمعدات عسكرية، على الشكل التالي^(٣٦):

- اختبار محرك الصاروخ «شهاب - ٤» في شباط/ فبراير ١٩٩٩ الذي أعلنت إيران أنه لنقل القمر الصناعي الإيراني المنتظر إطلاقه في الفضاء والذي يحمل اسم (الزهراء - ١).

(٣٦) التقرير الاستراتيجي الخليجي، ١٩٩٩-٢٠٠٠ (الشارقة: دار الخليج، ٢٠٠٠)، ص ١٧١-١٧٢.

- في نيسان/ أبريل قامت إيران بإجراء تجربة إطلاق الصاروخ «صياد - ١» أرض-جو، وهو صاروخ إيراني الصنع، وتمت تجربته عملياً في المناورات التي جرت في جنوب طهران في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩.

- في أيلول/ سبتمبر قامت إيران بعرض الصاروخ «زلزال» أرض - أرض الذي صنعه مهندسو سلاح الحرس الثوري الإيراني على مدار السنوات الخمس السابقة من العام ١٩٩٩، وتم ذلك في عرض عسكري أقامه الحرس الثوري.

- بدأت إيران في إنتاج الجيلين الثاني والثالث من الدبابة الإيرانية «ذو الفقار»، وهي دبابة خفيفة وسريعة ومزودة بنظام تصويب موجه بالليزر، وبذلك تعتبر إيران ثالث دولة منتجة لدبابات القتال الرئيسة في الشرق الأوسط بعد مصر وإسرائيل.

- بدأت إيران بإنتاج الطائرة المقاتلة «آزار خش» (البرق) قريبة الشبه بالطائرة الفانتوم F4، وهي مقاتلة اعتراضية مزودة برادار من صنع إيراني وبمساعدة روسية.

وشهدت السياسة العسكرية الإيرانية جهوداً مكثفة باتجاه إعادة بناء القوات المسلحة بعد الحرب مع العراق، وتزايدت تلك الجهود في أعقاب حرب الخليج الثانية، لدرجة أن أعمال البناء الدفاعي الإيراني أصبحت تتجاوز كثيراً احتياجات الدفاع الذاتي الإيرانية في مواجهة الدول المحيطة.

تسعى إيران لإحياء دورها الإقليمي في منطقة الخليج، خصوصاً أن الفرصة قد أصبحت سانحة أمام قيادتها لرسم ذلك الدور في أعقاب تدمير القوة العسكرية للعراق وانحيار الاتحاد السوفياتي السابق. وهذا ما يبرر تخوف الدول المجاورة من تلك العمليات الاستعراضية للقوة المسلحة الإيرانية، على اعتبار أن هدفها هجومي، وبخاصة إذا نظرنا إلى طبيعة القوات المستخدمة وحجمها. ولا تقتنع تلك الدول بما تردده إيران حول الهدف الدفاعي لتلك العمليات.

أما مجال التوظيف الفعلي للقوة العسكرية، فنجد أنه يتمثل في استمرار الاحتلال العسكري لجزر الإمارات الثلاث الذي دعمته إيران بما اتخذته من إجراءات مشددة في عام ١٩٩٢ لتكريس الأمر الواقع، كذلك هناك المحاولات الإيرانية المستمرة لفرض سيطرتها على مضيق هرمز ومناوشة الوجود الغربي فيه؛ لما يمثله المضيق من أهمية اقتصادية واستراتيجية لإيران^(٣٧).

وفي مجال الارتباط العسكري الخارجي، نجد أن إيران تسعى إلى توفير مستلزماتها التسليحية من خلال علاقاتها بكل من روسيا والصين وكوريا الشمالية وباكستان، كما تسعى إلى الخروج من عزلتها الإقليمية من خلال فتح المجال لإيجاد عمق استراتيجي لها بعلاقات مكثفة مع كل من سوريا والسودان ولبنان والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، بهدف توسيع دائرة الحركة الإيرانية الإقليمية وإيجاد نطاق أوسع للحركة السياسية^(٣٨).

تجدر الإشارة إلى أن ميزانية الإنفاق العسكري الإيراني قد شهدت تزايداً ملحوظاً خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، فقد ارتفع الإنفاق العسكري من ٣,٨١٠ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى ٤,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧، ثم إلى ٥,٧ مليار دولار عام ١٩٩٩، ثم إلى نحو ٧,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠^(٣٩).

إن ما سبق يوضح أن القدرات العسكرية التي تسعى إيران إلى امتلاكها تفوق احتياجات الدفاع الذاتي وحماية المصالح الحيوية، وهو ما يؤكد وجود نوايا ضمنية للسيطرة على المنطقة، وتحقيق الحلم الإيراني في أن تصبح قوة عظمى تفرض مصالحها الخاصة وسطوتها العسكرية في إطارها الإقليمي.

هذا ما يرر حال القلق والترقب التي تعيشها دول الخليج، ويدعوها إلى دعم استمرار الوجود العسكري الأجنبي، لردع القوة الإيرانية إذا لزم الأمر، وذلك كما ردت القوة العراقية من قبل.

إن القوة العسكرية الإيرانية كانت ضرورة لازمة لدعم التوجه الإيراني نحو تصدير الثورة الإسلامية الذي طغى على الساحة السياسية في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية، والذي استمر بقوة خلال الحقبة الخمينية، فقد كانت تصريحات القادة الثوريين في إيران تدعو صراحة إلى تصدير الثورة الإسلامية، وهو التوجه الذي ترافق جنباً إلى جنب مع

Papers; no. 42 (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1996), pp. 20-25.

(٣٨) محمد جمال مظلوم، القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية وغير التقليدية، كراسات استراتيجية خليجية؛ ٣٨ (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ٩-١٠.

(٣٩) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مجلس التعاون لدول الخليج بعد ٢٠ عاماً من إنشائه [دي]: المركز، (٢٠٠٠).

مساندة ودعم إيران للحركات الإسلامية ذات الأهداف التخريبية في العديد من دول العالم، وتلك التي تلجأ إلى استخدام القوة للتخلص من الحكومات الشرعية. فقد قامت إيران بإقامة العديد من المعسكرات لتدريب المتطرفين - بخاصة العرب منهم - على أعمال التخريب والتدمير.

ويظهر في هذا المضمار دور الحرس الثوري الإيراني الذي يتولى مسؤولية التدريب هذه، في إيران بمعسكرات الإمام علي، هاوندا، فاتح غني حسين وأبيك في مدن طهران وقم ومنطقة قزوین، كما إن الحرس الثوري له وجود فعلي خارج إيران في عدد من الدول العربية، فهناك نحو مئة وخمسين مقاتلاً في لبنان ومئتي خبير عسكري في السودان^(٤٠).

اصطدم التوجه الإيراني نحو تصدير الثورة الإسلامية بقوة إسلامية كبرى في منطقة الخليج، بل وفي العالم الإسلامي هي السعودية، وقد بدأت بوادر ذلك الصدام في اتجاهين:

الأول، يدور حول اتهام السعودية بأنها لا تمثل الإسلام الحقيقي، وبذلك تطرح إيران نفسها بصفتها نظاماً إسلامياً بديلاً يمثل الإسلام الحقيقي، وربما كانت عملية طرح فكرة تدويل الأماكن المقدسة تعبيراً عن ذلك التوجه.

وفي الوقت ذاته بدأت إيران تطرح نفسها باعتبارها قوة إسلامية عالمية داخل العالم، من خلال دعمها المسلح للمنظمات الإرهابية وحركات التطرف، سواء داخل الدول العربية أم داخل البلدان الأوروبية والغربية، مؤكدة أنها حامية الإسلام وقضاياها.

ومع ذلك، وبسبب ارتباط هذا التوجه بالعنف والإرهاب والتطرف، فإن كل الأساليب التي قامت إيران بدعمها مثل أعمال العنف أو إدانات إعلامية من أجل تحقيق أهداف التفوق الإقليمي داخل الخليج أو تحقيق بروز دولي لها باعتبارها رائدة للإسلام، قد أصابها الإخفاق بشكل مطلق عالمياً، ولم يمين النظام الإيراني من خلالها إلا نتائج عكسية باتهام الإسلام باعتباره دين عنف وإرهاب.

(٤٠) جمال سند السويدي، «مأزق السياسة الإيرانية في الخليج ومتطلبات التغيير»، ورقة قدمت إلى: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ٢ ج (الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠٠٠)، ج ١، ص ٢٧٦.

ينطبق الشيء نفسه على محاولات تصدير الثورة، فعلى الرغم من أن الثورة الإسلامية في إيران قد حظيت بتأييد شعبي عالمي في بداية انبثاقها باعتبارها ثورة على الاستبداد ودكتاتورية الشاه، فقد أصبحت موضع شك عالمي بسبب ارتباطها بتأييد عمليات العنف والإرهاب التي تمارسها منظمات تدّعي الإسلام. هذا إلى جانب أن الإخفاقات التي مني بها نظام الثورة على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قد جعلت نموذج الثورة نموذجاً هشاً ضعيفاً، لا يصلح للتصدير إلى الخارج^(٤١).

وفي أعقاب وفاة آية الله الخميني، بدأت تراجع مفاهيم تصدير الثورة في السياسة الخارجية الإيرانية، وبدأت مرحلة جديدة في عمر السياسة الخارجية الإيرانية، وتغيرت أولويات أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.

مع استمرار أهمية الأداة العسكرية والتوجه نحو تدعيم القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية وغير التقليدية، بدأت تراجع أداة تصدير الثورة ودعم المنظمات الإرهابية والتخريبية إلى حد كبير، وبدأت تبرز الأدوات السياسية الخارجية الإيرانية، وبدأت تظهر على استحياء الأداة الاقتصادية.

وبعد أعقاب وفاة الخميني خلفه علي خامنئي فقيهاً ومرشداً للثورة، وانتخب علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيساً لإيران، وتم إجراء تعديلات على الدستور للزيادة من سلطات رئيس الدولة، وبدأ الانتقال من مرحلة تثبيت أقدام الثورة الإسلامية إلى مرحلة إعادة البناء وعودة الدولة قوة مركزية السلطة^(٤٢).

بدأت مرحلة ثانية في حياة إيران، تهدف إلى إعطاء الأولوية لإعادة بناء الاقتصاد الإيراني من خلال خطة خمسية ١٩٨٨ - ١٩٩٣ اعتمدت على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، واستيراد التكنولوجيا الحديثة، وزيادة عائدات النفط، والاقتراض من أسواق المال الدولية، والسماح لعدد من الشركات الأجنبية بالعمل في إيران بما فيها الشركات الأمريكية.

(٤١) علاء طاهر، «تأسيس الدين: إشكالية السياسة الإيرانية بين منطقة الخليج والساحة الدولية»، السياسة الدولية، العدد ٢٢ (حزيران/يونيو ١٩٩٤)، ص ٤-٥.

(٤٢) Mohsen M. Milani, "The Evolution of the Iranian Presidency: From Bani Sadr to Rafsanjani," *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 20, no. 1 (1993), pp. 85-97.

لقد فرضت الظروف الاقتصادية القاسية التي عانتها إيران في بداية حكم رفسنجاني ضرورة اتخاذ القرار بالاقتراض من الخارج لتمويل عملية إعادة البناء الداخلي، على الرغم من الاعتراضات التي واجهت ذلك القرار، فزار وفد من الصندوق والبنك الدوليين إيران في حزيران/يونيو ١٩٩٠، وتسلمت إيران القرض الأول في آذار/مارس عام ١٩٩١ بمبلغ مئتين وخمسين مليون دولار، والثاني في أيار/مايو ١٩٩٤ بمبلغ ثمانمئة وخمسين مليون دولار، وذلك كمساعدة في عملية إعادة البناء مقابل التزامها بالإصلاح الهيكلي وبرامج التكيف التي يحددها الصندوق والبنك الدوليان^(٤٣).

منذ تولي رفسنجاني السلطة في إيران، بدأت إيران تتبنى سياسات داخلية وخارجية تعرف بسياسات التخلي عن إيران الثورة لمصلحة إيران الدولة، وأدرك رفسنجاني أن برنامجه الإصلاحية عرضة للفشل إذا لم يصحبه بعض التغيرات الأساسية في سياسة إيران الخارجية، فبدأ بإحداث تقارب حذر مع الغرب، وتغيير جوهر سياسة إيران في الخليج؛ حيث أصبحت النزعة البرغماتية هي المسيطرة على السياسة الإيرانية. وتغيرت النظرة الإيرانية الراديكالية إلى العالم، وبدأ الاعتدال يسود سياسة إيران الخارجية.

أدركت إيران أنها غير قادرة على تغيير الخريطة السياسية للمنطقة، فحاولت التكيف مع ميزان القوى الجديد في ظل الوجود الأمريكي وتنامي قوة المملكة العربية السعودية وقيام مجلس التعاون الخليجي، مع العلم أن سياسة الاحتواء المزدوج التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية أحدثت ضرراً بإيران، في الوقت الذي تقلص الدور السوفياتي في المنطقة.

وسعت إيران إلى تحسين علاقاتها بالدول الأخرى المطلة على الخليج خلال حربها مع العراق وفي المرحلة التي أعقبتها، وزاد ذلك التوجه السلمي للسياسة الإيرانية خلال أزمة الخليج الثانية، حيث رفضت إيران المسلك العراقي، وطالبت بضرورة الانسحاب العراقي من الكويت وإعادة الشرعية إلى البلاد، وعلى الرغم من تحفظ إيران على الوجود الأجنبي في المنطقة، فإن المحصلة النهائية للموقف الإيراني كانت مكاسب إيرانية على المستويين الدبلوماسي والاقتصادي^(٤٤).

(٤٣) مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، ص ٢٠٥.

(٤٤) راجع الموقف الإيراني من أزمة الخليج الثانية والمكاسب التي حققتها إيران من وراء موقفها، في: عزت عبد

وعلى الرغم من نغمة الاعتدال التي سادت الدبلوماسية الإيرانية خلال فترة حكم رفسنجاني، لكن ذلك لم يمنع من بروز نغمت تهديدية من وقت لآخر، خصوصاً في علاقاتها مع دول المنطقة، وظهر ذلك في ما يلي^(٤٥):

- المحاولة الدؤوبة لفرض الرؤية الإيرانية في ما يتعلق بأمن الخليج، والإصرار على الدخول طرفاً في أي ترتيبات أمنية في المنطقة.

- التدخل المباشر في الخلافات الحدودية بين قطر والبحرين من خلال دعمها للجانب القطري.

- اختراقها الأجواء العراقية بهدف ضرب أماكن تشتبه فيها أنها معاقل لحركة مجاهدي خلق المعارضة بقيادة مسعود رجوي.

- اتخاذ عدد من الترتيبات التي استطاعت من خلالها فرض سيادتها الكاملة على جزر الإمارات الثلاث عام ١٩٩٢.

- دعوة رفسنجاني إلى ضرورة طرح القضايا السياسية خلال موسم الحج، وهو ما مثل تحدياً للإرادة السعودية.

- رفض إعلان دمشق، بما يمثله ذلك من انتهاك صريح لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ومع بداية عهد محمد خاتمي، اتسمت السياسة الإيرانية بالانفتاحية، حيث بدأت طهران في بذل المزيد من الجهد للانفتاح على عواصم الخليج العربي، وسيلة لتخفيف حدة العزلة الأمريكية المفروضة، وبدأت في دعم جهود التعاون والتنسيق مع دول الخليج العربية المنتجة للنفط، وتبودلت الزيارات بين المسؤولين في إيران وتلك الدول. ومن ذلك زيارة ناطق نوري، رئيس مجلس الشورى الإيراني، إلى كل من عمان والكويت في أيار/ مايو ١٩٩٨، وزيارة وفد

الواحد، «إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية: دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية، ١٩٩٠-١٩٩١»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٤)، ص ١٨٠-١٨٣.

(٤٥) حسن حمدان العلّكيم، «إيران وأمن الخليج: سيناريوهات الأمن وصراع الاستراتيجيات»، شؤون دولية، العدد ١ (صيف ١٩٩٢)، ص ٢٠، ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، دول مجلس التعاون الخليجي: إشكاليات الوضع الداخلي وتهديدات الساحة الخارجية، كراسات استراتيجية؛ ٣٦ [القاهرة]: المركز، (٢٠٠٠)، ص ١٢-١٣.

إيراني رفيع المستوى برئاسة هاشمي رفسنجاني إلى المملكة العربية السعودية في شباط/فبراير ١٩٩٩، وسبقته زيارة كمال خرازي إلى أبو ظبي في أواخر شهر أيار/مايو عام ١٩٩٨.

وظهر في خطاب خاتمي السياسي توجهات نحو إدانة الإرهاب، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام سيادتها. ولكن ظل الخط العام للاستراتيجية الإيرانية رافضاً للوجود الأجنبي في الخليج، وضرورة أن تقرر دول المنطقة أمنها بنفسها^(٤٦).

(٤٦) صالح المانع، «العلاقات الخليجية - الإيرانية إبان حكم الرئيس محمد خاتمي»، في: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ص ١٥٨-١٥٩.

الفصل الرابع

السياسة الإيرانية خلال الجمهورية الأولى

(١٩٧٩ - ١٩٨٩)

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الأولى تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٩، من خلال خمسة محاور رئيسية، وذلك في خمسة مباحث على النحو التالي:

أولاً: الأيديولوجيا الإيرانية

قامت الثورة الإسلامية في إيران على أساس الربط الوثيق بين الدين والسياسة، والرفض التام للفصل بينهما، أو القول إن الدين يمثل شيئاً والسياسة تمثل شيئاً آخر.

وعندما أسس رضا خان حكم الأسرة البهلوية، وبدأ في عمليات تحديث البلاد بشكل استبدادي عنيف، استاء رجال الدين وثاروا ضد التطور، وعندما تولى الحكم ابنه محمد رضا، بمساعدة دول الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، وجد الابن معارضة شديدة منذ بداية حكمه، حتى إنه هرب عام ١٩٥٣ ثم عاد تحت حماية الجيش والمخابرات الأمريكية، وصمد نحو ربع قرن في الحكم، تحكم خلاله ب شؤون البلاد المالية والاقتصادية كلها، والدفاع والسياستين الخارجية والداخلية، وأطلق يد البوليس الإمبراطوري «السافاك» لينشر الرعب بين المواطنين، ما غذى إحساس الغضب والتمرد لدى الشعب.

أدت هذه الأوضاع إلى بروز قوى معارضة للنظام السياسي، وعلى رأسها التيار الديني الذي يمثله الخميني، وكان لهذا التيار نفوذ واسع بين طبقات الشعب المختلفة، وازداد سخط ذلك التيار على النظام السياسي نتيجة المعاملة السيئة التي كان يعامل بها الشاه رجال الدين، حيث كان يعاملهم بازدراء، ويصفهم بالغباء وجهود الفكر.

تجمع أفراد التيار الديني حول آية الله الخميني الذي أصبح رمزاً لمقاومة الحكم البهلوي، إذ كان الخميني يرى أن الإصلاح لن يفيد طالما أن الشاه على رأس الحكم في البلاد. لذا طالب بقلب النظام الإمبراطوري وطرده الأمريكيين من البلاد.

استطاع الخميني بأسلوبه في الدعوة جمع الأنصار حوله، حيث ساهم حديث الإسلام عن المساواة في ضم الكثير من الماركسيين والعلمانيين إلى صفوف أنصار الخميني^(١).

منذ بداية الثورة الإيرانية، تؤدي العقيدة دور الركيزة الأساسية لرؤية إيران الثورة للعالم الخارجي بصفة عامة ولمنطقة الخليج بصفة خاصة، وتميزت مفردات الخطاب الإيراني بإسلامية المفاهيم من خلال الاقتباس الناجح والمؤثر من القرآن الكريم، وهذا ما كان له أكبر الأثر في جمهور المتلقين للخطاب الإسلامي لقادة الثورة الإيرانية.

ويعبر آية الله الخميني عن المنطق الأيديولوجي لإيران الثورة بقوله: «إننا نواجه العالم مواجهة عقائدية».

أخذ البعد المذهبي والأيديولوجي في فن وصياغة السياسة الخارجية الإيرانية في أعقاب الثورة يلقي بظلاله على الأنشطة والتحركات الإيرانية كافة، سواء أكانت وجهتها إقليمية أم قارية أم حتى عالمية. حيث سعت سياسة إيران الخارجية بشكل أو بآخر إلى تسييس الدين بشكل مباشر، وطرحة ممارسة سياسية أولاً قبل طرحه ديناً.

وجدير ذكره، أن آية الله الخميني عندما أعد كتاب ولاية الفقيه وقدمه نظرية للحكم كان أغلب رجال الدين بعيدين عن العمل السياسي، لذلك كان الكتاب يهدف إلى تشجيع رجال الدين على الانغماس في النشاط السياسي، بل إن الخميني ومن خلال خطبه التي ألقاها عامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ كان ينتقد رجال الدين المتبعدين عن السياسة، وطالبهم بالاشتراك في المعارضة^(٢).

لاقت نظرية ولاية الفقيه مؤيدين كثيرين في إيران، سواء من المتشددین أم من الشعبين

(١) بول يالتا، «الثورة الإسلامية في إيران»، السياسة الدولية، العدد ٧٣ (تموز/ يوليو ١٩٨٣)، ص ١٩٩-٢٠١.

(٢) مهدي نور بخش، «الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية في إيران المعاصرة»، في: جمال سند السويدي، محور، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٣٨.

الذين شغلوا عضوية مجلس الخبراء الأول الذي صاغ أول دستور لإيران الثورة، والذي ضمن في مادته الخامسة مكانة الفقيه. فقد نصت تلك المادة على أنه «في زمن غيبة الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير وفقاً للمادة ١٠٧».

وتحدد المادة ١٠٧ من الدستور أن آية الله الخميني هو الولي القائد والمؤسس لجمهورية إيران الإسلامية باعتراف الأغلبية بمرجعيته وقيادته، أما من بعده فإن مجلس الخبراء المنتخب يتولى تعيين القائد الذي يلي آية الله الخميني إذا توافرت فيه الشروط الواجب توافرها في الولي الفقيه وفقاً لما أوردته نصوص الدستور في هذا الشأن^(٣).

حدّد الخميني مصدر السلطة في الحكومة التي تسيطر عليها المؤسسة الدينية بأنهم هم الفقهاء، حيث يتولى الفقيه السلطة مباشرة باعتباره القادر على تطبيق الإطار الذي وضعه الخميني للحكومة الإسلامية.

ومن ثم قام فكر الخميني في هذه الزاوية على أمرين متساندين:

- إعلان أن الحكم الملكي غير شرعي من وجهة نظر الإسلام، ومن ثم لا بد من تغيير نظم الحكم الملكية وإحلال أشكال أخرى من الحكم بدلاً منها.
- القضاء على الحواجز القائمة بين الدين والسياسة، والتنديد بهؤلاء الذين يدعون إلى الانعزال عن السياسة، خصوصاً رجال الدين الذين يرفضون الانغماس في أمور الحكم والسياسة، فالإسلام وفقاً لرؤية الخميني ليس مجرد دين بحت، بل هو دين ودولة معاً.
- والحكومة الإسلامية كما يراها الخميني هي حكومة ذات طابع خاص، ولا تشبه الأشكال الحكومية المعروفة، فهي وإن كانت دستورية وليست مطلقة يستبد فيها رئيس الدولة برأيه، إلا أن محك الدستورية في النظام الإسلامي هو التقيد المطلق بالأوامر الإلهية والسنة النبوية المطهرة، فهي دستورية بمعنى أن القائمين بالأمر يتقيدون بمجموعة الشروط والقواعد المبينة في القرآن

(٣) حددت المادة (١٠٩) من الدستور الشروط اللازم توافرها في القائد، وهي: الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه؛ العدالة والتقوى اللازمان لقيادة الأمة الإسلامية؛ الرؤية السياسية الصحيحة، والكفاءة الاجتماعية والإدارية، والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية للقيادة. وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة، يفضل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره.

والسنة، ومن ثم فإن الحكومة الإسلامية التي تقدم إيران ما بعد الثورة النموذج الأفضل لها، هي خير الحكومات في ظل غيبة الإمام الثاني عشر «محمد بن الحسن العسكري» الذي دخل غيبته الكبرى منذ عام ٢٥٦ هـ الموافق ٨٧٤م، كما إن الحكومة الإسلامية هي السبيل لتوحيد المسلمين وتحريرهم من الاستعمار وأذنابه، وإسقاط الحكومات العميلة للاستعمار^(٤).

ومن ثم ارتبط تطور فكر الخميني في ما يتعلق بالحكومة الإسلامية النموذج ورفضه لأي شكل من أشكال الحكومات الأخرى، وبخاصة الحكومات الملكية الوراثية التي تتعارض مع الإسلام بفكرة تصدير الثورة الإسلامية، ومن ثم فرضت تلك الرؤية الإيرانية توتراً على علاقة إيران بالنظم الملكية، خصوصاً في منطقة الخليج؛ باعتبارها أقرب المناطق إلى إيران وأكثرها تأثراً بما يجري فيها من أحداث.

وظهرت داخل إيران أربعة اتجاهات مختلفة بصدد قضية «تصدير الثورة»^(٥):

الاتجاه الأول، القوميون الوطنيون، وهم أنصار الجبهة الوطنية، وتلخصت رؤيتهم في التالي:

- ضرورة التركيز على تنمية القدرات الذاتية.
- رفض تصدير الثورة والاكتفاء بالتنمية الداخلية.
- رفض التعامل دولياً بالمعايير الإسلامية.
- العمل على التكيف مع المجتمع الدولي والمحيط الإقليمي بوجه خاص.
- الاتجاه الثاني، القوميون الإسلاميون، ويؤمن هؤلاء بما يلي:
- نظرية المؤامرة، وأن الاستعمار هو السبب وراء حال التخلف التي يعيشها العالم الإسلامي.

(٤) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٥٤.

(٥) بيزن إيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة وتقديم سعيد الصباغ (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٨-٩.

- عالمية الإسلام، ولا يعترفون بالحدود الجغرافية الموجودة.
- ضرورة تثوير الوضع في الدول المحيطة وتهديد استقرارها.
- الاتجاه الثالث، القوميون الثوريون، ويرى هؤلاء أنه من الضروري:
 - العمل على أن يكون الوضع الداخلي الإيراني نموذجاً يحتذى به من الشعوب الأخرى، وضرورة استخدام كافة الوسائل لتحقيق الأهداف.
 - العمل بحسب ما تلميه المصلحة الوطنية والظروف للإطاحة بالأنظمة العميلة والمستبدة.
 - محاولة التعايش مع الوضع القائم إذا لم تتوافر الظروف لتصدير الثورة، والدخول في صراع مع الدول المجاورة إذا تعرضت المصالح الإيرانية للتهديد.
- الاتجاه الرابع، رؤية آية الله الخميني، وتتمثل هذه الرؤية في العناصر التالية:
 - نمذجة الثورة وتقديمها إلى الشعوب الخارجية.
 - تصدير الثورة هو أحد الأساليب التكتيكية لتلافي الضغوط الخارجية على إيران.
 - العمل على إحلال الثقافة الثورية الإسلامية محل الثقافة التقليدية لدى الشعوب الأخرى.
 - تنمية العامل التثقيفي لدى الشعوب الإسلامية، ودحض الآراء المضادة للفكر الإسلامي الإيراني.
- وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم تصدير الثورة الإسلامية لا يعني بالضرورة الاعتماد على الأدوات العسكرية كما كان يروج الغرب لتلك الأفكار لإشاعة الخوف لدى شعوب وقادة الدول المختلفة. لقد أراد الخميني والنظام الثوري تصدير حماسة إيران للإسلام، حيث آمن الخميني بأنه بتصدير هذه الحماسة إلى الجماهير الإسلامية ستنهض وتخلص نفسها من النظم الفاسدة، ورأى أن الدعاية هي الأسلوب الأمثل لتحقيق ذلك، فهدف الثورة العالمي لن يتحقق بالنسبة إليه إلا بالدور الإلهامي، وتصدير الأفكار بالقوة ليس تصديراً.

ومع اختلاف الوسائل التي قدمتها الاتجاهات الأربعة السابقة، نجد أن الرأي الذي دعا إلى استخدام الأسلوب العسكري لتصدير الثورة مثل الاتجاه الأضعف، وسرعان ما اختفى، بينما الرأي السائد كان من خلال تقديم إيران نموذجاً إسلامياً وقدوة لباقى الدول والشعوب الإسلامية، واستخدام أدوات الدولة المختلفة لنشر رسالة الثورة، ومنها المؤتمرات والسفارات في الخارج، واستغلال موسم الحج لنشر تلك الأفكار الثورية، بل توجد أجهزة عدة تتعلق عملها بنشر تلك المبادئ خارجياً، ومنها القسم الدولي للحرس الثوري، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية العالمية، وبعض المكاتب المتخصصة والمستقلة في مكاتب وزراء الداخلية والثقافة والإعلام والأمن^(٦).

أما سياسة إيران بخصوص تصدير الثورة فهي بالأساس سياسة ثقافية أكثر منها عسكرية، وعلى الرغم من خروج عدد من التصريحات الرسمية المعتمدة سواء صدرت عن وزارة الخارجية أم مجلس الشورى الإسلامي، فإنه في المقابل صدر كثير من التصريحات والبيانات الإيرانية الأخرى التي تناولت التصدير الثقافي والمعنوي للثورة^(٧).

لكن على الرغم من ذلك، فإنه حتى في إطار الوسائل السلمية التي طرحتها إيران لتصدير ثورتها الإسلامية، فإن ذلك ما زال يمثل تهديداً مباشراً للاستقرار الداخلي في العديد من الدول الخليجية والعربية الأخرى، وبخاصة تلك التي تضم أقليات شيعية سهلت من التأثير الأيديولوجي الإيراني نظراً إلى ما تقدمه التركيبة الاجتماعية لتلك المجتمعات - خصوصاً الخليجية - من قابلية للتدخل، حيث قدمت الثورة الإيرانية نموذجاً لإمكانية تعبئة الشيعة والأقليات بصفة عامة في المنطقة، واعتبرت الثورة الإيرانية نفسها مسؤولة عن حماية الشيعة في الخليج والدول العربية.

ومن جانب آخر، اتجهت إيران لتزعم ورعاية بعض جماعات الصحوة الداعية إلى الوحدة الإسلامية؛ مثل حزب الله في لبنان، وحزب الدعوة في العراق، وجماعة خط الإمام في الكويت، ومن ثم أصبح تهديد الوضع القائم في دول الخليج المجاورة هو السمة المميزة

(٦) باكينام الشرقاوي، «تأثير الثورة الإيرانية الإسلامية على العلاقات العربية»، في: جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق، محرران، العلاقات العربية الإيرانية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ١٨٧.

(٧) إيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ص ٦٣.

للمجمهورية الإسلامية الإيرانية، وزادت إيران من ضغوطها على دول الخليج خلال حربها مع العراق حتى تبتعد تلك الدول عن تأييد العراق.

اتُهمت إيران بسبب سياسة تصدير الثورة بدعمها للإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكان احتلال إيران للسفارة الأمريكية في طهران عام ١٩٧٩ بداية لصدامها على المستوى الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كلفها ذلك العمل ثمناً باهظاً، وألحق بها الضرر وبمكانتها ودورها إقليمياً ودولياً، حيث قطعت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها بإيران وجمّدت ممتلكاتها في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩.

كما توترت علاقات إيران بالدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا، وبخاصة بعد صدور فتوى الخميني بإهدار دم الكاتب سلمان رشدي مؤلف كتاب آيات شيطانية. لقد تبنت إيران خطأً واضحاً في سياستها، يهدف إلى قيام الحكومة الإسلامية العالمية على مستوى الدول الإسلامية كلها^(٨).

أدت السياسات الإيرانية إلى صدام بينها وبين عدد من الدول الخليجية، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، فقد شن الإعلام الإيراني حملة عنيفة على النظام السعودي منذ عام ١٩٧٩ دعا فيها إلى نزع الإشراف السعودي على الأماكن المقدسة، إذ دعا الخميني إلى وضع المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة تحت سيادة إسلامية مشتركة، كما طالب رئيس وزرائه موسوي عام ١٩٨٤ بإرسال قوات من الدول الإسلامية كافة إلى مكة والمدينة. وذلك على الرغم من أن هاشمي رفسنجاني - رئيس مجلس الشورى آنذاك - قد سحب ذلك التصريح في نهاية تلك السنة. وفي عام ١٩٨٨ نظمت الحكومة الإيرانية مؤتمراً في لندن للدعوة إلى نزع السيادة السعودية عن الحرمين الشريفين، وأصبح موسم الحج منذ عام ١٩٧٩ مناسبة سنوية لانتقاد النظم العربية، وخصوصاً الخليجية، وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، حيث كان الخميني يرى أن ما يفعله الإيرانيون خلال موسم الحج ليس خروجاً على تقاليد الحج، كما رأى الملك خالد عام ١٩٨١، لأن الحرمين الشريفين كانا دوماً مركزين لتداول شؤون المسلمين. وبدأت إيران في إثارة القلاقل خلال موسم الحج، وتكرّرت المواجهات

Majid Khadduri, *The Gulf War: The Origins and Implications of the Iraq-Iran Conflict* (٨)
(New York: Oxford University Press, 1988), p. 104.

بين الحجاج الإيرانيين وقوات الأمن السعودي التي بلغت ذروتها عام ١٩٨٧ عندما اتهمت السعودية إيران بتهريب كميات من المتفجرات خلال موسم الحج، وأدت المصادمات إلى وفاة ما يقرب من أربعمئة شخص في مكة المكرمة، منهم مئتان وخمسة وسبعون إيرانياً، واثنان وأربعون من دول أخرى، وخمسة وثمانون من رجال الشرطة السعوديين. وفي عام ١٩٨٨ منع الخميني الإيرانيين من أداء فريضة الحج احتجاجاً على قيام السلطات السعودية بتخفيض عدد الحجاج الإيرانيين من مئة وخمسين ألف حاج إلى أربعين ألف، كما قام عملاء إيرانيون بتفجير قنابل حقيقية في مكة المكرمة عام ١٩٨٩^(٩).

ثانياً: النفوذ والبحث عن دور إقليمي

يعتبر الخليج العربي ممراً مائياً شديداً الأهمية بالنسبة إلى إيران، حيث يشغل الساحل الإيراني - نحو ألف وخمسمئة ميل - الشاطئ الشمالي للخليج العربي بكامله، ويعتبر نافذة إيران الأساسية على العالم الخارجي، وتسيطر إيران وسلطنة عُمان على مضيق هرمز الاستراتيجي، الذي تصدر إيران كل نفطها عن طريقه ومن خلاله، وتقع أغلب المنشآت النفطية الإيرانية على الخليج أو بالقرب منه.

يمثل النفط الإيراني نحو ٦٥ في المئة من الدخل الإيراني، كما ورد في الموازنة الإيرانية لعام ١٩٩٤، ومن ثم فليس هناك شك في أن إيران تمثل قوة رئيسة في الخليج، لها مصالحها ومخاوفها المشروعة، ومن ثم ترى العديد من الدوائر الإيرانية أن الوضع الطبيعي هو أن تصبح إيران القوة الرئيسة في الخليج، ومن ثم شعر الإيرانيون أن الوجود البريطاني الذي طال بقاءه في منطقة الخليج قد حرمهم من المكانة التي يستحقونها، وما زالت تلك التصورات الخاصة بالدور الإقليمي الإيراني في منطقة الخليج والشرق الأوسط تنعكس على سياسة إيران الخارجية تجاه جيرانها العرب^(١٠).

هناك إيمان إيراني مفاده أنه يتحتم على إيران أن تستمر في القيام بدور القوة الخليجية

(٩) انظر: مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، ص ٥٨-٥٩، وصالح المانع «البعد الإيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية»، في: السويدي، محرر، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، ص ٢٣٤-٢٣٥.

(١٠) Shahram Chubin and Charles Tripp, "Domestic Politics and Territorial Disputes in the Persian Gulf and Arabian Peninsula," *Survival* (Winter 1993-1994), p. 8.

الكبرى. لذلك سعت منذ فترات تاريخية سحيقة إلى السيطرة على منطقة الخليج وبناء قوة عسكرية وبحرية تمكنها من تحقيق ذلك الهدف، وقد تحقق ذلك الحلم الإيراني بوضوح في ظل الحكم البهلوي الذي حقق نجاحاً في بناء قوة إقليمية، واستطاع الإيرانيون تحويل الحلم الجيواستراتيجي الإيراني إلى حقيقة نوعاً ما، وقد ساعدت ظروف إقليمية ودولية مواتية على تحقيق ذلك الحلم، وعلى رأس تلك الظروف مساندة الأمريكيين للشاه.

وتبلورت استراتيجية الدور الإقليمي الإيراني التي اعتبرت أن السيطرة على الخليج هي مجرد خطوة على طريق تحقيق دور إقليمي أعظم يمتد إلى بحر العرب والمحيط الهندي.

مثلت إيران تحدياً حقيقياً لأمن بلدان العالم العربي بصفة عامة واستقرارها، ولدول الخليج العربي بصفة خاصة، فقد كانت إيران حتى عام ١٩٧٩ تقوم بدور الدولة الحارس للمصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط، وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين قوة إقليمية عظمى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وذلك من إيران الشاه وتنسيق مع كل من تركيا وإسرائيل وإثيوبيا.

بعد عودة الشاه إلى الحكم عام ١٩٥٣، قامت في إيران حكومة جديدة برئاسة الجنرال فضل الله زاهدي، وقامت بالتصفيات اللازمة لاستقرار حكمها وإعادة الأمور إلى نصابها، وذلك بالتعاون مع الغرب، فقد أيقنت الحكومة الإيرانية آنذاك بأنها لن تستطيع الصمود أو الحفاظ على استقرارها ووحدتها إلا بمساعدة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لذا نادى إيران علناً بانحيازها إلى المعسكر الغربي.

وفي إطار سياسة الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الكتلة الشيوعية آنذاك، تم توقيع حلف بغداد في الرابع والعشرين من شباط/ فبراير عام ١٩٥٥ الذي تضمن نوعاً من التحالف والتنسيق العسكري، وضم كلاً من العراق وتركيا وبريطانيا وإيران وباكستان^(١١).

كان ذلك الحلف تهديداً للأمن والسلام في المنطقة العربية بأسرها، خصوصاً أن إحدى الدول العربية وهي العراق كانت أحد أعمدة ذلك التحالف، وعلى الرغم من أن محاولة

(١١) لمزيد من التفاصيل عن ذلك التحالف، انظر: عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين (القاهرة: مطبعة المركز النموذجي، ١٩٧٣)، ص ١٤١-١٤٤، وعبد السلام أبو السعود، حلف بغداد، سلسلة كتب سياسية؛ الكتاب التاسع والعشرون (القاهرة، دار القاهرة للطباعة، ١٩٥٧).

إشراك كل من إيران والعراق معاً في ذلك التحالف هي وسيلة لحل مشكلة شط العرب بين البلدين، فإن ذلك لم يؤد إلى إحراز أي تقدم بشأن تلك المشكلة بسبب معارضة مصر الناصرية لذلك الحلف باعتباره طعنة في قلب الأمة العربية، وأدى قيام الثورة العراقية عام ١٩٥٨ إلى فشل ذلك التحالف، ومن ثم انسحاب العراق منه بعد الثورة.

حاولت إيران فرض نفوذها على رجال الثورة الجدد في العراق واستغلال رغبتهم في تحقيق الاستقرار الداخلي والأمن من خلال التهديد للحصول على تنازلات بشأن مسألة شط العرب، وكانت إيران تعتقد بأن رجال الثورة ١٩٥٨ في العراق سوف يقدمون تنازلات إضافية، كما فعل رجال ثورة ١٩٣٦ عندما منحوا إيران مرسى ميناء عبدان، فتقدمت الحكومة الإيرانية بمذكرة في الخامس والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨ إلى الخارجية العراقية لتعيين لجنة لتخطيط الحدود بين البلدين، وأن على العراق القيام بذلك بسرعة وإلا ستخذل إيران كافة الوسائل الكفيلة بتحقيق مصالحها في هذا الصدد، لكن قادة ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ رفضوا المطالب الإيرانية، وهذا ما أدّى إلى زيادة حدة التوتر بين البلدين، وحشدت كل منهما قواتها على الحدود بطول شط العرب، وبات الوضع مهدداً بالانفجار. وزاد من حدة التوتر انسحاب العراق من حلف بغداد في الرابع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٥٩، وإقامة عبد الكريم قاسم علاقات مع الاتحاد السوفياتي، ما كان يمثل ضربة قاسمة للحلف. وهذا الوضع جعل إيران تسعى إلى محاولة تقوية دورها الإقليمي من خلال عقد معاهدات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية تضمن لها الاستقرار^(١٢).

ظلت العلاقات العراقية - الإيرانية على وتيرة واحدة من التوتر، حيث بدأت إيران في إثارة الأكراد ضد العراق ومدّهم بالسلاح والمؤن، وفي الوقت ذاته كان العراق يحرض سكان عربستان والأكراد الإيرانيين للقيام بحركات انفصالية ضد إيران^(١٣).

لم يتردّد الشاه في ممارسة نفوذه في باقي دول الخليج العربية، حينما قام باحتلال جزر الإمارات الثلاث طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى عام ١٩٧١، وتدخل عسكرياً في منطقة ظفار للقضاء على الماركسيين.

(١٢) محمد حسن العبدروس، العلاقات العربية الإيرانية، ١٩٢١-١٩٧١ (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٥)، ص ٣١٢-٣١٤.

(١٣) محمود الدرة، القضية الكردية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦)، ص ٤٠٥-٤٠٦.

على الرغم من أن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ والإطاحة بحكم الشاه وإعلان الجمهورية الإسلامية قد أدى إلى بعض التغييرات الجذرية في سياسة إيران على المستوى الداخلي والخارجي والتحول بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي، فإن رؤية إيران الإسلامية لدورها الإقليمي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط لم تتغير في أهدافها، ولم تتبدل ولم تتحول، على الرغم من التحول الهائل من نظام ملكي إلى نظام جمهوري ثوري.

من الواضح أن مصالح الدولة القومية نالت من الاهتمام ما يفوق كثيراً الجدل الأيديولوجي أو الثوري، فسياسة الجمهورية الإسلامية الخارجية تجاه الخليج ظلت ثابتة بلا تغيير على الرغم مما طرأ عليها من تغييرات جذرية في كثير من القضايا.

لم تسع إيران الجمهورية إلى التخلي عن دورها الإقليمي الذي سعت إلى ممارسته إيران الشاه، فهناك اعتبارات مصلحة وقومية تربو فوق المصالح والاعتبارات الأيديولوجية التي جاءت بها الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩.

إذاً، دور إيران الإقليمي ما زال يتسم بالخصائص نفسها التي تميز بها في عهد ما قبل الثورة الإسلامية، على الرغم من اختلاف منطلقات ذلك الدور.

أدت الثورة الإسلامية في إيران إلى ضرب أكبر حلقة من حلقات الدول الشرق أوسطية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وبخسارة إيران خسرت الولايات المتحدة الأمريكية أهم قاعدة متقدمة لها في خط المواجهة مع الاتحاد السوفياتي في منطقة تعتبر الشريان الحيوي للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وأدت الثورة الإسلامية أيضاً، وما تلاها من انعكاسات على العلاقات الأمريكية الإيرانية، والأمريكية العربية، إلى زعزعة كل المعادلات الأمنية السابقة التي ضمنت الاستقرار لفترة من الزمن في المنطقة، حيث اتخذ النظام الإيراني الإسلامي موقفاً معادياً للولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية، وألقى على عاتقها وزر تجاوزات ومفاسد نظام الشاه باعتبارها القوة الرئيسة التي كانت وراء استمرار نظامه^(١٤).

(١٤) منصور العتيبي، «الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية، ١٩٩٠-١٩٩١»، (رسالة ماجستير غير

انطلق الدور الإقليمي لإيران الثورة من مفهوم جديد، يرتقي به من المستوى الخليجي والشرق أوسطي إلى المستوى العالمي، فالحكومة العالمية للإسلام أصبحت هي المنطلق الجديد لرؤية إيران لدورها الخارجي، والشواهد كلها بعد الثورة وتحرك إيران الخارجي تدعو إلى الاعتقاد بأنها لا ترى لنفسها دوراً على المستوى الخليجي والشرق أوسطي فحسب، بل على مستوى العالم كله، وينطلق هذا الدور أساساً من مقومات فكرية وعقائدية.

قامت الثورة في إيران ضد الشاه وسياساته الداخلية والخارجية، وسخرت من دور الشرطي الذي كانت تضطلع به إيران الشاه باعتباره لا يخدم المصلحة الوطنية، وإنما يخدم المصالح الغربية في المنطقة.

اتخذت الجمهورية الإسلامية لنفسها منهجاً مختلفاً، ودوراً جديداً يتعدى حدود دور الشرطي السابق، وهذا الدور الجديد يركز على نظرية الحكومة العالمية للإسلام التي تؤكد ظهور المهدي المنتظر «الإمام الغائب» بعد غيبته الكبرى لكي يقيم حكومة العدل الإلهي ويقضي على الظلم، ويمتد نفوذ تلك الحكومة ليشمل العالم كله^(١٥).

أوضح الدستور الإيراني بمقدمته أن الثورة الإسلامية في إيران تستهدف النصر لجميع المستضعفين على المستكبرين، وأن الدستور الإيراني يمهد الظروف لاستمرارية هذه الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصاً بالنسبة إلى توسيع دائرة العلاقات الدولية مع سائر الحركات الإسلامية والشعبية، حيث يسعى إلى بناء الأمة الواحدة في العالم تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾^(١٦)، فالثورة الإسلامية في إيران سوف تعمل على مواصلة الجهاد لإنقاذ الشعوب المحرومة والمضطهدة في أنحاء العالم كله.

والدستور الإيراني، بما يحمله من أفكار وتعاليم إسلامية، ومن وجهة نظر واضعيه، الوسيلة لإزالة كل صور الاستبداد والدكتاتورية الفكرية والاجتماعية والاحتكار الاقتصادي، ويسعى لمنح الشعوب حق تقرير مصيرها وبناء المجتمع على أساس من التعاليم الإسلامية،

منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٧)، ص ٦٦-٦٧.

(١٥) محمد السعيد عبد المؤمن، «المسألة الإيرانية: الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل»، أوراق الشرق الأوسط، العدد ١٤ (نيسان/ أبريل - تموز/ يوليو ١٩٩٥)، ص ٥٣.

(١٦) القرآن الكريم، «سورة الأنبياء»، الآية ٩٢.

وبهذا تنهياً السبل لإقامة الحكومة العالمية وحكومة المستضعفين التي هي السبيل لتحقيق الوعد بإنشاء أمة عالمية واحدة^(١٧).

لقد تأثر الدور الإيراني بالعقيدة الدينية التي مثلت الركيزة الأساسية لرؤية إيران الثورة للعالم الخارجي بصفة عامة والمنطقة العربية والخليجية بصفة خاصة، فقد قدمت الثورة لغة خطابية جديدة للتعبير عن الخارج وعن الدور الإيراني.

قسم المفهوم الإيراني الجديد العالم إلى معسكرين متواجهين، هما: «المستكبرون»، و«المستضعفون».

لذلك لم يؤمن الخميني بالانحياز إلى الشرق أو الغرب، كما إنه لم يؤمن بفكرة عدم الانحياز، لرغبته في قطع أي نوع من التبعية تجاه القوتين العظميين، فهو يرفض كل ما يسود النظام الدولي آنذاك من علاقات غير متكافئة، تؤدي فيها القوى الكبرى دور المستغل، وعلى رأسها الشيطان الأكبر وزعيمة الاستكبار كما سماها الخميني، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، التي هي مركز وأم الفساد في الأرض^(١٨).

ترافق مع هذا الفكر رفض الخميني الواقعين العربي والإسلامي، ومن ثم كان مبدأ تصدير الثورة الإسلامية هو الأداة الرئيسة للسياسة الخارجية الإيرانية في إطارها الخليجي والإسلامي، لتصدير النموذج الإيراني للدولة الإسلامية، فقد اعتبرت إيران نفسها متحدثاً باسم الإسلام في مواجهة العالم، وقامت أيديولوجيا الحكومة الإسلامية على تفسير الخميني للإسلام باعتباره تطبيقاً يمثل علاقات المجتمع داخلياً وخارجياً، وأرجع الخميني فشل الحكومات المسلمة في مواجهة قوى الاستكبار العالمي إلى زعماء الدول الإسلامية الذين إما كانوا عملاء للاستعمار أو ضحايا له، ومن ثم طالب بالعودة إلى الفهم الصحيح للإسلام.

مثل النظام السياسي الإيراني الجديد تهديداً حقيقياً لدول الخليج العربي، فإلى جانب استمرار الاحتلال الإيراني لجزر الإمارات الثلاث باعتبارها جزءاً من السيادة الإيرانية،

(١٧) دستور الجمهورية الإسلامية في إيران (طهران: مديرية الترجمة والنشر، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، ١٩٩٧)، ص ١٢-١٤.

(١٨) قاسم ورزق، محرران، العلاقات العربية الإيرانية، ص ١٨٢-١٨٣.

هدد الإيرانيون الثوريون عروش دول الخليج ذات الصبغة الملكية التي أعلن عدد من القادة الإيرانيين صراحة أنها لا تعتبر بالنسبة إلى إيران دولاً مستقلة، بل إنهم طالبوا بالبحرين باعتبارها جزءاً من الأراضي الإيرانية.

وللحكومة العالمية الإسلامية من وجهة النظر الإيرانية ثلاثة أركان^(١٩):

- ١ - لا يمكن أن تكون ملكية، فالإسلام كما يرى الخميني قد عارض الملكية بشدة.
- ٢ - لا بد أن يكون للفقهاء في الحكومة الإسلامية دور كبير في السلطة والسيطرة على الحكم كما هي الحال في إيران، أو بما يشابه الوضع القائم فيها.
- ٣ - إنه في الحكومة الإسلامية يحكم الفقهاء جمهورية شعبية، وهذا لا يعني قيام حكم تمثيل الأغلبية فقط، ولكن لا بد من قيام حكومة المستضعفين، التي يحدد فيها الفقهاء ما هو صالح للمجتمع الإسلامي.

من هنا اصطبغ الخطاب الإيراني بالهجوم على الحكومات العربية الإسلامية، والنداء إلى الشعوب للقيام بالثورة على حكوماتها، فبحسب قول الخميني: «كل ضعف في المسلمين وكل فساد في الدول الإسلامية نابع من الحكومات، والحل بيد الشعوب»^(٢٠).

وأدّى توجه إيران الجديد في منطقة الخليج العربي واستمرار النزعة الاستعمارية لدى قادتها إلى وضعها على قمة الدول المهددة للأمن القومي لدول الخليج العربية، وازدادت تلك الرؤية مع اندلاع حربها مع العراق، التي استمرت زهاء ثماني سنوات، وفتحت المجال أمام التدخلات الخارجية في منطقة الخليج العربي تحت زعم حماية المصالح النفطية وحماية أمن الدول الخليجية، الأمر الذي أعاد من جديد الوجود العسكري الغربي في مياه الخليج العربي في ما عرف بحماية ناقلات النفط خلال الحرب.

كما أدّت السياسات الإيرانية تجاه الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وما حدث من احتجاز للرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية لدى طهران إلى خلق عداوات غربية لإيران.

(١٩) Rouhollah K. Ramazani, *Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East* (London: Johns Hopkins University Press, 1990), pp. 160-165.

(٢٠) خالد العواملة، «الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية»، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٢)، ص ٣٤٧.

وإذا كانت الثورة في إيران قد استطاعت أن تمارس دوراً مستقلاً أعقاب قيامها عام ١٩٧٩، نظراً إلى طبيعة النظام الدولي الذي اتسم بالعداء بين المعسكرين الشرقي والغربي، إلا أن التحول الذي حدث بهيكل القوى في النظام الدولي أعقاب تولي غورباتشوف سدة الحكم في الاتحاد السوفياتي «السابق» عام ١٩٨٥ وما جاء به من سياسات إصلاحية قوّضت عروش الاشتراكية، وزادت من فرص التعاون بين القوى الكبرى على مستوى القضايا الإقليمية، قد زاد من صعوبة الموقف الإيراني، وقلل من قدرة إيران على استغلال التنافس بين القوى الكبرى، وهذا ما أدّى إلى عزلتها دولياً، وقلل من إمكانية قيامها بالدور الإقليمي الذي رسمته لنفسها في أعقاب قيام ثورة عام ١٩٧٩^(٢١).

ثالثاً: قضايا الحدود

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية جيوبوليتيكية واستراتيجية اقتصادية منذ أمد بعيد، وهي منطقة مليئة بالمشكلات والصراعات المتمحورة حول ادعاءات وحقوق تاريخية وجغرافية وقانونية في بعض المناطق الحدودية.

ارتبط ذلك برؤية كل دولة لوزنها الدولي والإقليمي، وبالطموحات السياسية لقادتها.

تعتبر إيران من أكثر الدول في منطقة الخليج ادعاءاً للحقوق الإقليمية لدى جيرانها في المنطقة، الأمر الذي أوجد كثيراً من نقاط الاحتكاك مع الدول العربية في منطقة الخليج منذ مطلع القرن العشرين.

جدير بالذكر أن المشكلات الحدودية بين إيران والدول الخليجية قد ظهرت منذ بدايات القرن العشرين، إلا أن الوجود البريطاني في المنطقة حال دون قيام إيران باتخاذ إجراءات صريحة في مواجهة الدول الخليجية، نظراً إلى فارق القوة الواضح بين إيران وبريطانيا إحدى الدول العظمى في العالم في ذلك الوقت.

Rouhollah K. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Contending Orientations," (٢١) in: Rouhollah K. Ramazani, ed., *Iran's Revolution: The Search for Consensus* (Bloomington: Indiana University Press; Washington, DC: Published in Association with the Middle East Institute, 1990), pp. 49-57.

إلا أن الانسحاب البريطاني وما خلفه من فراغ بالمنطقة في مطلع السبعينيات أتاح فرصة سانحة لإيران لكي تحقق أحلامها وأهدافها التوسعية على حساب دول الخليج الضعيفة مقابلة بإيران. فمنذ عام ١٩٣٥ ومشكلات الحدود قائمة بين العراق وإيران؛ حيث ورث العراق عن الدولة العثمانية الحدود التي تفصل بينه وبين فارس باعتبارها نتيجة للحرب العالمية الأولى^(٢٢).

وأصبحت مشكلة شط العرب أهم مشكلات الحدود بين البلدين، ذلك المجرى المائي الواسع الذي يلتقي فيه نهر دجلة والفرات عند «كرمة علي»، حيث يجريان معاً ويؤلفان نهراً واحداً يصب في الخليج العربي، ويفصل بين البلدين.

شهدت مسألة الحدود بين البلدين مواقف متضاربة من الجانبين، ففي الوقت الذي كان العراق يرى أن شط العرب هو نهر داخلي يقع في أراضيه ويخضع لسيادته وفقاً للحدود المنصوص عليها في اتفاقية «أرضروم الثانية» عام ١٨٤٧ بين فارس والدولة العثمانية، ترى إيران أن شط العرب هو بمنزلة نهر دولي، وطبقاً للقواعد القانونية الدولية التي تحكم الأنهار الدولية، فإن خطوط الحدود بين البلدين تكون في وسط النهر.

تم عرض الموضوع على عصبة الأمم، وتوصل البلدان إلى اتفاق عام ١٩٣٧ ألغته إيران عام ١٩٦٩، الأمر الذي دفع العراق إلى إثارة المشكلة أمام مجلس الأمن، وطالب بعرض النزاع أمام محكمة العدل الدولية.

ظل النزاع قائماً بين البلدين حتى اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ الذي تنازل بموجبه العراق عن مطالبه في شط العرب بعد لقاء صدام حسين وشاه إيران، وتم بمقتضى تلك الاتفاقية رسم الحدود النهرية في شط العرب طبقاً لخط «ثالوك»، حيث نص البرتوكول الملحق بالاتفاقية على أن يتبع خط الحدود في شط العرب خط وسط المجرى الرئيس الصالح للملاحة عند أقل منسوب للمياه القابلة للملاحة، مع وضع تخطيط نهائي لحدود البلدين بناء على برتوكول «الآستانة» عام ١٩١٣، ومحاضر لجنة تخطيط الحدود عام ١٩١٤^(٢٣).

(٢٢) محمد عبد الغني سعودي، «الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٢٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩)، ص ٥٧.

(٢٣) انظر: أسامة الغزالي حرب، «أبعاد النزاع العراقي الإيراني»، السياسة الدولية، العدد ٦١ (تموز/يوليو ١٩٨٠)، ص ١٨٤ - ١٨٦؛ عبد الله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨)، ص ٧٧؛ جمال زهران، «أبعاد الصراع العراقي الإيراني والتوازن الإقليمي»، السياسة

استطاعت تلك المعاهدة أن تضع حدّاً مؤقتاً لخلافات البلدين حول الحدود حتى اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، حيث ما لبثت أن عادت الخلافات تدب بين البلدين من جديد.

ففي حزيران/ يونيو عام ١٩٧٩ بدأت تتواتر الأنباء حول نزاعات الحدود، حيث بدأ الطرفان بتبادل الاتهامات، حتى حدثت اشتباكات عسكرية على الحدود بينهما، وأعلن العراق حال التعبئة العسكرية في السابع من حزيران/ يونيو ١٩٧٩، وأرسلت إيران فرقة من الجيش تدعمها مئتا دبابة إلى الحدود، وحدثت الاشتباكات، وتكرّرت مرة أخرى عام ١٩٧٩، وتبادل الطرفان عمليات طرد الدبلوماسيين، وتدهور الأمر عندما أعلنت السلطات العراقية عام ١٩٨٠ عن اكتشافها محاولة تخريبية لقلب نظام الحكم في العراق بمساندة إيران، وأن حزب الدعوة الإسلامية هو الذي تزعم تلك المحاولة، وترتب على إحباط المؤامرة تنفيذ حكم الإعدام في زعيم الشيعة العراقيين الإمام محمد باقر الصدر^(٢٤).

وكان العراق قد طالب إيران رسمياً في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ بإعادة النظر في اتفاقية الجزائر التي تخلت فيها العراق عن شط العرب؛ باعتبار أن ذلك تم تحت ضغوط تعرضت لها العراق في الداخل والخارج، وأن العراق لا يقبل بهذا الاتفاق ويطلب بتعديله بشكل يضمن إعادة الأراضي العربية إليه.

الدولية، العدد ٧١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣)، ص ١١٨-١٢٣؛ اسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ١٩١-١٩٢؛ صلاح العقاد، «الأصول التاريخية للنزاع، ملف الحرب العراقية الإيرانية»، السياسة الدولية، العدد ٦٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨١)، ص ٦٢-٦٣؛ يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء التغيرات الإقليمية والعالمية (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٧)، ج ١، ص ٩٩-١٠٢؛ فاضل حسيني، مشكلة شط العرب (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)، وعبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية، ١٩٨٠-١٩٨٨ (د. م. د. ن. د.)، ١٩٩٣-١٩٩٤.

(٢٤) في أعقاب تلك المحاولة الفاشلة صدر بيان عن قيادة الثورة العراقية في السابع عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ جاء فيه «إنه بالنظر إلى إخلال الحكومة الإيرانية باتفاقية ٦ مارس عام ١٩٧٥، والبروتوكولات الملحق بها نصاً وروحاً من خلال عدم احترامها لعلاقات حسن الجوار وتدخلها السافر والمتعمد في شؤون العراق الداخلية وامتناعها عن إعادة الأراضي العراقية المغتصبة والتي جرى الاتفاق على إعادتها للسيادة العراقية الكاملة بموجب الاتفاقية المذكورة، الأمر الذي يدل على أن الجانب الإيراني يعتبر اتفاقية مارس ١٩٧٥ في حكم المنتهية، لذا قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار تلك الاتفاقية ملغاة، وإعادة السيادة الكاملة من الناحية القانونية والفعلية على شط العرب، والتصرف وفقاً لذلك» ... نقلاً عن: اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٩٠-٢٩١.

تزايد الوضع توتراً بين البلدين وتفاقت الخلافات بينهما، ولم تُجدِ المحاولات التي بذلت لتطويقها واحتوائها، خصوصاً أن إيران قد حاولت تصدير ثورتها إلى جنوب العراق، فرد العراق بطرد نصف مليون عراقي من أصل إيراني، وانفجر الوضع في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ بإعلان العراق إلغاء اتفاقية ١٩٧٥ من جانب واحد ودخول الحرب ضد إيران، مستغلاً الفوضى الثورية في إيران وانحيار المؤسسات والعزلة المفروضة على إيران نتيجة الثورة، حيث كان العراق واثقاً من انتصاره السريع على إيران لضعف جيشها، إلا أن الحرب استمرت نحو ثماني سنوات، كانت لها تأثيراتها السلبية في منطقة الخليج.

حرصت الدول الخليجية الحفاظ على توازن القوى بالمنطقة والتمسك بحدودها كما كانت منذ الوجود البريطاني، وإقامة علاقات متكافئة بين الدول قائمة على الاحترام المتبادل من دون التحرش الأيديولوجي أو التوسع، سواء أكان ذلك من جانب إيران أم العراق.

لذلك تجمعت دول الخليج الست في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتخذت سياسة تهدف إلى تطويق الحرب وحصرها في البلدين، والعمل على إنهاؤها والتصدي بفاعلية لأي تغيير في خريطة المنطقة.

لكن تطورات الحرب لم تعط دول المجلس الفرصة للتمتع بموقفها المحايد من الحرب؛ حيث بدأت الحرب تطل الدول الخليجية، ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ تم اكتشاف مؤامرة إيرانية لقلب نظام الحكم في البحرين. وبرزت، أول مرة وبشكل عملي، نظرية الأمن الجماعي الخليجي نتيجة إحساس قادة وشعوب الدول الخليجية بالمخاطر التي بدأت تتصاعد مع تكرار لهجة التهديدات الإيرانية.

ومع تصاعد المساهمة الخليجية في دعم موقف العراق سياسياً، قطعت إيران كل علاقة لها بدول المجلس الخليجي، الذي صورته إيران باعتباره مجموعة مطيعة للشيطان الأكبر «الولايات المتحدة الأمريكية»، ثم أخذت التهديدات الإيرانية للدول الخليجية صيغة الهجوم الصريح، بخاصة ضد المملكة العربية السعودية والكويت نتيجة دعمهما المالي للعراق، فبدأت البحرية الإيرانية تعرض لناقلات النفط في الخليج بعد أن بدأ العراق في قصف منصات النفط الإيرانية في منطقة «بوشهر»، وتبنت إيران سياسة «النفط للجميع أو لا أحد».

وخلال شهر أيار/ مايو ١٩٨٥ بدأت إيران بقصف الناقلات السعودية والكويتية داخل المياه الإقليمية للبلدين، الأمر الذي أدى إلى توسيع مسرح الحرب لتتجاوز الحدود العراقية - الإيرانية، وهددت إيران بضرب وتدمير المنشآت النفطية والاقتصادية لدول الخليج، وهدّدت بإغلاق مضيق هرمز، ما دفع الدول الخليجية إلى طلب مساعدة الدول الغربية في حماية ناقلاتها النفطية برفع الأعلام عليها، أو من خلال استئجار ناقلات غربية لنقل النفط الخليجي. وتعرضت دولة الكويت لعدد من الانفجارات عام ١٩٨٥، وتعرّض الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير البلاد، لمحاولة اغتيال في الخامس والعشرين من أيار/ مايو ١٩٨٥ من جانب عناصر إيرانية قتل فيها ثلاثة أشخاص وجرح خمسة عشر شخصاً.

استمرت الحرب سجلاً بين الجانبين، حتى أعلنت إيران في الثامن عشر من تموز/ يوليو ١٩٨٨ قبولها قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ بعد أن بدأت المقاومة الإيرانية تنهار، وأعلن السكرتير العام للأمم المتحدة في ٨ آب/ أغسطس ١٩٨٨ وقف إطلاق النار بين البلدين، وتحدد بصفة رسمية العشرون من آب/ أغسطس ١٩٨٨ لإعلان الوقف الرسمي للقتال، على أن تبدأ المفاوضات المباشرة بين البلدين في الخامس والعشرين من آب/ أغسطس عام ١٩٨٨ لإيجاد تسوية سلمية للنزاع^(٢٥).

إلى جانب مشكلة الحدود العراقية - الإيرانية حول شط العرب، شهدت تلك المرحلة من عمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية استمرار مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث التي احتلتها إيران منذ عام ١٩٧١ عشية إعلان قيام الدولة الاتحادية في الإمارات، مخلفة بذلك مشكلة حدودية ما زالت مستمرة حتى اليوم، إلا أنها تختلف في تداعياتها عن مشكلة شط العرب، حيث إن المنهج السلمي هو المنهج السائد من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في حل تلك المشكلة التي زادت على ثلاثة عقود.

ولقد سيطرت إيران على الجزر الثلاث عام ١٩٧١ لتحقيق أهداف عدة^(٢٦):

(٢٥) رجب، المصدر نفسه، ص ١٦٠-١٦١. هذا وقد وصف الخميني قبوله لقرار وقف إطلاق النار مع العراق بأنه «أشد فتكاً من تجرع السم، وأنه قبل ذلك القرار خضوعاً لإرادة الله وابتغاء مرضاته ولصالح إيران وبناء على توصيات القادة السياسيين في إيران». المصدر المذكور، ص ١٧٠.

(٢٦) رجب، المصدر نفسه، ص ٣٣٤-٣٣٥. ولمزيد من التفاصيل عن مشكلة الجزر الثلاث، انظر: أحمد جلال التدمري، الجزر العربية الثلاث: دراسة وثائقية، تقديم وإشراف خالد بن صقر القاسمي (الإمارات العربية: مطبعة رأس الخيمة الوطنية، [٢٠٠٠])؛ عبد الوهاب عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات

- السيطرة على هذه الجزر نظراً إلى موقعها الاستراتيجي وتحكمها بالمدخل الجنوبي للخليج العربي عند مضيق هرمز.
- تأكيد مقدرة القوات الإيرانية على استخدام القدرة العسكرية العالية عند تحرك الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج.
- إقناع العرب بدور إيران قوةً رادعة في منطقة الخليج.
- تأكيد مركز إيران في المحيط الهندي.

- كانت المصلحة الإيرانية البحتة الدافع وراء احتلال إيران الجزر الثلاث، حيث عبّر الشاه محمد رضا بهلوي عن ذلك صراحة في تصريح له لصحيفة وايندكان الإيرانية المقربة منه عام ١٩٧٠، إذ قال: «إن إيجاد قاعدة بحرية وجوية وبرية في جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى سيمكن إيران من مراقبة مدخل المحيط الهندي إلى الخليج الفارسي، وإن العدو المشترك هو الثورة العربية، وهذا العدو لو أفلح يوماً في السيطرة على الجزر سيتمكن من شل حركة تصدير النفط الإيراني إلى الخارج وإلى إسرائيل بالذات»^(٢٧).

كانت الدول الخليجية تتوقع أن قيام الثورة الإسلامية في إيران وقيام نظام جمهورية إسلامية يحل محل النظام الشاهنشاهي سوف يدفعان قدماً نحو تغيير وجهة النظر الإيرانية بصدد مشكلة الجزر الإماراتية، وأنها سوف تسعى نحو حل المسألة سلمياً وإعادة الحقوق إلى أصحابها، لكن ما حدث هو أن النهج التوسعي الإيراني لم يتغير، على الرغم من تغير النظام السياسي والأيدولوجيا الحاكمة، بل زادت حدة تلك النزعة لدى إيران الجمهورية. ومع أن إيران كانت تلتزم بالاتفاق الخاص بجزيرة أبو موسى، لكنها وبعد قيام الثورة وتصادد حدة

الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة: دراسة قانونية، كتاب الأبحاث؛ ٩ (رأس الخيمة: مركز الدراسات والوثائق، [د.ت.])؛ عبد الملك خلف التميمي، «الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية، ١٨٨٧ - ١٩٧١»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥ (حزيران/يونيو ١٩٨٨)؛ الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي؛ العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية، ١٩٢١-١٩٧١؛

Mojtahed Zahed, "The Political Geography and History of the Islands of Tunb and Abu Musa," *Iranian Journal of International Affairs*, vol. 4, nos. 3-4 (Fall- Winter 1992), and Mohammad Reza Dabiri, "Abu Musa Island: A Binding Understanding or a Misunderstanding," *Iranian Journal of International Affairs* vol. 5, nos. 3-4 (Fall-Winter 1993-1994).

(٢٧) سعيد حمد الحساني، «تطور العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران: دراسة حالة لمشكلة الجزر الثلاث»، (أطروحة دكتوراه، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ١٩٩٩)، ص ٩٥-٩٦.

الحرب العراقية الإيرانية بدأت تنتهك مختلف بنود المعاهدة، وبخاصة خلال أزمة ناقلات النفط عامي ١٩٨٧ - ١٩٨٨. في الوقت الذي حرصت فيه دولة الإمارات على عدم فتح ملف الجزر بالوسائل غير الدبلوماسية نظراً إلى الوضع الملهب في المنطقة نتيجة استمرار الحرب العراقية - الإيرانية، وظلت قضية الجزر ساكنة حتى أثّرت بقوة عام ١٩٩٢ نتيجة الإجراءات العنيفة التي اتخذتها السلطات الإيرانية تجاه سكان تلك الجزر^(٢٨).

رابعاً: قضايا الأمن والتسلّح

برزت قضية أمن الخليج باعتبارها مسألة محورية في السياسة الدولية منذ أواخر السبعينيات. والحديث عن مسألة الأمن في الخليج يعود إلى السادس عشر من كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٨، عندما أعلنت الحكومة البريطانية العمالية بزعامه هارولد ويلسون عن عزمها على الانسحاب من شرق السويس بنهاية عام ١٩٧١، وذلك إثر الرحلة التي قام بها وزير الدولة البريطاني جرو نوي روبرتس إلى إمارات الخليج وإيران والكويت والسعودية، وكان قرار الحكومة العمالية بالانسحاب من الخليج هو نتيجة طبيعية للمشكلات الاقتصادية التي واجهتها بريطانيا في ذلك الوقت، واتساقاً مع برنامج الحد من الالتزامات الخارجية لبريطانيا، حيث قال ويلسون إن حكومته «قررت الانسحاب العسكري من الشرق الأقصى والخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١»^(٢٩).

وقد بدأت في ذلك الوقت تيارات عنيفة واتجاهات متعارضة تتطلع إلى المنطقة، وكل منها يتهيأ لملء الفراغ الأمني المحتمل حدوثه.

في ذلك الوقت، كانت إيران تسير في الركب الأمريكي باعتبارها أهم الدول الحليفة لها في المنطقة، ومن ثم كانت إيران العمود الأساسي للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج في أعقاب الانسحاب البريطاني التي عرفت بمبدأ «نيكسون»، أو ما أطلق عليه «سياسة العمودين المتساندين»، حيث وجدت واشنطن أن خير سياسة يمكن اتباعها إزاء منطقة

(٢٨) أنور قرقاش، «إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة: الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل»، في: السويدي، محرر، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، ص ٢١٥.

(٢٩) سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢)، ص ١٥٤ - ١٥٥.

الخليج عموماً هي عدم التدخل المباشر، وقد تمحورت هذه السياسة في أعقاب الانسحاب البريطاني في الأسس التالية:

- حماية استقلال الكيانات العربية الصغيرة التي ظهرت حديثاً.
 - الحفاظ على حرية الدول الغربية في الوصول إلى نفط الخليج.
 - الاستقرار السياسي المعتمد على أيديولوجيا النظم المحافظة في الخليج يعتبر ضرورياً لاستقرار تدفق النفط وإبعاد الخطر الشيوعي.
 - عدم الترحيب بأي حركة متطرفة ثورية، سواء جاءت من الداخل أم كانت وافدة من الخارج.
 - تأييد إيران والسعودية دبلوماسياً وعسكرياً لضمان الاستقرار في المنطقة.
- ومن ثم عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم الجهود الإقليمية وتوجيهها نحو إقامة نظام للدفاع عن الأمن ولتحقيق التنمية في جو من الاستقرار بعيداً عن التدخلات الخارجية، وبخاصة التدخلات السوفياتية^(٣٠).
- ثم أعلن يوجين روستو، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، أن الولايات المتحدة الأمريكية ستشجع قيام تحالف أممي إقليمي في منطقة الخليج يعتمد بالمقام الأول مشاركة الدول القوية والمستقرة في المنطقة التي يمكنها وضع بنود مبدأ «نيكسون» موضع التنفيذ على أرض الواقع، وهي إيران وباكستان والسعودية والكويت وتركيا.
- إلا أن السعودية امتنعت عن المشاركة في تلك المهمة، وعندها أعلن شاه إيران أن بلاده ستتحمل وحدها عبء الدفاع عن أمن الخليج، بل إنه سيعمل على توسيع تلك المهمة لتشمل الدفاع عن منطقة المحيط الهندي أيضاً^(٣١).

ارتكز الدور الذي رسمه نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر على الابتعاد عن

David E. Long, "United States and the Persian Gulf," *Current History* (January 1979), pp. 27-30. (٣٠)

(٣١) اسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ٢٧-٢٨.

التدخل المباشر من دون تغيير الاستراتيجية المرتكزة على صفات تفوق الولايات المتحدة الأمريكية وحماية مصالحها الاقتصادية، الأمر الذي يفترض قيامها بدعم الأنظمة الحليفة عسكرياً واقتصادياً لكي تتمكن من القيام بدور الحارس لمصالحها، وتبعاً لذلك تكدّست ترسانات الأسلحة في العديد من دول العالم، ومنها السعودية وإيران الشاه^(٣٢).

توافق ذلك مع التطلعات التوسعية الإيرانية والرغبة في القيام بالدور الرئيس في حماية أمن المنطقة، فكانت إيران الشاه هي القوة الإقليمية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة بتطبيق سياستها في المنطقة، ومن ثم أمدتها بكل مقومات القوة العسكرية للقيام بهذا الدور، نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية التي وعت الدرس جيداً في فيتنام من جرّاء التدخل المباشر، وتزايد الاقتناع الأمريكي بقيام إيران بذلك الدور بعد رفض السعودية المشاركة في تطبيق تلك الاستراتيجية.

ثم أعلن نيكسون في أيار/ مايو ١٩٧٢ استعداد الولايات المتحدة الأمريكية بيع إيران كل ما تريده من أسلحة ومعدات عسكرية، وجاء تصريح وزير الدفاع الأمريكي إليوت ريتشاردسون في عام ١٩٧٣ ليعكس ذلك الاتجاه ويؤكد، حيث قال: «إننا ننظر إلى الدول الكائنة في منطقته الخليج على أنها تشكل نقطة الأساس في كل الجهود الرامية إلى توفير الأمن والاستقرار لها، ومن ثم فقد شرعنا في تصميم برنامج للمساعدات العسكرية، سنتولى تقديمه لبضع دول مختارة في الخليج بما يتفق وهذه الغاية، واضعين بحسابنا أن تأتي إيران والسعودية في مقدمة هذه الدول»^(٣٣).

ساهمت المبيعات العسكرية الأمريكية الضخمة لإيران في إنعاش الصناعة العسكرية الأمريكية التي كانت تواجه أزمة بعد انتهاء الحرب الفيتنامية، وتواكب ذلك مع الطفرة النفطية عام ١٩٧٣ التي ساعدت على توفير الموارد النقدية اللازمة لزيادة كميات السلاح المشتراة من الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي كانت الرغبة الإيرانية للسيطرة على الخليج وسد الفراغ الأمني جاححة.

(٣٢) زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢)، ص ٥٨.

(٣٣) Dale R. Tahtinen, *Arms in the Persian Gulf*, with a Foreword by Melvin R. Laird, Foreign Affairs Study; no. 10 (Washington: American Enterprise Institute for Public Policy Research, [1974]), p. 24.

إلا أن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ مثّل ضربة للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة نتيجة سقوط الشاه وانفتاح ثغرة الأمن في الخليج مرة أخرى بعد التغيير الذي حدث في السياستين الداخلية والخارجية لإيران الثورة.

وفي الوقت الذي أوجد الاتحاد السوفياتي قدماً له في أفغانستان أدّى إلى تفاقم الصراع حول منطقة الخليج العربي، كانت الثورة في إيران قد أدت إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي. فعلى الرغم من تغيير الوجوه الرابضة على سدة الحكم في إيران بعد الإطاحة بالنظام الملكي الشاهنشاهي وإحلاله بنظام إسلامي جمهوري، فإن تصريحات القادة الجدد تؤكد أن سياسات إيران التوسعية لم تنته بانتهاء حكم الشاه، الأمر الذي أدى إلى حدوث تغييرات في الصيغ المطروحة لتحقيق استقرار المنطقة وأمنها.

فبدلاً من أن تؤدي الثورة إلى تغيير توجهات إيران التوسعية في المنطقة، وأن تعيد الجزر العربية الثلاث التي احتلتها عام ١٩٧١، وذلك باعتباره نوعاً من إظهار حسن النوايا للنظام الجديد، واصلوا تمسكهم بأطماع الشاه القديمة في التوسع على حساب دول المنطقة، بل وصل الأمر إلى عدم إخفاء الرغبة في السيطرة على دول المنطقة كلها بإعلان مبدأ تصدير الثورة إلى الدول الخليجية، من خلال أساليب تؤدي إلى إيجاد حالات من عدم الاستقرار في تلك الدول^(٣٤).

استندت دعاوى آية الله الخميني تجاه منطقة الخليج على العامل الإسلامي، باعتبار أن الثورة الإيرانية هي ثورة المسلمين جميعهم، وحاول تحقيقها من خلال تأكيد ما يلي:

- التأكيد على أن منطقة الخليج هي منطقة نفوذ إيرانية.
- تأليف جبهة تحرير في البحرين.
- تدعيم حزب الدعوة في العراق الموالي لإيران وأفكار الثورة.
- محورية فكرة تصدير الثورة إلى دول الخليج.

(٣٤) خالد محمد أحمد الملا، «السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٢»، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٨)، ص ١٨٩.

- السيطرة على الممرات الداخلية للخليج، حتى تتمكن إيران من السيطرة على الموارد الاقتصادية لدول المنطقة.

- الدخول في صراع مسلح ضد العراق بهدف إضعاف أكبر قوة عربية في منطقة الخليج، ومن ثم تهديد باقي دول المنطقة وإثارة القلاقل فيها من خلال استغلال الأقليات الموالية لها للقيام بأعمال الإرهاب والتخريب.

وقد توالى تصريحات آية الله الخميني والعديد من المسؤولين الإيرانيين حول مفهوم الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج وفقاً لمنظار قيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الذي يكمن في الاستقلال الفعلي لدول الخليج من ارتباطها بالقوى العظمى، وقيام حكومات إسلامية صحيحة في دول الخليج العربية.

والمقصود بالحكومات الإسلامية وفقاً للمفهوم الإيراني هو إلغاء الحكم الملكي الوراثي السائد في دول الخليج، لأن الإسلام وفقاً لذلك التصور يعارض قيام الحكومات الملكية، ويحث على إنشاء حكومات جمهورية يسيطر عليها رجال الدين كما حدث في النموذج الإيراني^(٣٥).

مثل مبدأ تصدير الثورة الإسلامية منطلقاً فكرياً وحركياً تجاه دول الخليج العربية باعتباره الأداة لتحقيق الأهداف العقائدية التي أعلنتها الثورة الإيرانية. ورأت إيران أن منطقة الخليج هي أولى مناطق تطبيق تلك الاستراتيجية.

هدّدت إيران باحتلال البحرين باعتبارها جزءاً تابعاً لإيران، وأعلن قادتها عدم التخلي عن الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة منذ عام ١٩٧١، بل إن الحسن بن علي صدر، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أعلن أن دول الخليج بما فيها المملكة العربية السعودية ليست دولاً مستقلة بالنسبة إلى إيران.

وأدت التوجهات الإيرانية الجديدة تجاه أمن الخليج ودول المنطقة وعلاقاتها الخارجية خصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية - الشيطان الأكبر - إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين بفرض حظر تسليحي على أي صادرات عسكرية إلى إيران، الأمر الذي أدى إلى حرمان القوات المسلحة الإيرانية من الحصول

(٣٥) Ramazani, *Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East*, pp.27-31.

على أي أسلحة جديدة، والعجز عن الحصول على قطع الغيار اللازمة لصيانة الأسلحة والمعدات، في الوقت الذي كانت إيران فيه بحاجة ماسة إلى تلك الأسلحة للمساعدة في حربها ضد العراق الذي استغل الفوضى الداخلية في إيران وضعفها الناجم عن عزلتها الدولية بسبب أزمة الرهائن الأمريكية وقام بغزوها للقضاء على الثورة الإسلامية فيها في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠^(٣٦).

لذلك لجأت إيران إلى الدول الشرقية خلال فترة حكم الخميني، على الرغم من عدم تناسب التسليح الشرقي مع التسليح الغربي الذي كانت تتلقاه إيران الشاه، خصوصاً أن إيران كانت قد بدأت برنامجاً متكاملاً لإنشاء مفاعل للطاقة النووية في مدينة «بوشهر» بمساعدة ألمانيا في عهد الشاه، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد قيام الثورة الإسلامية فرضت حظراً على تصدير التكنولوجيا النووية إلى إيران، ودعت كلاً من ألمانيا وفرنسا إلى عدم استئناف التعاون مع طهران ما لم تقدم الحكومة الإيرانية تأكيدات كافية عن التزامها بعدم الانتشار النووي، ومن ثم تعثرت جهود البرنامج النووي الإيراني.

لجأت إيران في عام ١٩٨٥ إلى الصين؛ حيث أبرمت معها اتفاقاً للتعاون النووي المشترك، يشمل تدريب المهندسين الإيرانيين في الصين، ونقل تكنولوجيا البحوث النووية، وإنشاء مفاعل صغير للبحوث طاقته سبعة وعشرون كيلووات في منشأة بحوث في «أصفهان»، كما أجرت مفاوضات مشابهة مع روسيا لشراء مفاعلين نوويين وإكمال مفاعل «بوشهر» الذي لم تستكملة الشركات الألمانية.

وفي عام ١٩٨٦ بدأت إيران توسيع دائرة التعاون النووي مع الأرجنتين وكوريا الشمالية وباكستان والهند، حيث وقّعت في عام ١٩٨٧ اتفاقاً مع الأرجنتين للحصول على وقود نووي أرجنتيني من اليورانيوم المخصب غير المخصص للأغراض العسكرية لمفاعل «طهران» التجريبي، ثم اتفقت مع جنوب أفريقيا في الفترة ٨٨ - ١٩٨٩ للحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم المركز.

نشطت إيران في مجال تطوير وإنتاج الأسلحة الباليستية متوسطة المدى، وكثفت جهودها

(٣٦) محسن ميلاني، «سياسة إيران في الخليج من المثالية والمجاهدة إلى البراجماتية والاعتدال»، في: السويدي، محرز، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، ص ١٢٣.

في ذلك المجال منذ عام ١٩٨٨ مع كل من كوريا الشمالية والصين، حيث اعتمدت على كوريا الشمالية في تصنيع الصاروخ «سكود ب»، وعلى الصين في تصنيع صواريخ فئة «إم» يتراوح مداها بين ثمانمئة وألف كيلومتر.

واستطاعت إيران بموجب هذا البرنامج إنتاج صواريخ عدة مختلفة النوع مثل (سكود ب)، (عقاب)، (هوشاك)، وتم استخدامها على نطاق واسع خلال حرب المدن في المراحل الأخيرة للحرب العراقية - الإيرانية خلال الفترة من آذار/ مارس إلى تموز/ يوليو ١٩٨٨، كما أنتجت الصاروخ (إيران ١٢٠) الذي يبلغ مداه مئة وثلاثين كيلومتراً، والصاروخين (شاهين ١)، و(شاهين ٢) اللذين يصل مداهما نحو مئتي كيلومتر، وأعلن عنها في نيسان/ أبريل ١٩٨٩^(٣٧).

وفي مجال إنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، نجد أن نجاح إيران في هذا المجال يفوق نجاحها في مجال الطاقة النووية.

لم تخف القيادة الإيرانية قدرتها على إنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، حيث صرح هاشمي رفسنجاني، رئيس البرلمان آنذاك، في عام ١٩٨٨ قائلاً: «تعتبر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية قنابل الفقراء النووية، ويمكن إنتاجها بسهولة، ويجب علينا التفكير فيها للدفاع عن أنفسنا. وعلى الرغم من أن استخدام هذه الأسلحة غير إنساني، فإن الحرب العراقية - الإيرانية علمتنا أن القوانين الدولية حبر على ورق».

لذلك تبنت إيران برنامجاً نشطاً للحرب الكيميائية، وأصبح بمقدورها إنتاج مئات عدة من الأطنان من عوامل الحرب الكيميائية كل عام مثل غاز الخردل، الكلورين، الفوسجين، وهيدروجين السيانيد. ولديها القدرة على إنتاج عوامل الأعصاب مثل غاز السارين.

وخلال الحرب مع العراق أنفقت إيران نسبة كبيرة من إجمالي العملة الصعبة والطاقة الاستيرادية على مشتريات السلاح، وعلى الرغم من ذلك لم تستطع إيران مجازة العراق في مجال شراء السلاح، فخلال الأعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٣ تعاقدت إيران على شراء أسلحة تقدر قيمتها بنحو ٥,٤ مليار دولار فقط، بينما بلغت قيمة التعاقدات العراقية خلال الفترة ذاتها نحو

(٣٧) رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، ج ١، ص ٣٤١-٣٤٣.

١٧,٦ مليار دولار. وبينما بلغت واردات إيران من السلاح خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ نحو ١٠,٥ مليار دولار، كانت واردات السلاح العراقية ٢٩,٧ مليار دولار^(٣٨).

هذا إلى جانب رداءة نوعية السلاح الإيراني المستورد من الصين وكوريا الشمالية مقابلة بتفوق نوعية السلاح الغربي المصدّر إلى العراق، ما أدى إلى إلحاق العراق بإيران عدة هزائم متلاحقة في المراحل الأخيرة للحرب، واستطاع استعادة الفاو، ما حدا بالقيادة الإيرانية إلى قبول القرار ٥٩٨ الذي يقضي بوقف الحرب بين البلدين.

خامساً: قضايا التعاون الإقليمي

تعتبر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إيران ودول الخليج أبرز نواحي التعاون الإقليمي المشترك بين الجانبين، بغض النظر عن المشكلات الأخرى التي تطرحها النواحي السياسية والأمنية من تلك العلاقات، فالعلاقات التجارية والاقتصادية بين الساحلين العربي والفارسي للخليج علاقات قديمة، تعود بجذورها إلى القرن السابع عشر، حيث أدت الموانئ الفارسية دوراً ملموساً في تنشيط حركة التجارة البينية لدى الجانبين.

من ثم كان الخليج - ولا يزال - عاملاً من عوامل الاتصال الاقتصادي والتجاري بين سكان الساحلين العربي والإيراني، وازدادت تلك العلاقات قوة وصلابة في العصر الحديث بحكم الاستقرار والازدهار الاقتصاديين الذين تمتع بهما سكان الساحلين العربي والإيراني^(٣٩).

وتعتبر المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات أكثر الدول الخليجية دخولاً في علاقات مع إيران منذ بداية الحكم البهلوي في إيران عام ١٩٢٥ وحتى سقوطه في عام ١٩٧٩.

لم تكن علاقات إيران بالدول الخليجية علاقات تعاونية في مجملها، إذ ظلت حتى نهاية حقبة الستينيات يشوبها قدر كبير من التوتر والحذر، نتيجة السياسة الإيرانية في الخليج بصفة خاصة، أو نتيجة سياستها تجاه الدول العربية بصفة عامة.

(٣٨) أنتوني كوردسمان، «قدرات إيران العسكرية: هل هي مصدر تهديد»، في: السويدي، محرز، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، ص ٣١١-٣١٢.

(٣٩) عائشة علي السيار، «الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة للوحدة بين إمارات الساحل العماني»، (أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية البنات، ١٩٨٣)، ص ٢١.

وأدى ذلك الوضع بالمملكة العربية السعودية، باعتبارها الدولة الخليجية العربية الأولى وبحكم امتدادها على السواحل العربية للخليج، أن تعمل على مواجهة الادعاءات الإيرانية واستمرار التغلغل الإيراني البشري والاقتصادي في المنطقة. هذا إلى جانب الاختلاف المذهبي بين السنة في السعودية والشيعة في إيران.

غير أن هذا الوضع بدأ يتغير منذ نهاية الستينيات، وبدأ يحدث تحول في العلاقات الإيرانية الخليجية؛ حيث تم دفع إيران والسعودية والكويت إلى التعاون والتقارب في ما بينها لمواجهة الخطر السوفياتي والحركات اليسارية التي بدأت تظهر في جنوب الخليج منذ تأسيس جبهة تحرير ظفار عام ١٩٦٤ التي تحولت عام ١٩٦٨ إلى جبهة تحرير عُمان والخليج العربي، في الوقت الذي أصبح فيه نظام الحكم في العراق بقبضة النظام البعثي اليساري الذي وطد علاقته بالاتحاد السوفياتي بشكل رسمي عام ١٩٧٢ بتوقيع اتفاقية صداقة وتعاون مشترك.

وعندما أنهت بريطانيا وجودها في الخليج العربي، ساد التخوف من مساندة الاتحاد السوفياتي للحركات اليسارية في الدول الخليجية، وخصوصاً في الكويت وسلطنة عُمان.

في الوقت نفسه، أيدت الولايات المتحدة الأمريكية المساعي التي كانت تقوم بها بريطانيا لإنشاء نظام دفاعي مشترك يركز على محاور رئيسة تضم كلاً من إيران وباكستان والمملكة العربية السعودية والكويت لإقامة نظام أمن إقليمي في منطقة الخليج العربي بعد انسحاب القوات البريطانية من المنطقة عام ١٩٧١ في مواجهة النفوذ السوفياتي المتصاعد في المنطقة، إلا أن تلك الجهود فشلت لرفض الرأي العربي لأي تنظيم دفاعي يضم إيران ودولاً غير عربية لخدمة المصالح الأمريكية والغربية.

من ثم بادرت إيران بطرح مشروع لتوقيع ميثاق أمن ثلاثي بين إيران والسعودية والكويت، لكن الكويت والسعودية رفضتا ذلك الحلف الدفاعي نتيجة ضغوط عربية وبخاصة الضغوط العراقية، في الوقت الذي كانت فيه إيران تتقارب بشدة مع عدو الأمة العربية إسرائيل وتمدها بالنفط، وتقيم معها علاقات دبلوماسية واقتصادية قوية، بينما تضاربت التصريحات العربية والإيرانية حول عروبة الخليج أو فارسيته^(٤٠).

(٤٠) جمال زكريا قاسم، العلاقات الإيرانية بالمملكة العربية السعودية والخليج العربي على عهد الأسرة البهلوية (١٩٢٥-١٩٧٩)، في: قاسم ورزق، محرران، العلاقات العربية الإيرانية، ص ١٤٧-١٥١.

وعلى الرغم من تلك الأوضاع المثيرة للقلق في علاقات إيران بدول الخليج العربي على المستويات السياسية والأمنية، فإن الزيارات التي قام بها الشاه إلى السعودية والكويت وتوقف إيران عن إثارة ادعاءاتها في البحرين قد دعمت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين الإيراني والعربي في الخليج، إذ أكد البيان المشترك الذي صدر في أعقاب زيارة الشاه للكويت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨ ضرورة توثيق التعاون بين البلدين من أجل مصلحة المنطقة وازدهارها، والحرص على تطوير العلاقات الكويتية - الإيرانية في المجالات كلها وبخاصة ما يتعلق منها بالنواحي التجارية والاقتصادية، وهو ما مهد الطريق لتوقيع عدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية بين البلدين.

ففي الكويت، تم التوقيع على اتفاق تجاري بين البلدين في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٨ لتوطيد وتنويع وتوسيع العلاقات الاقتصادية، وإيجاد التسهيلات في التجارة بين البلدين على أساس المساواة في الحقوق والمصالح المتبادلة.

وفي طهران، تم توقيع اتفاق ترانزيت بين الحكومتين الكويتية والإيرانية في الثامن من كانون الثاني/يناير ١٩٧١ يهدف إلى تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتسهيل مرور البضائع ووسائل النقل والمسافرين عبر إقليميهما^(٤١).

ومن ناحية أخرى، توسعت العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية وإيران نتيجة ظهور النفط وبروز إيران والسعودية باعتبارهما من أكبر الدول المنتجة للنفط في المنطقة، وقد دعم من تلك العلاقات تحول الموقف الإيراني من إسرائيل، من التعاون والدعم الكامل إلى التنديد باحتلالها للأراضي العربية عام ١٩٦٧، ومطالبة إيران لها بالانسحاب من تلك الأراضي، الأمر الذي أدى إلى إعادة العلاقات الإيرانية - السعودية إلى حال الصفاء، وتبذلت الزيارات الرسمية بين مسؤولي البلدين، ففتحت مجالات جديدة للتعاون الإقليمي بين البلدين، حيث طرح الشاه رضا بهلوي خلال زيارته للسعودية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٨ مشروع إقامة سوق إسلامية مشتركة، واستمر التعاون بين البلدين، وتنامت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، حتى وصل الأمر إلى توقيع معاهدة تجارية

(٤١) نهاد تقي، «واقع التبادل التجاري بين الكويت وإيران»، ورقة قدمت إلى: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ج ٢ (الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠٠٠)، ج ٢، ص ١٧٠-١٧١.

رسمية في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٧٢^(٤٢).

وعلى الرغم من أن النفط لم يكن هو المجال الوحيد للعلاقات الاقتصادية بين إيران والمملكة العربية السعودية، إلا أنه مثل المحور الأساسي لتلك العلاقات، لذلك كان التضارب في سياسة البلدين تجاه أسعار النفط والموقف من القرار العربي باستخدام سلاح النفط خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر سبباً في تراجع مجالات التعاون بينهما، حيث لم تشارك إيران في الحظر النفطي على الدول المساندة للعدوان الإسرائيلي، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا.

تغير هذا الوضع بالنسبة إلى علاقات التعاون بين إيران ودول الخليج، وخصوصاً العلاقات الإيرانية - السعودية منذ عام ١٩٧٩ نتيجة تغير النظام السياسي في إيران بعد الثورة الإسلامية، في الوقت الذي دعت فيه القيادات الإيرانية الجديدة إلى تصدير الثورة الإسلامية، وتواكب معها قيام مجموعة من المسلحين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ باحتلال المسجد الحرام ومعظمهم من الشيعة، بزعم إعلان أحدهم بوصفه المهدي المنتظر، وحدثت اضطرابات في عدد من المدن السعودية والخليجية ذات الكثافة الشيعية حتى استطاعت القوات السعودية بمساندة فرنسية إنهاء تلك الأزمة والقبض على مدبريها بعد خمسة عشر يوماً من اندلاعها^(٤٣).

تزامن مع تلك الأوضاع الغزو السوفييتي لأفغانستان واندلاع الحرب بين العراق وإيران في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، لتزداد بذلك التهديدات الموجهة لأمن الخليج، ويفتح الباب أمام التدخل الأجنبي في المنطقة.

لذلك اتجهت الدول الخليجية الست «المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، وسلطنة عُمان» إلى التوحد في تنظيم إقليمي جديد، وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد اعتبرت إيران هذا التجمع أداة لإبعادها عن شؤون المنطقة الخليجية، الأمر الذي يمثل وضعاً غير ملائم للمصالح الإيرانية^(٤٤).

(٤٢) سعيد باديب، العلاقات السعودية الإيرانية، ١٩٣٢ - ١٩٨٣ (لندن: دار الساقى؛ مركز الدراسات الإيرانية والعربية، ١٩٩٤)، ص ١٤١ - ١٤٣.

(٤٣) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراة؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٤٥٨.

(٤٤) رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، ج ١، ص ٣٢٠.

على الرغم من أن مرحلة الحكم الخميني قد تميّزت بالصراع بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وبصفة خاصة السعودية والكويت نتيجة الدعم اللامحدود الذي قدمته الدولتان إلى العراق في حربه مع إيران ونتيجة توجهات الأيديولوجيا العدائية التي حملها معه النظام الجديد في إيران، ونتيجة الثورة الإسلامية في إيران تحولت إيران من درع وحليف استراتيجي للدول العربية في الخليج إلى مصدر تهديد محتمل، وأدت الحرب العراقية - الإيرانية بالدول الخليجية إلى مراجعة خريطة تحالفاتها الإقليمية^(٤٥).

أحبطت الثورة الإيرانية التفاؤل الذي ساد العديد من الأوساط الخليجية بأن إيران الإسلامية سوف تتوقف عن الأطماع الامبراطورية للشاه، وستتخلى عن دورها باعتبارها شرطي الخليج يستخدم القوة والقهر لتحقيق أطماعه. ولكن تمسك إيران الإسلامية بالجزر العربية الثلاث المحتلة، وجهودها في تحريك الأقليات الشيعية في الدول الخليجية لتهديد استقرار تلك الدول واتباع سياسة تصدير الثورة الإسلامية إليها، كل ذلك أحبط الآمال الخليجية، ومن ثم غلبت التفاعلات الصراعية بين إيران ودول الخليج خلال فترة الجمهورية الأولى على التفاعلات التعاونية، وتقلصت أطر التعاون ومستوياته، وانحصرت جهود التعاون ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي فقط، في الوقت الذي انشغلت إيران بحربها مع العراق التي دامت نحو ثماني سنوات.

ويتضح من متابعة العلاقات التجارية والاقتصادية بين إيران ودول الخليج العربي خلال فترة حكم آية الله الخميني أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي أكثر الدول الخليجية دخولاً في علاقات تجارية مع إيران، فعلى الرغم من القلق الذي يصل إلى حد التوتر أحياناً والذي يشوب العلاقات الإيرانية - الإماراتية بسبب مشكلة الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران، فإن وجود روابط ودية وثيقة بين إيران وإمارتي دبي والشارقة جعل دولة الإمارات وبالتحديد إمارة دبي أهم سوق عربية تحصل منها إيران على الواردات، خصوصاً أن دبي تعتبر أهم مركز إقليمي لتجارة الترانزيت في منطقة الخليج، فدولة الإمارات لا تصدر إلى إيران سلعاً مصنعة محلياً، بل تصدر إليها سلعاً مستوردة من الخارج «تجارة الترانزيت».

Hassan Hamdan Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States* (London: Saqi Books, 1994), p. 101.

ويوضح الميزان التجاري بين الإمارات وإيران خلال الفترة ١٩٨٥ وحتى ١٩٨٩ أنه يميل لمصلحة دولة الإمارات دائماً. فقد بلغت الواردات الإيرانية من دولة الإمارات العربية المتحدة نحو ٣٥٠، ٥٣٧، ٣٩٠، ٢٧٦، ٩٤٩ مليون دولار في الأعوام ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩.

بينما كانت الصادرات الإيرانية إلى الإمارات نحو ٧٢، ٨٦، ١٣٣، ١١٥، ١٤٠ مليون دولار في الأعوام ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩.

تأتي السعودية في المركز الثاني بعد الإمارات من حيث التبادل التجاري مع إيران خلال فترة الحكم الخميني، وخلال تلك الفترة تذبذب الميزان بين البلدين بين الفائض والعجز بنسب متقاربة، وباستثناء عام ١٩٨٩ حيث تحقق للمملكة العربية السعودية فائض بلغ نحو سبعة وثمانين مليون دولار، فبلغت صادراتها لإيران ثمانية وثمانين مليون دولار، بينما كانت وارداتها لا تتعدى المليون دولار خلال ذلك العام.

يعود ضعف العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية وإيران إلى عوامل سياسية تتعلق بالصراع بين البلدين، الذي وصل إلى حد القطيعة الدبلوماسية عام ١٩٨٨ نتيجة أعمال الشغب الإيرانية خلال موسم الحج، وبسبب الخلاف المذهبي بين البلدين، والموقف السعودي من الحرب العراقية - الإيرانية، وهذا السبب الأخير هو نفسه الذي حدا بالعلاقات التجارية بين الكويت وإيران إلى التراجع للمرتبة الثالثة في الترتيب الخليجي، نتيجة ظروف الحرب ولجوء الكويت إلى المساعدة الأجنبية لحماية ناقلاتها النفطية خلال الحرب.

أما البحرين وقطر وعمان، فإنه على الرغم من محدودية العلاقات التجارية بينها وبين إيران، فإن الميزان التجاري يميل في معظم السنوات لمصلحة تلك الدول، خصوصاً بالنسبة إلى قطر وسلطنة عمان^(٤٦).

(٤٦) اعتمدنا في تحليل الميزان التجاري بين إيران وبين الدول الخليجية على: أحمد السيد النجار، «العلاقات الاقتصادية الإيرانية: ماض متذبذب ومستقبل مرهون بالعلاقات السياسية»، في: قاسم ورزق، محرران، العلاقات العربية الإيرانية، ص ٢٦٣ - ٢٧٨.

الجدول رقم (٤-١)
الميزان التجاري بين إيران والدول الخليجية ١٩٨٥-١٩٨٩ بالمليون دولار

	١٩٨٩		١٩٨٨		١٩٨٧		١٩٨٦		١٩٨٥		
	الواردات من	الصادرات	الواردات من	الصادرات	الواردات من	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
	إيران	إلى إيران	إيران	إلى إيران	إيران	إلى إيران	من إيران	إلى إيران	من إيران	إلى إيران	
١٤٠		٩٤٩	١١٥	٢٧٦	١٣٣	٣٩٠	٨٦	٥٣٧	٧٢	٣٥٠	الإمارات
١		٨٨	٤	١٣	٢٧	١٠	١٦	٢٧	١٧	١١	السعودية
١٧		٢٦	١٨	٢	١٦	٤	٩	١٨	١٠	٣٦	الكويت
٣		٣	٢	-	٢	٤	٢	٧٦	٣	٨	البحرين
-		٤	-	٣١	-	٥	-	١٣	-	١٣	قطر

الفصل الخامس

السياسة الإيرانية خلال الجمهورية الثانية

(١٩٨٩ - ١٩٩٧)

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الثانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٧، من خلال خمسة محاور رئيسية، وذلك في خمسة مباحث على النحو التالي:

أولاً: الأيديولوجيا الإيرانية

إذا كان الفكر الثوري ومبدأ تصدير الثورة وتقديم الحكومة الإيرانية لنفسها نموذجاً للحكومة الإسلامية التي يجب على باقي دول العالم الاقتداء بها والسعي على نهجها نفسه هي أساس الأيديولوجيا التي قامت على نشرها الحكومة الإيرانية في عهد آية الله الخميني خلال الجمهورية الأولى من عمر الدولة الإيرانية في مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية، إلا أن ذلك الفكر الأيديولوجي قد طرأت عليه تغييرات نتيجة المراجعة التي خضع لها تحت ضغط الظروف الدولية والإقليمية - وحتى الداخلية - التي مرت بها إيران طوال عمر الجمهورية الأولى، وورثها هاشمي رفسنجاني خلال ولايته الأولى والثانية للجمهورية الإيرانية الثانية، لذلك كان عليه أن يتبع أيديولوجيا أكثر براغماتية من تلك التي كانت متبعة خلال حكم الخميني، مبتعداً شيئاً فشيئاً عن سياسة تسييس الدين، والتخفيف من إطلاق شعارات تصدير الثورة واتهام النظم الخليجية والعربية بأنها لا تمثل الإسلام الحقيقي.

وقد يكون التحول في الأيديولوجيا الإيرانية نتيجة أحد الأسباب التالية^(١):

(١) علاء طاهر، «تسييس الدين: إشكالية السياسة الإيرانية بين منطقة الخليج والساحة الدولية»، السياسة الدولية، العدد ٢٢ (حزيران/ يونيو ١٩٩٤)، ص ٥.

- إن العمل من أجل الإسلام على صعيد الساحة العالمية لا بد أن يجري بصمت، ومن دون دعاية إعلامية تكفر الآخر وتخطط لأعمال عنف داخل بلدان العالم العربي والإسلامي، ويجب أن يكون هذا العمل ضمن حدود القانون الدولي. ولذلك سيكون فاعلاً بخدمته القضايا الإسلامية في العالم من دون أن يثير ردود فعل عكسية ومعادية للإسلام باعتباره «دين» إرهاب مثلاً قدمته إيران إلى العالم.

إن الخدمات التي تقدمها دول إسلامية للشعوب الإسلامية على الصعيد العالمي وبشكل إيجابي فاعل وصامت تحقق نتائج إيجابية كبيرة في هذا المجال، من دون أن ينبثق صوت يدين الإسلام باعتباره دين إرهاب، أما إيران فكانت تعمل على عكس هذه السياسة العقلانية والمؤثرة.

- إن كل الأساليب التي قامت إيران بدعمها باعتبارها أعمال عنف أو إدانات إعلامية من أجل تحقيق أهداف التفوق الإقليمي داخل الخليج أو تحقيق بروز دولي لها باعتبارها رائدة للإسلام، هي أساليب أخفقت بشكل مطلق عالمياً، ولم تجن من خلالها إلا نتائج عكسية باتهام الإسلام باعتباره دين إرهاب وعنّف.

- إن الثورة الإسلامية في إيران التي قامت على أساس تصدير الثورة إلى البلدان المجاورة أولاً ثم إلى البلدان الأوروبية اصطدمت بواقع أن الوضع الدولي لم يسمح أبداً بتصدير الثورات، فعلى الرغم من أن الثورة الإيرانية قد حظيت بتأييد شعبي عالمي في بداية انبثاقها باعتبارها ثورة على الاستبداد وعلى دكتاتورية شاه إيران، فإنها قد غدت موضع شك عالمي بسبب تأييد السلطة الإيرانية لعمليات الإرهاب والعنف التي تمارسها جماعات تدّعي الإسلام. وهذا الأسلوب جعل الثورة الإيرانية توصف بأنها نموذج عنفي.

المفترض في أي نموذج ثوري أن يحقق نجاحاً داخلياً قبل تصديره إلى الدول المجاورة، فلا بد أولاً من بناء ذلك النموذج داخلياً، بحيث ينطلق إلى الخارج من أرضية صلبة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كافة، وحتى العسكرية. وعلى الثورة أن تثبت نجاحها داخلياً باعتبارها نموذجاً إصلاحياً أولاً حتى تجد قبولاً لدى الآخرين في الخارج.

إلا أن ذلك لم يتحقق على صعيد الجبهة الداخلية في إيران، ولم يكن له أي مردود إيجابي، سواء على مستوى الحياة الاقتصادية أم على مستوى التنفيذ، أم حتى على مستوى تطبيق

الإسلام ذاته داخل إيران. فلم يكن الوضع الاقتصادي في إيران مبشراً بأي صعود، بل العكس؛ إذ تراجع الاقتصاد الإيراني وحدث له انتكاسة حقيقية نتيجة هبوط عائدات النفط، وارتفاع الديون الخارجية مع تزايد الاستيراد العشوائي للمنتجات الاستهلاكية والمعدات العسكرية، وعدم كفاية الاستثمارات الوطنية والأجنبية لانعدام الثقة من جانب المستثمرين، إلى جانب قصور البنية التحتية ونقص الخدمات العامة، واتباع سياسة ضريبة غير ملائمة، وقصور الإنتاجية وغياب الحوافز لدى الشغيلة، وانتشار الفوضى العامة بسبب نقص الكوادر ذوات الكفاءة نتيجة نزيف العقول وهروب الأدمغة إلى الخارج، واستفحال البيروقراطية في الإدارات وفي الشركات والمصانع القومية والتابعة للقطاع العام. والتهمام الملاي لمصادر الممتلكات العامة من خلال اللجان والمؤسسات الخيرية المنتشرة في ربوع إيران. وهذه الأزمة الاقتصادية صاحبها أزمة اجتماعية حادة، وتفاقم الفقر بين المواطنين، وازدادت الهوة بين الشرائح الاجتماعية كافة^(٢).

ونتيجة تلك الأوضاع، شهدت إيران عدداً من المظاهرات والاضطرابات الاحتجاجية التي اندلعت في طهران وإسلام شهد وفي العديد من المدن الإيرانية، احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة التي نجم عنها انهيار قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات التضخم.

دفع هذا الوضع المتأزم والتركبة الثقيلة التي ورثتها الجمهورية الثانية واستمرت خلال السنوات الأولى من عمرها بالرئيس هاشمي رفسنجاني إلى اتباع سياسة اقتصادية تتسم بدرجة أكبر من الليبرالية من ناحية السماح بحرية استيراد المواد والمنتجات الاستهلاكية من دون عوائق، كما دعا البعض إيران إلى أن تهتم بوضع المواطنين المعيشي بدلاً من الحديث عما يحدث في البوسنة وفلسطين^(٣).

من هنا، نزع إيران في عهد الجمهورية الثانية إلى التخلي عن العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية، وأدركت أن تشددها في علاقاتها مع دول الخليج العربية، وفي نزعها

(٢) مهدي شحادة وجواد بشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ١٩٩٩)، ص ٤١.

(٣) حسن حمدان العلّكيم، الأمن والاستقرار في منطقة الخليج: دراسة استشرافية، سلسلة قضايا خليجية؛ ٣ (رأس الخيمة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ١١.

الثورية، ينعكس سلباً وبصورة مباشرة على رغبتها في الخروج من العزلة الدولية من ناحية، وأن العلاقات الجيدة مع دول الخليج العربية من شأنها أن تنعكس إيجابياً على الشيعة في تلك البلدان من ناحية ثانية^(٤).

أجمع المراقبون في الشهور الأولى التي تلت نهاية حرب الخليج الثانية على أن هناك رغبة إيرانية صادقة في إجراء تجديد السياسة الخارجية الإيرانية، بخاصة بعد إطلاق سراح جميع الرهائن الغربيين المحتجزين في لبنان من قبل عناصر موالية لإيران في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، واتفق الجميع على أن هاشمي رفسنجاني رئيس جمهورية إسلامي معتدل^(٥).

كانت سياسة هاشمي رفسنجاني الجديدة في الخليج براغماتية بدرجة ملحوظة، وذات نزعة معتدلة، حيث رأت أنها غير قادرة على تغيير الخريطة السياسية للمنطقة، كما حاولت إيران التكيف مع ميزان القوى الجديد في المنطقة، حيث الدور الرئيس فيه للولايات المتحدة الأمريكية، التي استطاعت إبعاد الاتحاد السوفياتي عن المنطقة والعمل على احتواء إيران والعراق، وحماية استثماراتها النفطية الضخمة في المنطقة من خلال تقوية المملكة العربية السعودية لردع كل من العراق وإيران.

من ثم سعت إيران إلى تحسين علاقاتها مع دول الخليج بالعمل على تعزيز استقرار المنطقة، وأعلن رفسنجاني أنه «يجب على إيران وقف استعداد الآخرين وأن تحجم عن التدخل

(٤) بعد انتخاب رافسنجاني وضع إعادة بناء الاقتصاد على رأس الأولويات، واعتمدت خطة رافسنجاني الخمسية الأولى للتنمية (١٩٨٨-١٩٩٣) على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، واستيراد التكنولوجيا الحديثة، وزيادة عائدات النفط والاقتراض من أسواق المال الدولية، مما أدى إلى تحسن في أداء الاقتصاد الإيراني، وأصبحت الأوضاع الاقتصادية أكثر اعتدالاً على قوى السوق، وبدأت الشعارات الثورية تختفي من على الجدران، وحلت محلها إعلانات لترويج منتجات يابانية وأوروبية. راجع ذلك في:

Sohab Shahabi, "A Review of Iran's Five-Year Development Plan, and a Look to the Future," *Iranian Journal of International Affairs*, vol. 4, no. 2 (1992), pp. 422-425.

ومن أهم القوانين التي استصدرها رافسنجاني القانون الذي صدر من مجلس الشورى عام ١٩٩٣ لتعزيز فرص الاستثمار الأجنبي وإنشاء مناطق تجارية حرة في جزيرتي قشم وكيش الإيرانيتين، وكان من أهم بنود ذلك القانون: إعفاء الأنشطة الاقتصادية لتلك المناطق من الخضوع للضرائب لمدة خمسة عشر عاماً؛ حرية دخول وخروج رؤوس الأموال منها وإليها؛ تأمين المستثمرين الأجانب على استثماراتهم فيها، وتمكينهم من المشاركة في مشروعاتها بأية نسبة، بعد أن كان يشترط أن تقل نسبة حصصهم عن النصف في أي مشروع، وتسهيل الإجراءات فيها، وإعفاء السلع المصنعة فيها من الجمارك. انظر: نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٥) شحادة وبشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة، ص ١٠٤.

في شؤونهم الداخلية». وهو ما يعني أن تصدير الثورة تراجع بوصفه هدفاً من أهداف السياسة الخارجية الإيرانية.

حاول الرئيس رفسنجاني أن يتبع صيغة النهج المزدوج، وأن يجمع بين أسلوب الشرعية الثورية الإسلامية وصيغة الدبلوماسية الملتزمة بالعلاقات الدولية السلمية في علاقة إيران مع الخارج. لكن هذا الأمر لم يكن سهلاً، وبخاصة بعد عام ١٩٩٢ عندما تمكنت القوى المحافظة من السيطرة على البرلمان، وبدأت بالمواجهة مع العدوان الثقافي الغربي، ومقاومة كل مظاهر «الأمركة».

منع هذا النهج المناوئ للولايات المتحدة الأمريكية إيران من الاندماج في اللعبة السياسية الإقليمية التي تتحكم فيها الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية وما بعد الحرب الباردة، حيث أصبحت الولايات المتحدة هي اللاعب الدولي الوحيد في الشرق الأوسط، حيث تحددت طهران المشروعات الأمريكية في المنطقة، خصوصاً مشروعات السلام العربية - الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى بذور بذور الشك من جديد في قلوب دول الخليج والدول الغربية والعربية تجاه النوايا الإيرانية، بعد أن كان الموقف الإيراني خلال أزمة الخليج الثانية قد أزال كثيراً من تلك الشكوك وفتح الباب أمام علاقات إيرانية خليجية ودية لا تشوبها الحزازات المذهبية.

كما ساهمت عوامل أخرى في إذكاء تلك الشكوك مرة أخرى، أهمها:

- السعي الإيراني إلى تشجيع الصحو الإسلامية الدينية في عدد من الدول مثل السودان وشمال أفريقيا ودول الخليج وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق، وذلك من أجل تأمين دور إيراني في هذه المناطق، وبقاء الثورة الإسلامية الإيرانية مصدر الإلهام للحركات الإسلامية أينما وجدت.

- الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإيرانية في جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات، وانتهاكها الصارخ لبنود مذكرة التفاهم الخاصة بالجزيرة الواقعة بين إيران الشاه وإمارة الشارقة في العام ١٩٧١، ورفض إيران طلب الإمارات إجراء حوار ومفاوضات حول الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وليس حول أبو موسى فقط

باعتبارها جزءاً إماراتية محتلة، كما رفضت إيران طلب الإمارات إحالة الموضوع إلى التحكيم الدولي، على أساس أن المسألة مسألة نزاع داخلي. فالسياسة الإيرانية لم تختلف في عهد رفسنجاني عنها في عهد الشاه وآية الله الخميني في ما يتعلق بالجزر الثلاث، وكثيراً ما كرّر آية الله خامنئي وهاشمي رفسنجاني وغيرهما من الزعماء الإيرانيين أنهم لن يتخلوا عن سيادة إيران على تلك الجزر أو يقبلوا حلاً وسطاً بشأنها^(٦).

- اندفاع إيران وراء برنامجها التسليحي الذي بدأته في التسعينيات بالتعاون مع كل من كوريا الشمالية والصين وروسيا، وهو ما حدا بالقمة الخليجية التي عقدت بالدوحة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ إلى التشكيك في نوايا إيران وأغراضها من وراء ذلك البرنامج التسليحي. وجاء في البيان الختامي لاجتماع المجلس الأعلى بالدوحة ما يلي:

«عبر المجلس الأعلى عن قلقه الشديد من قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنشر صواريخ أرض - أرض في الخليج العربي، بما في ذلك نشرها لصواريخ على جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، الأمر الذي يعرض دول المجلس ومنشأتها الحيوية للتهديد المباشر، وكذلك عن قلقه من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل، وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة»^(٧).

لذلك دعا قادة مجلس التعاون المجتمع الدولي إلى بذل الجهود الفاعلة من أجل جعل منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل.

- استمرار الإيرانيين في إثارة القلاقل خلال موسم الحج، على الرغم من عودة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والمملكة العربية السعودية في أعقاب حرب الخليج الثانية. وعلى الرغم من أن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني قد أعطى توجيهاته لبعثة الحج الإيرانية في عام ١٩٩٢ بضرورة التزام الحجاج الإيرانيين بتعليمات البعثة ورعاية الجانب السياسي

(٦) محسن ميلاني، «سياسة إيران في الخليج: من المثالية والمجاهدة إلى البراجماتية والاعتدال»، في: جمال سند السويدي، محرر، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ١٣٩.

(٧) «البيان الختامي للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي بالدوحة، الدورة السابعة عشرة، قطر، ٧-٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦»، في: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى، ط ١٣ (الرياض: المجلس، ٢٠٠٠)، ص ١٤٩.

والمعنوي لفريضة الحج، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى إهمال الجوانب غير السياسية للحج، وطمأنة السلطات السعودية إلى أن الحجاج الإيرانيين لا ينوون الإخلال بالأمن وإزعاج الحجاج والمسؤولين السعوديين، فإن هذا التوجيه لم يمنع الحجاج الإيرانيين من تنفيذ «إعلان البراءة من المشركين» بسبب إصرار المتشددين في إيران على ضرورة تنفيذه باعتباره أمراً واجباً تعد فريضة الحج من دونه ناقصة.

ومسيرات إعلان البراءة من المشركين التي يقوم بها الحجاج الإيرانيون هي في الفكر الإيراني الشيعي فريضة واجبة لا يصح الحج من دونها، ومن ثم تظل هذه المسيرات مجالاً لإثارة عدم الاستقرار خلال موسم الحج^(٨).

كما أن إيران طالبت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٤ بأن تكون نسبة الحجاج الذين تبعثهم إلى مكة في موسم الحج أكثر من العدد المسموح لها به، والذي أقرته منظمة المؤتمر الإسلامي، لكن السلطات السعودية رفضت ذلك على لسان وزير الحج السعودي الذي أقر أن عدد حجاج إيران لن يتعدى النسبة المقررة في اجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، وأنه لن يسمح إطلاقاً بممارسة أي شكل من أشكال التجمعات أو عقد المسيرات.

كما أكد وزير الداخلية السعودي، الأمير نايف بن عبد العزيز، أنه لا مجال لزيادة عدد الحجاج، وأن المملكة قادرة على حفظ الأمن فيها، وأن المملكة لن تسمح بالمسيرات أياً كان نوعها أو هدفها، وعلى الإيرانيين الالتزام بالنظم والإجراءات التي وضعتها حكومة خادم الحرمين الشريفين كما تلتزم بها كل الدول الإسلامية.

وقد توترت العلاقات الإيرانية السعودية والعلاقات الإيرانية الخليجية نتيجة الدعم الإيراني لحركات الإرهاب الشيعي في بلدان الخليج والمعارضة الشيعية التي تؤرق قادة تلك الدول، وكان ذروة ذلك الهجوم المسلح بالقنابل الذي وقع في ميناء «الخبر» السعودي بإلقاء قنبلة على ثكنة من ثكنات القوات الأمريكية هناك، والذي أدى إلى مقتل تسعة عشر أمريكياً وجرح أكثر من مئة آخرين، وأشارت التحقيقات السعودية إلى أن ذلك الهجوم كان مؤامرة مدعومة من إيران قامت بها جماعة شيعية سعودية تطلق على نفسها اسم «حزب الله السعودي»^(٩).

(٨) الموجز عن إيران، العدد ٢ (حزيران/ يونيو ١٩٩٢)، ص: ٦.

(٩) ديفيد لونج، «التوجه الإسلامي الثوري وأمن الخليج في القرن الحادي والعشرين»، في: أمن الخليج في القرن

ثانياً: النفوذ والبحث عن دور إقليمي

لم تكد حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران تضع أوزارها بقبول آية الله الخميني القرار ٥٩٨ بوقف القتال واللجوء إلى الطرق السلمية لحل النزاع القائم بين البلدين حتى بدأت الأوضاع الإقليمية في منطقة الخليج تشهد تغيراً أساسياً يدفع نحو تجدد نزاع قديم جديد بين العراق ودول المنطقة، دفع إلى اندلاع أزمة خطيرة أصابت جدار الأمن الخليجي والعربي في آن واحد. فقد بدا للمحللين السياسيين أن الأوضاع الإقليمية الجديدة تدفع نحو خروج إيران من عزلتها وإعطائها الفرصة من جديد لإعادة صياغة دورها الإقليمي بالشكل الذي يضمن لها مكاسب سياسية واقتصادية، بل وإقليمية أيضاً.

تفكك التحالف الذي جمع بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وبصفة خاصة الكويت نتيجة مجموعة من الخلافات حول عدد من القضايا الأساسية أهمها: رفض ضم العراق إلى عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقيام العراق باتهام كل من الكويت والإمارات بإغراق السوق النفطية وتجاوز الحصص المقررة لكل منهما في الإنتاج، وبالتالي التسبب في تدهور الأسعار. كما اتهم الكويت باستغلال انشغالها بالحرب مع إيران وقيامها بسرقة النفط العراقي من خلال حقل الرميلة العراقي، وعدم استعداد دول الخليج العربية لمعاقبة سوريا على دعمها لإيران^(١٠).

وفي الوقت نفسه، كانت الأوضاع الدولية مهياة أمام العراق للإقدام على مغامرة غزو الكويت وابتلاعها؛ حيث إن حال الفراغ الدولي الناجمة عن التحول الحادث في النظام الدولي آنذاك من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية تسيطر فيه الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الاتحاد السوفياتي السابق وتحلله، وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بما يحدث في شرق أوروبا عما يجري في منطقة الشرق الأوسط، أوجد المناخ الدولي المناسب للعراق للقيام بغزو الكويت بعد تطبيع العلاقات العراقية - الأمريكية، في الوقت الذي كانت تعاني فيه إيران عزلة دولية وإقليمية وعلاقات صراعية مع دول الخليج نتيجة موقف تلك الأخيرة من حربها مع العراق^(١١).

الحادي والعشرين (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ١٧٧.

(١٠) جلال معوض، «غزو الكويت وحرب الخليج الثانية، ١٩٩٠ - ١٩٩١»، في: موسوعة أحداث القرن العشرين، ٤ ج (القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠)، ص ٥٦٥ - ٦٢٣.

(١١) تركي الحمد، «الغزو، الأسباب الموضوعية والمبررات الإيديولوجية»، ورقة قدمت إلى: الغزو العراقي

أدت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠-١٩٩١ التي نجمت عن الغزو العراقي للكويت إلى إثارة جو من التعارض في الموقف الإيراني تجاه تلك الأحداث في ما بين القيادات السياسية والقيادات الدينية داخل إيران. ففي الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة الإيرانية أن موقفها من الحرب هو الحياد، راح بعض القياديين الدينيين والسياسيين للأجندة المختلفة يدلون بتصريحات تتعارض مع السياسة الرسمية للحكومة.

تفاوتت تلك التصريحات بين مؤيد لدخول إيران الحرب إلى جانب العراق ومعارضة دخول القوات الأجنبية إلى المنطقة من جهة، ومؤيد لربط صدام حسين القضية الفلسطينية وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة والقدس وخروج الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة بموضوع انسحابه من الكويت من جهة أخرى، وضرورة حل الأزمة سلمياً، وهناك من هاجم الرئيس العراقي صدام حسين على فعلته هذه في الوقت الذي رفضوا الوجود الأمريكي في المنطقة^(١٢).

جاءت أزمة الخليج الثانية في وقت تغيرت القيادة السياسية في إيران؛ حيث صعد خامنئي من رئاسة الدولة إلى منصب المرشد العام، وانتقل هاشمي رفسنجاني من رئاسة الشورى إلى رئاسة الدولة، وكان لهذا التغير دلالاته في ما يتعلق بمحاولة إيران تدعيم علاقاتها الخارجية في إطار خطتها لإعادة البناء وجذب الاستثمارات لتعويض خسائرها الرهيبة خلال حرب الثمان سنوات مع العراق التي كلفتها الكثير، حيث بلغ إجمالي ما أنفقته إيران خلال تلك الحرب نحو ٢٣, ٦٤٤ مليار دولار أمريكي، بينما كلفت العراق نحو ٦, ٤٥٢ مليار دولار، أي أن إجمالي ما أنفقته الدولتان خلال تلك الحرب بلغ نحو ألف وتسعة وتسعين مليار دولار تقريباً، وهو ما يعادل أكثر مما أنتجه البلدان من النفط منذ عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٨٨، وهذا إلى جانب مئات الآلاف من القتلى والجرحى والأسرى من الجانبين^(١٣).

يبدو أن الموقف الإيراني من غزو العراق للكويت قد تدرج من حال الترقب إلى اتخاذ

للكويت: المقدمات، الوقائع وردود الفعل، التداعيات: أعمال الندوة التي نظمها المجلس الوطني والفنون والآداب بالكويت في مارس ١٩٩٥، عالم المعرفة؛ ١٩٥ (الصفة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥)، ص ١٠٤.

(١٢) صالح بن عبد العزيز القنيعير، «السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على الأمن القومي العربي»، ١٩٧٩ - ١٩٩٥، «أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ١٩٨٨)، ص ٦٤.

(١٣) كمال أحمد عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، تاريخ المصريين؛ ٢٠٨ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١)، ج ١، ص ٣٠-٣١.

موقف محدد من الأزمة، خصوصاً أن الأزمة كانت في مجملها لمصلحة إيران وسياستها في مرحلة ما بعد الخميني، فها هم حلفاء الأُمس ضد الثورة الإسلامية الإيرانية يتحولون فجأة إلى العداء ويتناحرون بالسلاح. ولكن الوضع ما لبث أن تغير من جانب القيادة الإيرانية؛ لأن الأزمة تفتح أبواب المنطقة أمام التدخل الأجنبي بقيادة الشيطان الأكبر «الولايات المتحدة» التي بدأت تزحف بجيوشها إلى المنطقة للسيطرة عليها، وهو أكثر خطراً على الأمن القومي الإيراني والدور الإقليمي لإيران من العراق وغيره من دول مجلس التعاون الخليجي، في الوقت الذي تبدو في الأفق احتمالات مشاركة إسرائيل في حرب تشنها دول التحالف المناهض للعراق لتحرير الكويت، وهو ما يتعارض والدور الإقليمي لإيران وأمنها القومي^(١٤).

في بداية الأزمة، قامت إيران بوضع بعض وحداتها البحرية في الخليج في حال تأهب من دون إشارة لنية القتال مع العراق، وتنازعت إيران داخلياً ثلاثة مواقف تجاه تلك الأزمة:

الأول: يرى أن إيران يتعين عليها أن تقف إلى جانب صدام حسين وتساعد على هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها العدو الأساسي والعقبة الكبرى في طريق انتصار الثورة الإسلامية في المنطقة، باعتبارها خطوة لإقامة الدولة الإسلامية الكبرى، وهو ما يستحق التغاضي عن أخطاء صدام السابقة وقبول توبته والتحالف معه ضد الشيطان الأكبر^(١٥).

رأى هذا الاتجاه أن الأولوية هنا لإنهاء الوجود الأجنبي، ليس فقط لتهديده الأمن القومي الإيراني بشكل مباشر، ولكن كذلك لأن هذا الوجود جاء ليبقى، وزادت تلك الرؤية بالدعوة إلى الجهاد، تلك الدعوة التي أصدرها علي خامنئي - على الرغم من هجومه الحاد على الرئيس العراقي صدام حسين وانتقاده المتكرر لغزوه الكويت - التي جاء فيها «إن الكفاح ضد العدوان والأطماع والمآرب والسياسة الأمريكية في الخليج الفارسي سيدخل في عداد الجهاد في سبيل الله، وما من أحد يلقى الموت على هذا الدرب إلا وكان شهيداً. إننا معارضون بحق لوجود أمريكا في منطقة الخليج الفارسي، وكذلك لأطماعها المتزايدة باستمرار ولسياستها المخزية في المنطقة»^(١٦).

(١٤) حسن نافعة، «ردود الفعل الدولية إزاء الغزو»، ورقة قدمت إلى: الغزو العراقي للكويت: المقدمات، الوقائع وردود الفعل، التذاعيات: أعمال الندوة التي نظمها المجلس الوطني والفنون والآداب بالكويت في مارس ١٩٩٥، ص ٥١٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥١١.

(١٦) «الصحافة الإيرانية في شهر»، الموجز عن إيران (كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩٠)، ص ١٠.

الثاني: يرى أن إيران يتعين عليها أن تساعد دول التحالف المناهض للعراق لإزاحة صدام حسين لأنه العدو الحقيقي لإيران، وأن إزاحته هي الخطوة الصحيحة التي تضمن تعاظم الدور الإيراني في المنطقة، وتفتح النفوذ أمام الثورة الإسلامية التي كان صدام حسين أداة كل القوى التي حاولت اعتراضها^(١٧).

تعبّر هذه الرؤية عن ضرورة إعطاء الأولوية لتحرير الكويت على إنهاء الوجود الأجنبي من زاوية معينة، وهي أن التحرير لن يتحقق إلا بواسطة ذلك التدخل. إلا أن هذا الوجود الأجنبي لا بد أن يكون وجوداً مؤقتاً ينتهي بانتهاء الغرض منه وهو التحرير.

وقد عبّر عن ذلك الرئيس هاشمي رفسنجاني في الخامس والعشرين من آب/أغسطس ١٩٩٠ بقوله: «إن إيران لا تمنع في الاستعانة بقوات أجنبية ما دامت سترحل فور تحرير الكويت»^(١٨).

الثالث: يرى أنه يتعين على إيران أن تقف موقف الحياد، وأن تدير الأزمة من منظور براغماتي بحت، لا ينساق وراء الشعارات، ويضع عينه على مصالح إيران في المقام الأول، وهو الرأي الذي انحاز إليه أحمد خامنئي ابن آية الله الخميني.

ساد هذا التصور البراغماتي لما يجب أن تكون عليه السياسة الإيرانية تجاه الأزمة هو الذي منذ بداية الأزمة، حيث وجدت إيران في الغزو الفرصة السانحة لتسوية حساباتها مع طرفي الصراع، فقد رفضت القيادة الإيرانية الغزو العراقي للكويت، وحدد المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الموقف من الغزو في النقاط التالية:

- عدم قبول الاحتلال بأي شكل من الأشكال.
- إن الحل الوحيد يتمثل في الانسحاب الفوري غير المشروط من الكويت.
- إن إيران على استعداد للدفاع عن مصالحها في أي ظرف من الظروف، لذا فإنها

(١٧) نافعة، المصدر نفسه، ص ٥١١.

(١٨) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١)، ص ١٤٣.

تعارض أي محاولة لتسوية النزاع بشكل يمكن العراق من الاحتفاظ بجزيرتي وربة وبويان الكويتيتين، أو حصول العراق على أي مكاسب إقليمية من شأنها تغيير الوضع الجيواستراتيجي في منطقة الخليج، بل وهددت إيران باستخدام القوة المسلحة لمنع ذلك.

وصرح رفسنجاني بأنه إذا أسفر حل أزمة الخليج سلباً عن احتفاظ العراق بجزيرة بويان، فإن القوات الإيرانية سوف تقوم باحتلال هذه الجزيرة^(١٩).

تحشى إيران الوجود العراقي المباشر على الخليج، ومن ثم فرض سيطرته عليه، وأكدت إيران التزامها بالحياد إذا اندلعت الحرب بين قوات التحالف الدولي والعراق، وعدم تدخلها لمساندة أحد أطراف القتال، وأكدت رفضها السماح للطرفين باستخدام أراضيها أو مجالها الجوي لأغراض عسكرية أو حتى أغراض مدنية طوال فترة الحرب، إلا أن إيران أعلنت أنها لن تلتزم ذلك الحياد في حال قيام قوات التحالف بقصف العتبات المقدسة في مدينتي النجف وكربلاء، أو في حال دخول إسرائيل وتركيا الحرب ضد العراق، حتى لا تحصل أي من الدولتين على امتيازات إقليمية من شأنها التأثير في المصالح الإيرانية والدور الإقليمي لإيران في المنطقة^(٢٠).

ومن ثم، إن إيران حاولت داخلياً تهدئة مشاعر الجماهير الإيرانية وكسب المتشددین بوضع تلك الشروط لاستمرار حيادها خلال تلك الحرب، كما إن ذلك الحياد لم يكن يعني أن إيران لم يكن لها أهداف من تلك الأزمة، فقد أوضح «حسن روحاني» سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني أن حياد إيران في حرب الخليج الثانية لا يعني أن إيران ليست لها أهداف، أو أنها غير مبالية بما يجري، بل لها أهدافها الإسلامية والثورية، مؤكداً أن السياسة التي تمارسها الجمهورية الإسلامية بالنسبة إلى أحداث منطقة الخليج هي سياسة الخطوة - خطوة، وإنها تتخذ القرار الملائم عندما يحين وقت اتخاذ القرار^(٢١).

(١٩) انظر: عزت عبد الواحد، «إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية: دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية، ١٩٩٠-١٩٩١»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٤)، ص ١٨٠؛ جمال الدين حسين، حرب تحرير الكويت: حرب تدمير العراق النص الكامل للصراع (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١)، ص ٨٩؛ عماد جاد، «دول الجوار الجغرافي: حسابات المكسب والخسارة»، السياسة الدولية، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩١)، ص ٧٨، ونازلي معوض، «تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٢٠١ (ربيع - صيف ١٩٩١)، ص ٢٦.

(٢٠) نيفين مسعد، «أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، ١٩٨٩-١٩٩٣»، في: جمال زكريا قاسم ويونان ليب رزق، محرران، العلاقات العربية الإيرانية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ٣٨١.

(٢١) الموجز عن إيران، العدد ١٠ (شباط/فبراير ١٩٩١)، ص ٥.

ومن ثم، كانت الهبة الأولى التي نتجت من تلك الأزمة بعد أسبوعين فقط من الاحتلال العراقي للكويت هي المبادرة العراقية التي قدمها صدام حسين لإيران في الخامس عشر من آب/ أغسطس ١٩٩٠، والتي بموجبها قبل العراق شروط إيران لتحقيق تسوية مشكلات الحرب المعلقة بين البلدين، وتضمنت المبادرة ما يلي^(٢٢):

- اعتراف العراق باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ الخاصة بترسيم الحدود بين البلدين، التي سبق أن ألغها صدام حسين من جانب واحد وأعلن الحرب على إيران.
- التبادل الفوري للأسرى لدى الجانبين.
- موافقة العراق على دفع تعويضات لإيران عن الخسائر الحربية التي طالبت بها إيران بعد وقف الحرب، وتمثلت تلك التعويضات في حصول إيران على نحو مئة وخمسين ألف برميل نفط عراقي يومياً يتم نقلها عبر شط العرب عن طريق الأسطول العراقي الهائل من اللوريات، ثم بالسفن من شبه جزيرة «الفاو» بقيمة ٤,٥ مليون دولار يومياً، أي ما يعادل ١,٥ مليار دولار سنوياً.
- تحجيم المعارضة الإيرانية داخل العراق (جماعة مجاهدي خلق) في مقابل موافقة إيران على حل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية المعارض للعراق في طهران. كما طالبت إيران العراق بتسليم مسعود رجوي زعيم جماعة مجاهدي خلق.
- قبول العراق انسحاب قواته الموجودة في الأراضي الإيرانية التي احتلها العراق، والتي قدرت مساحتها بنحو ألفين وخمسمئة كيلومتر مربع.
- كانت تلك المبادرة من أكبر المكاسب التي تحققت لإيران خلال تلك الأزمة، الأمر الذي دعا وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر ولايتي، إلى التصريح بأن ما تحقق يعد أعظم الانتصارات الإيرانية على مدى التاريخ، حيث كانت إيران تطالب بثلاثمئة مليار دولار تعويضات عسكرية، ولكنها حصلت على ما هو أكبر من ذلك، وكل ذلك مقابل وعد إيراني بعدم مهاجمة العراق في حال دخولها حرباً مع الولايات المتحدة وحلفائها^(٢٣).

(٢٢) عبد الواحد، «إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية: دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية، ١٩٩٠-١٩٩١»، ص ١٨١-١٨٢.

(٢٣) عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ص ٣١، نقلاً عن: «تقرير للفورين ريبورت الصادر

على الرغم من التنازلات العراقية لإيران، فإن إيران لم تغير موقفها الرفض للغزو، وأعلنت أنها تطبق الحظر ضد العراق تطبيقاً كاملاً، وأعلن هاشمي رفسنجاني لصحيفة لوموند الفرنسية «أنه لو طبقت الدول كلها الحظر مثلما تطبقه إيران فإن العراق سيضطر إلى الانسحاب من الكويت من دون قتال»^(٢٤).

وهذا نفسه ما أكدّه الرئيس الإيراني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، باستثناء بعض الإعانات الغذائية والإنسانية للشعب العراقي انطلاقاً من الأخوة الإسلامية بين الشعبين^(٢٥).

وحرصت القيادة الإيرانية على تأكيد الحضور الإقليمي والدولي لإيران خلال تلك الأزمات، من خلال الاتصالات المتكررة بالمسؤولين العراقيين وتبادل الزيارات معهم، وقيام وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر ولايتي، بزيارة عدد من العواصم الغربية؛ حيث زار كلاً من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا إلى جانب روسيا للتأكيد على التزام إيران بموقف الحياد تجاه الحرب، ورغبة إيران الملحة في القيام بدور فاعل في المنطقة بعد الحرب. كما أكد «ولايتي» في اجتماعه مع وزراء خارجية دول عدم الانحياز في بلغراد موقف إيران ومطالبتها بخروج العراق من الكويت ومغادرة القوات الأجنبية للمنطقة بعد الحرب.

كما تقدمت إيران بمبادرة إسلامية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ تضمّنت خمس نقاط لم تلق قبولاً من الأطراف المعنية، على النحو التالي^(٢٦):

- الانسحاب المتزامن للقوات العراقية من الكويت والقوات الأجنبية من السعودية والدول الأخرى.

- تأليف قوة عسكرية من كل الدول الخليجية - باستثناء الكويت والعراق - لتحل محل القوات العراقية والقوات الأجنبية.

في لندن عن التنازلات العراقية لإيران،» (١٩٩١).

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٢٥) معوض، «تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية»، ص ٢٦.

(٢٦) مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، ص ٢٣١.

- تعاون الدول التي ساعدت العراق ضد إيران بشكل جماعي من أجل بناء الاقتصادين العراقي والإيراني ومساعدتهما من دون مقابل.

- إسقاط ديون العراق تجاه الدول العربية وغير العربية.

- توقيع دول المنطقة كلها اتفاقية عدم اعتداء.

استطاعت إيران خلال تلك الأزمة أن تطرح نفسها باعتبارها الطرف الإقليمي الوحيد القادر على حماية أمن الخليج وحماية دوله من أطماع العراق وتهديداته، وذلك لمد الجسور التي كانت قد قطعت مع دول الخليج خلال حربها مع العراق، بل إن رفسنجاني قد طرح إيران باعتبارها شرطي المنطقة الذي يمكن الاعتماد عليه حال وقوع تهديدات أمنية، حيث قال: «إن إيران هي البلد الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج وحماية مواردها من النفط»^(٢٧).

استطاعت إيران الخروج من تلك الأزمة بالعديد من المكاسب التي أعادت لها دورها الإقليمي في منطقة الخليج، ووضعتها على خريطة القوى الدولية من جديد بعد فترة من العزلة الدولية، حيث أقدمت دول المجموعة الأوروبية على إلغاء العقوبات كلها المفروضة على إيران، وكذلك كسر العزلة الدبلوماسية التي كانت مفروضة على إيران قبل الأزمة إقليمياً ودولياً، حيث عادت العلاقات الدبلوماسية بين إيران والأردن في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩١، ولاقى الموقف الإيراني ارتياحاً في الأوساط الخليجية وبخاصة السعودية، من حيث إمكانية قبول إيران شريكاً إقليمياً في الترتيبات الأمنية بعد الأزمة، حيث شاركت إيران في اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الذي عقد في مسقط في الرابع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الأمر الذي انعكس على قرارات تلك القمة، كما أعادت إيران علاقاتها مع كل من موريتانيا وتونس وبريطانيا، وتحسنت علاقاتها مع موسكو وسوريا.

بل إن هارولد براون، وزير الدفاع الأمريكي السابق، عبّر عن اعتقاده بأن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية على المدى البعيد تقتضي إقامة علاقات طيبة مع إيران^(٢٨).

(٢٧) جاد، «دول الجوار الجغرافي: حسابات المكسب والخسارة»، ص ٧٧.

(٢٨) روبرت جرينبرجر، «إيران تعطي الأمريكان تطمينات عن حيادها في حرب الخليج»، الآفاق، العدد ٥ (١٩٩١)، ص ١٧-١٨.

ومن ناحية أخرى، لم تتحقق الأحلام العراقية بضم الكويت الذي يعني دوراً قيادياً أكبر للعراق في منطقة الخليج، بالإضافة إلى أنه يحقق للعراق امتداداً جيوبوليتيكياً بطول سواحل الكويت على الخليج، الأمر الذي يمثل تهديداً للسيطرة الإيرانية في المنطقة، ومن ثم فإن الحرب قد دمرت القوة العسكرية العراقية، ومهد لإيران لأن تصبح القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة.

ثالثاً: قضايا الحدود

إذا كانت الممارسات الإيرانية خلال فترة الجمهورية الأولى قد تسببت في حال من عدم الاستقرار والتوتر في جوارها الإقليمي نتيجة الأفكار الجديدة التي جاء بها النظام الثوري الإسلامي، الذي لم يعترف باستقلال العديد من دول الخليج، وأعلن تمسكه بمطالبه وحقه التاريخي في أجزاء من أراضي تلك الدول مجدداً الأطماع الإيرانية في العهد الملكي البائد، ما أدى إلى استمرار احتلاله لجزر الإمارات الثلاث والدخول في حرب الثماني سنوات مع العراق حول شط العرب، إلا أن إيران التسعينيات في عهد الجمهورية الثانية لم تكن سبباً مباشراً في حال عدم الاستقرار التي شهدتها منطقة الخليج خلال تلك الحقبة.

واهتمت القيادة السياسية في إيران بقيادة هاشمي رفسنجاني بالعمل على الانفتاح على دول الخليج والدول الغربية؛ في محاولة لكسر العزلة المفروضة عليها نتيجة ممارسات نظام آية الله الخميني خلال الجمهورية الأولى، إذ استطاعت إيران خلال حكم رفسنجاني الاستفادة من الأحداث الإقليمية التي جرت على الساحة الخليجية منذ بداية التسعينيات، نتيجة سلوك العراق العدواني ضد دولة الكويت وغزوه لها وما تلاه من أحداث أدت إلى استفادة إيران استفادة عظيمة نتيجة المبادرة التي تقدم بها الرئيس العراقي صدام حسين في ١٥ آب/ أغسطس عام ١٩٩٠، واعترف فيها باتفاقية الجزائر الخاصة بشط العرب والإقرار بدفع التعويضات اللازمة لإيران عن خسائرها نتيجة للحرب العراقية الإيرانية، وسحب العراق لقواته من الأراضي الإيرانية المحتلة بمساحة تقدر بنحو ألفين وخمسمئة كيلومتر مربع وتبادل الأسرى والبدء بمفاوضات مباشرة لتسوية مسائل الحدود المعلقة بين البلدين، الأمر الذي أدى إلى غلق ملف الحدود العراقية - الإيرانية ومشكلة شط العرب خلال تلك المرحلة من عمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية ولو بشكل مؤقت.

لكن هذا لم يكن يعني أن إيران تثق كثيراً بالقيادة السياسية في العراق، فهذه القيادة نفسها هي التي مَرَّقت اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ الخاصة باقتسام شط العرب، وهي التي استخدمت أسلحة دمار شامل في حربها مع إيران، ثم اجتاحت أراضي دولة الكويت بالقوة، على الرغم من أن الكويت كانت أكثر الدول التي ساندت العراق خلال حرب الثماني سنوات ضد إيران، وتعرَّض أمنها واستقرارها، بل وقيادتها السياسية، لمخاطر عديدة بسبب موقفها الداعم للعراق، وبالتالي فليس من المستغرب أن تشعر طهران أن بغداد لا تستطيع أن تفي باتفاقياتها لأي فترة من الزمن، خصوصاً أن الحدود ليست هي المشكلة الوحيدة في العلاقات بين البلدين؛ فهناك قضايا الأسرى والتعويضات والشيعية ودعم قوى المعارضة، بالإضافة إلى قضية توازن القوة بين البلدين، وتنازع الدور الإقليمي بينهما.

فإذا كانت إيران قد أغلقت ملف الحدود مع العراق خلال تلك الحقبة نتيجة التنازلات العراقية التي وردت في مبادرة الخامس عشر من آب/ أغسطس ١٩٩٠، إلا أن إيران ظَلَّت عينها على العراق حتى بعد التدمير الذي لحق بقوته العسكرية نتيجة حرب تحرير الكويت، لأنها تدرك أن العراق ما زال يملك القدرة على إعادة بناء قوته العسكرية مجدداً إذا ما توافرت له الظروف المناسبة لذلك، كما أن إيران لم تكن ترغب في القضاء على نظام صدام حسين، كما كانت تروّج لذلك بعض الدول التي ارتأت في وجوده استمراراً لتهديد الأمن الخليجي، ذلك لأن القضاء على نظام صدام حسين يعني تفكك العراق وتقسيمه إلى عدة دويلات، وهذا ما يحمل معه آثاراً سلبية في إيران أيضاً، ويفتح الباب أمام انتفاض الأقليات داخل إيران. كما إن الإطاحة بنظام صدام حسين قد تؤدي إلى بروز نظام جديد موالٍ للولايات المتحدة الأمريكية ينفذ إرادتها ومخططاتها في المنطقة متحالفاً مع المحور التركي - الإسرائيلي^(٢٩).

يسعى النظام الإيراني في الجمهورية الثانية إلى الانفتاح على الخارج لكسر عزله الدولية حتى يستطيع التفرغ لحل معضلاته الاقتصادية وإصلاح ما خربته حرب الثماني سنوات، والعزلة المفروضة عليه منذ قيام ثورته الإسلامية، قد قلَّ من لهجته الخاصة بتصدير مبادئ الثورة الإسلامية عبر الحدود، ما أوجد نوعاً من الاستقرار على حدوده مع الدول المستقلة حديثاً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وهذه سياسة تتسق مع الطابع البراغماتي لإيران في فترة الجمهورية الثانية.

(٢٩) انظر محاضرة أحمد هاشم التي ألقاها في: الوضع الراهن في الخليج وآفاق المستقبل، ندوة القبس، الكويت، ١٠-١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ص ١٤٧-١٥٢.

وعلى الرغم من أن إيران سعت إلى اتباع سياسة التهدئة على مختلف جبهاتها الحدودية خلال تلك المرحلة، إلا أنها لم تتبع السياسة ذاتها في ما يتعلق بالجزر الإماراتية الثلاث التي احتلتها منذ عام ١٩٧١ وما زالت تصر على احتلالها. وعلى الرغم من أن حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩١ قد أدت إلى تحسن واضح في علاقات إيران بدول الخليج بصفة عامة، لكن ذلك لم يؤد بإيران إلى محاولة تسوية مسألة الجزر ودّياً مع دولة الإمارات العربية المتحدة. ففي آذار/مارس عام ١٩٩٢ قام الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني بزيارة مفاجئة إلى جزيرة أبو موسى هي الأولى من نوعها التي يقوم بها رئيس إيراني إلى تلك الجزيرة منذ احتلالها عام ١٩٧١، وفي أعقاب تلك الزيارة قامت السلطات الإيرانية باتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية بهدف تأكيد سيطرتها وهيمنتها على كامل الجزيرة وعلى الأشخاص المقيمين على أراضيها، في خطوة منها نحو ضمّها إلى أراضيها ضمّاً واقعياً، بعد أن خرجت منطقة الخليج لتوها من بئر أزمة الخليج الثانية بكل تداعياتها وآثارها في أمن المنطقة والعلاقات الإقليمية بالمنطقة. وبدلاً من أن تتجاوب إيران مع المسلك السلمي الذي اتبعته دولة الإمارات العربية المتحدة حيال تلك القضية، قامت السلطات الإيرانية باتخاذ تلك الإجراءات التي تتناقض مع مذكرة التفاهم الخاصة بالجزيرة والمعقودة مع حاكم إمارة الشارقة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، فقد تعدّت إيران على الجزء الواقع تحت سلطة الإمارات في جزيرة أبو موسى بوضع أنظمة للصواريخ في ذلك الجزء من الجزيرة، وإنشاء بلدية تابعة لمحافظة بندر عباس، وإغلاق روضة أطفال الجزيرة وطرّد التلاميذ ومدرسيهم، وإهانة أفراد شرطة الجزيرة والتصرف معهم تصرفات غير لائقة، واعتقال بعض الصبية من أمام منازلهم في الجزيرة. كما قامت بطرد نحو ستين عاملاً من الجزيرة في شهر آذار/مارس عام ١٩٩٢، وخيّرت المعلمين من غير مواطني دولة الإمارات بين حمل الهوية الإيرانية أو مغادرة الجزيرة نهائياً^(٣٠).

دعمت إيران قواتها المسلحة في الجزيرة وفرضت سيطرتها الكاملة عليها، وبدأت في تحويلها إلى قلعة عسكرية حصينة تخضع للسيطرة الإيرانية الكاملة، الأمر الذي مثّل تهديداً لأمن المنطقة بشكل عام ومضيق هرمز بشكل خاص، نظراً إلى أهمية الجزيرة الاستراتيجية على

(٣٠) أحمد جلال التدمري، الجزر العربية الثلاث: دراسة وثائقية، تقديم وإشراف خالد بن صقر القاسمي (الإمارات العربية: مطبعة رأس الخيمة الوطنية، [٢٠٠٠])، ص ٣٠٦.

مضيق هرمز وخطوط الملاحة البحرية الدولية المارة في الخليج. كما قامت إيران ببناء مجموعة من القواعد العسكرية والبحرية والصاروخية الضخمة في الجزيرة. كما أقر البرلمان الإيراني «مجلس الشورى» القانون الخاص بالمياه الإقليمية الإيرانية، وحدّدها بأثني عشر ميلاً بحرياً، ومنحها حق السيادة على جزر الإمارات الثلاث التي تحتلها إيران^(٣١). وإمعاناً في تضيق الخناق على سكان الجزيرة من مواطني دولة الإمارات والعرب والأجانب المقيمين فيها، منعت إيران هؤلاء السكان من التجول إلا ضمن كيلومتر مربع واحد يشكّل المنطقة الجغرافية التي يوجد فيه السكان العرب ومرافق الخدمات الحكومية الخاصة بهم، كالتعليم والصحة والأمن التابعة كلها إدارياً لسلطة الحكومة الاتحادية في أبو ظبي^(٣٢).

كذلك قامت السلطات الإيرانية بإغلاق المحال التجارية كلها في الجزيرة، ورفضت السماح للمواطنين ببناء مساكن جديدة، أو ترميم المساكن القديمة إلا في أضيق الحدود، ومنعت إنشاء العيادات الطبية وعمليات الإخلاء الجوي للمرضى إلى مستشفيات الإمارات مهما كانت الحالة المرضية. ومنعت السيارات التي تحمل لوحات إماراتية من دخول الجزيرة، ومنعت دخول أو خروج أي شيء من الجزيرة إلا بتصريح من القائد العسكري الإيراني للجزيرة، كما أنها رفضت رفع علم دولة الإمارات على أرض الجزيرة، مخالفة بذلك مذكرة التفاهم الخاصة بالجزيرة^(٣٣).

باشرت إيران منذ نيسان/أبريل عام ١٩٩٢ طرد الإماراتيين الذين يقيمون في الجزيرة، ومنعتهم من العودة إليها في حال غيابهم عن الجزيرة لمدة تزيد على ستة شهور، ومن ثم ساوت بين المواطنين أصحاب الأرض وبين الوافدين المقيمين على الجزيرة. وفي نهاية آب/أغسطس عام ١٩٩٢ منعت السلطات الإيرانية المعلمين في الجزيرة وبعض مواطني دولة الإمارات من النزول إلى الجزيرة، وأعادت السفينة «خاطر» التي كانت تقلهم على أعقابها من حيث جاءوا بعد أن تم احتجازهم في عرض البحر ثلاثة أيام، واشترطت حصولهم على تصاريح دخول إيرانية، وقد أدى ذلك الإجراء إلى نشوب أزمة بين دولة الإمارات وإيران، جرت في إثرها

(٣١) مجيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٧)، ص ٣٣٧-٣٣٨.

(٣٢) المجلة (٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣).

(٣٣) عبد الوهاب عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة: دراسة قانونية، كتاب الأبحاث؛ ٩ (رأس الخيمة: مركز الدراسات والوثائق، [د.ت.])، ص ٣٤٣-٣٤٥.

محادثات واتصالات دبلوماسية بين مسؤولي البلدين نتج منها السماح للمدرسين بالدخول باستثناء أربعة عشر شخصاً اعترضت عليهم السلطات الإيرانية لأسباب أمنية^(٣٤).

وفي السابع عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ بدأت في أبو ظبي مفاوضات إماراتية إيرانية تناولت مختلف الجوانب القانونية والإدارية ونزاعات السيادة على الجزر الثلاث، وخلال المحادثات طرح الوفد الإماراتي خمسة مطالب، هي^(٣٥):

- إنهاء الاحتلال العسكري لجزيري طنب الكبرى و طنب الصغرى.
 - تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبو موسى لعام ١٩٧١.
 - عدم التدخل بأي صورة وفي أي ظروف وبأي مبرر في ممارسة دولة الإمارات العربية المتحدة لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم.
 - إلغاء كافة التدابير والإجراءات التي وضعتها إيران على أجهزة الدولة في جزيرة أبو موسى وعلى مواطني الدولة وعلى المقيمين فيها من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.
 - إيجاد إطار ملائم لحسم مسألة السيادة على جزيرة أبو موسى خلال فترة زمنية محددة.
- بينما طالب الوفد الإيراني دولة الإمارات العربية المتحدة بتعويضات مالية مستحقة لإيران بسبب الخسائر التي منيت بها إيران إبّان حربها مع العراق، كما أشار الوفد الإيراني إلى أن إيران لا ترضى بالحصة النفطية التي تحصل عليها من حقل مبارك النفطي، واتهمت الإمارات باستخراج كمية من النفط أكبر مما يجب.
- ردّت إيران على مطالب دولة الإمارات بتحديد موقفها بشأن الجزر في النقاط التالية^(٣٦):

- إن جزيري طنب الكبرى و طنب الصغرى جزيرتان إيرانيتان، وإنها جزء لا يتجزأ من أراضي إيران، وإن السيادة الإيرانية عليهما ليست مطروحة للنقاش مع الآخرين.

(٣٤) الشرق الأوسط، ١٩٩٢/٩/٤، وعبد الله جمعة الحاج، «الاستيلاء على جزيرة أبو موسى»، شؤون اجتماعية، العدد ٥٢ (١٩٩٦)، ص ١٧-١٩.

(٣٥) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧)، ص ١٨١-١٨٢.

(٣٦) رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، ص ٣٤٠.

- إن التفاوض بشأن جزيرة أبو موسى يجب أن يتم في إطار مذكرة التفاهم التي وقعت عام ١٩٧١، وعلى نحو يحقق مصالح إيران الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية في الخليج.

- إبعاد المسألة عن تدخلات القوى الكبرى، والتوقف عن إثارة أي مطالب إقليمية في المحافل الدولية.

إلا أن هذه المفاوضات باءت بالفشل نتيجة إصرار إيران على رفض مناقشة مسألة الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وكذلك رفض الجانب الإيراني اقتراح دولة الإمارات بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.

برزت آراء عدة لتحليل الإجراءات الإيرانية وأسبابها، فالبعض يرى أن ذلك كان رسالة تحذير موجهة إلى القوميات التي تتألف منها الدولة الإيرانية التي تتطلع إلى الانفصال عن الوطن الأم، باعتبار أن إيران غير مستعدة للتفريط بأي جزء من أراضيها حتى ولو كان هذا الجزء بضع جزر صغيرة لا تتعدى كيلومترات عدة.

وهناك من يرى أن الوضع الاقتصادي المتردّي الذي تعاني منه إيران دفعها إلى السيطرة على الجزر بما تحويه من ثروات، كما إن تحديد المياه الإقليمية باثني عشر ميلاً بحرياً جعل حقول النفط كلها والمخزون النفطي في هذه المياه تابعة لها، كما إن سوء الأوضاع الاقتصادية الداخلية أدى إلى أعمال شغب ومظاهرات وعدم استقرار داخل إيران، الأمر الذي دفع الحكومة إلى البحث عن أزمة خارجية تلفت نظر الشعب الإيراني بعيداً عن مشكلاته الداخلية.

بينما يرى رأي ثالث أن التحركات الإيرانية في الجزيرة في ذلك الوقت بالذات هي إنذار لدول مجلس التعاون ودول إعلان دمشق والولايات المتحدة الأمريكية من أن أي ترتيبات أمنية في الخليج لا يمكن أن تتم بمعزل عن إيران، فالهدف إذاً هو لفت نظر دول المجلس وحلفائها وبخاصة الولايات المتحدة إلى أنه لا يمكن استبعاد إيران من تلك الترتيبات^(٣٧).

إزاء التصرفات الإيرانية، عبّر مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن استنكاره لتلك التصرفات باعتبارها تصرفات غير مسؤولة تنعكس بالسلب على العلاقات بين دول المجلس وإيران، وتعيدها إلى الوراء، وتشيع جواً من عدم الثقة.

(٣٧) عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة: دراسة قانونية، ص ٣٤٨-٣٥١.

ففي البيان الختامي للمجلس الوزاري في الدورة الرابعة والأربعين في جدة بالسعودية في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٢، عبّر الوزراء عن القلق تجاه الإجراءات الإيرانية في جزيرة أبو موسى التي تعتبر انتهاكاً لسيادة إحدى دول المجلس ووحدة أراضيها، وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، وطالب البيان إيران باحترام مذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبو موسى. كما رفض البيان استمرار احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، مؤكداً وقوفه إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى، وتأييده المطلق لكل الإجراءات التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لتأكيد سيادتها على الجزيرة^(٣٨).

وعبّر المجلس في اجتماعاته التالية، سواء على المستوى الوزاري أم على مستوى المجلس الأعلى، عن تأييده الكامل للموقف الإماراتي الداعي إلى حل النزاع بالطرق السلمية عن طريق عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، نظراً إلى عدم إبداء إيران الرغبة الجادة في بحث إنهاء احتلالها للجزر الثلاث.

وعبّر المجلس أيضاً عن قلقه من جرّاء مواصلة الحكومة الإيرانية اتخاذ الإجراءات التي ترمي إلى تكريس احتلالها للجزر الثلاث، بما يمثل انتهاكاً لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، وبما يتنافى مع مبادئ القانون الدولي وميثاق المؤتمر الإسلامي ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة^(٣٩).

كما دعا المجلس الأعلى إيران إلى الكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن تنفيذ أي إجراءات من طرف واحد، وإلغاء أي إجراءات وإزالة أي منشآت سبق تنفيذها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية^(٤٠).

ومن ثم يمكن تلخيص موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من قضية الجزر في النقاط التالية:

(٣٨) «البيان الختامي»، المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدورة الرابعة والأربعين، جدة، ٧-٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

(٣٩) «البيان الختامي»، المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، الدورة السادسة عشرة، مسقط، ٤-٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٤٠) «البيان الختامي»، المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، الدورة السابعة عشرة، الدوحة، ٢٦-٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

- تأكيد دول المجلس أن تطور العلاقات مع إيران مرتبط بتعزيز الثقة وبما تتخذه طهران من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- مطالبة إيران بإلغاء وإزالة كل الإجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبو موسى، وإنهاء احتلالها لجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- تأكيد المجلس تضامنه التام وتأييده المطلق لموقف دولة الإمارات في هذه القضية، مع دعم كل الإجراءات والوسائل السلمية التي تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث، وذلك استناداً إلى الشرعية الدولية، وانطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي.
- تشجيع الجهود الدولية المبذولة لإنهاء النزاع حول الجزر، وبخاصة جهود الأمين العام للأمم المتحدة، بهدف الوصول إلى إطار للمفاوضات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، مع دعوة الحكومة الإيرانية إلى الاستجابة الجادة لجهود الأمين العام بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.
- من جانبها، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن اعتزامها مواصلة جهودها الدبلوماسية السلمية من دون كلل، ومن خلال الهيئات الدولية والإقليمية مثل جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وهو ما لا ترضاه إيران، الأمر الذي يجعل قضية الجزر بمنزلة القنبلة الموقوتة لتفجير الوضع في منطقة الخليج وتهديد الأمن وإثارة حالة من عدم الاستقرار.

رابعاً: قضايا الأمن والتسلح

قُدِّرَ لإيران نظراً إلى تعدادها السكاني وتاريخها وجغرافيتها ومواردها الطبيعية أن تؤدي دوراً رئيساً في أمن الخليج، بغض النظر عن شخصية من يتربّع على عرش السلطة في طهران، وتمدُّع إيران بعناصر القوة والدور الإقليمي في ظل إعادة بناء قواتها المسلحة يثير المشكلات بالنسبة إلى جيرانها الأضعف، في ظل التخوُّف الخليجي من أن تفرض إيران سيطرتها على منطقة الخليج في إطار السياسة الإيرانية المستمرة لإعادة الأجداد الفارسية القديمة.

وفي المقابل، إن ضعف إيران وانقسامها يؤديان أيضاً إلى تهديدات خطيرة على الأمن

الإقليمي^(٤١)؛ لأن ضعف إيران يفتح المجال لبروز القوة العراقية منفردة من دون رادع إقليمي، الأمر الذي يؤدي إلى فتح الثغرات في جدار الأمن الخليجي مرة أخرى، ومن ثم فإن توازن القوة بين إيران وكل من العراق والمملكة العربية السعودية ودول الخليج، هو أمر مطلوب لاستقرار الأمور في منطقة الخليج. ولقد أظهرت الأحداث في منطقة الخليج خلال البدايات الأولى للجمهورية الثانية، أن العراق عندما خرج من حربه مع إيران متفوقاً في عناصر القوة المسلحة نتيجة الدعم الخليجي اللامحدود له خلال حرب الثماني سنوات، مثّل بذلك تهديداً حقيقياً لأمن منطقة الخليج العربي، وقام بغزو أراضي دولة الكويت بغية ضمّها إلى أراضيه، رغبة في محوها من على خريطة المنطقة لتكون المحافظة العراقية التاسعة عشر.

مثل هذا الإجراء لم ترض عنه إيران، وعلى الرغم من التنازلات الكبيرة التي قدمها العراق إلى إيران في الخامس عشر من آب/أغسطس ١٩٩٠، فإن هذه الأخيرة طالبت بالانسحاب الفوري غير المشروط من الأراضي الكويتية المحتلة؛ لأن إيران لا تقبل الاحتلال بأي شكل من الأشكال، كما إنها رفضت أي شكل من أشكال تسوية الأزمة تضمن للعراق الاحتفاظ بجزيرتي ورية وبوبيان، أو حصول العراق على أي مكاسب إقليمية من شأنها تغيير الوضع الجيوستراتيجي في منطقة الخليج، وهدّدت إيران باستخدام القوة المسلحة لاحتلال تلك الجزر إذا ما حصل عليها العراق، وذلك لأن حصول العراق على تلك المكاسب الإقليمية إنما يمثل تهديداً مباشراً للأمن الإيراني، وهذا ما يفسر قبول إيران بوجود القوات الأجنبية في المنطقة من أجل تحرير الكويت وإخراج العراق منها، ثم الرحيل من المنطقة بعد ذلك.

التزمت إيران الحياد خلال حرب الخليج الثانية، ورفضت التورط في الحرب أو إرسال قوات ولو رمزية للمشاركة في التحالف الدولي المناهض، وكانت الأحداث خلال تلك الحرب توحى بأن العراق وإيران مقبلان على فتح صفحة جديدة في علاقاتهما الثنائية، بيد أن التطورات اللاحقة لهذه الحرب عكست جواً سلبياً في مناخ العلاقة بين البلدين.

وقد أدت عوامل عدة دورها في إيجاد ذلك المناخ السلبي، أبرزها تأييد إيران للانتفاضة الشعبية التي عمّت المدن العراقية في آذار/مارس ١٩٩١، واستمرت إيران في احتضان المعارضة العراقية في مقابل احتضان العراق المعارضة الإيرانية.

(٤١) جفري كمب، «انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية على الأمن الإقليمي: المنظور الخارجي»، في: السويدي، محرز، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، ص ١٦٧.

ولم تقف الأمور عند حد التأييد المعنوي لعوامل عدم الاستقرار من الجانبين، بل إن الأمر تعدّاهما إلى التحرك العسكري الفعلي وتبادل الاتهامات بين البلدين بشأن التعدي على الحدود المشتركة، ففي السادس من شهر آب/أغسطس عام ١٩٩٣ أعلن العراق أن قوة إيرانية توغلت في منطقة كردستان العراقية وقصفت نقاطاً قريبة من الحدود تعتبرها منطلقاً لفصائل إيرانية معارضة لشن عمليات في إيران، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ شنّ الطيران الإيراني غارات على قواعد للمعارضة الإيرانية في شمال مدينة كركوك. وفي تموز/يوليو ١٩٩٥ اتهم العراق عناصر من السفارة الإيرانية في بغداد بالتورط في قتل ثلاثة عناصر من منظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية المعارضة. كذلك رفضت إيران إعادة الطائرات العراقية التي لجأت إليها خلال حرب الخليج الثانية وقد بلغت نحو تسع وستين طائرة، منها ثلاثون طائرة للركاب، على اعتبار أن هذه الطائرات جزء من التعويضات التي يجب على العراق دفعها لإيران نتيجة حربه ضدها، الأمر الذي أدى إلى تردّي العلاقات الإيرانية - العراقية^(٤٢).

في المقابل طرأ تحسّن ملحوظ على العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، أدّت إلى مزيد من صور التعاون بين الجانبين، ولم يشب تلك العلاقات خلال تلك المرحلة سوى قضية الجزر الإماراتية الثلاث التي أثّرت بقوة خلال عهد الجمهورية الثانية نتيجة الإجراءات التي اتخذتها إيران لتغيير وجه الجزيرة ولتأكيد سيادتها عليها؛ مثل بناء مطار، وافتتاح فرع لإحدى جامعاتها، وافتتاح دار للبلدية، ونشر صواريخ فيها. وهذه القضية هي الأعدق في ملف العلاقات الإيرانية - الخليجية خلال تلك الفترة؛ نظراً إلى أن هناك إجماعاً إيرانياً على أن تلك الجزر الثلاث هي جزر إيرانية وليست مجالاً للمناقشة^(٤٣). وهذه القضية تعكّر صفو مناخ العلاقات بين إيران ودول الخليج، وتلقي بظلال من الشك على الأمن الإقليمي الخليجي، خصوصاً أن ميزان القوى في منطقة الخليج في أعقاب حرب الخليج الثانية وطوال فترة الجمهورية الثانية يميل لمصلحة الطرف الإيراني على حساب الجانبين السعودي والعراقي في مجموع عناصر القوة الحيوية والاقتصادية والعسكرية.

وتشمل عناصر القوة الحيوية كلاً من الموقع الاستراتيجي والعمق الاستراتيجي

(٤٢) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ٢٣٣.

(٤٣) علي محافظة [وآخرون]، العرب وجوارهم إلى أين؟، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٦٤.

ومصادر الثروة الطبيعية والمساحة وعدد السكان والمستوى التعليمي والصحي، بينما تشمل عناصر القوة الاقتصادية الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، والصادرات باعتبارها نسبة من الواردات ونسبة الأرض الصالحة للزراعة وإنتاج الطاقة الكهربائية وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، ونسبة التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي. أما القوة العسكرية فتشمل عناصر مثل حجم القوات المسلحة والخبرة القتالية وحجم الإنفاق العسكري ونسبة المجندين إلى إجمالي تعداد السكان وحجم الأسلحة التقليدية ونوعيتها.

تتفوق إيران على قطبي التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج (السعودية والعراق) في ما يتعلق بإجمالي العناصر الثلاثة للقوة الحيوية والاقتصادية والعسكرية، كما يتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (٥-١)

توازن القوى في فترة الجمهورية الثانية ١٩٨٩-١٩٩٥

الدولة	الكتلة الحيوية	القوة الاقتصادية	القوة العسكرية	الإجمالي
إيران	٢٣,٧٩	٢٣,٨٢	١٩,٣٤	٦٦,٩٥
السعودية	٢٤,٣٣	٢٩,٠٥	١٢,٦٣	٦٦,٠١
العراق	١٤,٨٥	١١,٧٩	١٣,١٥	٣٩,٧٩

المصدر: صالح بن عبد العزيز القنيعر، «السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على الأمن القومي العربي، ١٩٧٩ - ١٩٩٥»، (أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ١٩٨٨)، ص ٣٩-٤٧.

لقد استطاعت إيران خلال فترة الجمهورية الثانية أن تحسّن من قدرتها العسكرية بعد أن عوّضت جزءاً كبيراً من خسائرها في حربها مع العراق، وظهر ذلك التحسن في قوتها البحرية والجوية، وفي زيادة حجم قواتها المسلحة، وفي زيادة إنفاقها العسكري.

هذا إلى جانب أن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني كان قد بدأ برنامجاً للإصلاح الاقتصادي خلال فترتي ولايته الأولى والثانية، ونجح إلى حد كبير في إصلاح ما أصاب الاقتصاد الإيراني خلال فترة الجمهورية الأولى من جراء الحرب مع العراق، ونتيجة الحصار الدولي الذي فرض على إيران نتيجة السياسات التي اتبعتها إيران في عهد آية الله الخميني وتبنيها مبدأ تصدير الثورة وتمويل بعض الحركات الإرهابية في عدد من دول العالم.

فعلى الجانب العسكري، نجد أن إيران متفوقة من حيث حجم القوات المسلحة وحجم الإنفاق العسكري وعدد ما تمتلكه من قطع المدفعية وقطع البحرية على كل من السعودية والعراق، بينما تفوقت العراق في عدد الطائرات المقاتلة وفي عدد الدبابات، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (٥-٢)

حجم القوات المسلحة والإنفاق العسكري للسعودية والعراق وإيران لعام ١٩٩٥

القوة العسكرية	السعودية	العراق	إيران
حجم القوات المسلحة	١٦٢٥٠٠	٢٨٢٥٠٠	٥١٣٠٠٠
حجم الإنفاق العسكري (مليون دولار)	١٣٧٥٩	٢٢٦٠٠	١٤٧٨٤
قطع المدفعية	٤٣٨	١٧٣٠	٢٩٤٨
قطع البحرية	٧١	٢١	١١٢
الطائرات المقاتلة	٢٩٥	٣١٦	٢٩٥
الدبابات المقاتلة	١٠٥٥	٢٧٠٠	١٥٢٠

Source: *The Military Balance* (London: Institute for Strategic Studies, 1995-1996).

تؤكد التقارير الأمريكية أن إيران ما زالت تمثل خطراً على أمن المنطقة نتيجة تفوقها في عناصر القوة بمختلف الأوجه الحيوية والاقتصادية والعسكرية، وهو ما يدفع به البعض لتبرير استخدام الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاحتواء المزدوج التي تتلخص في أن كلاً من إيران والعراق تتبعان سياسة معادية للولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في المنطقة، والتي تعني السعي للمحافظة على إقامة توازن للقوى في تلك المنطقة الحيوية من خلال السعي مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة من أجل الحفاظ على ميزان قوى يميل لمصلحتها من دون الاعتماد على أي من إيران أو العراق.

وسياسة الاحتواء المزدوج التي بدأتها إدارة كلينتون بالنسبة إلى إيران هي أسهل عملياً منها في حال العراق، وذلك لأن البرنامج النووي الإيراني ما زال في مراحله الأولى، ومن ثم يسهل تطويره، بخلاف البرنامج العراقي الذي بلغ مرحلة متقدمة يصعب احتواؤها بالوسائل السلمية.

إلا أن صعوبة تطبيق تلك السياسة في مواجهة إيران تأتي من أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تملك تأييداً دولياً وشرعية مثل تلك التي امتلكتها ضد العراق خلال حرب الخليج الثانية، ومن ثم لا توجد عقوبات كافية يمكن استخدامها ضد إيران لإحداث تغييرات في سلوكها غير المقبول^(٤٤).

ومن ثم، فإن السبيل الأمثل أمام الولايات المتحدة الأمريكية هي العمل مع الحكومات الصديقة لمنع إيران من إنتاج بدائل للواردات اللازمة لبرامجها النووية والكيميائية، والضغط على الدول التي تمد إيران بالصواريخ والنظم المتعلقة بها مثل كوريا الشمالية والصين وروسيا.

كان التعاون الإيراني الروسي بداية النقلة النوعية الأكثر أهمية في البرنامج النووي الإيراني منذ أواخر عام ١٩٩٢، وهو التعاون الذي وفر لإيران احتياجاتها من المفاعلات النووية الأكبر حجماً من دون الاقتصار على المفاعلات البحثية صغيرة الحجم. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ أقر الجانبان اتفاقية بمبلغ سبعة وثلاثين مليون دولار لإكمال مفاعل بوشهر، وتم التوقيع الفعلي على تلك الاتفاقية في الثامن من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، وبدأت روسيا بالفعل تنفيذ تلك الاتفاقية عملياً في العام نفسه^(٤٥).

وفي تقرير لمكتب وزير الدفاع الأمريكي حول التطورات العسكرية الجارية في إيران جاء فيه:

«بينما ستظل قدرة إيران العسكرية التقليدية محدودة طوال التسعينيات، فإن مشترياتها الحديثة من الغواصات والطائرات الهجومية والصواريخ المضادة للسفن، بالإضافة إلى حشد قوات إيرانية في عدد من الجزر المتنازع عليها بالقرب من مضيق هرمز، تشير إلى أن إيران تسعى جاهدة إلى تحقيق القدرة على تهديد السفن التجارية التي تدخل الخليج وتخرج منه، ومن الواضح أن إيران تستعرض عضلاتها من قبيل إثبات الوجود أمام الدول الصغيرة المجاورة لها في الخليج»^(٤٦).

(٤٤) Anthony Lake, "Confronting Backlash States," *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 2 (March-April 1994).

(٤٥) فتحي العفيني، التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٠)، ملف الخليج الاستراتيجي؛ ٢ (القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ١١٣.

(٤٦) أنتوني كوردسمان، القدرات العسكرية الإيرانية، سلسلة دراسات عالمية؛ ٦ (الإمارات: مركز الإمارات

ومن ناحية أخرى، سعت إيران إلى بذل الجهود لتحسين علاقاتها مع جيرانها غير العرب من جهة الشمال والشرق والغرب، فاتجهت لدعم علاقاتها بتركيا وباكستان وجمهورية آسيا الوسطى شمال بحر قزوين، وذلك لتعويض إحساسها بعدم الأمن، والقلق من علاقاتها المتصارعة مع جاراتها في الجنوب.

وعقدت إيران عدداً من الاتفاقيات والمشروعات المشتركة مع عدد من تلك الدول، وبخاصة روسيا وتركمانستان وكازاخستان وأذربيجان، وكان ذلك وسيلة لتوسيع نفوذها مع الدول المجاورة لها؛ للتغلب على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لإضعافها وعزلها، ولتحسين صورتها في المجتمع الدولي من خلال التدفق الكبير والمضطرد للزيارات المتبادلة بين إيران وعدد من دول العالم^(٤٧).

وأدى تدمير الآلة العسكرية العراقية خلال حرب تحرير الكويت إلى زيادة احتمالات نمو النفوذ الإيراني في منطقة الخليج التي أصبحت مكشوفة أمنياً، في الوقت الذي تسعى فيه إيران إلى ممارسة دور إقليمي أكبر، فقد تحسنت علاقات إيران بدول الخليج وزادت درجة التنسيق بينهم، الأمر الذي أدى إلى اعترافها بأن لإيران دوراً في أمن الخليج^(٤٨).

هذا ما جعل الدور الإيراني في حماية أمن الخليج أمراً معقولاً من جانب الدول الخليجية، خصوصاً خلال المراحل المختلفة لأزمة الخليج الثانية.

تؤمن إيران بأن أمن الخليج لا يتحقق إلا من خلال دوله فقط، وليست هناك حاجة إلى أي دور خارجي، سواء أكان عربياً - إشارة لإعلان دمشق - أم غربياً أم أمريكياً، ومن ثم وافقت إيران على الوجود الأجنبي خلال الأزمة بشكل مؤقت من أجل تحرير الكويت ثم الرحيل. فالأمن الخليجي لا بد أن يخرج من دائرة سيطرة القوى العظمى.

ومن ثم، إن الرؤية الإيرانية للأمن الخليجي بعد انتهاء الأزمة استندت إلى مفهوم أساسي ألا وهو «خليجية أمن الخليج»، بمعنى أن ترتيبات الأمن الإقليمية في المنطقة يجب أن تستند

للدراستات والبحوث الاستراتيجية، [د.ت.ل.]، ص ١١-١٢.

(٤٧) جيرالد جرين، «إيران وأمن الخليج»، في: أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، ص ٣١-٣٢.

(٤٨) أحمد مهابة، «إيران وأمن الخليج»، السياسة الدولية، العدد ١٠٥ (تموز/ يوليو ١٩٩١)، ص ٩٨.

إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة، أي إنها تريد نظاماً آمناً خالصاً للخليج يشمل منطقة الخليج فقط، ومن ثم تجد إيران المبرر لرفض الوجود الأجنبي الذي هو أساس المشكلة في المنطقة.

كما رفضت إيران إعلان دمشق باعتباره يفتح المجال لدخول أطراف عربية خارجية - مصر وسوريا - في ترتيبات الأمن في الخليج. كذلك رفضت إيران الاتفاقيات الأمنية الثنائية التي جرت بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الخليجية مثل الكويت وقطر. ومن ثم رفضت إيران التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال^(٤٩).

كما ترفض إيران أي تغيير جغرافي في المنطقة، حيث تنظر إلى التغيير الجغرافي على أنه مصدر تهديد للمصالح الإيرانية، وهو أمر مرفوض تماماً من جانب إيران؛ لأنه سيؤدي إلى الإخلال بالتوازن الإقليمي في المنطقة، ويهدد وحدة وسلامة الأمن القومي الإيراني، ومن ثم ترفض إيران إجراء أي تغييرات في الجزر العربية الثلاث التي استولت عليها عشية استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة، كما عارضت أي تغيير في الحدود بين العراق والكويت، ورفضت أي تسوية للأزمة تعطي للعراق أي مكاسب إقليمية في جزيرتي وربة وبوبيان، وهددت باحتلالهما بالقوة حال حصول العراق عليهما^(٥٠).

وقد حدّد وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر ولايتي، العناصر التي يجب أن تقوم عليها الترتيبات الأمنية في الخليج بعد انتهاء الأزمة في النقاط التالية^(٥١):

- إن الخبرة المكتسبة من أزمة الخليج الثانية تجعل من الضروري إقامة نوع من الترتيبات الأمنية في المنطقة تضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها.
- يجب أن تكون منطقة الخليج خالية من مخزونات الأسلحة التقليدية والنوية والكيميائية والبيولوجية، وأن يكون وجود القوى الأجنبية في المنطقة في حده الأدنى ولمدة محددة.

(٤٩) نيفين عبد المنعم مسعد، «الرؤية الإيرانية لأمن الخليج»، في: عبد المنعم المشاط، محرر، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٣١٥.

(٥٠) علا أبو زيد، «التصور الإيراني لأمن الخليج بعد حرب الخليج الثانية»، في: مصطفى علوي، محرر، مصر وأمن الخليج بعد الحرب (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٦٢-١٦٣.

(٥١) عبد الواحد، «إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية: دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية، ١٩٩٠-١٩٩١»، ص ٢٨٦.

- إن مسؤولية التحركات الرامية إلى إعداد ترتيبات الأمن تقع على عاتق الدول الثماني في الخليج وهي العراق وإيران ودول مجلس التعاون الست.
- بغير تعاون مشترك بين دول المنطقة كلها لا يمكن إقامة أمن.

خامساً: قضايا التعاون الإقليمي

كان الغزو العراقي للكويت أبرز الأحداث على الساحة الخليجية والعربية خلال حكم الجمهورية الإيرانية الثانية التي امتدت من عام ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩٧، حيث تولّى الرئيس هاشمي رفسنجاني مقاليد الحكم في إيران لمدة ولايتين متتاليتين، اتسمت فيهما سياسته الخارجية بالبراغماتية في التعامل مع إطارها الإقليمي والدولي، للتخفيف من وطأة المشكلات والأزمات الداخلية والخارجية التي خلفتها سياسة إيران خلال فترة الحكم الخميني التي كان لها مردود سلبي على الاقتصادات الداخلية في إيران، وما نجم عنها من غلبة التفاعلات الصراعية على التفاعلات التعاونية مع دول الجوار الخليجي، وما فرض على إيران من عزلة دولية انعكست كلها لتصب في واقع الحياة الإيرانية في شكل أزمات اقتصادية واجتماعية حادة، وحركات احتجاجية ومظاهرات، اجتاحت طهران ومعظم المدن الإيرانية نتيجة انهيار الاقتصاد الإيراني وارتفاع الأسعار وارتفاع نسبة التضخم، في الوقت الذي لا تستطيع فيه إيران الخروج من عزلتها الإقليمية والدولية لفتح أسواق جديدة وجذب الاستثمارات الخارجية للتخفيف من حدة الأزمة في البلاد إلا في حدود ضيقة.

ومن ثم بدأت سياسة إيران الخارجية في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني تنحو أكثر نحو الانفتاح على إطارها الإقليمي والدولي للخروج من أزماتها وعزلتها، وإثبات رغبتها في التعاون الجاد والمثمر مع الآخرين وفقاً لعلاقات اقتصادية أكثر ليبرالية تتعايش مع طبيعة النظام الاقتصادي الدولي السائد.

وهذا يتطلب منها إحداث تغييرات شبه جذرية في حركتها السياسية والدبلوماسية، باعتبار ذلك مفتاحاً أساسياً لقبول الأطراف الأخرى لإيران شريكاً اقتصادياً وتجارياً.

كانت أزمة الخليج الثانية مناسبة طيبة استطاعت فيها إيران أن تثبت لدول الجوار

الخليجية ولدول العالم الأخرى أن هناك تغيراً قد طرأ على السياسات الخارجية لإيران، وأن هناك رغبة إيرانية صادقة بفتح صفحة جديدة في ملف علاقاتها الإقليمية والدولية على المستويات كافة، ونسيان الماضي ولو بالقدر الذي يتيح المجال للدخول في علاقات طيبة مع باقي الدول، خصوصاً تلك التي كانت حتى عهد قريب هدفاً من أهداف السياسة الخارجية الإيرانية التي ارتكزت على فكرة تصدير الثورة الإسلامية.

ساعد إيران في ذلك أنه بانتهاء حرب الثماني سنوات مع العراق ثم غزو العراق للكويت، تحولت وجهة النظر الخليجية بدرجة كبيرة من إيران إلى العراق باعتباره المصدر الجديد لتهديد أمن تلك الدول.

كما عزز من تلك النظرة الموقف الإيراني الراض لغزو العراق للكويت ومطالبته بالانسحاب الفوري وغير المشروط من أراضي الكويت من دون الحصول على أي مكاسب إقليمية مقابل ذلك الانسحاب، وذلك على الرغم من التنازلات التي قدمها العراق إلى إيران من خلال مبادرة ١٥ آب/ أغسطس ١٩٩٠ التي تُعدّ بحق أعظم المكاسب الإيرانية خلال تلك الأزمة، ودعمًا لقوتها الإقليمية بعد أن أثرت الحرب مع العراق في قوته المسلحة ودوره الإقليمي.

ومن ثم كانت إيران في حاجة إلى حدوث أمرين:

داخلياً: السعي نحو إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية.

خارجياً: السعي نحو تحسين علاقاتها الإقليمية والدولية واستعادة دورها الإقليمي في منطقة الخليج، في الوقت الذي برز فيه نظام دولي جديد تمثل الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى والوحيدة فيه بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

وهذان الأمران غير منفصلين، بل مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فسياسة هاشمي رفسنجاني ركزت على إعادة بناء الجيش وتقوية الاقتصاد، وهذان الأمران كانا يستوجبان حداً أدنى من العلاقات مع دول أوروبا الغربية باعتبارها مصدراً لرأس المال والتكنولوجيا والتجارة، وانفتاحاً على الاتحاد السوفياتي، وتحسين العلاقات مع الدول الخليجية المجاورة، ومن ثم الاستغناء عن السياسة الخارجية السابقة التي كانت توجد الأعداء بدلاً من جذبها للأصدقاء،

بينما تحتاج إيران إلى جذب الأصدقاء في مرحلة إعادة البناء التي كانت تحتازها في أعقاب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨ (٥٢).

إذن، أدركت إيران خلال تجربتها في فترة الجمهورية الأولى أنها غير قادرة على تغيير الخريطة السياسية لمنطقة الخليج تغييراً جذرياً، وأن أيديولوجيتها الثورية قد ووجهت بالرفض التام من جانب الدول الخليجية. وقد ثبت لإيران فشل استخدام القوة في إدارة علاقاتها الإقليمية بالدول الصغرى، خصوصاً أن تلك الدول تمتلك مصادر قوة تحتاجها الدول الكبرى والعلاقة، ومن ثم لن تسمح تلك الأخيرة بأي تغييرات إقليمية من شأنها التأثير في مصالحها بتلك الدول. وفشل الغزو العراقي للكويت وتحالف دول العالم ضده مثال صارخ على تلك الحقيقة، ومن ثم بدأت السياسة الخارجية الإيرانية في عهد رفسنجاني تُغلب المصالح القومية على الاعتبارات الأيديولوجية رغبة في إصلاح اقتصادها الذي دمرته حرب السنوات الثماني والعزلة الدولية المفروضة عليها (٥٣).

وكان من نتائج تلك السياسة الجديدة أن إيران قامت باسترضاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فخففت من حدة التوترات التي بلغت ذروتها خلال الحرب العراقية - الإيرانية عندما أيدت معظم دول المجلس العراق، وأعادت إيران علاقاتها الدبلوماسية مع الكويت، ووقعت اتفاقيات تجارية مع البحرين وعمان وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبدأت في التقارب مع المملكة العربية السعودية، لأن التقارب مع السعودية باعتبارها أكبر وأقوى الدول في مجلس التعاون هو أمر يعوقه عدد من العوامل، منها الاختلاف المذهبي بين السنة والشيعة، والآراء المتعارضة في ما يتعلق بالصحة الإسلامية، والمنافسة الحادة في ما يتعلق بالدور الإقليمي لكل منهما، والهيمنة على الخليج، والاختلاف حول السياسات النفطية (٥٤).

كان للسياسات الإيرانية الجديدة في عهد هاشمي رفسنجاني أثرها الطيب في تحول مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة السعودية والكويت، نحو إيران، كما إن هذه

Middle East Journal, vol. 42, no. 3 (Summer 1988), p. 661.

(٥٢)

(٥٣) ميلاني، «سياسة إيران في الخليج: من المثالية والمجاهبة إلى البراجماتية والاعتدال»، ص ١٢٠.

(٥٤) فيبي مار، «الخليج العربي بعد العاصفة»، في: فيبي مار، ووليم لويس، محرران، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، سلسلة دراسات مترجمة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ١٥١.

الدول وجدت نفسها نتيجة أحداث حرب الخليج الثانية مضطرة إلى فتح صفحة جديدة من العلاقات التعاونية مع إيران لموازنة الخطر العراقي الجديد وتحييد الخطر الإيراني، والحيلولة دون تحالف عراقي - إيراني، وبخاصة مع الإغراءات والتنازلات التي قدمها العراق إلى إيران لتعويضها عن خسائرها في حرب الثماني سنوات.

كما إن الموقف الإيراني المحايد خلال حرب الخليج الثانية وعدم تأثر إيران بالإغراءات التي قدمها العراق لجذبها إلى تأييده قد أيدّ التوجه التعاوني في العلاقات الإيرانية - الخليجية.

وكان من مؤشرات ذلك التعاون اجتماع وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، ومشاركة إيران في اجتماعات وزراء خارجية دول المجلس في مسقط في الرابع من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٠ لأول مرة منذ إنشاء المجلس، وذلك لبحث العلاقات بين إيران ودول المجلس ووضع حد للاحتلال العراقي للكويت وبحث سبل ضمان أمن المنطقة على المدى البعيد.

وفي اليوم الأول لقمة دول المجلس بالدوحة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، أعلن وزير الخارجية القطري، حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، أن «دول المجلس تجري مباحثات مباشرة مع إيران لإنشاء نظام أمني إقليمي جديد لمواجهة الخطر الناشئ عن قوة العراق العسكرية، وللحيلولة دون وقوع اضطرابات عنيفة مستقبلاً في المنطقة، وأن شكل هذه الترتيبات الأمنية سيعتمد على كيفية حل هذه الأزمة، سواء سلماً أم عن طريق الحرب». وأضاف: «لنا علاقات تاريخية مع إيران، وهي داخلية في الترتيبات الأمنية بحكم وضعها الجغرافي في المنطقة»^(٥٥).

وأشار البيان الختامي لقمة الدوحة إلى العلاقات مع إيران في شكلها الجديد؛ إذ رحّب المجلس برغبة جمهورية إيران الإسلامية في تحسين وتطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون كافة، وأكد المجلس أهمية العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات المعلقة بين إيران والدول الأعضاء، لكي تتمكن دول المنطقة من الشروع في تحقيق أهدافها المنشودة، وتسخير مواردها لأغراض التنمية الاقتصادية الشاملة. وأكد المجلس رغبته في إقامة علاقات متميزة مع إيران

(٥٥) مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ص ٢٣٥.

على أساس من حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة والاستقلال، والتعايش السلمي المستمد من روابط الدين والتراث التي تربط بين دول المنطقة^(٥٦).

وبعد أيام من انتهاء الأزمة وتحرير الكويت، أعادت إيران والمملكة العربية السعودية علاقاتها الدبلوماسية في السادس والعشرين من آذار/ مارس ١٩٩١ بعد قطيعة دامت نحو أربع سنوات، وتبدلت الزيارات الرسمية بين البلدين. أما البحرين فلم تنتظر حتى انتهاء العمليات العسكرية للحرب، فأعلنت بعد ثلاثة أيام فقط من بدء «عاصفة الصحراء» عن فتح الخط الملاحي مع إيران، ومن ثم إطلاق حركة التبادل التجاري بين البلدين، الأمر الذي جعل البحرين مركزاً لإعادة تصدير كثير من المنتجات العالمية إلى إيران.

أما الكويت، فقد بادرت في أعقاب الاجتياح العراقي لأراضيها وموقف إيران الداعم للحق الكويتي إلى التقارب مع إيران، وأخذت القيادة الكويتية في المنفى تطلق التصريحات المتتالية في هذا الاتجاه، وفي أيار/ مايو ١٩٩٣ تم تأليف لجنة كويتية إيرانية لتوسيع العلاقات وتعزيزها بين البلدين في ختام زيارة قام بها وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر ولايتي، إلى الكويت، وفي التاسع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٩٤ وقعت بمدينة الكويت اتفاقية ثنائية بشأن الملاحة البحرية والتجارية بهدف تطوير التبادل التجاري بين البلدين^(٥٧).

وفي طهران بتاريخ الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ تم توقيع اتفاقية اقتصادية بين الكويت وإيران، تهدف إلى تنمية العلاقات التجارية بينهما على أساس المساواة وعدم التمييز والمحافظة على المصالح المتبادلة، وقد اشتملت هذه الاتفاقية على سبع عشرة مادة تؤكد، من بين أمور أخرى، ما يلي^(٥٨):

- تبادل البضائع والسلع والخدمات بين الطرفين المتعاقدين.

- تسهيل حركة مرور البضائع (الترانزيت) بين البلدين.

(٥٦) «البيان الختامي»، (المجلس الأعلى، الدورة الحادية عشرة، الدوحة، ٢٢-٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠).

(٥٧) مرهون، المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(٥٨) نهاد تقي، «واقع التبادل التجاري بين الكويت وإيران» ورقة قدمت إلى: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ج ٢ (الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠٠٠)، ج ٢، ص ١٧١.

- تسهيل وتشجيع الهيئات والمؤسسات والشركات في كل منهما على المشاركة في المعارض الدولية التي تقام فيهما.
- تشكيل لجنة مشتركة تتكون من ممثلين عن الطرفين المتعاقدين، وتختص هذه اللجنة بتسوية المشكلات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ الاتفاقية.
- تشكيل محكمة تحكيم يحال إليها الموضوعات كلها التي تنشأ ذات العلاقة بتفسير وتطبيق الاتفاقية في حال عدم إمكانية اللجنة المشتركة التوصل إلى حل لها.
- يمكن لمحكمة العدل الدولية أن تكون طرفاً في هذا الاتفاق.
- تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاق التجاري الموقع بين البلدين في السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨.

أما على صعيد العلاقات بين إيران وقطر، فهي - على حد تعبير وزير الخارجية الإيراني، علي ولايتي، خلال زيارته للدوحة في تموز/ يوليو ١٩٩٥ - «علاقات ممتازة»، ويمكن أن تكون «نموذجاً جيداً للدول الإقليمية الأخرى في الخليج»، فقد عقد البلدان اتفاقين، أحدهما لمد مياه الشرب من إيران إلى قطر، والثاني يتعلق باستثمار مشترك للثروة الغازية في الجرف القاري بين البلدين^(٥٩).

أما الإمارات، فعلى الرغم من أن مشكلة الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران تمثل عاملاً صراعياً في العلاقات بين البلدين، فإن العلاقات الإماراتية - الإيرانية تقدم نموذجاً خاصاً للتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والتجارية، وحجم التبادل التجاري بين البلدين يتصدر حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران. وهذا التبادل يتركز أساساً بين إمارة دبي وإيران، حيث إن ربع واردات إيران تأتي عبر مرفأ دبي بحكم وجود مناطق حرة وطاقات كبيرة للتخزين، ولا سيما في منطقة جبل علي، وبالتالي فإن أغلب صادرات دبي إلى إيران هي في الواقع عمليات إعادة تصدير. وقد يعود ذلك أيضاً إلى أن إمارة دبي تطبق رسوماً جمركية تقل عن الرسوم المطبقة على مستوى مجلس التعاون الخليجي^(٦٠).

(٥٩) مرهون، المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(٦٠) مصطفى عبد العزيز مرسي، «الاستقرار الأمني واستراتيجيات التنمية وتحديات التعاون الاقتصادي بين ضفتي الخليج»، ورقة قدمت إلى: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات

شهدت العلاقات التجارية بين دبي وجمهورية إيران الإسلامية قفزات كبيرة خلال السنوات الخمس التالية على تحرير الكويت، في ظل الاستقرار السياسي الذي ساد منطقة الخليج. وباستطاعة دبي أن تؤدي دوراً مميزاً باعتبارها منفذاً ممتازاً للصادرات الإيرانية غير النفطية إلى الأسواق العالمية في ظل تزايد تجارة إعادة التصدير من دبي.

كذلك نمت العلاقات الاقتصادية بين إيران وكل من أبوظبي والشارقة، حيث جاءت إيران في مقدمة الدول الآسيوية التي أعادت إليها أبوظبي التصدير عام ١٩٩١ بإجمالي مبلغ ٢٠,٥ مليون درهم؛ أي ما يعادل ١٩ في المئة من تجارة إعادة صادرات الإمارة إلى الدول الآسيوية.

كما تطورت العلاقات التجارية بين إيران وإمارة الشارقة خلال عهد رفسنجاني، فقد بلغ إجمالي قيمة التجارة بين إيران وإمارة الشارقة عام ١٩٩٤ نحو ٢٧٦,٧٨ مليون درهم، وعام ١٩٩٥ نحو ١٩١,٨٦ مليون درهم.

وجدير بالذكر أن الميزان التجاري للعلاقة بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة يميل دائماً لمصلحة الإمارات، بما يعني أن المصلحة الاقتصادية للإمارات تقتضي تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع إيران^(٦١).

لقد حققت الإمارات فائضاً في ميزانها التجاري مع إيران خلال الأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، بنحو ٨٣٤ مليون دولار، ٧٩٠ مليون دولار، ٩٩٢ مليون دولار، ١١١٨ مليون دولار، ٧١١ مليون دولار على التوالي^(٦٢).

إذاً، شهدت العلاقات التعاونية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي تطوراً ملحوظاً خلال فترة الجمهورية الإيرانية الثانية على الأصبعدة السياسية والاقتصادية والتجارية كافة، بل والثقافية، مقابلة بنظيرتها خلال فترة الجمهورية الأولى. غير أن فترة توافق المصالح الإيرانية الخليجية هذه لم تستمر طويلاً؛ إذ لم يلبث أن عاد التوتر من جديد نتيجة عوامل عدة، أهمها:

الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ص ٤٧.

(٦١) خالد محمد أحمد الملا، «السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٢»، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٨)، ص ٢٢٢-٢٢٤.

(٦٢) مرسى، المصدر نفسه، ص ١٤٦.

- مسألة الترتيبات الأمنية في الخليج، حيث أخذت إيران تؤكد ضرورة إيجاد تحالف بينها وبين دول الخليج فقط، ومن ثم رفضت كل المعاهدات الدفاعية الثنائية التي عقدها تلك الدول مع عدد من الدول الغربية، وكذلك رفضت مشاركة أي عناصر خارجية في ترتيبات أمن الخليج، حتى ولو كانت تلك العناصر عربية، ومن ثم رفضت إعلان دمشق الموقع في آذار/ مارس ١٩٩١ بين مصر وسوريا وبين دول المجلس الست، بل إن إيران قد اتهمت دول الخليج الست على لسان أحد مسؤوليها بأنها قد أعدت على عجل إعلان دمشق حول الأمن الإقليمي، وأن مصر وسوريا ليستا من الدول المطلة على الخليج، وأن لدى كل منهما مشكلاتها الخاصة، ومن ثم يصعب عليهما القيام بدور في الخليج بما في ذلك مسائل الأمن^(٦٣).

- الموقف الإيراني المتشدد من مسألة الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة منذ عام ١٩٧١، حيث تجدد موضوع النزاع بقوة في عام ١٩٩٢ نتيجة الإجراءات التعسفية التي اتخذتها السلطات الإيرانية في جزيرة أبو موسى، والتحرش بالعائلات الإماراتية والمدرسين المقيمين على تلك الجزيرة، وفتح مطار في الجزيرة، ونصب منصات صواريخ فوقها، والتعدي على الجزء الذي يخضع لسلطة دولة الإمارات من الجزيرة، منتهكة بذلك بنود مذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبو موسى المعقودة بين إيران وإمارة الشارقة عام ١٩٧١، الأمر الذي دفع دولة الإمارات إلى دعوة إيران إلى التخلي عن الإجراءات التعسفية التي اتخذتها في الجزيرة، ودعت إلى عرض الأمر على محكمة العدل الدولية للفصل فيه، بعد فشل المفاوضات الثنائية نتيجة تعسف الجانب الإيراني وإصراره على تبعية الجزر لإيران. وقد دعمت الدول الخليجية الإمارات سواء بشكل فردي أم من خلال المجلس، وهذا ما كان له أثره السلبي في تطور العلاقات الإيرانية - الخليجية.

(٦٣) لقاء بشارتي مع جريدة طهران تايمز نشرته في ٢٥/٦/١٩٩١، في: الموجز عن إيران، العدد ١٢ (نيسان/ أبريل ١٩٩١)، ص ٩.

الفصل السادس

السياسة الإيرانية خلال الجمهورية الثالثة

(١٩٩٧ - ٢٠٠٠)

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الثالثة تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٠، من خلال خمسة محاور رئيسية، وذلك في خمسة مباحث، على النحو التالي:

أولاً: الأيديولوجيا الإيرانية

مثل صعود الرئيس محمد خاتمي إلى السلطة عام ١٩٩٧، اللمسة الأخيرة في تأليف الوجه الإصلاححي على الساحة السياسية الإيرانية. ومنذ ذلك التاريخ فرضت ثنائية (الإصلاحيين - المحافظين) نفسها بشكل حاسم على معظم التحليلات التي تتناول الشأن الإيراني، سواء أكان على المستوى الداخلي أم حتى في مجال العلاقات الخارجية لهذه الدولة الكبيرة.

وسوف يسجل التاريخ لخاتمي أنه قاد ما يشبه ثورة جديدة في الجمهورية الإسلامية، يمكن اعتبارها تصحيحاً لمسار الثورة الأصلية، ونقلاً لها من مرحلة إلى أخرى، بعد أن كادت إيران تغرق في مرحلة ما يسمى «الاستنفار الثوري» التي عادة ما تعقب أي ثورة جماهيرية بحجم الثورة الإيرانية ١٩٧٩. وكان من سمات تلك المرحلة الجديدة أنها تخلّت عن الخطاب الثوري المتشدد، وقناعات تصدير الثورة إلى دول الجوار، مقابل رفع شعارات أخرى تتعلق بضرورة التعايش السلمي، ونبذ الانكفاء على الذات، وترميم جدار العلاقة مع الآخر، فضلاً عن دعم وتقوية المسحة الديمقراطية التي ميزت النظام الإسلامي الذي جاءت به الثورة والذي يرد الأمر إلى الشعب الإيراني في أكثر من قضية ليقرر مصير بلاده بنفسه من خلال الانتخابات النزيهة التي اشتهرت بها الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

جاء خاتمي في أيار/ مايو ١٩٩٧ بصفته ثمرة للتفاعل بين التيارات السياسية المختلفة في إيران، وبات محك الحكم عليه مرهوناً بنجاحه في صهر تلك التيارات في بوتقة النظام السياسي الإيراني على نحو يحقق الإجماع الذي ينتقل بإيران من الثورة إلى الشرعية الدستورية، وإعطاء مصداقية لخطابه السياسي الخارجي بنقله من تعبير عن رؤية زعيم إلى تعبير عن إرادة شعبية إيرانية^(١).

ومنذ وصول خاتمي إلى السلطة عام ١٩٩٧، والتيار الإصلاحي الذي يقوده ينتقل من نصر جماهيري إلى آخر، حتى صار يعرف بأنه التيار الشعبي، لا سيما بعد أن منحه الجماهير الإيرانية - وبخاصة الشباب الذين يمثلون أكثر من نصف الشعب الإيراني - ثقتها في الانتخابات التشريعية في شباط/ فبراير ٢٠٠٠ من خلال أكثر من ٧٠ في المئة من أصوات الناخبين.

حقّق الإصلاحيون فوزاً كاسحاً في الانتخابات البرلمانية الإيرانية التي أُجريت دورتها الأولى يوم الجمعة في الثامن عشر من شباط/ فبراير ٢٠٠٠، وجاءت النتائج الأولية للانتخابات في طهران بمنزلة «الصاعقة»؛ حيث استحوذ التيار الإصلاحي على معظم المقاعد الثلاثين، بإحراز النسبة المطلوبة للفوز منذ الدورة الأولى وهي ٢٥ في المئة، نالها ستة وعشرون مرشحاً إصلاحيّاً، على رأسهم رضا خاتمي شقيق الرئيس الإيراني الذي حصل على ٤٣, ٥٦ في المئة من الأصوات، فيما حصل الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني على ٨٨, ٣٣ في المئة من الأصوات، الأمر الذي يعني أنه سيتنقل إلى الدورة الثانية.

جاءت النتيجة الأولية بعد فرز ٤٧٢٩٤٥ صوتاً، توزّعت على ٦٥٢ صندوق اقتراع من أصل ٣١١١ صندوقاً في طهران. وإذا كان فوز الإصلاحيين مدوياً في العاصمة طهران، فإن وضعهم في المحافظات كان جيداً جداً، إذ حصلوا على الأغلبية المطلقة من مجموع عدد مقاعد البرلمان الجديد، وحصدوا ١٥٣ من أصل ٢٩٠ مقعداً، والنسبة هنا تصل إلى ٧٩ في المئة من عدد الأصوات المشاركة^(٢).

(١) السيد عمر، «السياسة الخارجية الإيرانية في ظل حكم الرئيس خاتمي: الإدراك والواقع»، شؤون خليجية، السنة ٣، العدد ٢٥ (ربيع ٢٠٠١)، ص ٢٨.

(٢) عبد العاطي محمد، «ماذا بعد الانتخابات الإيرانية؟»، الأهرام (مصر)، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٠.

وقمت الإعادة في أواخر شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وذلك في نحو أربعين دائرة، فشل فيها أي من المرشحين في الفوز بنسبة تتجاوز ٢٥ في المئة من الأصوات، وانتهت الجولة الثانية من الانتخابات ليحصد الإصلاحيون ٣٦ مقعداً إضافياً، فوصل عدد مقاعدهم في البرلمان الجديد إلى ١٨٩ مقعداً من أصل ٢٩٠ مقعداً.

ومن ثم، تكوّنت الأغلبية في البرلمان الجديد من الإصلاحيين، ولا شك في أن هذه النتائج ذات دلائل سيكون لها تداعياتها على السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية.

وإذا نظرنا إلى طبيعة المجلس السابق، نجد أن المحافظين كانوا يتحكمون فيه، وكانت نسبة توزيع المقاعد هي مئة وعشرون مقعداً «أغلبية» للمحافظين، وثمانون مقعداً للإصلاحيين، وسبعون مقعداً للمستقلين، والتغيير الذي شهدته الانتخابات الجديدة انتقال الأغلبية الكاسح إلى جبهة الإصلاح. ولم تنخفض نسبة مقاعد المحافظين إلى المركز الثاني فحسب، بل إلى المركز الثالث، حيث احتل المستقلون عدداً أكبر من المقاعد.

بدأ أن هناك ترحيباً عربياً وخليجياً ودولياً بنتائج الانتخابات الإيرانية، وفوز الإصلاحيين فيها، حيث رأت العديد من الأوساط الرسمية في العالم العربي وأوروبا والولايات المتحدة، أن هذه الانتخابات تُعد فاتحة لصفحة جديدة في علاقات إيران بالعالم الخارجي. وجاءت ردود الفعل المختلفة، عربياً وخليجياً، ودولياً، مرحبة بنتائج الانتخابات الإيرانية، معتبرة أن فوز الإصلاحيين سيكون بداية عصر جديد لعلاقات إيران الخارجية.

أعربت دول مجلس التعاون الخليجي عن ارتياحها لنتائج الانتخابات، معتبرة فوز الإصلاحيين خطوة كبيرة في اتجاه تعزيز العلاقات الإيرانية - الخليجية. وتوقعت أوساط خليجية عديدة أن يؤدي هذا الفوز الكبير للإصلاحيين إلى المساهمة في حل مشكلة الجزر المتنازع عليها بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة.

هكذا، لم تعد السياسة الخارجية للدول مجرد انعكاس أو تعبير عن أوضاعها وسياساتها الداخلية فقط على نحو ما كان شائعاً في الماضي، بل باتت تعبر أيضاً عن مجمل التفاعلات التي تحدث في البيئة الإقليمية التي تنتمي إلى الإقليم ذاته. وحدث تغير حاد في النظام السياسي الحاكم في إحدى الدول بشكل يغيّر من توجهاته الأيديولوجية وخياراته السياسية، سوف

يؤثر حتماً في أنماط علاقات هذه الدولة في ظل نظامها الحاكم الجديد مع الدول المجاورة، سواء أكان بالتعاون أم الصراع، وقد يمتد التأثير إلى إحداث تغيير في بعض السياسات الداخلية، بل وفي بنود الميزانية العامة، وربما يمتد التأثير إلى سياساتها الإعلامية وبرامجها الثقافية وأنماط تحالفاتها الإقليمية والدولية.

دلالات فوز التيار الإصلاحي

يشير الفوز الكبير الذي حققه الجناح الإصلاحي في الانتخابات الإيرانية إلى دلالات عدة غاية في الأهمية^(٣):

١- يشير هذا الفوز إلى مكانة المطلب الإصلاحي في المجتمع الأهلي الإيراني، وهو مطلب لم تتمكن قوى الجمود من ردعه بالاغتيالات والمحاکمات، ولا من تهميشه بوصفه يساراً متطرفاً، ولا من نزع شرعيته بوصفه امتداداً للنفوذ الثقافي الغربي.

٢- يُعد هذا الفوز تكريساً للشرعية الشعبية التي جاءت بالرئيس خاتمي إلى السلطة في عام ١٩٩٧، حيث كان خاتمي بحاجة إلى تجنب الفشل في هذه الانتخابات ليثبت أن شعبيته الواسعة ما زالت حقيقية، وليعزز موقعه ممثلاً أوحد للتيار الإصلاحي، مقابل طموحات سلفه المتجددة، وليضع حداً لعرقلة إصلاحاته من قبل مجلس بقي تحت سيطرة المحافظين خلال السنتين الماضيتين، وليحسن موقعه في المعركة الرئاسية لولاية ثانية، وهو ما تحقق بالفعل في العام ٢٠٠١.

٣- يشير الفوز الذي حصل عليه الإصلاحيون إلى أن الشعب الإيراني راغب في التغيير، وأنه لا بد من إعادة النظر في النظام من جديد، من حكم «الملاي» إلى الشرعية المنبثقة من صندوق الاقتراع. وهذا يعني أن الشعب الإيراني يؤيد التغيير الذي بدأه خاتمي، والذي يشمل كل أوجه الحياة في إيران، سياسياً وثقافياً واقتصادياً. وأن هذا الشعب يؤيد الإصلاحات الليبرالية التي أدخلها خاتمي بهدف إقامة مجتمع مدني.

٤- جاءت نتائج الانتخابات التشريعية الإيرانية الأخيرة بمنزلة تفويض شعبي كاسح للإصلاحيين الإيرانيين لتصحيح مسيرة إيران داخلياً وخارجياً بعد استقرار العلاقات الإيرانية الخارجية، الأمر الذي يُعد رسالة واضحة للعالم الخارجي بأن إيران بدأت تصحيح

(٣) «قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية الإيرانية»، الدراسات السياسية (الجزء الأول) (٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠).

مسارها على المستوى الخارجي، وبما يتناسب والقرن الجديد، ولتعويض ما فات بغير إرادة من الإصلاحيين، وأن الإصلاحات المرتقبة من دون تهويل أو تهوين هي بمنزلة استجابة لمشئمة الشعب الإيراني في الاتجاه الإصلاحي، وأن تكون لإيران قيادة واحدة لتسيير أمور البلاد، على الرغم من تأخرها لسنوات طويلة لمدة واحد وعشرين عاماً التي صاحبت الفترة الماضية، سواءً على المستوى الداخلي أم الخارجي.

٥- تشير نتائج الانتخابات الإيرانية إلى دلالة مهمة على الصعيد الخارجي (الإسلامي)، فمن محاسن هذه الانتخابات أنها ترد على بقية العالم الإسلامي الذي ازدحم بأصحاب الأفكار المحافظة، وأثبتت أن انتشار التطرف في كثير من الدول الإسلامية لا يعبر إلا عن القلة المتشددة والمتحمسة للتعبير عن أغلبية الناس التي لا تتفق معها. لقد كانت إيران أرض التطرف والتشدد، وأصبحت اليوم أرض التنوير والتصالح والإصلاح، الأمر الذي يعني أن الثورة الإيرانية، بمعناها الأصلي، فقدت زخمها ولم تعد قادرة على التعبئة الداخلية، واتضح أن تطبيق شعاراتها الرئيسة يحدث تعديلات على الوجهة الأصلية، وهو تعديل أكثر اندراجاً في المزاج الإقليمي والدولي.

غير أن المشهد السياسي من خلال هذا العرض لا يزال ناقصاً، إذ إن هناك تياراً آخر (التيار المحافظ) لا يزال يوجد على الساحة بقوة، بل إن ذلك التيار العتيدي يمتلك فعلياً مقاليد الحكم الحقيقية والفعلية في إيران، الممثلة في مؤسسات الولاية ومجالس الخبراء، وصيانة الدستور، وتشخيص مصلحة النظام وغيرها. وبزحزحة التيار المحافظ قليلاً باتجاه التيار الإصلاحي، تكتمل عناصر الصورة السياسية في إيران، حيث نجد الرئيس الإيراني المعتدل محمد خاتمي، مشفوعاً بأصوات أكثر من عشرين مليون ناخب إيراني، يقف على رأس تيار إصلاحي شعبي جارف حصل على مئة وتسعة وثمانين مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ عددها مئتان وتسعون مقعداً، إلى «جوار» علي خامنئي، مرشد الثورة الإيرانية، على رأس تيار محافظ يناضل بكل قوته للصدور أمام المد الإصلاحي.

بدأ الصراع القائم بين المحافظين والإصلاحيين يأخذ مظاهر عديدة ومختلفة، لعل أهمها ما يلي:

- استمرار عملية إغلاق الصحف الإصلاحية بواسطة القضاء الإيراني الذي يسيطر عليه المحافظون، حيث اهتمت هذه الصحف بالعمل لمصلحة أعداء إيران وضد الثورة

الإسلامية، ولم يقتصر هجوم التيار المحافظ على الصحف فقط، بل تم أيضاً اتخاذ العديد من إجراءات الاعتقال والحبس ضد الصحفيين ورؤساء التحرير الموالين للتيار الإصلاحي. فضلاً عن ذلك، وفي إطار الضغوط والتضييق على الصحافة، أقر البرلمان السابق قبل انتهاء ولايته قانون المطبوعات الذي سبق أن تمت مناقشته ورفضته الهيئة التشريعية، وهو قانون يشدد القيود والعقوبات على الصحافة إلى حد كبير، بما في ذلك منع إعادة إصدار الصحف تحت مسميات أخرى، وهي الوسيلة التي كان أنصار التيار الإصلاحي يلجأون إليها كلما أغلقت لهم صحيفة.

وفي هذا الإطار نفسه، وجّه الحرس الثوري تحذيراً شديداً للصحف الإيرانية الإصلاحية، متهماً إياها بالترويج لـ «الردة القيمية»، وبضياع القواعد والأصول في ممارسة النقد والحوار، وقد اكتملت الحلقة عندما انتقد المرشد الأعلى الصحف الإصلاحية واصفاً إياها بأنها قواعد لتسلل أعداء الثورة. كما إنه رفض التدخل لدى السلطة القضائية لإلغاء الأحكام التي صدرت بإيقاف الصحف، وذلك بحجة أن القضاء «مستقل»، وأنه لا يحق ولا يمكن له ولا لرئيس السلطة القضائية نفسه إلغاء حكم يتخذه قاض ما^(٤).

- تأليف المحافظين ما يسمى «لجنة إثارة الأزمات»، تلك اللجنة التي أبلغ عنها علي يونس، وزير الأمن، الرئيس خاتمي، والتي كانت قد تألفت عقب فوز الإصلاحيين في الانتخابات البرلمانية. وتضم اللجنة بعض قادة الحرس الثوري، ومدير الإذاعة والتلفزيون، ومدير صحيفة كيهان، وزعيم الكتلة المحافظة في البرلمان، وعضواً بارزاً في مجلس صيانة الدستور. وتهدف إلى إثارة الرأي العام ضد الإصلاحيين، وتعطيل مسيرة الديمقراطية والإصلاح، بغرض إضعاف الحكومة تمهيداً لعزل الرئيس خاتمي^(٥).

- زعم المحافظون أن هناك «انقلاباً أبيض» ينوي الإصلاحيون القيام به مع بداية الولاية التشريعية الجديدة، وأهم أهداف هذا الانقلاب ما يلي:

- العمل على حل محكمة رجال الدين، والحد من صلاحيات المحاكم الثورية.
- تعديل قانون الانتخابات وإلغاء الإشراف الاستثنائي لمجلس صيانة الدستور عليها.

(٤) الاتحاد (الإمارات)، ١٠/٥/٢٠٠٠.

(٥) الشرق الأوسط، ١١/٥/٢٠٠٠.

- تعديل قانون الإجراءات والصحافة.
- زيادة الصلاحيات التي تتمتع بها البلديات، علماً أن الإصلاحيين يسيطرون عليها.
- الحد من صلاحيات المجلس الأعلى للثورة الثقافية.
- العمل على تأليف مجلس شورى لرسم السياسة الخارجية.
- تعديل قانون الإشراف على مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، وفتح الطريق أمام إنشاء محطات تلفزيونية خاصة.

يبدو أن المحافظين أرادوا استعداد المرشد الأعلى والقوى المحافظة الأخرى ضد الإصلاحيين، من أجل منعهم من استخدام البرلمان في تحقيق أهدافهم، وعلى الرغم من أن زعم المحافظين بوجود مثل هذا الانقلاب قد يكون مقبولاً، إلا أنه بافتراض تصديق البرلمان على مثل هذه الأمور، فإن ذلك لن يُعد دليلاً على تطبيقها في الواقع؛ نظراً إلى أنه لا بد أن يصدق مجلس صيانة الدستور - يسيطر عليه المحافظون - على هذه التشريعات. وفي حال نشوب خلاف بين البرلمان والمجلس، يُردّ الأمر إلى مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي كان يرأسه رفسنجاني ويحفل بالكثير من العناصر المناوئة للإصلاحيين، وأخيراً، يظل المرشد الأعلى له حق نقض أي تشريع أو قانون جديد يخالف توجهاته أو لا يرضى عنه.

- حاول التيار المحافظ إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي فاز بها الإصلاحيون، حيث أعلن مجلس صيانة الدستور عن قناعته بعدم صحة الانتخابات، وبالتالي يجب إلغاؤها بسبب وجود نوع من المخالفات والتلاعب، وقد كان بمقدور المحافظين تمرير هذه الخطوة نظراً إلى حساسية الظروف المحيطة بالحركة السياسية الداخلية، خصوصاً بعد الإجراءات القضائية الخاصة بإغلاق ست عشرة صحيفة يومية وأسبوعية، ولولا تدخل المرشد الأعلى ليحسم الأمر لمصلحة الإصلاحيين لكان المحافظون قد نفذوا ما أرادوا^(٦).

- واصل المحافظون حملتهم على الرئيس خاتمي؛ حيث بدأ قادة هذا التيار التخطيط لتغييره، واقترحوا أسماء عدة، مثل المهندس باهر ومرتضى نبوي وغفوري فرد وعباس بور، وقد حاولت صحف المحافظين الترويج لمقولة إن أنصار خاتمي يفكرون بديل له، حيث

(٦) الحياة، ٢٠/٥/٢٠٠٠.

ظهرت بعض الأحداث من الإصلاحيين المتطرفين للبحث عن بديل لخاتمي، بذريعة أنه وراء ما تشهده البلاد من ردّة قيمية، وأنه لم يعد يصلح لمرحلة ما بعد البرلمان المقبل الذي ينتظر منه الناخب الإيراني المزيد من الإصلاحات. ومن جهة أخرى، فقد اقترح التيار الليبرالي صراحة تنحّي خاتمي عن الرئاسة لعدم دعمه الحركة الإصلاحية بصورة جدية، فضلاً عن ذلك، حاولت الصحف المحافظة الإيحاء بأن عودة رئيس الوزراء السابق مير حسن موسوي إلى الساحة جاءت في سياق تجهيزه لمنصب الرئاسة.

- أطلق المحافظون - في إطار حملتهم على خاتمي - دعوات وإن كانت على استحياء بإلغاء الرئاسة، وتحويل النظام من نمط ولاية الفقيه إلى الخلافة، أي أن تدمج الرئاسة والولاية وتصبحان من صلاحيات شخص واحد هو الخليفة الإسلامي. هذا الطرح لم يكن أمراً جديداً لأن أصحابه في جمعية المؤتلفة الإسلامية (المحافظة) تبوّه في أدبياتهم حتى قبل انتخابات الرئاسة التي جاءت بخاتمي إلى سدة الحكم، لكن المثير أنه أخذ يظهر على السطح حتى بعد إعلان المرشد الأعلى تأييده الكامل للإصلاحات التي يقودها الرئيس ولشخص خاتمي نفسه^(٧).

- يتهم المحافظون خاتمي بالفشل في المجال الاقتصادي، فعلى الرغم من أن خاتمي قد تسلّم تركة اقتصادية ثقيلة، إلا أنه لم يحاول خلال فترة حكمه أن يفعل شيئاً، فهو قد تعهد بتنفيذ برنامج التخصيص، ولم يقترح أي إجراءات مهمة لتحقيق ذلك. كما يشير المحافظون إلى أن متوسط إجمالي الدخل للشخص في إيران أقل من نصف ما كان عليه في عام ١٩٧٧. ويعيش نصف الشعب الإيراني تحت خط الفقر. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج إيران إلى توفير مليون فرصة عمل جديدة لحل مشكلة البطالة، إلا أن المتوافر الفعلي ١٣٠ ألف فرصة فقط. كذلك يؤكّد خصوم خاتمي أن إيران قد حقّقت معدلات نمو سلبية خلال العامين الأولين من فترة رئاسته^(٨).

والمدقق لأحداث هذا الصراع القائم في إيران يمكن أن يتبين أنه يتميز بخصائص عدة:

- إن هذا الصراع يدور ضمن الأسس القانونية والدستورية للنظام السياسي. وهو صراع منضبط على الرغم من اختلاف التفسيرات حول طبيعة هذه الأسس بين هذين التيارين، فهناك اتفاق على مجموعة القواعد الأساسية للعبة السياسية في البلاد.

(٧) الوسط ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٠.

(٨) الشرق الأوسط، ٢٦/٥/٢٠٠٠.

- تأكيد الأطراف أن هذا الصراع لا يهدف إلى تصفية أي طرف، وإنما وقف تجاوزاته، فكل طرف يملك من الأدوات ما يجعله قوياً في مواجهة الآخر، وبالتالي يصعب على أي منهما التخلص من منافسه.

- اعتماد الصراع على وسائل مهمة في المجتمع الإيراني؛ ممثلة في الصحافة، الأمر الذي يعكس اعترافاً ضمنياً بهذه الوسيلة - الصحف - من نفوذ وتأثير. هذا على الرغم من إمكانية انحراف بعض الأطراف عن هذه الوسائل، حيث حملت وسائل الإعلام في الثلاثين من أيار/ مايو ٢٠٠٠ أنباء عن إحباط محاولة لاغتيال الرئيس خاتمي على يد أحد حراسه الذي وُصف بأنه من المحافظين، وهو ما كشف عنه أحمد توكلي، الناشر البارز في صحيفة بيان الإيرانية، إلا أن توكلي لم يحدّد متى أجبّطت أجهزة مخابرات الحرس الثوري تلك المحاولة، مكتفياً بالقول: إن المخابرات اعتقلت هذا الحارس بعد أن طلب مشورة أحد رجال الدين المحافظين في هذا الشأن، فقام رجل الدين بإبلاغ أجهزة الأمن، وعلى الرغم من أن ذلك قد يكون لدوافع سياسية تتمثل في الضغط على خاتمي من قبل المحافظين للتجاوب مع مطالبهم، فإن ذلك الحادث لا يعدو كونه حادثاً فردياً وليس اتجاهًا عاماً.

- كان للقضاء دور واضح في هذا الصراع؛ حيث قام بإغلاق العديد من الصحف والمجلات الإصلاحية، فضلاً عن محاكمة بعض رموز التيار الإصلاحي الذين يشغلون مناصب رؤساء تحرير لبعض الصحف.

- تأكيد خامنئي الذي يمثل أعلى سلطة في البلاد أن الصراع يدور في إطار اتفاق عام؛ أي أن الاختلاف في الفروع وليس في الأصل. على الرغم من استمرار الصراع بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ واشتداد حدة هذا الصراع وتمثله في مظاهر مختلفة ومتعددة، وعلى الرغم من محاولات المحافظين تضيق الخناق على الإصلاحيين، فإن الأخيرين قد استطاعوا تحقيق نجاحات عدة مهمة، أبرزها ما يلي:

- نجاح الإصلاحيين في مجلس الشورى السابق الذي كان يسيطر عليه المحافظون في عرقلة إصدار قانون عاجل جديد يقضي بوضع وزارة الاستخبارات تحت إشراف «جهاز أمني» جديد. وقد استطاع أنصار التيار الإصلاحي في البرلمان سحب مشروع القانون من جدول أعمال المجلس بعد إلغاء صفة «الاستعجال» عنه، على أن يناقش خلال الدورة البرلمانية

الجديدة. وجدير بالذكر أن المحافظين كانوا يهدفون من وراء هذا القانون إلى تحرير وزارة الاستخبارات من سيطرة الحكومة.

- نجاح الإصلاحيين في اجتذاب تأييد بعض رجال الدين؛ حيث أعلن مئتان من علماء الدين في «قم» تأييدهم للرئيس خاتمي وبرنامجه الإصلاحي، وأدانوا إغلاق بعض الصحف الإصلاحية. ويعكس هذا الأمر مؤشرات على وجود شرعية دينية لبرنامج خاتمي موازية وقد لا تقل أهمية عن الشرعية التي حاول المحافظون إضفاءها على برامجهم، وقد تساهم هذه الشرعية الموازية في تفعيل قواعد المجتمع المدني وفي تشجيع تيار الإصلاح على التقاط أنفاسه والدفع بأجندته بشكل أكثر حسماً في البرلمان الجديد^(٩).

- نجاح الإصلاحيين في اكتساب تأييد المرشد الأعلى في بعض القضايا المتنازع عليها، وأهمها قضية إعلان نتائج انتخابات مدينة طهران التي حاول المحافظون إلغائها؛ حيث فاز أنصار الإصلاح بستة وعشرين مقعداً من مقاعد طهران الثلاثين بعدما صادق مجلس صيانة الدستور (تيار محافظ) على فوز ثمانية وعشرين مرشحاً، مع إجراء انتخابات تكميلية على المقعدين الباقيين بين أربعة مرشحين جميعهم من الإصلاحيين، الأمر الذي يعني أن مجموع ما سيحصل عليه الإصلاحيون من مقاعد طهران سيكون ثمانية وعشرين مقعداً من أصل ثلاثين، وبذلك يكون التيار الإصلاحي مسيطراً على ٨٠ في المئة من مجموعة مقاعد البرلمان، فضلاً عن ذلك، فقد اكتملت سيطرة الإصلاحيين على المجلس بعد فوز مهدي كروبي برئاسته في ظل عدم وجود أي منافس من المحافظين.

- نجح الإصلاحيون في كسب قاعدة جماهيرية كبيرة ترجحتها الانتخابات البرلمانية التي جرت في شباط/فبراير ٢٠٠٠، وتكملت التي جرت في شهر نيسان/أبريل من العام نفسه، إلى نحو مئة وتسعة وثمانين مقعداً من إجمالي مقاعد البرلمان الإيراني البالغ عددها مئتين وتسعين مقعداً.

- نجح الإصلاحيون كذلك في التزام خط المعارضة السلمية من دون أن يحسب عليه تصعيد الموقف السياسي على الإطلاق، بل إن الإصلاحيين قابلوا استفزازات كثيرة من جانب المحافظين بنوع من الهدوء الشديد أملاً في أن يتفهم المواطنون تلك الأوضاع، ونأياً بأنفسهم عن التورط في معارك مجهولة العواقب.

(٩) الوطن (الكويت)، ١٥/٥/٢٠٠٠.

- نجح الإصلاحيون كذلك في أداء نوع راق من التكتيك السياسي لمواجهة تشدد المحافظين إزاء عدد من القضايا، ومن ذلك تراجع الإصلاحيين عن تبني أولوية إقامة حوار مع الولايات المتحدة، معلّين ذلك التراجع بالتمهل انتظاراً لما سوف تسفر عنه انتخابات الرئاسة الأمريكية في أعقاب انتهاء ولاية بيل كلينتون، من أجل التعامل مع مؤسسة يضمن أن يكتب لها الثبات لمدة أربع سنوات على الأقل، بدلاً من التعامل مع الإدارة الأمريكية التي كان يرئسها كلينتون وهو في السنة الأخيرة من ولايته آنذاك.

- كما تراجعوا عن طلب إخضاع المؤسسات الثورية التابعة لمرشد الثورة خامنئي لقدر من الرقابة، وسحبوا كذلك مطلب تحول التحقيق في قضية محاولة اغتيال سعيد حجارين، نائب رئيس بلدية طهران ذي التوجه الإصلاحي، لتبقى القضية في يد المحكمة الثورية.

- وإلى جانب استراتيجية التراجع هذه، مارس الإصلاحيون نوعاً من المواجهة الهادئة حيال قضايا أخرى، مثل حملات إغلاق الصحف؛ حيث اكتفوا - إلى جانب استعدادهم لإصدار صحف جديدة - بإدانتها، مؤكدين أن الانتقائية في التعامل مع المطبوعات والسماح للصوت المتشدد من دون سواه من الأصوات من شأنها أن يخذلها مصداقية النظام الإسلامي. وكذلك الحال بشأن قضية تعيين رئيس البرلمان الجديد من المحافظين، على الرغم من حيازة الإصلاحيين للأغلبية، حيث حاول مجلس صيانة الدستور الضغط على الإصلاحيين في هذه القضية مقابل إقرار نتائج الانتخابات.

وجاء تحليّ رئيس الجمهورية الإيرانية السابق ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، هاشمي رفسنجاني، عن مقعده البرلماني بمنزلة مفاجأة للأوساط الإصلاحية والمحافظة، غير أن أثر هذه المفاجأة قد اختلف بين الطرفين، فالمحافظون أصيبوا بصدمة نتيجة هذا القرار، في حين اعتبره الإصلاحيون نصراً استطاعوا من خلاله منع رفسنجاني من دخول البرلمان، خصوصاً أنه كان إحدى الشخصيات التي كان يعوّل عليها المحافظون لرئاسة البرلمان ولتأليف محور مضاد للقوى الإصلاحية في المجلس التشريعي.

وقد أرجع عدد من المحللين قرار رفسنجاني هذا إلى أسباب عدة:

- إن الإصلاحيين قد حذّروه من تحديّ أوراق اعتماده بصفته عضواً في البرلمان علناً، وطبقاً للقوانين الانتخابية يجب على كل عضو منتخب في المجلس أن يحصل على اعتماد باقي

الأعضاء، وإذا رفضت أغلبية الأعضاء أوراق اعتماد عضو ما فإنه لا يستطيع الانضمام إلى المجلس. ويبدو أن رفسنجاني قرّر عدم المخاطرة بمعركة قد لا تكون في مصلحته، بخاصة في ضوء ما تردّد حول دوافع مجلس صيانة الدستور لإعادة الفرز المتكرر بالنسبة إلى صناديق انتخابات مدينة طهران، حيث رأى البعض أن هذه الدوافع تكمن في الرغبة في تحسين وضع هاشمي رفسنجاني في قائمة الفائزين حيث كان يحتل المرتبة الأخيرة، وهو ما حدث بالفعل؛ حيث أعلن مجلس صيانة الدستور أن رفسنجاني قد احتل المركز العشرين من أصل ٣٠ عضواً يمثلون مدينة طهران في البرلمان^(١٠).

- يبدو أن رفسنجاني أصبح على قناعة بعدم وجود فرصة حقيقية للحصول على منصب رئيس المجلس الجديد، حيث كانت الشخصيات الإصلاحية البارزة قد تحدّثت عن عدم إمكانية إسناد منصب رئاسة المجلس لرفسنجاني بسبب الأصوات المحدودة التي حصل عليها في الانتخابات البرلمانية، فضلاً عن موقفه اللامبالي من محاولة اغتيال سعيد حجاران وعدم إبرازه التعاطف معه، وانتقاده المستمر للإصلاحيين، وبخاصة التيارات الإصلاحية التي كانت محسوبة عليه مثل «حزب كوادر البناء» الذي يقوده غلام حسين كرباستشي، عمدة طهران السابق. فقد انقسم هذا الحزب بشأن رفسنجاني إلى فريقين، أحدهما يقوده كرباستشي وعطا الله مهجرائي، وزير الثقافة، والثاني يقوده محمد هاشمي، شقيق رفسنجاني، وابنته فائزة. وبعد أن كان الحزب بجميع قياداته قد طرح اسم رفسنجاني لرئاسة البرلمان وقرر التنسيق مع بقية تنظيمات التيار الإصلاحي حول هذا الموضوع، افتقد فريق كرباستشي - مهجرائي الحماسة اللازمة لذلك في أعقاب المواقف المتشدّدة التي اتخذها هاشمي رفسنجاني، لهذا رأى البعض عدم جدوى انتقال هذا الأخير إلى المرتبة العشرين بسبب عدم وجود من يدعم ترشيحه لرئاسة المجلس من النواب الإصلاحيين الذين يمثلون الأغلبية.

- إن احتلال هذا المقعد يعني خسارة منصبه الحالي بصفته رئيساً لمجمع تشخيص مصلحة النظام؛ وطبقاً للقانون لا يمكن لعضو في المجلس أن يحتفظ بمنصب حكومي في الوقت ذاته. ويتمتع رفسنجاني بصفته رئيساً لمجلس التشخيص بمميزات مالية كبيرة، كما إن لديه سلطات واسعة بحكم موقعه؛ فيحق له مثلاً حضور المناسبات الرسمية كلها للدولة، ويمكنه كذلك استقبال الشخصيات الأجنبية، فضلاً عن سلطته في إبطاء أو إفشال العديد من

(١٠) القبس (الكويت)، ٢١/٥/٢٠٠٠.

برامج الرئيس من دون أن يبدو أنه يتخذ جانب أي من الأطراف^(١١).

- يرى البعض أن رفسنجاني تخطى عن مقعده لأن قيادته ستصبح محدودة جداً، فهو يدرك أن أسهمه ستنخفض إذا استمر في معارضة الإصلاحيين في البرلمان، كما إنه سيفقد مصداقيته إذا هادن التيار الإصلاحي، ولذلك فإنه ربما سيحاول أن يدخل في صراع مع الإصلاحيين من خارج البرلمان بالنظر إلى ما يمتلكه من قوة ونفوذ. وقد اعتبر بعض المحللين السياسيين الإيرانيين أن قرار رفسنجاني إنما هو إشارة إلى أنه: «قرر اختيار معسكره الحقيقي والابتعاد عن الإصلاحيين»^(١٢).

- ألمحت بعض المصادر الإيرانية إلى أن رفسنجاني أبلغ المرشد الأعلى بقراره الابتعاد عن المجلس، ومقابل ذلك عرض عليه خامنئي ضمانات بأنه سيحتفظ بمنصبه رئيساً لمجلس تشخيص النظام، كما تردد أن المرشد تعهد بمنع اتخاذ أي إجراءات لتوجيه اتهامات سياسية إلى رفسنجاني. وعلى الرغم من النجاحات التي حققها التيار الإصلاحي، فإن التيار المحافظ هو الآخر لم يقف مكتوف الأيدي، وإنما بادر إلى اتخاذ عدد من الإجراءات لتطويق استحقاقات تلك الانتصارات الإصلاحية، وذلك في إطار اللعبة السياسية، ومن ذلك ما يلي^(١٣):

- قيام مجلس صيانة الدستور، الذي يسيطر عليه التيار المحافظ، بالإعلان عشية انتهاء الانتخابات التكميلية عن حدوث تزوير كبير في الاقتراع يفوق نسبة ١٠ في المئة (النسبة الدستورية لإلغاء النتائج) وفقاً لما أظهرته عمليات إعادة فرز الأصوات، مشيراً إلى ظهور مخالفات في خمسمئة وخمسة صناديق أعيد فرز الأصوات فيها من أصل خمسمئة وسبعة وسبعين صندوقاً، أي بنسبة ٨٨ في المئة من مجموعة تلك الصناديق، وأن نسبة الاختلاف بين النتائج التي أعلنتها وزارة الداخلية والنتائج التي أظهرتها عمليات إعادة الفرز بلغت ١٠ في المئة وما فوق ذلك بكثير، الأمر الذي كان يعني عملياً احتمال إجهاض الفوز الذي حققه الإصلاحيون في الانتخابات بشكل كامل عن طريق إمكانية إلغاء النتائج في أي وقت.

(١١) أمير طاهري، «ثلاثة أسباب وراء امتناع رافسنجاني عن احتلال مقعده النيابي»، الشرق الأوسط، ٢٧/٥/٢٠٠٠.

(١٢) الوطن، ٢٧/٥/٢٠٠٠.

(١٣) «التيار الإصلاحي في إيران وانتصارات لم يكتب لها أن تكون حاسمة: قراءة في المشهد السياسي لإيران»، الدراسات السياسية (الجزء الأول) (١٣ أيار/ مايو ٢٠٠٠).

وهو ما كان يعني بدوره أن الرئيس خاتمي سوف يواجه صعوبات حقيقية في تمرير برنامجه الإصلاحي، خصوصاً في شقيه السياسي والثقافي.

- برع المحافظون في استغلال الدعاية المضادة والضغط على الإصلاحيين بورقة التشهير بعدد من وزراء الحكومة في أكثر من موضع، متهمين إياهم بالسعي «لإصلاحات أمريكية»، ومن ذلك ما رددّه المحافظون من الحديث عن لقاء مثير عقد في ضاحية لواسانات قرب طهران وفي منزل أحد التجار الإيرانيين وحضره وزير الثقافة والإرشاد عطا الله مهاجراني وأمين عام حزب كواد البناء غلام حسين كرباستشي إلى جانب سفراء دول عربية ودول فرنسا وبريطانيا وألمانيا، حيث تم في الاجتماع عقد اتفاقات بين مهاجراني وسفراء الدول الغربية من أجل ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية القادمة بوجه خاتمي.

ووصفت إحدى صحف المحافظين ذلك اللقاء بأنه «فضيحة»، وحضوا الرئيس خاتمي على التحرك كي لا تمس تلك الفضيحة الحكومة بأكملها، خصوصاً أن وزير الخارجية، كمال خرازي، أعلن عدم اطلاعه على الأمر. غير أن وزارة الخارجية نفت حضور هؤلاء السفراء الأجانب للقاء.

- أثار المحافظون عاصفة أخرى بوجه حكومة خاتمي بسبب مشاركة مندوب إيران لدى الأمم المتحدة، هادي نجاد حسينيان، في مؤتمر عقد أول الأسبوع الثاني من أيار/ مايو عام ٢٠٠٠ في جامعة ستانفورد الأمريكية، وتحدث فيه السيناتور غوردون سميث الذي طالب بدعم مالي للصحف الإصلاحية الإيرانية التي علق القضاء صدورها مؤقتاً، وردّت الخارجية الإيرانية بأن كلمة مندوبها لم تتطرق إلى العلاقة مع الولايات المتحدة، وإنما مثّلت عرضاً لموقف طهران من قضايا عدة، ووجهت كذلك نقداً لموقف السيناتور لتخفيف الحرج الذي سببه تصريحه للتيار الإصلاحي.

- القرارات القضائية المتعلقة بتوقيف الصحف الإصلاحية جاءت في توقيت يعكس نوعاً من المهارة في استغلال الظروف، وكذلك التحركات السياسية التي تتسم بالتشدد تجاه التيار الإصلاحي، حيث جاءت متناغمة مع الخطاب شديد اللهجة الذي ألقاه مرشد الثورة علي خامنئي أمام حشد كبير من الشباب الإيراني بطهران في العشرين من نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٠، وملبية لما تضمّنّه من مواقف، ولا سيما أن مرشد الثورة أشار وبصريح العبارة في

خطابه إلى أنه يوجد في إيران من اثنتي عشرة إلى خمس عشرة مطبوعة تمثل قاعدة للأجانب ضد النظام.

- وافق البرلمان الإيراني المحافظ على بحث مشروع يتعلق بإنشاء جهاز استخبارات داخل وزارة الاستخبارات يتولى عمليات «الأمن المضاد»، ويكون على غرار الاستخبارات العسكرية في القوات المسلحة، وحمل المشروع صفة «عاجل جداً»، ورأى فيه المحافظون تدعيماً للوزارة من الداخل، واقترح نوابهم أن تعود إلى المرشد علي خامنئي سلطة تعيين مسؤول هذا الجهاز، واعتبروا أن مشروع القانون يهدف إلى حماية الوزارة من الداخل لعدم تكرار الاغتيالات التي شهدتها إيران عام ١٩٩٨ وتورط فيها عناصر من الاستخبارات.

سوف يسحب هذا المشروع، إذا تم إقراره، البساط من تحت الإصلاحيين عشية توليهم زمام القرار في البرلمان وإعلانهم العزم على مساءلة وزارة الاستخبارات، حيث يقول النواب المحافظون الموقعون على المشروع إنه لا يمكن لمؤسسات الرقابة العامة (ومنها البرلمان) ممارسة رقابة على الأجهزة الحساسة في وزارة الاستخبارات.

وعلى النقيض مما يبدو من مظاهر للصراع بين التيارين، تذهب العديد من التحليلات والدراسات الأخرى إلى اعتبار ما يحدث في إيران خاتمي إنما يعبر عن نموذج تكاملي ناضج أكثر منه نموذج تصارعي بين تيار الإصلاح وجناح المحافظين، على الرغم مما قد يبدو على الساحة الإيرانية من أنه يؤيد عكس هذه الرؤية.

وعلى الرغم من مظاهر الصراع، هناك العديد من التحليلات التي حاولت توصيف هذا الصراع باعتباره يدور بين أجنحة داخل نظام ثيوقراطي يخرج كل من خالفه من دائرة اللعبة السياسية. والأمر الذي يدعم هذا الموقف قول المرشد الأعلى: إن «التشكيلين - المحافظين والإصلاحيين - ضروريان كجناحي عصفور»، وهو ما يعني أن كلا من المعسكرين يرتبط ويحتاج إلى الآخر، فقد كشفت تصريحات المرشد الأعلى خامنئي عن تأييده لإصلاحات الرئيس خاتمي؛ حيث أعرب في أثناء خطبة الجمعة في الثاني عشر من أيار/ مايو ٢٠٠٠ عن ذلك بقوله: «نحتاج إلى إصلاحات ثورية وابتكار وتقديم يعتمد على القيم الثورية. الرجعية والركود والصمت ستؤدي إلى مجتمع موهن جامد العقل». وقد وصف المرشد التيارين المحافظ والإصلاحي بأنها «ضروريان كجناحي عصفور»، طالباً منهما تبادل التسامح لضمان

«الثورة»، إلا أنه حذر من أن «الأفكار الجامدة للمتشددين ستؤدي إلى جمود اجتماعي»، وطالب في الوقت نفسه الإصلاحيين الليبراليين ألا يحملوا بديمقراطية على النمط الغربي في إيران أو بإصلاحات على الطريقة الأمريكية، كما أكد خامنئي استمرار مبدأ ولاية الفقيه وقديسيته، بقوله: «طالما أحياء وأتنفس لن أسمح بتشويه الإسلام أو قيم الثورة الإسلامية»، وذلك في إشارة إلى أحد الخطوط الحمراء التي ينبغي عدم تجاوزها بأي حال من الأحوال.

ويمكن القول إن خامنئي يطمح إلى ممارسة دور من شأنه أن يحقق التوازن بين الطرفين حفاظاً على استقرار النظام، وهو ما ظهر بوضوح أكثر عندما تدخل من أجل إعلان صحة نتائج الانتخابات التشريعية في طهران، فقد عكس ذلك رغبته في تهدئة الأزمة السياسية، وحرصه على السماح للرئيس خاتمي بالاستفادة رسمياً من الأغلبية التي يتمتع بها أنصاره من الإصلاحيين في البرلمان. وقد أكد مجموعة من المحللين الإيرانيين مثل الخبير السياسي الألماني الإيراني الأصل، رشتي، أن «المرشد الذي يتمتع بصلاحيات دستورية أراد أن يظهر أن هزيمة المحافظين ليست هزيمة له». أما المحلل، خسرو عابدي، فقد رأى أن خامنئي جعل من نفسه حكماً، إنه حامل لواء المحافظين، لكنه لم يكف عن الدعوة إلى المصالحة بين التيارين بما أنهما دينيان، إن ما يحاربه هو تسلل العلمانيين إلى صفوف أنصار خاتمي، ولا شك في أن موقف المرشد الإيجابي من الإصلاح ورغبته في أن يحقق التوازن بين طرفي الصراع إنما يعني في النهاية تطوراً مهماً بالنسبة إلى خاتمي وأنصاره، وقد دفع ذلك بعض المحللين إلى اعتبار هذا الصراع نوعاً من تبادل الأدوار داخل الغرفة المسرحية ذاتها^(١٤).

الصراع القائم في إيران هو صراع في الفروع وليس في الأصول، والهدف واحد لكلا التيارين المحافظ والإصلاحي، ولكن الخلاف في وسائل تحقيق هذا الهدف الذي يتمثل في الحفاظ على النظام الجمهوري الإسلامي ومبادئ الثورة الإسلامية وقيمها وتنظيماتها. وهناك توافق في رؤية كل من الرئيس محمد خاتمي - رأس الإصلاحيين - والمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية - علي خامنئي - رأس المحافظين في ما يتعلق بعمليات الإصلاح وبالصراع القائم في إيران.

ومن الإشارات التي أطلقها خامنئي للدلالة على تأييده للإصلاح وأنه يعتبر الصراع القائم صراعاً يهدف في الأساس إلى تحقيق مصلحة النظام، ما دعا إليه في خطاب لمجلس

(١٤) انظر: حسن فحص، «رسالة خامنئي المفتوحة على كل الاتجاهات»، الحياة، ١٤/٥/٢٠٠٠، وعبد المنعم سعيد، «ربيع طهران»، الأهرام العربي (١٣ أيار/ مايو ٢٠٠٠).

الشورى الجديد؛ حيث طالب الإصلاحيين أن يشتوا أنهم في «خدمة الإسلام»، وأن ينبذوا «الذين يدعون إلى فكرة فصل السياسة عن الدين»، كما طالب النواب بـ«التزام الدفاع بلا هوادة عن الثورة والنظام الإسلامي والطريق التي رسمها الإمام الخميني». وبالإضافة إلى ذلك، حثَّ خامنئي البرلمان على العمل على مواجهة المشكلة الاقتصادية، وأكد أن «الوظيفة وقيمة العملة الوطنية والأمن وغلاء المعيشة هي الموضوعات التي يجب على النواب بحثها»، وهكذا يكشف خامنئي عن رغبته في إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية، وأنه في صف هذه الإجراءات، إلا أنه ينبغي عدم الاقتراب من أي قضايا سياسية أخرى تثير الجدل، وبخاصة قضية فصل الدين عن الدولة، أو قضية ولاية الفقيه، أو غيرها مما يمكن أن يمس مبادئ النظام الجمهوري الإسلامي والطريق التي رسمها الخميني.

جاءت تصريحات خاتمي بشأن الإصلاحات والصراع القائم في البلاد لتصب في خانة المرشد الأعلى وتلتقي مع تصريحاته، الأمر الذي يعكس اتفاقاً عاماً بين الطرفين، فقد أطلق خاتمي عبارة «الإصلاحات الواقعية»، مؤكداً أن هذه الإصلاحات هي التي تأخذ بالحسبان «الحفاظ على دماء الشهداء، وتعزيز شعار الحرية والاستقلال والنظام الجمهوري الإسلامي»، وبناء على ذلك، فإن من يطالبون بإصلاحات تضعف الهوية الدينية والأصول الثورية بين الشعب يعارضون تماماً مفهوم الإصلاحات الذي يشدد عليه خاتمي، والذي ينصب على الإصلاح الاقتصادي والإداري والمعيشي من أجل سد الطريق على المفساد الاجتماعية. وفي هذا الشأن يبدو أن خاتمي بدأ يفصح عن مقاصد توجهاته الإصلاحية التي تركز على الإصلاحات الواقعية - كما سبق - وبُعدّه عن كل ما يمس أي إصلاحات دينية تنال من سلطة الولي الفقيه، وقد يكون هذا نوعاً من تهذبة مخاوف المحافظين الذين يرفضون التوجهات الإصلاحية خوفاً من أن تنال من النظام الديني القائم.

تأكيداً لهذا الطرح، دعا خاتمي إلى تحديد الفواصل بين الأطراف الداخلية الداعمة للثورة والنظام الجمهوري الإسلامي من جهة، وتلك الراضية للدستور أو لجمهورية النظام أو إسلاميته من جهة أخرى. ويبدو أن خاتمي استهدف بهذه الدعوة ثلاث قوى هي: منظمة مجاهدي خلق التي تدعو إلى استبدال النظام القائم، والتيار الليبرالي الداعي إلى فصل الدين عن الدولة وإقامة نظام غير جمهوري، والتيار الديني المتشدد الداعي إلى إعلان نظام الحكومة الإسلامية من دون أي مظاهر أو مؤسسات جمهورية للنظام. وقد أكد خاتمي في دعوته حرصه

على تثبيت «النظام الجمهوري الإسلامي»، وعدم إعطاء أي ذريعة لأي طرف لمهاجمته. ومن الملاحظ أن هذه الدعوة الخاتمية تلاقت مع مواقف خامنئي الذي كان قد دعا إلى تعيين الفواصل بين الفئات المؤيدة للثورة والفئات المعارضة لها.

كما طالب خاتمي، في خطابه أمام مجلس الشورى الجديد، بمساعدته من أجل إصلاح الاقتصاد الإيراني المتدهور، وهو في هذا الأمر قد اتفق أيضاً مع خامنئي الذي كان قد طالب بالتركيز على هذا الأمر. وفي هذا الشأن أثرت تحليلات كبيرة تؤكد أن العلاقة بين الرجلين هي علاقة تحالف فعلي - على المديين القريب والمتوسط على الأقل - ولو كان غير معلن. فخامنئي منقذ خاتمي، ولولا تدخله وتأييده لتمكنت القوى المحافظة المتشددة من الإطاحة بالرئيس خاتمي، كما إن خامنئي أثبت أنه ليس بهذا الانغلاق الذي ربما يفترضه منصبه، وأنه رجل دولة إضافة إلى كونه رجل دين، وقد برهنت الأيام العصيبة التي مرّت بها إيران إبان ثورة الطلاب أن هناك مساحة مشتركة وكبيرة من التفاهم بين الرجلين. وعلى الجانب الآخر إن خاتمي هو منقذ خامنئي؛ فلولا براعته ومرونته وحرصه على التفاهم مع مرشد الجمهورية حول مجموعة أمور وقضايا سياسية داخلية وخارجية لكانت إيران قد شهدت ثورة دامية ونوعاً من الحرب الأهلية بين أغلبية من الشباب والنساء تريد التغيير وأقلية من رجال الدين المتشددين تريد المحافظة على الوضع القائم.

وعلى هذا يمكن القول إن هناك نوعاً مما يمكن أن نسميه «تبادل المصلحة أو المنفعة» في إطار العلاقة بين خاتمي وخامنئي، حيث يستخدم كل طرف الآخر في تحقيق بعض أهدافه، وفي إطار هذه العلاقة يعمل خاتمي وخامنئي على لجم القوى الأكثر تشدداً وتطرفاً من معسكر كل منهما، فخاتمي يمنع كل محاولة لتقليص صلاحيات الولي الفقيه أو للمس بمرشد الجمهورية، وخامنئي يرفض دعوات المتشددين من أنصاره إلى إقالة خاتمي، بل إنه دافع عنه مرات بقوله: «إن خاتمي مسلم مؤمن تقي يعمل على نهضة الإسلام وخدمة الثورة الإسلامية»، وإنه «ابن النظام وابن الثورة، وهو يؤمن بالقيم والمبادئ نفسها التي تؤمن بها».

وعلى الرغم مما يوجد من خلاف ظاهري بين التيارين، فإنهما ينطلقان من أرضية مشتركة وواحدة هي أيديولوجيا الثورة، ولو كان ذلك بتفسيرات مختلفة؛ فالإصلاحيون يدفعون في سبيل تفسير أكثر انفتاحاً للأصول الفكرية للثورة، ويريدون أن يكون علماء

الدين جزءاً من النظام وليسوا النظام نفسه، وأن تعيش إيران عصرها من دون اندماج أو ذوبان في المنظومة الغربية وإنما في تعايش معها، ويدعون إلى إسلام متحرك من لا ينغلق على نفسه في غلو وتطرف، ويخشون على الثورة إذا ظل المحافظون يهملون النساء والشباب والمثقفين ويختصرون هموم إيران في الهم الديني فقط. أمّا المحافظون فيعتبرون أنفسهم حماة الثورة ومبدأ ولاية الفقيه، ويرون أن من واجبه الشرعي الحفاظ على مكتسباتهم ومنع تسلل «الليبراليين» و«العلمانيين» إلى أجهزة الدولة، والقضاء على أي محاولات لفصل الدين عن الدولة.

إذاً الخلاف بين التيارين هو في الفروع وليس في الأصول، فكلاهما يتشبث بثورة ١٩٧٩ وبمبادئها، وبالنظام الجمهوري الإسلامي، ويؤمن بعصمة الأئمة، ويفضل الخليفة علي بن أبي طالب على غيره من الخلفاء الراشدين، ويتقيد بأحكام الفقه الشيعي. وحتى مع وجود هذا الخلاف في الفروع، فإن ذلك لا يبرر القول بوجود حال من الاستقطاب السياسي الحاد بين التيارين - كما يرى البعض - وهذه المقولة تحمل نوعاً من المبالغة والمزايدة السياسية التي تبتعد عن الواقع الملموس.

إن أغلب القضايا المطروحة على جدول أعمال السياسيين لا تشهد هذا الاستقطاب، ولا يوجد مثلاً خلاف حقيقي في الموضوعات الاقتصادية؛ فالبرلمان السابق ذو الأغلبية المحافظة لم يرفض إقرار أي تشريعات اقتصادية تقدمت بها حكومة خاتمي من أجل تحرير الاقتصاد وخصخصة المؤسسات الحكومية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وإقامة مناطق اقتصادية وتجارية حرة وتحرير سعر الريال الإيراني أمام العملات الأجنبية، وبالمثل لا تعتبر قضايا مثل حرية إصدار الصحف وإنشاء التنظيمات السياسية والمدنية والتظاهر السلمي دليلاً على حدة الاستقطاب السياسي، فالمحافظون لا يستطيعون إنكار مبادئ وحقوق وردت في الدستور، والخلاف يكمن في مخاوف المحافظين من أن تؤدي هذه الحريات إلى تقويض مبادئ أساسية، على رأسها ولاية الفقيه^(١٥).

ويرى البعض أن حال الاستقطاب السياسي يمكن أن يظهر في مسألة "ولاية الفقيه"، إلا أنه يجب التنبيه إلى أن أغلبية التيار الإصلاحي تتمسك بمبدأ الولاية - ولو على الأقل

(١٥) منال لطفی، «إيران بين رغبة رجل الشارع ورضاء الفقيه»، الأهرام، ٢٥/٥/٢٠٠٠.

في المدينين القريب والمتوسط - وأن من يتعرض لهذه المسألة هم المتطرفون من هذا التيار أو الليبراليين؛ حيث يجاهرون بأهمية الحد من مهام المرشد وتقنين سلطاته وإخضاعه للمساءلة والمحاسبة، بحيث يتحول إلى مرجعية عليا لها سلطات روحية، على أساس أن منصبه ليس تفويضاً سياسياً، بل مكانة دينية.

ذلك أنه على الرغم مما يدور من مناوشات ومنافسات بين التيارين، فإن الملاحظ أنه إذا جدد الجد فإن هناك نوعاً من التوحد يحدث في قيادة التيارين، وهذا ما ظهر جلياً في أثناء أحداث العنف التي شهدتها جامعة طهران في منتصف العام ١٩٩٩، عندما تشدد الرئيس خاتمي في لهجته تجاه العناصر التي انتقدت كلاً من المرشد علي خامنئي بشكل صريح، ونظام ولاية الفقيه بشكل ضمني. والرئيس خاتمي في التحليل الأخير يعتبر أحد الرموز الدينية الخارجة من عباءة الثورة الإسلامية، وعلى الرغم من طروحات الإصلاحية العديدة، إلا أنها تتحرك وتتقيد بأطر وفلسفة الفكر الإسلامي.

وبالتالي فإن كل ما يحدث داخل إيران قد لا يعدو كونه نوعاً من الحيوية المجتمعية التي تصنف في خانة الإيجابيات لا السلبيات. أما ما يذهب وراءه البعض من تكهنات بقرب حدوث تصادمات دموية، وانهيارات ثورية وعنف، فإنه قد لا يكون في مجمله أكثر من أسلوب التناول الصحافي للحوادث البسيطة التي لا تسفر في نهاية كل هذا الضجيج سوى عن «زوبعة في فئجان»، أو مجرد «سحابة صيف».

وثمة تحليلات أخرى تؤكد أن ما يحدث في إيران اليوم ينبغي ألا يخضع للتهوين والتهويل، وإنما هو عملية مخاض صعبة قد تكون طويلة المدى، وقد تطيح برؤوس عدة في أثناء تأليفها النهائي إلى أن تستقر، ليبقى على الجار العربي في النهاية أن يتابع عن كثب تطورات ذلك المخاض على الجانب الآخر من الخليج.

وهناك طائفة ثالثة من التحليلات تشير إلى أن ما تشهده إيران حالياً من تحركات سياسية تتخذ العديد من المظاهر، منها إغلاق الصحف المختلفة وإلغاء نتائج الانتخابات أو محاولة ذلك، والاعتقالات التي يتعرض لها بعض ممثلي النخبة الإيرانية، والمظاهرات الطلابية، ومحكمة بعض رجال الدين، كل تلك المظاهر ما هي إلا ظواهر على السطح، تعكس الصراع المحتدم بين تيارين: أحدهما يرى من مصلحته إبقاء الأمور كما هي وتفسير الحكم الإسلامي

كما يعتقد تسييراً للمجتمع الإيراني باتجاه رفع بعض المؤسسات فوق المساءلة الشعبية، وتيار آخر معظم المتيمين إليه من الشباب، وهو بعيد عن النفوذ المباشر في المؤسسات القائمة، وهذا التيار يرى أن من مصلحته التغيير.

وبين هذين التيارين تقف إيران الحالية، وهو بغير شك موقف لا يحسد عليه مجتمع أو دولة؛ نظراً إلى أنه موقف اجتماعي وسياسي مشّت للجهود الوطنية على أقل تقدير، وينذر بصراع عبثي وطويل.

بغض النظر عن هذه التحليلات، إن التنافس الواضح بين التيارين الإصلاحي والمحافظ يبدو أن أمدّه سوف يطول، على الرغم مما أشيع قبل ذلك أكثر من مرة من أنه الجولة الفاصلة بين الإصلاحيين والمحافظين. ويرجع ذلك إلى طبيعة الظاهرة السياسية التي لا تعرف الطفرات إلا نادراً، إلى جانب تعدّد المؤسسات التي يملكها التيار المحافظ، والتي من خلال تغييرها لمصلحته يستطيع امتصاص «الفورات» الإصلاحية حتى لو كانت تتمتع بشعبية كبيرة، وإن كان ذلك على المدى القريب، ليبقى الوضع السياسي في إيران حتى اللحظة الراهنة معبراً عن انتصارات متتالية للتيار الإصلاحي، إلا أن أياً منها لم يكتب له بعد أن يحرز نصراً حاسماً.

تجدر الإشارة إلى أن بعض المحللين يلفتون إلى أهمية مراقبة الوضع السياسي في إيران؛ نظراً إلى أن أهل احتدام الصراع بشكل أكثر عنفاً في إيران سيجعل من أهل الخليج من العرب أكثر المتضررين، لأن بحر الخليج الذي يفصل بين الضفتين هو بحر غير متسع، ومن ثم يمكن أن تنتقل فوق مياهه شظايا الصراع الدائر على ضفته الشرقية إلى الضفة العربية الغربية، مؤثرة بشكل مباشر في ذلك الإقليم. بالإضافة إلى أن هذا الخليج هو مكن ثروات مشتركة بعضها لم تنته الاتفاقات حولها، بل لا تزال موضع خلافات، وقد توجب هذه الخلافات قوى داخلية إيرانية ترى الاستفادة من موضوع خارجي لترتيب الاصطفاف الداخلي وحسم الصراع مع الآخر، فضلاً عن أن حكماً إسلامياً معتدلاً وحديثاً في إيران بمقدوره أن يقرب الشقة بين العرب والإيرانيين، وهي شقة كثيراً ما أجبتها المصالح المختلفة. فاللغة العربية اليوم هي اللغة الثانية في إيران، وتحظى المطبوعات العربية بقبول متزايد وكذلك الأفكار، بل إن إيران بوصفها «رديفاً» لقضايا العرب خير من إيران بوصفها «معادية» لتلك القضايا، كما كان يحدث في بعض الفترات التاريخية السابقة.

اللافت أن الزيارات المتتابة التي قام بها رجال السياسة من دول الخليج إلى إيران والعكس خلال السنوات الثلاث الأخيرة من القرن العشرين، تنمّ كلها عن تنامي خطوات إعادة بناء الثقة بين الطرفين، إلى درجة أن هذه الزيارات تجاوزت السياسيين إلى أفراد المؤسسة العسكرية، كما حدث في زيارة علي شمخاني، وزير الدفاع الإيراني، إلى المملكة العربية السعودية، وهي خطوة متقدمة في سلسلة الإشارات الإيجابية بين دول مجلس التعاون وإيران على حد وصف المراقبين. ولقد ترجم هذا القبول والترحيب ببيان القمة الخليجية، الذي أعقب الاجتماع التشاوري في مسقط أواخر شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٠، إذ أكد زعماء مجلس التعاون حرصهم على إقامة علاقات وثيقة تحكمها الثقة المتبادلة، وحسن الجوار واحترام حقوق الطرفين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية^(١٦).

قد تتعرض هذه العلاقة المتنامية لانتكاسة إذا استمر الصراع الداخلي في إيران، لا سيما إذا تحوّل من صراع سياسي بقواعد مقبولة متفق عليها إلى صراع يتجاوز هذه القواعد، فلا يجد قانوناً يحكمه أو رادعاً يعيقه. ولكن ليس بوسع دول الخليج حيال هذا الوضع، وفي سياق انتهاز فرص التقارب مع إيران سوى الترقب والانتظار.

وفي هذا الإطار طرحت عدة سيناريوهات عدة لمستقبل العلاقة بين الإصلاحيين والمحافظة في إيران، والآثار التي يمكن أن تنعكس على دول مجلس التعاون الخليجي من جراء تلك السيناريوهات المطروحة. وأبرز هذه السيناريوهات ما يلي:

- السيناريو الأول: هو قيام انقلاب داخلي يقوده المحافظون ضد الرئيس خاتمي، وقد طُرح هذا السيناريو في ضوء الأنباء الواردة عن الاستنفارات الأمنية التي أعلنتها قوات الحرس الثوري، وأنباء تأليف قوات طوارئ للتعامل مع الأحداث والأوضاع القائمة^(١٧).

إلا أنه ليس هناك ما يؤيد حدوث هذا السيناريو بصورة واقعية؛ فموقف قوات الحرس الثوري يمكن أن يندرج في الموقف العام للمحافظين الذين يسعون إلى محاربة الإصلاحيين

(١٦) عن زيارة وزير الدفاع الإيراني للسعودية وأثرها في تطوير العلاقات بين البلدين، انظر: مجدي صادق، «زيارة شمخاني للرياض»، الوطن (الكويت)، ٢٤/٤/٢٠٠٠، ونجاح محمد علي، «إيران والسعودية وتطورات علاقاتهما»، الوسط (٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠).

(١٧) رغيد الصلح، «إيران والسودان: امتحانات صعبة»، الحياة، ١١/٥/٢٠٠٠.

ولكن ليس عن طريق الانقلاب واستخدام القوة، نظراً إلى أن الإصلاحات التي ينادي بها معسكر أنصار الرئيس خاتمي تكتسب المزيد من التأييد، ليس في الشارع الإيراني فقط، وإنما من قبل بعض رجال الدين أيضاً، وبالتالي فإن استخدام القوة لإحداث انقلاب داخلي يمكن أن يؤدي إلى حال من عدم الاستقرار الداخلي، وهو ما لا يسمح به المرشد الأعلى.

- السيناريو الثاني: هو تصدّع معسكر التيار الإصلاحي نتيجة الخلافات بين أطراف هذا المعسكر وبخاصة المتطرفين منه والليبراليين الذين ينادون بتخلي خاتمي عن الرئاسة والبحث عن بديل له، وقد رصدت بعض الصحف الإيرانية بعض مظاهر هذا التصدّع في ما يلي^(١٨):

- تأكيد أحد أعضاء مجمع (روحانيون) على أن بعض الإصلاحيين يحاول طعن الرئيس خاتمي من الخلف.

- التقاء بعض قادة الإصلاحيين مع سفراء أجنبية من دون التنسيق مع وزارة الخارجية، الأمر الذي يسيء إلى سمعة المحسوبين على حكومة خاتمي.

- كان محمد علي أبطحي، رئيس ديوان رئاسة الجمهورية، قد سافر إلى ألمانيا مرات عدة عشية انعقاد مؤتمر برلين، وتثير لقاءات أبطحي مع المشرفين على المؤتمر الكثير من الأسئلة المبهمة.

- تؤكد بعض التقارير أن الخارجية الإيرانية من خلال سفارة إيران في ألمانيا متورطة في تهيئة الظروف لمشاركة العديد من الإصلاحيين في مؤتمر برلين.

- اجتماع وزير الإعلام، عطاء الله مهاجراني، مع سفراء أجنبية قد أثار أزمة حقيقية، ولا سيما أنه أبدى للسفراء رغبته في ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية في الانتخابات المقبلة.

- ادّعاء بعض الصحف المحافظة أن سياسة مهاجراني الثابتة إزاء القوى المحافظة تهدف بالأساس إلى محاولة كسب دعم الرأي العام لمصلحته لينافس خاتمي في الانتخابات المقبلة، كما أكّدت هذه الصحف وجود خلافات داخل التيار الإصلاحي، وأن خاتمي لم يعد يصلح لقيادة هذا التيار.

(١٨) سياسات الإيرانية، ٢٥/٥/٢٠٠٠.

في حال صحة هذه المظاهر، إن مثل هذا التصدع لن يخدم الإصلاحيين بقدر ما سيخدم المحافظين؛ لأن انقسام الإصلاحيين على أنفسهم حول بديل خاتمي قد يضعف هذا المعسكر، وبخاصة في ظل وجود المتطرفين الإصلاحيين والليبراليين الذي ينادون بتغييرات جذرية في النظام الإيراني تمس مبادئ هذا النظام وقيمه، وبالتالي فإنهم قد يبحثون عن شخص يحقق لهم هذا الأمر، وهو ما يعني العمل على الإطاحة بخاتمي. إلا أن هؤلاء قد لا يحسبون حساباً لمنافس آخر قد يظهر على الساحة وهو الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني الذي تخلى عن مقعده البرلماني منضماً إلى المحافظين، وقد وصفت ابنته فائزة الرئيس خاتمي بأنه «غورباتشوف إيران»، في إشارة إلى أن خاتمي سيقود البلاد إلى التفكك، وأن طموحات والدها رفسنجاني هي أن يصبح «دينغ شياو بنغ» إيران؛ بمعنى أن يقوم بشن هجوم مضاد على الإصلاحيين، الأمر الذي يعني في النهاية أن رفسنجاني قد يترشح مرة أخرى للانتخابات المقبلة معتبراً نفسه - كما قال عنه أصدقاؤه - الشخص القادر على القضاء على «الفوضى السياسية» وإعادة الاقتصاد إلى مساره الصحيح. إلا أن هذا السيناريو صعب الحدوث في ضوء توتر العلاقة بين رفسنجاني والإصلاحيين، فضلاً عن تدني شعبيته، وهو ما ظهر بوضوح من نتائج انتخابات مدينة طهران.

- السيناريو الثالث: هو استمرار الرئيس خاتمي قائداً للمعسكر الإصلاحي ولعملية الإصلاح، وهو سيناريو يُعدّ أقرب إلى الحدوث من سابقه، حيث يتمتع خاتمي بتأييد شعبي واضح، فضلاً عن تمتعه بتأييد معظم أنصار التيار الإصلاحي ما عدا المتطرفين والليبراليين، وبالإضافة إلى ذلك، إنه ينال تأييد المرشد الأعلى؛ حيث يكونان معاً علاقة تحالف غير معلن، وهو ما يتيح له الاستمرار في السلطة، خصوصاً إذا نجح في تحقيق بعض النجاحات الاقتصادية، ما يعني استمرار عجلة الإصلاحات في إيران.

وأخيراً، بالنسبة إلى انعكاس الأحداث الداخلية في إيران على دول مجلس التعاون الخليجي، يجب القول إن هذه الدول هي الأقرب إلى إيران والأكثر تأثراً وترقباً لما يحدث؛ نظراً إلى طبيعة العلاقات المتوترة على مدار الثلاثين عاماً الماضية منذ استقلال هذه الدول.

وبصفة عامة، إن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الجوار الخليجية قد تبلورت ملامحها في عهد خاتمي في توجهين رئيسيين، أول هذه التوجهات: ضرورة فتح صفحة علاقات جديدة وإسداد الستار على ملف الماضي المليء بالشكوك المتبادلة، والاهتمام بالمستقبل وعدم النظر إلى الوراء، وثانيها: هو الاقتناع بوجود حال من النضج والوعي الكاملين بالأوضاع

الإقليمية، وضرورة قيام تعاون إيراني خليجي، خصوصاً مع المملكة العربية السعودية. ومن المتوقع أن تستمر العلاقات والتوجهات الانفتاحية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي في ضوء استمرار الإصلاحين في الحكم وعلى رأسهم الرئيس خاتمي. ولعل الطرف الأهم في تأكيد هذه التوجهات هو المرشد الأعلى الذي يملك سلطة وضع توجهات السياسة الخارجية، ويبدو أنه مقتنع تماماً بالانفتاح الإيراني على دول الخليج، وما دام أن هذا الانفتاح لا يتجاوز الخطوط الحمراء التي يضعها، وبالتالي فإن استمرار الإصلاحين في ظل تقارب وتحالف مع المرشد يعني استمرار تحسين وتدعيم العلاقات بين إيران والدول الخليجية المجاورة.

ومن الملاحظ أن كل محاولات الرئيس خاتمي قد توقفت - وستظل كذلك إلى وقت غير قصير - عند حدود التعبير الإعلامي وإظهار النوايا الطيبة، من دون الدخول في أطر جديدة للتغيير على أرض الواقع، ويرجع ذلك في الأساس إلى عدم قدرته على فعل ذلك إلا بإذن من المرشد، وهو ما يتضح عند النظر إلى القضايا الخلافية الشائكة بين إيران ودول الخليج. وعلى رأس تلك القضايا قضية جزر الإمارات الثلاث التي احتلتها إيران عام ١٩٧١. وفي هذا السياق يجب التأكيد أنه في مثل هذه القضايا الحساسة لا يوجد فارق بين محافظ وإصلاحي، الجميع سواء، والإيرانيون جميعهم مقتنعون تماماً بأن هذه الجزر إيرانية ولا مجال للحديث عن التنازل عنها، وكل ما يمكن أن يحدث هو النظر في مشكلة جزيرة أبو موسى طبقاً لمذكرة التفاهم التي كان قد تم توقيعها من قبل، فضلاً عن ذلك إن إيران كلها - بمن فيها من محافظين وإصلاحيين - تؤكد أهمية أن تكون ضمن أي ترتيبات أمنية محتملة في منطقة الخليج، معلنة أيضاً رفضها لأي وجود أجنبي في المنطقة، ومشددة على أهمية إنهاء هذا الوجود. ومن جهة أخرى، ستستمر إيران في تنمية وتيرة التسلح، بغض النظر عن أن ذلك قد يقلق الدول الخليجية المجاورة، أو أنه يزيد عن حاجتها. وفي هذا السياق يرى بعض المراقبين أنه يجب التعامل مع إيران من خلال طريقة تهدف إلى احتوائها؛ بمعنى أن تتناسب خطوات التقارب والتعاون طردياً مع انتهاج إيران لسياسة معتدلة وخفض قدراتها التسليحية وتسليم الجزر الثلاث.

في حين يرى آخرون أنه يجب استمرار عملية الانفتاح الإيراني الخليجي المتبادل، مع توظيفه مستقبلاً من أجل التوصل إلى حل سلمي لمشكلة الجزر. ومن جانب آخر، إن المسألة الآن لم تعد هي المفاضلة بين الانفتاح من عدمه، بل في وتيرة هذا الانفتاح وكيفية توظيفه لتحقيق غايات كبرى.. ويبدو أن المتغيرات الداخلية وازدياد أسهم المحافظين وتأييد المرشد لإصلاحات خاتمي تبشر بإمكانية الاستمرار في الانفتاح المتبادل بين الطرفين.

انطلاقاً من هذه المحددات، من المحتمل أن تشهد علاقات إيران الخارجية تطورات ملموسة على مختلف الأصعدة، وسوف يستغل خاتمي هذا النجاح الكبير لجناحه الإصلاحية في تعزيز علاقاته مع الدول الخليجية، وتوثيق أو اصر التعاون في المجالات المختلفة، لا سيما الاقتصاد والطاقة، فقد كان التنسيق الإيراني - السعودي في منظمة الأوبك عاملاً مهماً في استقرار أسعار النفط، وتجاوز آثار الأزمة النفطية التي تعرّضت لها البلدان الخليجية في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، لذلك من المتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة مزيداً من التعاون والتنسيق بين إيران والدول الخليجية المنتجة للنفط.

كما إن هناك العديد من العوامل التي ستدفع إيران إلى تعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون، وتبني سياسة تقوم على التعاون، منها^(١٩):

- رغبة إيران في الخروج من العزلة الدولية المفروضة عليها من خلال سياسة الاحتواء المزدوج وقانون دامتو.

- نزوع إيران في عهد الجمهورية الثانية إلى التخلي عن أهمية العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية، وإدراكها بأن تشدها في علاقاتها مع دول الخليج العربية وفي نزعتها الثورية سينعكس سلباً وبصورة مباشرة على رغبتها في الخروج من العزلة الدولية.

- إن وجود ما يقارب من المليون نسمة من الإيرانيين في دول مجلس التعاون يعد من العوامل التي تدفع إيران إلى تبني سياسة أكثر واقعية في علاقاتها مع دول المجلس.

- تشهد إيران أوضاعاً اقتصادية صعبة، الأمر الذي يفرض عليها التعاون والتنسيق مع الدول الخليجية، كما إن رغبتها في إعادة البناء والتعمير تتطلب مستلزمات تريد طهران الحصول عليها بأقل تكلفة، وفي أقصر فترة ممكنة، الأمر الذي يجعل الشركات الخليجية قادرة أكثر من غيرها على تلبية تلك الاحتياجات الإيرانية بتكاليف منخفضة وبسرعة في التسليم.

- كما إن الانتعاش الاقتصادي الذي يشهده قطاع المصارف التجارية في دول الخليج سيمهد الطريق أمام إقامة علاقات أفضل بين الجانبين تقوم على أساس التكامل، ويعزز فرص الاستقرار في المنطقة.

(١٩) «قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية الإيرانية».

ثانياً: النفوذ والبحث عن دور إقليمي

يؤكد الكثيرون أن إيران في طور التحول التدريجي من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، وبخاصة منذ مجيء خاتمي على رأس السلطة الحاكمة في ٢٣ أيار/ مايو عام ١٩٩٧، وشروعه في تبني نهج إصلاحي داخلي وانفتاحي على الخارج شهد له البعيدون قبل القريبين، فالرئيس الإيراني الجديد يتمتع بفكر جديد حر وتوجه نحو تحقيق السلام الذي يعتبره ضرورة للعيش، فقد قال إثر زيارة له إلى إيطاليا إنه يشعر بالاعتزاز لكونه فتح في نهاية القرن العشرين طريقاً جديدة طابعها الحوار بين الجمهورية الإسلامية والثقافات الأخرى، حيث قال: «أعترز لكوني، وبصفتي رئيساً لإيران، فتحت في نهاية القرن العشرين طريق الحوار، ولا بد من بذل مجهود نحو السلام الحقيقي، لأن العالم سئم العيش بشكل دائم في العنف والإرهاب»^(٢٠).

إلا أن القليلين من هؤلاء ما زالوا حريصين على إبراز الرغبة الإيرانية في القيام بأعباء دور إقليمي واسع يستند إلى ميراث تاريخي إمبراطوري ونظرة توسعية لمد النفوذ والحفاظ على المصلحة وممارسة نوع من الهيمنة في محيطها الإقليمي المجاور، في إشارة إلى أن تحولات الدولة الإيرانية المنفتحة على الخارج لن تقلل مطلقاً من طموحات طهران وتطلعات القائمين على السلطة هناك، أيّاً كان موقعهم الفكري والسلطوي وتوجهاتهم الدينية والسياسية، في السعي إلى تكريس اهتمامها المتزايد بالخليج.

وقد خضع الدور الإقليمي الإيراني لتلك المجموعة من المؤثرات التي أدت دورها في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية في شقيها الإقليمي والدولي.

فمن جانب، يبرز الوضع الداخلي في إيران بصفته أول المؤثرات التي توجه دفة السلوك السياسي للخارجية الإيرانية، وعند تناول الوضع الداخلي في إيران، إن أول ما تقع عليه عين المحلل هو ذلك الصراع المحتدم بين المحافظين والإصلاحيين منذ سنوات على مراكز السلطة والنفوذ، والذي لا شك في طانه تسبّب بتغيير العديد من ملامح هذه السياسة الخارجية، بل

(٢٠) أحمد جلال التدمري، «إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهدين» العهد البهلوي وعهد الجمهورية الإسلامية» ومتطلبات التغيير، ورقة قدمت إلى: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ٢ ج (الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠٠٠)، ج ١، ص ٢١٤.

وتسبب كذلك بتغيير استراتيجيات أساسية ميّزت تلك السياسة لفترة طويلة، حتى أصبح صانعو تلك السياسة يتحدثون عن «الانفتاح وعلاقات الجوار الحسن»، بدلاً من «تصدير الثورة»، ويتحدثون عن «حوار الحضارات»، بدلاً من «تحدّي هيمنة الدول الكبرى»، وحتى بالنسبة إلى «الشیطان الأكبر» - الولايات المتحدة الأمريكية - أصبحت المسافة بين واشنطن وطهران أقصر كثيراً مما كانت عليه سابقاً.. وبالطبع لم تقع تلك التغيرات فجأة، وإنما تعتبر محصلة لفترة طويلة من الشد والجذب بين التيارين. وعندما انفرد المحافظون بالساحة الداخلية في إيران عقب الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، اتّسمت مقولات سياستهم الخارجية بالرايكاكية المفرطة، ومع سنوات حرب الخليج الأولى مع العراق، استتب الأمر للإمام الخميني المرشد الأول للثورة، بحيث لم يكن من الممكن بروز منافس له. غير أنه بانتهاء الحرب ووفاء الخميني بدأ الإيرانيون في التعاطي مع شؤونهم الداخلية بشكل مختلف، وبرز تيار جديد من الإصلاحيين ظل ضعيف الشوكة إلى أن جاء الرئيس الإيراني محمد خاتمي عام ١٩٩٧ ليمثل أكبر انتصار لذلك التيار أمام المحافظين. وشيئاً فشيئاً، وجد المحافظون أن الرأي العام الإيراني - الذي يعوّل عليه بشكل رئيس - بدأ يتحول إلى تأييد خصومهم، وأن الكفة بدأت تميل إلى الجانب الإصلاحي، الأمر الذي أدّى إلى تمرکز المحافظين خلف مراكز النفوذ التي لا يزالون يهيمنون عليها، وإلى انكفائهم في الوقت نفسه على الشأن الداخلي باعتباره المؤثر الأول في الرأي العام. وبالتالي لم يجد الإصلاحيون عناء في تحويل دفة السياسة الخارجية تبعاً لما يتناسب وقناعاتهم، بحيث أصبحت «المصالح الوطنية» وليس «الأيديولوجية»، هي الحاكم الرئيس الذي تخدمه تلك السياسة^(٢١).

وفي هذا الإطار، لا يصبح مُبرراً الاستمرار في عدااء أنظمة سياسية يمكن تحقيق مصالح كثيرة من وراء التعامل معها، لمجرد الاختلاف الأيديولوجي معها، كما أصبح من الضروري بالنسبة لصانعي تلك السياسة الخارجية الإيرانية ترميم العلاقات التي تربط الجمهورية الإسلامية بمحيطها القريب، وبالطبع فإن كلا الأمرين السابقين يفسر قبول طهران إجراء حوار مع النظام العراقي، على الرغم من الولايات التي سبّبتها ذلك النظام في السابق لإيران.

وبالنسبة إلى الوضع الخارجي، بصفته أحد الروافد التي تمثل ملامح السياسة الخارجية

(٢١) لمزيد من التفاصيل عن ثنائية المحافظين والإصلاحيين في إيران منذ وصول خاتمي إلى السلطة في إيران، انظر المبحث الثالث من هذا الفصل.

الإيرانية، إن أكبر حدث يمكن ملاحظته في المنطقة بعد حرب الخليج الأولى، هو إقدام العراق على غزو الكويت في الثاني من آب/ أغسطس عام ١٩٩٠، الأمر الذي أوقع المنطقة في حرب ثانية.

وإذا كانت تلك الخطوة قد كلفت العراق ودول الخليج العربية والعالم العربي بوجه عام الكثير، فإن إيران كان لها رأي آخر، إذ بدأت النظرة إليها باعتبارها دولة منبوذة تتغير، فضلاً عن تعويضها للخسائر التي تكبدتها خلال حربها مع العراق نتيجة المبادرة العراقية في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، كما استغلت إيران الأوضاع الجديدة واستفادت من انتهاء زمن العزلة، وشرعت في تقوية الروابط مع دول مجلس التعاون واستثمار علاقاتها الوثيقة مع سوريا ولبنان في طرح نفسها لاعباً رئيساً لا يمكن إغفاله في الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال ذراعها القوية (حزب الله اللبناني)، وهي المستبعدة من كافة الترتيبات الرسمية لهذا الصراع لكونها دولة غير عربية.

وكان من المنطقي أن تبادر طهران بعد ذلك إلى اتباع نهج براغماتي واستغلال الفرص السانحة ما أمكن - مثلما حدث من استغلال إيران لظروف الانتفاضة الفلسطينية الثانية - لتأكيد نفوذها في المنطقة.

تسببت حرب الخليج الأولى والعزلة التي كانت تعانيها طهران في تضائل نفوذها الإقليمي بشكل حرمها الكثير من المصالح الوطنية خلال فترة الثمانينيات الحافلة بالتطورات الإقليمية والدولية، الأمر الذي تسبب في ترسيخ قناعة لدى صانعي السياسة في طهران بأهمية تأكيد النفوذ الإيراني في المنطقة. بالإضافة إلى العامل النفسي لدى الإيرانيين المتمثل بالنمو المفرط لشعورهم القومي وإحساسهم بمكانة بلادهم التي احتضنت من قبل الإمبراطورية الفارسية، والتي لم تتعرض مطلقاً للاحتلال الأجنبي طوال تاريخها الحديث، إلى جانب إدراكهم حجم وإمكانات إيران ذات السبعين مليون مواطن والمساحة الشاسعة والقدرات الاقتصادية والعسكرية المتميزة.

ظهر أثر هذا العامل النفسي في الكثير من التحركات الإيرانية، سواء على المستوى السياسي مثل الحرص على شغل مراكز القيادة في المنظمات الدولية الحكومية (منظمة المؤتمر الإسلامي)، أم الاقتصادي (مساعدتها إلى رئاسة منظمة الأوبك)، أم حتى على الصعيد الاستراتيجي والأمني مثل انتقاداتها المتكررة وجود قوات التحالف في الخليج، وانتقادها كذلك إعلان

دمشق، والتشديد مراراً على أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله فقط. وبصفة عامة، لم تعد إيران تقبل بسهولة استبعادها من أي ترتيبات إقليمية، سواء على المستوى السياسي أم الاقتصادي أم العسكري، وهو ما قد يفسر حرصها على بقاء نفوذها في سوريا ولبنان باعتبارها المدخل الوحيد المتاح أمامها في قطار تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي.

على الرغم من أن الإمبراطورية الإيرانية، وبخاصة في تاريخها القديم حتى قبل الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩، لم تبد اهتماماً جوهرياً بالدول الخليجية المقابلة لها، فإن إدراكها بالخزام الجنوبي الغربي المطل على الشاطئ العربي للخليج لم يكن على أشده إلا منذ منتصف القرن، نتيجة تخوفها من غزو خارجي قد يتخذ من هذه المنطقة قاعدة له في توجيه سياسة عدوانية إزاءها، في ما يُعدّ بمنزلة مدخل لبسط النفوذ الأجنبي على شتى مناطقها مع الكشف عن النفط وانغلاق الساحة الشمالية والشرقية على إيران. وفي وقت كان فيه الاتحاد السوفياتي في أوج قوته، بدأت طهران في توجيه أنظارها ناحية الخليج ودوله، ليس فقط لأنها تسيطر حدودياً على جزء كبير من مياه الخليج وتتحكم بمدخله باعتباره أشبه ببحيرة مغلقة، بل لأن المنطقة، بما تملكه من إمكانات ومقومات استراتيجية، تعد ساحة نشاط إيران الأساسية، ولا سيما أن حالاً من الاختلال الواضح في معادلة موازين القوى بينها وبين الدول الخليجية المشاطئة على الضفة المقابلة تتيح لها التصرف وكأنها راعية الإقليم وعزّابه.

الحقيقة أن دور إيران الإقليمي تحكمه توجهات ذات طبيعة أيديولوجية - على حد وصف البعض - استندت جُلها إلى أفكار الإمام الخميني وشروح من تبعه، وفي إطار تقسيمه العالم إلى معسكرين: المستكبرين والمستضعفين، وسيطرة الأول على الثاني، وتبعية بعض دول المعسكر الثاني للمعسكر الأول، وسعيه إلى تنفيذ سياساته كل في نطاقه الإقليمي. فقد صبت طهران جام غضبها، ولا تزال، على الولايات المتحدة ومن يحدو حذوها في نظرها، واستمرت علاقات طهران ببعض الدول تُحكم بهذا التصور الأيديولوجي الذي رأى أنه يستهدف تجزئة العالم الإسلامي والسيطرة على مقدراته بل ونهبه حتى يتمكن في النهاية من الاستئثار بالنفوذ السياسي والاقتصادي فيه. ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن هذا البناء الإيدلوجي المسيطر للثورة الإيرانية، خصوصاً إنها إحدى قوى الاستكبار العالمي وفق تصورهما وترتبط بالمنطقة الجنوبية الغربية لها بعلاقات وطيدة ولذلك اُتُهم واشتُن في وقت من الأوقات - وإن كانت حدة هذا الاتهام قد خفّت نسبياً في الوقت الحالي - باستغلال ونهب ثروات الشعوب الخليجية، ومحاولة فرض هيمنتها السياسية

والاقتصادية والثقافية والعسكرية، مطالبة الدول التي تتصل بها بشكل وثيق بمحاربة «القوى الخارجية» التي تحاول السيطرة على جزء مهم من الدول الإسلامية وهي الدول الخليجية.

وتبعاً لهذا المنطق، كان من الصعب على رموز الدولة الإيرانية التغاضي عن أهمية الدور الذي يمكن أن تمارسه في المنطقة، وبخاصة الخليج، وذلك لأسباب عدة، أبرزها:

- الموقع الذي تحتله على رأس الخليج العربي، وهو ما يمكنها من التحكم بشريان الحياة الذي يغذي العالم الصناعي بعصب اقتصاداته وهو النفط (الطاقة). لذلك، بالنسبة إلى طهران، من غير المحتمل أن تناسي أن مضيق هرمز الذي تقع على رأسه تمر به ناقلة نفط كل عشر دقائق؛ أي ما يساوي نحو ٦٢ في المئة من موارد العالم النفطية و ٩٠ في المئة من حاجة اليابان النفطية و ٢٢ في المئة من استهلاك الولايات المتحدة. ويؤكد البعض أن قدرة إيران على التحكم في مياه الخليج تتأتى من كونه المنفذ البحري الطبيعي والوحيد لدول الخليج، إذ تستطيع وقف العبور من خلاله بمجرد إغراق متعمد لإحدى ناقلات النفط المارة بمياهه.

- المخاوف الإيرانية من حدوث إضرار بالأمن القومي لكيانها وبخاصة على حدودها الجنوبية، إذ ترى أجنحة نافذة في السلطة في طهران أن هناك مخططات لإحداث تغييرات في واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، والشواهد التي تثيرها طهران بين الحين والآخر تتعلق حيناً بالوجود العسكري الأجنبي في مياه الخليج ومحاولات إسرائيل الدخول إلى المنطقة عبر تطبيع العلاقات مع دول الخليج، ورغبة واشنطن في إيجاد قواسم للنزاع بين كل من طهران والعواصم الخليجية الأخرى أحياناً أخرى.

- الاعتقاد بأن هيكل النظام الإقليمي الخليجي ومؤسساته القائمة، فضلاً عن الخلل الاستراتيجي بينها وبين دول المنطقة، غير قادر على خدمة الاستقرار في المنطقة، الأمر الذي قد يتيح الفرصة لبعض الأطراف، خصوصاً العراق، للخروج عن القواعد المنظمة للعبة السياسية. ولا يتأتى الخوف الإيراني من عدم قدرة النظام الإقليمي الخليجي على الحفاظ على الاستقرار بسبب وجود مصادر تهديد يصعب السيطرة عليها، بل لأنها تشعر باستبعادها المتعمد من طبيعة الترتيبات الأمنية المتخذة في المنطقة.

- تُقدّم طهران نفسها على أنها عنصر قوي، ينتمي إلى المنطقة أولاً ويعرف احتياجاتها

ويستطيع ردع مصادر التهديد الشاذة، وذلك لكي تقوم بدور قيادة المنطقة، وتدرك أن ذلك لن يتحقق في يوم وليلة، وإنما بشكل تدريجي وعبر مراحل تُوفّر من خلالها الثقة والطمأنينة لدول الجوار وبأنها ليست الطرف الساعي إلى تنحية الآخرين وإلى تزعم المنطقة، بل مجرد مشارك يجب أن تُحفظ له مقومات قوته ومصالحه، ويراافق هذا المسعى الإيراني مع مسعى آخر يؤكد حسن تطبيع العلاقات مع دول الخليج المجاورة في ضوء الاتفاقات الأمنية والزيارات المتبادلة بين كبار مسؤوليها ومسؤولي دول الخليج العربية.

- على الرغم من حدوث تغييرات عدة في السياسة الحاكمة لممارسة دور إقليمي لإيران، إلا أن قدوم رفسنجاني ثم خاتمي إلى الحكم، أحدث مجموعة من التحولات يبدو أنها تضفي مسحة مختلفة على الدور المنتظر أن تقوم به إيران في الفترة المقبلة. ومن المعروف أن الخلافات الداخلية الحالية وطبيعة الأزمة الاقتصادية والانفتاح على دول الخليج المجاورة وإيصال رسالة حول تغير التوجهات الأيديولوجية، كل ذلك جعل من الضروري أن تعيد إيران التفكير في دورها الإقليمي، لكن ذلك لا يعني تجاهل هذا الدور وإلغائه، بل تنقيحه وتهذيبه.

وتتمثل أهم مظاهر ممارسة هذا الدور في النقاط التالية:

- لا زالت إيران تؤمن - ولو نسبياً - بأهمية تصدير مبادئ الثورة، ومن غير شك فإن هذا الإيمان ليس بالدرجة التي كان عليها في أوج حماسه عند قيام الثورة نفسها في أواخر السبعينيات. لكن الاستعداد الإيراني لرفع شعار الثورة الإسلامية عالمياً ما زال قائماً، وتعمل طهران بجديّة على تقديم الدعم المادي والمعنوي إلى جميع القوى المستعدة للنضال من أجل هذا الهدف، وقد اتهمت في فترة سابقة، نتيجة ذلك، بمحاولة التدخل في الشؤون الداخلية للغير وإقحام نفسها في ما ليس لها فيه شأن، وعبر البعض عن امتعاضه من احتمالات امتداد هذا الدور التصعيدي لمبادئ الثورة ناحية دعم الجماعات المتطرفة التي حاربت أنظمتها في بعض دول المنطقة. وعقيدة قوات الحرس الثوري الإيراني تؤكد ضرورة تصدير الثورة وإثارة القلاقل والتوتر في المنطقة، وتسيطر تلك القوات على قوات الباسيج (جيش التعبئة التطوعي) التي تتكون من مئتي ألف فرد وتصل عند التعبئة إلى المليون فرد، وتتضح نية تصدير الثورة عملياً من وجود مئة وخمسين مقاتلاً من الحرس الثوري في لبنان ومئتي خبير عسكري إيراني في السودان^(٢٢).

(٢٢) جمال سند السويدي، «مأزق السياسة الإيرانية في الخليج ومتطلبات التغيير»، ورقة قدمت إلى: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ص ٢٧٦.

لا خلاف أن ذلك كله يشهد تحولاً لا لبس فيه ولا غموض، لكن ذلك لا يعبر عن الحقيقة بكاملها، في ضوء انتهاء الحرب مع العراق، ووقوف طهران إلى جانب الكويت، إبّان الغزو العراقي لها، وتنامي قوة التيار الإصلاحية الرافض لأفكار التدخل في شؤون الآخر تحت دعوى تصدير الثورة.

- استمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، على الرغم من المحاولات المضنية من جانب أبو ظبي للتوصل إلى تسوية بشأن هذا الأمر، سواء بالجلوس على مائدة الحوار المباشر أو عن طريق إحالة القضية برمتها إلى محكمة العدل الدولية أو هيئة تحكيم مختارة. ومن المعروف أن إيران تدرك جيداً الالتفاف العربي المؤيد للموقف الإماراتي من القضية، وتحشى تفويت فرصة التقارب مع الدول الخليجية والعربية من جراء هذا التهديد، لذا فإنها تحاول استمالة أطراف خليجية أخرى للدخول في دائرة العلاقات الثنائية الوطيدة أملاً في أن يؤدي ذلك إلى تجاهل قضية الجزر المحتلة، وتؤكد - وهو ما يظهر رغبتها في ممارسة الدور - عدم استعدادها لتقديم تنازلات تسمح بتسوية مرضية تأخذ بحسبانها حقوق الإمارات التاريخية، ويبدو أنها لا تأبه كثيراً لموقفها المتشدد من القضية. وعلى الرغم من حرصها على تكريس التعاون مع الدول العربية، فإنه سيتعذر عليها توثيق علاقاتها تماماً بتلك الدول. ورب قائل إن تحسين علاقاتها بدولة كالسعودية قد يعطي للأخيرة دوراً للتأثير في طهران باتجاه تعديل موقفها.

يؤكد الكثيرون أن التغير في الموقف الإيراني من هذه القضية سيكون في حد ذاته مؤشراً على جدية إيران في سعيها لتحسين علاقاتها بالعالم العربي، ومن ثم على رجحان كفة الاعتدال في سياسة إيران الخارجية وتبديل فكرة الدور المهيمن إلى الدور المشارك. وبمفهوم معاكس، إن الإصرار الإيراني على عدم تغيير الموقف من القضية يؤكد صحة الطرح القائل إن الحد الأدنى من الثوابت الإيرانية في الحفاظ على الأرض واحتلالها سيكون بمنزلة خط أحمر لا يمكن الاقتراب منه أو المساس به^(٢٣).

- تبني استراتيجية إقليمية تتعارض جذرياً مع استراتيجية الولايات المتحدة في المحيط الهندي ومنطقة الخليج ومسرح الصراع العربي - الإسرائيلي. ولعل أبرز مظاهر ذلك الرفض

(٢٣) Michael Eisenstadt, *Iranian Military Power: Capabilities and Intentions*, Policy Papers; no. 42 (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1996), pp. 9-25.

التام للوجود العسكري الغربي عموماً والأمريكي على وجه الخصوص في منطقة الخليج، ورؤيتها لإسرائيل باعتبارها الخطر الأكبر على أمنها الوطني، واستمرار دعمها لجبهة الرفض لإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، وتدعيم حركات المعارضة المسلحة المناوئة لعملية السلام برمتها سواء داخل الأراضي المحتلة أو الأراضي العربية. ويذكر في هذا الشأن الدور الإيراني المتعاظم في دعم المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، والعمليات التي نُسبت لفترة لمصلحة جماعتي الجهاد وحماس الفلسطينيتين وغير ذلك.

- مع الإحساس الإيراني بالخطر من تكرار تجربة الحرب مع العراق واحتمالات امتداد الخطر من الوجود العسكري الأجنبي في وأرض الخليج العربية مياها، سعت طهران إلى تطوير قواتها، وسارعت بالانفتاح على مصادر توريد السلاح إليها لتشمل - بالإضافة إلى روسيا - كلاً من الصين وكوريا الشمالية ودول أوروبا الشرقية، مع تكثيف الجهود للحصول على الذخائر وقطع الغيار الغربية بصرف النظر عما يؤدي إليه ذلك من نتائج ومن حدوث فضائح مثل فضيحة القذائف «لو شير» عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٥، و«إيران غيت» عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦.

ساعد ذلك طهران على استعادة عافيتها العسكرية وتصفية آثار حربها مع العراق. وقُدِّر عدد قواتها بنحو خمسمئة وثلاثة عشر ألف مقاتل، بما في ذلك قوات الحرس الثوري التي تصل إلى مئة وعشرين ألف مقاتل، ويبلغ عدد قوات الجيش النظامي نحو ثلاثمئة وخمسة وأربعين ألف فرد، ويبلغ عدد أفراد القوات الجوية نحو ثلاثين ألف فرد، والقوات البحرية النظامية نحو ثمانية عشر ألف فرد، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من ميليشيات الباسيج ونحو خمسة وأربعين ألف فرد من قوات الشرطة وحرس الحدود، وتزود هذه الفئات جميعها باحتياجاتها من السلاح والعتاد الذي يوفر لها قدرة الردع بوجه أي تهديدات محتملة^(٢٤).

ساعدت قوة إيران البشرية في تكوين مثل تلك الأعداد الكبيرة من القوات المسلحة بمختلف فروعها، فوفقاً لإحصاءات عام ١٩٩٨ قُدِّر عدد سكان إيران الإجمالي بنحو ٦٦٤,٠٠٠, ٧٢ مليون نسمة، منهم ٥١ في المئة من أصل فارسي، ٢٤ في المئة أزييري، ٨ في المئة جيلاني/ مازاندراني، ٧ في المئة كردستاني، ٣ في المئة عرب، ٢ في المئة بلوش، ٢ في المئة تركمان^(٢٥).

(٢٤) أنتوني كوردسمان، القدرات العسكرية الإيرانية، سلسلة دراسات عالمية؛ ٦ (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، [د. ت.]), ص ٣٥.

(٢٥) محمد جمال مظلوم، القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية وغير التقليدية، كراسات استراتيجية خليجية؛ ٣٨

وفي ضوء احتمالات انتصار الخط المتشدد في لعبة الصراع على الساحة السياسية في طهران، إن تسارع تطوير قدرات الهجوم قد ينتقل من طور الأسلحة التقليدية إلى طور الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل عموماً، وما من شك في أن مظاهر هذا الدور الممارس لا تتوافق مع التوجهات الاستراتيجية الانفتاحية لإيران التي تقوم على الانفتاح على الخارج، واعتماد صيغة الأمن الجماعي، وتحقيق تعاون اقتصادي شامل، والتعاون لمكافحة انتشار المخدرات والجريمة المنظمة.

- الرفض الإيراني التام لأي دور خارجي في الأمور المتعلقة بالشأن الخليجي، وبخاصة ما يتعلق منها بالأمن والدفاع عن الدول الخليجية، حتى لو كان ذلك الدور عربياً، لأن ذلك يؤثر سلباً في ممارسة إيران لدورها في منطقة الخليج، ومن هنا كان استمرار الرفض الإيراني لكل ما يتعلق بإعلان دمشق بين دول مجلس التعاون الست وكل من مصر وسوريا، فقد كانت أهم المشكلات التي واجهها الإعلان منذ بدايته أن ما انطوى عليه من مفهوم لأمن الخليج يختلف عن الرؤية الإيرانية له، حيث يقوم الإعلان على أن الأمن القومي العربي كل لا يتجزأ، وأن أمن الخليج هو أحد أجزاء الأمن القومي العربي، وليس منفصلاً عنه، في حين تتلخص الرؤية الإيرانية في أن أمن الخليج هو وحدة منفصلة بذاتها لها سماتها التي تميزها عن الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل. لذا فإن دوله وحدها هي التي تضمنه، ولذا عارضت إيران إعلان دمشق وأي وجود أجنبي في الخليج، سواء أكان مورياً أم سورياً أم أمريكياً.

وتشير إيران في ذلك إلى أن مصر وسوريا بعيدتان عن الخليج، وبالتالي فإن أي تهديد لأمنه لا يمسهما بصورة مباشرة، وعلى العكس منهما فهي تعتبر طرفاً أساسياً في المنطقة.

ومن المفارقات في هذا الشأن أن الانفراج الإيراني العربي قد جاء في أهم مظاهره في فترة توقف اجتماعات إعلان دمشق، وتزايد الدعوات العربية إلى التقارب مع إيران؛ لاستخدام الورقة الإيرانية في مواجهة إسرائيل من ناحية، وتركيا من ناحية أخرى.

في ضوء السعي إلى تقوية الدور الإيراني إقليمياً، يمكن تفسير التحركات التي قامت بها طهران تجاه العراق، حيث قام وزير الخارجية الإيراني، كمال خرازي، بزيارة إلى بغداد في الثالث عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ على رأس وفد إيراني رفيع المستوى، في أول زيارة

بهذا المستوى إلى العراق منذ عام ١٩٩٠ عندما توجه سلفه الأكبر ولايتي وزير الخارجية السابق إلى بغداد قبيل غزو الكويت. تلك الزيارة التي أثارت العديد من علامات الاستفهام، لا سيما بعد سنوات العداء الطويلة مع النظام العراقي وحال «الأسلم» و«اللاّ حرب» التي ميّزت العلاقات بينها خلال العقد الماضي. كما إن الفترة الأخيرة القصيرة التي سبقت تلك الزيارة شهدت مزيجاً متناقضاً من مظاهر التوتر والانفراج، يمكن إيجازها على النحو التالي^(٢٦):

- في الثامن والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ كشف علي يونس، وزير الاستخبارات الإيراني، عن «شبكة إرهابية ضخمة تابعة لحزب البعث العراقي» كانت تخطط لعمليات تفجير واسعة واغتيال شخصيات عسكرية وأمنية رفيعة المستوى وزعماء المعارضة العراقيين في إيران.

- في التاسع والعشرين من الشهر نفسه التقى الرئيس الإيراني، محمد خاتمي، نائب الرئيس العراقي، طه ياسين رمضان، على هامش أعمال قمة الأوبك في فنزويلا، بناء على رغبة الأخير، حيث اتفقا على تحسين العلاقات بينهما والعمل على سرعة إزالة نقاط الخلاف.

- في اليوم نفسه، شن الرئيس الإيراني السابق، هاشمي رفسنجاني، هجوماً عنيفاً على العراق، مستعرضاً فصول الحرب بين البلدين، ومطالباً بتعويضات لقاء الخسائر الإيرانية في حرب السنوات الثماني. كما تقدمت إيران في هذا اليوم أيضاً بشكوى ضد العراق لدى الأمين العام للأمم المتحدة، احتجاجاً على «إيواء إرهابي منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة على الأراضي العراقية».

- توجه أحمد مرتضى، وزير النقل العراقي، في الثلاثين من أيلول/سبتمبر (بعد يوم واحد) «لتعزيز العلاقات وزيادة التبادل التجاري والصناعي بين العراق وإيران»، بعد توجيه دعوة إليه لحضور معرض طهران الدولي للتجارة. وقد أعلن مرتضى في أثناء وجوده في طهران أن بغداد مستعدة لـ «إقامة سلام كامل وحقيقي مع إيران».

- وفي الثالث عشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، توجه وزير الخارجية الإيراني، كمال خرازي، إلى بغداد للقاء الرئيس العراقي صدام حسين لتناول «كافة القضايا العالقة بين البلدين».

(٢٦) «تخطيط السياسة الخارجية الإيرانية: بين مدلولات الصراع الداخلي والنفوذ الإقليمي»، (المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الكويت، بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠).

- وأعلنت إيران عن نقاط خمس تمثل الأهداف الرئيسة لزيارة خرازي إلى بغداد، وهي^(٢٧):
- ١- مطالبة الجانب العراقي بتطبيق كل التزاماته وفقاً لاتفاقية الجزائر، مقابل التزام إيران بتطبيق تعهداتها وفقاً للاتفاقية نفسها.
 - ٢- مطالبة العراق بإيقاف كافة أنشطة جماعة «مجاهدي خلق» المسلحة، ومنع تسلُّ عناصرها إلى داخل الأراضي الإيرانية، مع اقتراح إيراني بإنشاء شريط بعُمق عشرة كيلومترات على الحدود، يكون التحرك فيه مسموحاً فقط للعسكريين ورجال الأمن والمأذون لهم من سكان البلدين، بحيث يتم تأليف دوريات أمنية مشتركة لمراقبة المنطقة الأمنية.
 - ٣- السماح بزيارة لجنة لتقصي الحقائق حول الأسرى والمفقودين في كل من البلدين للقيام بإجراء تحقيق مباشر مع الأسرى الذين يدّعي كل من العراق وإيران بأنهم لا يرغبون في العودة إلى وطنهم، أو أنهم التحقوا بصفوف «مجاهدي خلق» في العراق - من الأسرى الإيرانيين - أو بـ«فيلق بدر» التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في إيران - من الأسرى العراقيين.
 - ٤- استئناف الإيرانيين زيارة العتبات المقدسة التي بدأت قبل سنوات باتفاق بين مسؤولي منظمة الحج والزيارة الإيرانية والجهات العراقية المعنية.
 - ٥- مناقشة قضايا جانبية؛ مثل التبادل التجاري وإقامة المعارض، وموضوع بعض علماء الدين الشيعة من ذوي الأصول الإيرانية المسجونين في العراق.
- إلى جانب هذه الأهداف المعلنة، يؤكد المحللون أن زيارة خرازي اشتملت على بند مهم جداً بالنسبة إلى الطرفين العراقي والإيراني، ولكنه غير معلن، يتمثل في عقد «مقايضة»، يخطو بموجبه التيار الإصلاحي خطوة كبيرة في صراعه مع المحافظين، وذلك أن التيار الإصلاحي الذي يقوده الرئيس خاتمي ويفترض أن يمثل خرازي أكثر من المتشددّين، يسلك طريق تطبيع العلاقات مع الدول التي تمتلك حدوداً مشتركة مع إيران، من أفغانستان حتى العراق مروراً بتركيا وأذربيجان وأرمينيا، حيث يرى أنصار خاتمي أن أي صراع حدودي يفيد التيار المتشددّ، حتى لو كان الأمر يتعلق بتعاون ضمني مع الغرب والأمريكيين ضد النظام العراقي أو الأفغاني.
- إلى جانب كون التفاهم العراقي - الإيراني الجديد يخدم السياسة الإيرانية العامة، سواء

(٢٧) المصدر نفسه.

لجهة تعزيز المعسكر الذي لا يسير في ركاب السياسة الغربية من جهة، أم لمصلحة تحصيل المزيد من أوراق التفاوض مع الأمريكيين في المستقبل من جهة أخرى، فضلاً عن الإشارة التي يرسلها توقيت الزيارة المتزامن مع الانتفاضة الفلسطينية، بأن إيران على استعداد للتنسيق مع أي دولة لاتخاذ موقف موحد ضد إسرائيل، بعد أن دعت طهران صراحة الدول العربية التي لها علاقات معها، إلى قطع تلك العلاقات سياسياً واقتصادياً. وقد كتبت صحيفة إيران الحكومية أن «هذه الزيارة تمثل فرصة ذهبية لكسر الجليد بين البلدين، ورسم مستقبل أفضل»، مرحبة بـ «التقارب بين القوتين السياسيتين الإقليميتين»، باعتباره أمراً ضرورياً لمواجهة «الغطرسة الإسرائيلية».

وبطبيعة الحال، إن العراق لم يكن له إلا أن يرحب بهذه الزيارة، وهو الذي يسعى منذ فترة لكسر الحظر الدولي عليه، ولا شك في أن الاتفاق مع جار مثل إيران يصب تماماً في صلب تلك المساعي. إلى جانب أن احتمالات اكتساح التيار الإصلاحي للسلطة في طهران كان قد أقلق النظام العراقي في الفترة الأخيرة، نظراً إلى أن ذلك من شأنه تبديد مخاوف الولايات المتحدة والغرب من فتح ملف إسقاط نظام الرئيس العراقي صدام حسين جذياً، لأن خطر قيام حكم شيعي في العراق سيتراجع بنسبة كبيرة.

بطبيعة الحال، حملت هذه التحركات الإيرانية الدؤوبة، وكذلك التقارب بين طهران وبغداد، انعكاسات كثيرة على دول الجوار، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي. فمن جانب، يعد التقارب العراقي - الإيراني ضربة قوية للحظر المفروض على العراق، وكذلك للعزلة الدولية التي يعانيها النظام الحاكم في بغداد، قد تدفع باتجاه إعادة تأهيله دولياً مرة أخرى، وخصوصاً أن إيران بالفعل إحدى الدول التي لا تزال تصنفها الولايات المتحدة على أنها من الدول المنبوذة، وبالتالي لن يضرها كثيراً اختراق الحظر الدولي، فضلاً عن أنها ستسهل كثيراً على النظام العراقي تهريب كميات أكبر من النفط للاستفادة من فورة الأسعار في ذلك الوقت في تحقيق عوائد إضافية تساعد على إعادة بناء ترسانته العسكرية مرة أخرى في غياب لجان التفتيش وانشغال العالم بمتابعة التوتر في عملية السلام بين إسرائيل والعرب، ويعزز من هذه الفرضية الأخيرة أن اتفاقاً كان يجري بين بغداد وطهران من شأنه حتماً أن يتضمن إنهاء وجود المعارضة المسلحة في كل من البلدين الموجهة ضد الآخر، أو على الأقل تجميد نشاطاتها العسكرية، وهو يعني بالنسبة إلى الطرف العراقي التخلص من هجمات تنظيم «المجلس الأعلى

لثورة الإسلامية في العراق» أكثر فصائل المعارضة العراقية تأثيراً، وبالتالي يتفرغ النظام العراقي لموضوعات التسلح والعودة مجدداً إلى المسرح الإقليمي.

ومن جهة أخرى، تعتبر معالجة ملف الأسرى الإيرانيين لدى العراق فرصة جيّدة أمام الكويت لفتح ملف الأسرى الكويتيين لدى العراق، وقد تكشف معالجة الملف الأول عن معلومات أو جوانب جديدة بالنسبة إلى الأسرى الكويتيين. فضلاً عن إمكانية استثمار العلاقات الكويتية - الإيرانية المتميزة في وساطة تقوم بها الأخيرة لدى النظام العراقي للإفراج عن أسرى الكويت.

وأخيراً، إن دعم النفوذ الإيراني في الخليج بالتقارب مع العراق، من شأنه أن يجعل طهران مرشحة لوضع الشريك في أي ترتيبات أمنية إقليمية مقبلة، سواءً برضا الولايات المتحدة وبريطانيا، أم من دون إرادتهما. وهذه الأخيرة قد تدفع المنطقة بأسرها إلى مرحلة جديدة من التوتر وعدم الاستقرار.

وعلى الرغم من أن كل التحليلات السياسية أشادت بالتحول الذي جاء به خاتمي في ما يتعلق بالعلاقات الإيرانية - الخليجية، التي شهدت تحسناً ملحوظاً في السنوات التالية لتولي خاتمي سدة الحكم في إيران، وانعكست بشكل واضح في الزيارات التي قامت بها الوفود الرسمية والبرلمانية الإيرانية إلى عدد من الدول الخليجية وبخاصة المملكة العربية السعودية والكويت، والتي ظهرت آثارها الطيبة خلال قمة طهران الإسلامية في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٧ التي اعتبرت بمنزلة نجاح كبير للقيادة الإيرانية الجديدة التي تمكنت في وقت قليل من توليها من كسر العزلة حولها نتيجة ظهورها بوجه القيادة المعتدلة المرنة، تلك القيادة الجديدة التي سعت إلى التقليل من وتيرة مناوراتها العسكرية والبحرية التي كانت تجريها إيران بشكل مكثف بالقرب من مضيق هرمز، الأمر الذي كان يسبب القلق للدول العربية الخليجية^(٢٨)، فإن البعض الآخر ينظر إلى الدور الإيراني في منطقة الخليج بنظرة غير متفائلة، على الرغم من معطيات القيادة الجديدة في إيران، وذلك بالنظر إلى الاهتمام الإيراني المبالغ فيه بدعم قوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية التي تفوق احتياجاتها للدفاع عن نفسها وحماية مصالحها الحيوية، بما يؤكد - ضمناً -

(٢٨) الوضع الراهن في الخليج وآفاق المستقبل، ندوة القبس، الكويت، ١٠-١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، ص ١٥٢-١٥٣.

وجود نوايا للهيمنة وفرض سياسة الأمر الواقع. والتطور الكبير في معطيات ومفردات التسليح الإيراني - بخاصة الصواريخ الباليستية ذات المديين المتوسط والبعيد - إنما يشير إلى كبر المجال الحيوي الذي تسعى إيران إلى السيطرة عليه، بمعنى أنها تسعى إلى أن تصبح قوة إقليمية عظمى تفرض مصالحها الخاصة، وهذا يؤكد أن إيران تتمسك بثنائية «التعاون والمواجهة»، بمعنى أنها تقوم بتبادل الزيارات الخارجية على مختلف المستويات، وبخاصة مع القوى الإقليمية العربية الكبرى لمد جسور التعاون والثقة، في الوقت الذي تسعى إلى الحفاظ على استمرار الخلل في توازن القوى بينها وبين دول الخليج العربية، بل وتؤكد امتلاكها قدرات فوق تقليدية وأسلحة دمار شامل للمحافظة على استراتيجية المواجهة التي تضمن لها فرض مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية بالقوة على أي دولة أخرى في المنطقة. فاستراتيجية التعاون تجري مع الدول القوية في المنطقة، بينما تجري استراتيجية المواجهة مع باقي الدول^(٢٩).

ثالثاً: قضايا الحدود

ما زالت قضية الجزر الإماراتية الثلاث تمثل المحور الأساسي للعلاقات بين دولتي الإمارات وإيران، بل هي أساس قضايا الحدود في العلاقات الإيرانية - الخليجية، وهي أحد أهم أسباب توتر تلك العلاقات نتيجة الموقف الإيراني المتشدد تجاه تلك القضية. ويلاحظ أنه وبصفة عامة وعلى الرغم من تعيّر القيادات الحاكمة في إيران واختلاف توجهاتها وتزايد نغمة الإصلاح في العهد الخاتمي مقابلة بالعهود السابقة، فإن الموقف الإيراني تجاه تلك المشكلة بالذات يكاد يكون موقفاً موحّداً.

وعلى الرغم من أن الرئيس خاتمي، وهو ينتهج سياسته الإصلاحية الجديدة، قد أعلن أنه يسعى إلى تخفيف حدة التوتر في منطقة الخليج، حيث عكس خطابه الرئاسي في الرابع من آب/أغسطس ١٩٩٧ رغبته في تحسين العلاقات مع دول الجوار العربي، وبخاصة دول مجلس التعاون العربية، ودعا إلى حل موضوع الجزر الإماراتية عن طريق الحوار^(٣٠)، لاقى هذا التوجّه الانفتاحي ترحيباً من جانب العديد من الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل

(٢٩) السويدي، «مأزق السياسة الإيرانية في الخليج ومتطلبات التغيير»، ص ٢٧٤-٢٧٧.

(٣٠) صالح المانع، «العلاقات الخليجية الإيرانية إبان حكم الرئيس محمد خاتمي»، ورقة قدمت إلى: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ص ١٥٨-١٥٩.

خاص لبناء جسور التعاون والتنسيق مع طهران، تعبيراً عن روابط الأخوة الإسلامية وروابط الجوار، وبأمل أن يؤدي ذلك التجاوب إلى حلول لكل المشكلات بين الجانبين العربي والإيراني وفي مقدمها قضية الجزر، لكن ذلك لم يتبع بإجراءات عملية سوى زيارة واحدة لوزير الخارجية، كمال خرازي، إلى أبوظبي، قام بها في أواخر شهر أيار/ مايو عام ١٩٩٨، وأشار خرازي في أحد تصريحاته إلى أن هناك رغبة إيرانية في تحسن العلاقات مع الدول العربية وحل كافة المشكلات القائمة بين إيران ودول مجلس التعاون. كذلك صرّحت الدكتورة معصومة ابتكار، نائبة الرئيس الإيراني، في ختام زيارة قامت بها إلى القاهرة في مطلع عام ١٩٩٩، أن مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث لا بد من النظر إليها على أنها قضية جزئية، وينبغي ألا تكون سبباً في توتر العلاقات بين البلدين، وأن حل تلك المشكلة لا بد أن يتم في إطار ثنائي بين البلدين، خصوصاً أن إيران تسعى إلى تطوير علاقاتها مع كل الدول الإسلامية لزيادة فاعليتها، ومنها بالطبع دولة الإمارات^(٣١).

يلاحظ أن تلك الرؤية هي امتداد للرؤية الإيرانية في عهد الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، حيث سبق أن صرح محمد كاظم خونساري، مستشار وزير الخارجية الإيراني آنذاك، خلال زيارة قام بها إلى المغرب في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٦ قائلاً: «نحن دائماً ننوي أن تكون لنا أفضل العلاقات مع إخواننا العرب في منطقة الخليج. واعتقد بأنه لا توجد أي نقاط خلاف بيننا وبين إحدى هذه الدول. بالتأكيد هناك خلاف جزئي مع دولة الإمارات العربية، ونحن نسعى إلى حله عن طريق الحوار، ولا حاجة هنا بتاتاً إلى أن نفكر في حل خلافنا مع دولة الإمارات العربية بطرق أخرى غير طريق الحوار»^(٣٢).

من ناحيته، واصل مجلس التعاون لدول الخليج العربية متابعة قضية الجزر الثلاث، فقد استعرض المجلس الوزاري في دورته السابعة والستين مستجدات قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، في ضوء الزيارة التي قام بها وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى أبوظبي في الثالث والعشرين من أيار/ مايو ١٩٩٨. وفي الوقت الذي عبّر المجلس الوزاري عن تفاؤله بما أسفرت عنه تلك الزيارة من نتائج، وعن تمنياته بأن يؤدي استمرار الاتصالات بين البلدين

(٣١) التدمري، «إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهديين «العهد البهلوي وعهد الجمهورية الإسلامية» ومتطلبات التغيير»، ج ١، ص ٢٢٥.

(٣٢) انظر حديث محمد كاظم خونساري مستشار وزير الخارجية الإيراني، في: الشرق الأوسط، ١٩٩٦/١١/٢٨.

إلى استجابة الحكومة الإيرانية للدعوات الصادقة باتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم على الجزر الثلاث وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. وقد أكد المجلس الوزاري مواقفه الثابتة بتأكيد سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها الإمارات لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، ومطالبته الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كل المنشآت التي سبقت إقامتها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. وفي إشارة المجلس الوزاري إلى تطور العلاقات مع إيران في ضوء مواقف دول مجلس التعاون التي تركز على القناة بأهمية إقامة علاقات طيبة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أسس ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية ونبد استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية. أشاد المجلس الوزاري بالمؤشرات الإيجابية والمتمثلة في تكثيف الاتصالات واللقاءات الثنائية بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وعبر عن تفاؤله بأن تثمر هذه اللقاءات والزيارات الرسمية بين الجانبين عن نتائج إيجابية من شأنها تعزيز الثقة المتبادلة وإثبات حسن النوايا، والتوصل إلى حل الخلافات العالقة بالطرق السلمية، وفي مقدمها قضية احتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، تحقيقاً للأمن والاستقرار في المنطقة^(٣٣).

على الرغم من ذلك، فقد أدت تلك القضية إلى إثارة بعض التوترات في العلاقات بين البلدين، ففي أواخر شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٨ صرح الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الإعلام الإماراتي، بأن «إيران وإسرائيل تشكلان تهديداً أكبر للمنطقة من التهديد الذي يشكله العراق». وإثر ذلك التصريح قامت إيران باستدعاء القائم بالأعمال الإماراتي في طهران، وأبلغته بالاحتجاجات الإيرانية على هذه التصريحات، ثم قام وزير الداخلية الإيراني، عبدالله موسوي، في منتصف شباط/ فبراير عام ١٩٩٩ في الذكرى العشرين للثورة الإيرانية بافتتاح دار البلدية ومركز تعليمي في جزيرة أبو موسى، وهو ما اعتبرته دولة الإمارات تكريساً للاحتلال، وزاد الأمور تعقيداً أن إيران قد استخدمت - في الشهر نفسه - الجزر الثلاث قواعد

(٣٣) «البيان الصحفي»، المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الدورة السابعة والستين، ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٨.

في مناوراتها العسكرية في الخليج ومضيق هرمز، وهو ما أدى إلى دعوة الإمارات إلى اجتماع طارئ لمجلس التعاون في آذار/ مارس من العام نفسه في أبو ظبي لبحث التعديلات والمناورات العسكرية الإيرانية في جزر دولة الإمارات العربية المتحدة المحتلة ومياهها الإقليمية. وأسفر الاجتماع الطارئ عن إدانة المناورات العسكرية التي قامت بها إيران، وطالبتها دول مجلس التعاون بالكف عن مثل هذه الأعمال الاستفزازية التي تمثل انتهاكاً صارخاً لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، وتمثل تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار في المنطقة، وتعرض الملاحة الإقليمية والدولية في الخليج العربي للخطر^(٣٤).

وفي دورته السبعين أشار المجلس الوزاري إلى استمرار الادعاءات الإيرانية في الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، غير المقبولة، والقيام بإجراء مناورات عسكرية استفزازية في المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وفتح دار للبلدية الإيرانية ومجمع تعليمي في جزيرة أبو موسى بهدف تكريس الاحتلال وفرض الأمر الواقع.

كما أكد المجلس أهمية قيام جمهورية إيران الإسلامية، بترجمة توجهاتها المعلنة، في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي، برغبتها في تحسين العلاقات مع دول المجلس، إلى خطوات عملية ملموسة، قولاً وعملاً، وذلك بالاستجابة الصادقة للدعوات الجادة والمخلصة الصادرة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ودول مجلس التعاون ودول إعلان دمشق وجامعة الدول العربية والمجموعات والمنظمات الإقليمية والدولية والأمين العام للأمم المتحدة، الداعية إلى حل النزاع حول الجزر الثلاث بالطرق السلمية وفق الأعراف والمواثيق وقواعد القانون الدولي، من خلال المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الوسيلة السلمية لحل النزاعات بين الدول من أجل بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي الوقت الذي جدد المجلس الوزاري تأكيد سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ودعمه المطلق لكافة

(٣٤) البيان الصادر عن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أبو ظبي، ٤ آذار/ مارس ١٩٩٩.

الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث، طالب الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة منشآت إيرانية في الجزر بهدف تغيير تركيبها السكانية، وإلغاء كافة الإجراءات، وإزالة كل المنشآت التي سبقت إقامتها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع، وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

وأشار إلى أن بناء الثقة يتحقق من خلال تبني إيران خطوات عملية ذات مصداقية هادفة لحل المشكلات القائمة بين الجانبين وفقاً للقواعد والأعراف الدولية القاضية بحل الخلافات بالطرق السلمية، وعلى رأسها قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة^(٣٥).

من جانبها، واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة دعوتها إيران إلى اتباع الوسائل السلمية وليس الاستفزازية في معالجة قضية جزر الإمارات الثلاث المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وذلك استجابة لدعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الدولة، لحل النزاع حلاً سلمياً وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وأشار رئيس وفد دولة الإمارات في الكلمة الموجهة إلى المؤتمر السابع والعشرين لوزراء خارجية الدول الإسلامية إلى أن دولة الإمارات تؤمن بأن الحوار الأخوي والبناء هو الطريق المثلى لحل النزاعات بين الدول.

وجاء في تلك الكلمة: «إننا نتطلع ونحن نتفاعل مع العولمة وإفرازاتها إلى الحرص على العمل المشترك لمواجهة سلبياتها وتوحيدها، واستثمار الفرص الإيجابية فيها والاعتصام بالقيم العليا وثقافتنا الوطنية والإسلامية. إن مسار الأحداث السياسية والحروب التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال العقد الماضي زاد من قناعتنا بأهمية ترسيخ علاقات التعاون الثنائية والجماعية بين دول المنطقة وبقية العالم على أسس ومبادئ حسن الجوار وتدابير بناء الثقة

(٣٥) «البيان الصحفي»، (المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الدورة السبعين، الرياض، ١٤-١٥ آذار/ مارس ١٩٩٩).

والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتعزيز علاقات التعاون الإقليمي والدولي. ومن هذا المنطلق، سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إيجاد حل سلمي لقضية احتلال إيران لجزر دولة الإمارات الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى و أبو موسى، وطالبت الجمهورية الإسلامية الإيرانية باعتبارها دولة إسلامية جارة تربطنا بها علاقات الدين والمصالح المشتركة، ووجوب العمل على حل هذا النزاع من خلال المفاوضات المباشرة، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، غير أن الممارسات التي تقوم بها إيران على تلك الجزر توحى بعكس ما نسعى إليه من حل سلمي، بل تهدف إلى تكريس الاحتلال من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات العسكرية والمدنية بقصد تغيير معالمها وتركيبها السكانية والعمرانية، وطمس واقعها القانوني والتاريخي بهدف فرض الأمر الواقع، وبالإضافة إلى ذلك، تقوم إيران من وقت لآخر بإجراء مناورات عسكرية تشمل الجزر الثلاث المحتلة ومياهنا الإقليمية، وهذه الممارسات لا يمكن إلا أن تكون استفزازية، وتعد تدخلاً في شؤوننا الداخلية، وتعرض أمن وسلامة الملاحة الإقليمية والدولية في الخليج العربي للخطر.

إننا ندعاة سلام وللسنا ندعاة حرب، ومن هذا المنطلق ندعو جارتنا المسلمة إيران إلى اتباع الوسائل السلمية وليس الاستفزازية في معالجة هذه القضية، وذلك استجابة للدعوة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، لحل النزاع حول جزرنا المحتلة حلاً سلمياً وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، وعن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. ونحن نؤمن بأن الحوار الأخوي البناء هو الطريق الأمثل لحل النزاعات بين الدول، وكانت تلك الطريقة التي تم بموجبها التوصل إلى حل مرض للطرفين لمشكلات الحدود التي كانت عالقة بين الشقيقتين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، ونحن سعداء بهذا الإنجاز التاريخي الذي يعتبر دليلاً على الرغبة الأكيدة والحرص المتبادل لحل ما يعترض العلاقات بينهما بالحوار البناء. وبهذه المناسبة، لا يسعنا إلا أن ننهي الشقيقتين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية لتوقيعها اتفاق الحدود بين بلديهما، آمليْن أن يشكل هذا الإنجاز حافزاً لبقية الدول الإسلامية لحل خلافاتها بالحوار والطرق السلمية»^(٣٦).

(٣٦) نص كلمة الإمارات في: المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، الدورة السابعة والعشرين، ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، والبيان، ٢٨/٦/٢٠٠٠.

كما أكد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية، حرص دولة الإمارات ورغبتها الصادقة في إيجاد حل سلمي لمشكلة الجزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التي تحتلها إيران، مشيراً إلى أن حل هذه المشكلة سلمياً سيوفر ظروفاً ملائمة لقيام تعاون خلاق بين دول المنطقة في كل المجالات، والذي من شأنه توفير الأمن والاستقرار والرخاء لشعوبها، وتمكين المنطقة من مواجهة تحديات عصر العولمة والتجارة الحرة والتكتلات الاقتصادية العالمية^(٣٧).

هذا الرأي هو الذي أكدته قادة الدول الخليجية في البيان الختامي للقمة الحادية والعشرين لمجلس التعاون الخليجي التي عقدت في المنامة بدولة البحرين، حيث أكدوا دعمهم للإمارات في مطالبتها باسترداد السيادة على الجزر الثلاث.

إلا أن رد الفعل الإيراني جاء مخالفاً للتوقعات الإماراتية والخليجية، حيث رفضت إيران الموقف الذي اتخذته مجلس التعاون الخليجي دعماً لمطالب دولة الإمارات العربية المتحدة في ما يتعلق بنزاعها مع إيران حول الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، واعتبرت أن الدول الخليجية «تبت هذه المرة موقفاً سينعكس سلباً على مسيرة العلاقات الإيرانية - الخليجية التي تقدمت أشواطاً كبيرة منذ انتخاب الرئيس خاتمي عام ١٩٩٧».

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، حميد رضا آصفی، في مؤتمر صحافي: إن «هذه الجزر جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، وستبقى كذلك إلى الأبد». وأضاف إن «البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي ليس واقعياً، ويفتقر إلى روح التعاون»، وقال إن «دعم الإمارات غير مقبول ومؤسف ... لأنه يثير المطالبة بجزء من أراضينا»، مشيراً إلى أن إيران «تبقى على استعداد لإجراء مفاوضات ثنائية مع الإمارات في موضوع إدارة جزيرة أبو موسى فقط، وعلى أساس الاتفاقات القائمة بين البلدين».

ورفض آصفی من جهة أخرى اللجنة التي ألّفها مجلس التعاون الخليجي في تموز/ يوليو عام ١٩٩٩، تضم وزراء خارجية كل من السعودية وقطر وسلطنة عُمان لإجراء حوار بين طهران وأبو ظبي حول نزاعهما.

(٣٧) الشرق الأوسط، ٣/ ١١/ ٢٠٠٠.

وأضاف: «لقد شككنا منذ البداية في نجاح هذه اللجنة لأننا نرى أن الحل يكمن في مفاوضات ثنائية من أجل تبديد سوء التفاهم مع الإمارات»^(٣٨).

وقال أحد المصادر الإيرانية في ذلك الوقت لصحيفة الشرق الأوسط إن إيران «لن تخضع لأي ضغط من أية جهة، إقليمية كانت أم دولية في القضايا المصرية مثل وحدة أراضيها وأمنها القومي». واعتبر أن هناك اتفاقيات ومعاهدات تحدد الخطوط العامة للعلاقات بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، التي قال إنها «كانت ملتزمة حتى نهاية الثمانينيات بتلك الاتفاقيات والمعاهدات، رغم أنها كانت موقعة قبل تشكيل الدولة الاتحادية، ومن قبل إحدى الإمارات السبع (أي الشارقة)»^(٣٩).

واعترف بدور بعض الجهات في إيران، ومنها القيادة السابقة للحرس الثوري، في إثارة مشكلة الجزر بعد عشرين عاماً من التعايش والتفاهم بين سكان أبو موسى من خلال تطبيق اتفاقية عام ١٩٧١.

وأضاف المصدر: «إن طرد بعض سكان الجزيرة من الإماراتيين والمواطنين العرب العاملين في الجزء الإماراتي لأبو موسى، كان عملاً استفزازياً ومخالفاً لالتزامات إيران، غير أن الحكومة الإيرانية بعد انتخاب خاتمي اتخذت عدة قرارات لإعادة الأمور في أبو موسى إلى طبيعتها».

وذكر أن ثلاثة مشروعات استراتيجية سبق أن صادق عليها المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني تم تأجيلها إلى أجل غير مسمى بعد أن تولى خاتمي الرئاسة ورئاسة المجلس. وأكد أن الدافع وراء قرار خاتمي هذا هو تهدئة مشاعر الإماراتيين وسائر جارات إيران في الخليج، والتأكد من حسن نية إيران تجاه أهل الخليج بوجه عام والشعب الإماراتي بوجه خاص. وتضمنت تلك المشروعات ما يلي:

- إنشاء محافظة جزر الخليج وعاصمتها أبو موسى.
- تأسيس قاعدة جوية كبرى في جزيرة أبو موسى، إلى جانب تطوير القاعدة البحرية

(٣٨) الشرق الأوسط، ٢/ ١/ ٢٠٠١.

(٣٩) المصدر نفسه.

بإنشاء ميناء حربي وأرصعة ضخمة لاستقبال المدمرات والسفن الحاملة للصواريخ وطائرات الهليكوبتر.

- تحويل جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى إلى مركزين للاستطلاع والتجسس وبناء منصات صاروخية.

وعلى صعيد تطورات القضية، جاءت الزيارة التي قام بها وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي، الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، إلى طهران في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٢، وأجرى خلالها محادثات مع الرئيس الإيراني، محمد خاتمي، ونائبه، محمد علي أبطحي، ووزير الخارجية، كمال خرازي، تلك الزيارة التي دفعت التأكيدات الإماراتية والإيرانية إلى نجاحها. وهو ما دفع المراقبين والمتابعين لقضية الجزر والعلاقات الإيرانية - الإماراتية إلى التساؤل عن المعطيات التي ساعدت على تحقيق هذا النجاح، وعمّا إذا كان ما تحقق كافياً لرسم شكل جديد للعلاقات بين البلدين بشكل عام، وتحديد مستقبل النزاع بينهما حول الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى بشكل خاص.

وأشارت التحليلات في هذا الصدد إلى أنه خلال الزيارة وضع الطرفان إطاراً جديداً لمعالجة موضوع الجزر يختلف عن الأسلوب الذي انتهجه البلدان في السابق. وقد ساهمت في تعديل إطار المعالجة جملة من المتغيرات التي أثرت في الموقفين الإماراتي والإيراني وجعلتهما يبحثان عن آلية جديدة لمناقشة خلافاتها، وأن العنوان العريض لإطار المعالجة الجديد هو العمل على إعادة الخلاف إلى الدائرة الضيقة المتمثلة في الحوار الثنائي واعتماد دبلوماسية الخطوة خطوة التي أثبتت فاعليتها في معالجة العديد من الأزمات الدولية.

وفي هذا السياق كان هناك - على ما يبدو - اتفاق على أمرين:

الأول: سحب موضوع الجزر من التداول الإعلامي، والعودة به إلى ما قبل اندلاع أزمة جزيرة أبو موسى عام ١٩٩١، عندما اتخذت السلطات الإيرانية إجراءات من جانب واحد لفرض سيادتها على الجزيرة، خلافاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين عام ١٩٧١.

الثاني: تجميد بحث هذا الموضوع في المحافل الإقليمية والدولية لإعطاء الاتصالات الثنائية الجديدة فرصة كافية، على أمل أن تثمر هذه الاتصالات عن حلول عادلة ومقبولة بالنسبة إلى الطرفين.

تجلت مظاهر هذا التوافق في الصيغة الجديدة التي تعاطت فيها الأمانة العامة لمجلس التعاون مع موضوع الجزر باعتباره أحد بنود جدول أعمال الاجتماعات الوزارية للمجلس يوم ٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، أو حتى في تصريحات الأمين العام لمجلس التعاون بعد القمة التشاورية في جدة، إذ يبدو أن بند الجزر سيدرج في جدول أعمال الاجتماعات الخليجية ضمن صيغة عامة تتضمن الترحيب بالمفاوضات والاتصالات الثنائية الجارية بين دولة الإمارات وإيران لحل خلافتهما، من دون الإشارة إلى موضوع الجزر، ففي اجتماع المجلس الوزاري في دورته التي عقدت بمدينة جدة في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٣، ناقش المجلس قضية احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجزر الثلاث: طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. وبعد تأكيده مواقف دول المجلس الثابتة، وقراراتها السابقة، الداعمة لحق دولة الإمارات العربية المتحدة الكامل، في سيادتها على جزرها الثلاث، وعلى المياه الإقليمية، والإقليم الجوي، والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة، أعرب المجلس عن تطلعه لأن تؤدي الاتصالات المهمة، الجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث، وبما يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة^(٤٠).

القراءة الأولى لهذا التطور بشأن أسلوب التعاطي مع موضوع الجزر قد تشير إلى تراجع إماراتي عن مكاسب إعلامية وسياسية تحققت من خلال طرح هذه القضية في المحافل الإقليمية والدولية، ومن خلال المنابر الإعلامية المختلفة، لكن في مقابل ما يمكن اعتباره تراجعاً إماراتياً، هناك ثمن يبدو أن إيران أصبحت الآن على استعداد لدفعه، ويتمثل في قبول إيران العودة إلى اتفاقية التفاهم الموقعة بينها وبين إمارة الشارقة في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧١، التي أصبحت بحسب الأعراف والقوانين الدولية وثيقة قانونية بين دولة الإمارات وإيران، باعتبار أن الدولة الاتحادية الإماراتية هي الوريث القانوني للاتفاقات التي أبرمتها الإمارات الأعضاء قبل انضمامها للاتحاد.

وعودة إيران إلى اتفاقية التفاهم لا تقتصر على قبولها الاتفاقية إطاراً قانونياً يحكم وضع

(٤٠) «البيان الصحفي»، (المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدورة الثامنة والثمانين، جدة، ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣).

جزيرة أبو موسى فقط، بل يمتد أيضاً نحو التراجع عن كل الخطوات التي اتخذتها إيران في الجزيرة خلال السنوات العشر الماضية لفرض سيادتها على الجزيرة بصفة الأمر الواقع، وخلافاً لما نصت عليه مذكرة التفاهم المشار إليها^(٤١).

وبوضع ما يتعين على إيران التراجع عنه من إجراءات في الجزيرة بالميزان، فإن هناك مكاسب سياسية واقتصادية وأمنية عدة يمكن تسجيلها لمصلحة الإمارات:

- إن مثل هذا التراجع يعني إقرار إيران بأن السيادة على جزيرة أبو موسى ليست محسومة، خلافاً لما كانت تعلنه وتؤكدّه طوال الفترة الماضية.

- كما إن هذا التراجع يعني التزام إيران التراجع أيضاً عن كل الخطوات والإجراءات التي استهدفت تكريس احتلالها للجزيرة، خلافاً لمذكرة التفاهم التي تتضمن ترتيبات لاقتسام إدارة الجزيرة وتحديد المناطق التي تكون فيها لإيران سلطات وتلك التي تخضع لسلطة الإمارات، والتي تنص أيضاً على الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية على أساس المناصفة، وأن تكون لمواطني إيران والإمارات حقوق متساوية في المياه الإقليمية للجزيرة.

- وضمن هذه الالتزامات أيضاً، سيكون على إيران التراجع عن تعيين قائد عسكري للجزيرة، ووضع المطار الذي قامت ببنائه بصفته مرفقاً من مرافق الانتفاع المشتركة، وتقليص الوجود العسكري الإيراني في الجزيرة الذي ازداد عدداً وعدة خلال فترة الأزمة، والتراجع عن محاولات فرض واقع ديمغرافي وسكاني يخدم في المحصلة مطالب إيران بفرض السيادة على كامل الجزيرة.

- كما يقتضي الأمر امتناع إيران عن القيام بمناورات حربية مثل تلك التي اعتادت القيام بها والتي كانت من المظاهر المستفزة والمهددة للأمن الإقليمي. ويقتضي الأمر أيضاً الامتناع عن فرض قيود على حقوق الإماراتيين في الدخول إلى الجزيرة وفق ما نصت عليه مذكرة التفاهم، وكذلك السماح لمواطني الحكومة الإماراتية من غير رعايا الإمارات بالدخول للعمل في المرافق والخدمات التي تقدمها السلطات الإماراتية لمواطنيها في الجزيرة.

(٤١) «متغيرات إقليمية ودولية تغير مسار العلاقات الإماراتية - الإيرانية»، الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/٦/٨، راجع ذلك في موقع صحيفة الشرق الأوسط، وبيانه كالتالي:

www.alsharqalawsat.com/pc/news/8,6,2002,024.html.

لا يبدو أن قضية جزيرة أبو موسى ستكون نهاية المطاف بالنسبة إلى الإمارات، التي لن تتخلى عن مطالبتها بجزيرتي طناب الصغرى وطناب الكبرى، لكن يبدو أن دبلوماسية الخطوة خطوة والتدرج في معالجة الخلاف مع إيران قد يقتضيان من الإمارات أن تقبل مرحلياً عدم الربط بين وضع جزيرة أبو موسى ووضع جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى.

وسيكون البديل من هذا الربط صيغة فضفاضة، تنص على أن يتم البحث في قضية العودة إلى الترتيبات الخاصة بجزيرة أبو موسى وفق اتفاقية التفاهم، على أن يواصل البلدان بحث أي خلافات عالقّة أخرى، وهي عبارة تقبل بها إيران للإشارة الضمنية إلى الخلاف حول السيادة على الجزيرتين الأخريين.

وأياً كانت الاتجاهات التي ستأخذها مفاوضات البلدين في المرحلة المقبلة، فإن هذه الاتجاهات محكومة بجملة من المتغيرات المؤثرة في الموقفين، وهناك عوامل عدة، منها^(٤٢):

- تحسن موقع الجناح الإصلاحي في إيران بشكل يجعله قادراً على اتخاذ مواقف سياسية مرنة في بعض القضايا الدولية، خلافاً لما كانت عليه الحال في بداية الثورة الإيرانية، حيث كانت هذه القضايا الدولية عرضة لمزايدات الأحزاب والتيارات السياسية الإيرانية.
- شعور القيادة الإيرانية بأن قضية الجزر ستكون عقبة حقيقية أمام تطوير علاقاتها بالمحيط الإقليمي الذي يمثل عمق إيران الأمني والاقتصادي والتجاري.
- محاولة القيادة الإيرانية تطوير أي مشكلات إقليمية قد تكون ذريعة أو سبباً في تعطيل جهودها للخروج من العزلة الدولية، أو تكون ذريعة وسبباً مستقبلياً لتصفية حسابات سياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- قناعة القيادة الإيرانية بأن الوجود العسكري الأمريكي خصوصاً والغربي عموماً في منطقة الخليج أصبح جزءاً من معادلة الأمن الإقليمي في المنطقة، ويتعين التعامل مع هذا الوجود بصفته جزءاً من الحقائق السياسية للمنطقة.
- وجاء هذا التحول بعد أحداث أفغانستان ومن بعدها أحداث العراق التي لم تترك

(٤٢) المصدر نفسه.

الوجود العسكري الأمريكي في الضفة الغربية للخليج فقط، بل أصبح على الحدود البرية الإيرانية مع أفغانستان وفي العراق، الأمر الذي يعني أن حجة إيران لا اعتبار هذه الجزر عنصراً يستخدم لتدعيم الوجود الأمريكي في المنطقة أصبحت حجة واهية، بعد أن أصبح هذا الوجود في الحديقة الخلفية لإيران وهي مناطق حدودها مع أفغانستان والعراق.

أما المتغيرات التي أثرت في الموقف الإماراتي فقد تمثلت في عوامل عدة^(٤٣):

- فشل جهودها في تأمين ضغط إقليمي أو دولي كاف يجبر إيران على القبول بفكرة الحل السلمي لقضية الجزر على أساس القوانين الدولية أو العرض على محكمة العدل الدولية، بانتهاء مهمة اللجنة الثلاثية الخليجية من دون توفر بديل سياسي لها.

- شعور المسؤولين الإماراتيين بأن تشددهم في بحث قضية الجزر الثلاث دفعة واحدة أسهم في استفزاز الجانب الإيراني، بحيث أقدم على خطوات لتكريس احتلاله للجزر الثلاث عبر إجراءات عسكرية وإدارية من جانب واحد، وهذا معناه فرض أمر واقع يصعب تغييره في المستقبل.

- النجاح النسبي الذي حققه الجناح الإصلاحى الإيراني في احتواء النجاحات السياسية التي حققتها دولة الإمارات بشأن قضية الجزر على الصعيدين الإقليمي والدولي، فإيران استطاعت فتح جسور جديدة مع دول خليجية فاعلة مثل السعودية وسلطنة عُمان وقطر، كما إنها استطاعت كسر طوق عزلتها في الساحة الأوروبية من خلال استعادة علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وتنشيط علاقاتها بدول أوروبية أخرى.

وعليه، إن الدبلوماسية الإماراتية لم تعد في وارد المراهنة على الضغط الخليجي أو الدولي لإجبار إيران على قبول التحكيم أو أي شكل من أشكال التسوية السلمية التي تطرحها.

- استغلال فرصة وجود الجناح المعتدل على رأس السلطة في إيران، الأمر الذي قد يمكن الإمارات من الحصول على مكاسب سياسية في التعاطي المباشر مع هذا الجناح الذي لم يكن في الحكم عندما أقدمت طهران على تصعيد احتلالها للجزر من خلال إلغاء مذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبو موسى.

(٤٣) المصدر نفسه.

من هنا، وفي ضوء هذه المتغيرات، يمكن القول إن قضية الجزر تدخل مرحلة جديدة قد لا يكون من السهل تتبع درجة إيقاعها وتسارعها. لكن مع ذلك، ما زالت إيران تتمسك بموقفها واحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، على الرغم من المحاولات المضنية من جانب أبو ظبي للتوصل إلى تسوية بشأن هذا الأمر، سواء بالجلوس على مائدة الحوار المباشر، أم عن طريق إحالة القضية برمتها إلى محكمة العدل الدولية، أو هيئة تحكيم مختارة. ومن المعروف أن إيران تدرك جيداً الالتفاف العربي المؤيد للموقف الإماراتي من القضية، وتحشى تفويت فرصة التقارب مع الدول الخليجية والعربية من جراء هذا التهديد، لذا فإنها تحاول استمالة أطراف خليجية أخرى للدخول في دائرة العلاقات الثنائية الوطيدة، أملاً في أن يؤدي ذلك إلى تجاهل قضية الجزر المحتلة، وتؤكد عدم استعدادها لتقديم تنازلات تسمح بتسوية مرضية تأخذ بحسابها حقوق الإمارات التاريخية، ويبدو أنها لا تأبه كثيراً لموقفها المتشدد من القضية، وعلى الرغم من حرصها على تكريس التعاون مع الدول العربية، فإنه سيتعذر عليها توثيق علاقاتها تماماً بهذه الدول.

سيكون التغير في الموقف الإيراني من هذه القضية بحد ذاته مؤشراً على جدية إيران في تحسين علاقاتها بالعالم العربي، ومن ثم على رجحان كفة الاعتدال في سياستها الخارجية، وتبديل فكرة الدور المهيمن إلى الدور المشارك، وبمفهوم المخالفة، فإن الإصرار الإيراني على عدم تغيير الموقف من القضية يؤكد صحة هذا الطرح، بأن الحد الأدنى من الثوابت الإيرانية في الحفاظ على الأرض واحتلالها سيكون بمنزلة خط أحمر لا يمكن الاقتراب منه أو المساس به.

رابعاً: قضايا الأمن والتسلح

ترتكز السياسة العسكرية الإيرانية في مجال التسلح على المجالات الآتية^(٤٤):

- مصادر التسلح من خلال استيراد الأسلحة والمعدات من الخارج، ومحاولة الحصول على نوعيات متقدمة من الأسلحة.
- تطوير القاعدة الصناعية الحربية المحلية لإيران، للوفاء بالتزامات القوات المسلحة، وتحقيق الكفاية الذاتية الدفاعية.

(٤٤) مظلوم، القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية وغير التقليدية، ص ١٢.

- بناء هيكل صناعي لإنتاج أسلحة الدمار الشامل في المجالات النووية والكيميائية والبيولوجية.

وتتطوي التطورات المتلاحقة في برنامج إيران لتطوير قدراتها النووية على انعكاسات استراتيجية بالغة الأهمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي بصفة عامة، ومنطقة الخليج العربي والدول المجاورة بصفة خاصة، حيث إن تطوير القدرة النووية الإيرانية إلى جانب إدخال الصاروخ (شهاب ٣) إلى الخدمة العامة في الترسانة العسكرية الإيرانية يمثلان قفزة نوعية مهمة في القدرات العسكرية الإيرانية عموماً، وامتلاك إيران أيضاً إمكانات صنع القنبلة النووية يساعد على تعزيز مكانتها الإقليمية على مستوى الخليج والشرق الأوسط.

وبصفة خاصة، فإن الفكر الاستراتيجي الإيراني يركز أساساً على توظيف إجمالي القدرات العسكرية الإيرانية من أجل ردع أي هجمات أمريكية أو إسرائيلية أو أمريكية - إسرائيلية ضد المنشآت النووية الإيرانية، علاوة على حرص القيادة الإيرانية على توظيف التطور في القدرات النووية الإيرانية من أجل تعزيز الموقف الإيراني في القضايا المتعلقة بأمن الخليج.

وكانت وزارة الدفاع الإيرانية قد أجرت تجربة ناجحة على إطلاق صاروخ (شهاب-٣)، وهي التجربة الثانية على هذا الصاروخ بعد التجربة التي أجريت في تموز/يوليو ١٩٩٨ التي غلب عليها الطابع الدعائي والسياسي. ويصل مدى (شهاب-٣) إلى ألف وثلاثمائة كيلومتر، وتبلغ سرعته سبعة آلاف كم/ساعة، ويحمل رأساً متفجرة تزن نحو ثمانمائة كلغ. ويرتكز الصاروخ الإيراني في تصميمه على صاروخ من كوريا الشمالية وهو صاروخ (نودونج)، الذي تم تطويره هو الآخر من صاروخ سكود السوفياتي الشهير. كما أعلنت إيران في شباط/فبراير ١٩٩٩ عن تجربة لاختبار محرك الصاروخ (شهاب-٤)، وهو ما سيمكن إيران - وفقاً للتقارير الإسرائيلية في هذا الشأن - من تهديد العديد من العواصم ومنها تل أبيب، إضافة إلى الجنود الأمريكيين في منطقة الخليج^(٤٥).

يدرك المتابع للشأن الإيراني أن الطموحات الإيرانية لا تقف عند حد إطلاق هذا الصاروخ، حيث تستعد إيران لزيادة مدى هذه الصواريخ حتى يصل إلى ألفي كيلومتر.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٥٦.

وتطوير صواريخ شهاب يهدف إلى إنتاج صاروخ بمدى خمسة آلاف كيلومتر، وذلك لإطلاق قمر صناعي تجسسي إلى الفضاء في السنوات المقبلة.

بل ويشير المراقبون إلى أن هدف إيران الأكبر هو إحراز سلاح نووي، يمكن تحميله على الصواريخ الإيرانية.

ومن ناحية أخرى، في حال نجاح إيران في تطوير الصاروخين (شهاب ٥ / ٤) وإدخالهما إلى الخدمة الفعلية، فإن ذلك سوف يحدث انقلاباً في مصاف الدول القليلة في العالم المالكة لتكنولوجيا الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، وهي قدرة لا تتوافر في الشرق الأوسط إلا لإسرائيل.

الحقيقة أن برنامج القدرات النووية الإيرانية، وبرنامج إنتاج هذين الصاروخين يهدفان بالذات إلى زيادة المكانة الدولية لإيران أكثر من كونها موجهين ضد تهديدات معينة، حيث يبدو أن إيران وجدت نفسها مهددة في ظل قيام الهند وباكستان بتطوير قدرات صاروخية باليستية متطورة، بالإضافة إلى أن إسرائيل تمتلك بدورها قدرات صاروخية مهمة، الأمر الذي دعا إيران إجمالاً إلى الدخول في هذا السباق النووي والصاروخي^(٤٦).

وتمتلك إيران ترسانة ضخمة من الصواريخ الباليستية التكتيكية أرض - أرض، منها:

- صواريخ سكود ب/ سي روسية مداها أربع مئة وخمسون كيلومتراً.
- صواريخ صينية (CSS/8) مداها خمسة وثلاثون كيلومتراً.
- عدد من الصواريخ الكورية (نودونج-١).
- وكانت آخر التطورات التي شهدتها المنظومة الإيرانية تدشين نوعين من الصواريخ المضادة للدروع من طراز (توسان-١) و(ام-١١٣) يمكن توجيههما بدقة بالغة، ويعتبر هذان الصاروخان متشابهين للغاية مع نموذج محلي من صواريخ (كوتكورز) الروسية التي يطلق عليها حلف الأطلسي اسم (ايه تي-٥ سباندريل)، وتركب هذه الصواريخ على منصة ثلاثية

(٤٦) أحمد إبراهيم محمود، «إيران وجهود تطوير الصواريخ الباليستية»، السياسة الدولية، العدد ١٣٦ (نيسان/ أبريل ١٩٩٩).

القوائم على المركبات المصفحة مثل المدرعة الروسية (بي ام بي-٢) الرباعية الدفع، والمدرعة الإيرانية الخفيفة (بورا).

- وتضع إيران أيضاً نسخة من صواريخ (ايه تي جي دبليو) التي تصنعها شركتا رايشون وبوينج الأمريكيتين والتي توجه بالسلك لمسافة ثلاثة آلاف وسبعمئة وخمسين متراً، وذلك تحت اسم (طوفان) و(طوفان-٢)، وهي صواريخ موجهة بعيدة المدى مضادة للدبابات.

- وقد عمدت إيران إلى الاستعانة بالتكنولوجيا الروسية والصينية والكورية لتطوير وتصنيع الصواريخ أرض - أرض قصيرة المدى، مثل (عقاب) و(شاهين) و(نازاي) العاملة حالياً في القوات الإيرانية.

وأشارت المخابرات المركزية الأمريكية إلى أن إيران سعت إلى الحصول على الكميات الكافية من اليورانيوم عالي التخصيب اللازم لصنع خمس وعشرين قنبلة من النوع الذي سبق إلقاؤه على اليابان عام ١٩٤٥، وذلك بالنظر إلى توافر احتمالات حصول إيران على مئات الأطنان من مخزون ثاني أكسيد اليورانيوم المركز، وكميات محدودة من اليورانيوم منخفض التخصيب من جنوب أفريقيا، والحصول على اثنين من مفاعلات البحوث النووية من الصين اللذين يمكن استخدامهما في عمليات الفصل الكهرومغناطيسي لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب بتطبيق تقنيات الهندسة العكسية.

وعلى الرغم من الاعتراضات المتتالية للولايات المتحدة، فإن الدور الروسي لا يزال يمثل حجر الزاوية في مستقبل البرنامج النووي الإيراني الذي يركز من وجهة النظر الروسية على نقطتين رئيسيتين:

الأولى: تتعلق بأحقية إيران في الحصول على التسهيلات اللازمة لامتلاك مفاعل نووي جزئياً، وأن هذا الحق لا يتعارض مطلقاً مع شروط اتفاقية منع الانتشار النووي التي سبق لإيران التوقيع عليها.

الثانية: تؤكد أن وجود المراقبين الروس ضمن أطقم الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تقوم بمراقبة النشاط النووي الإيراني سوف يحقق التأمين اللازم ضد احتمالات سوء استخدام هذه التسهيلات في البرامج الموجهة للاستخدامات غير السلمية.

وبناء على ذلك، فقد استمرت روسيا في تدعيم البرنامج النووي الإيراني، وتمثل هذا الدعم في الآتي:

- توقيع حكومة روسيا الاتحادية مجموعة من البروتوكولات السرية مع إيران تتضمن الدعم الروسي لبناء مفاعلات أبحاث إيرانية في مجال تخصيب اليورانيوم باستخدام تكنولوجيا الطرد المركزي الفاعل للغاز.

- تدريب العلماء الإيرانيين في المعاهد الأكاديمية الروسية من (١٠ - ٢٠ سنة)، وتوفير العلماء والفنيين الروس اللازمين لتشغيل مفاعل بوشهر ومواقع أخرى في إيران.

- تنمية مناجم اليورانيوم في إيران، علماً بأنه لدى روسيا أكبر برنامج تخصيب لليورانيوم في العالم، بالإضافة إلى توفر الشركات والخبراء الروس الذين يرغبون في التعاون مع إيران أملاً في التهرب من قوانين السيطرة الوطنية على التصدير.

- وفي أعقاب زيارة سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، حسن روحاني، لروسيا في منتصف كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٠ لتدعيم التعاون في المجال النووي، أعلن نائب رئيس الحكومة الروسية المسؤول عن ملفات التسليح (إيليا كليبانوف) أن الطرفين الروسي والإيراني توصلا إلى اتفاق بصدد مشاركة روسيا في بناء ثلاثة أقسام إضافية لمحطة بوشهر الكهروذرية على الخليج، إلى جانب القسم الأول الذي يواصل خبراء روس استكمال بنائه في غضون سنوات عدة، كما وافقت موسكو على تزويد المحطة بمفاعلات نووية من طراز (ف.ف.آر - ١٠٠٠). والجدير بالذكر أن الاتفاق على بناء ثلاثة أقسام إضافية في محطة بوشهر الكهروذرية هو أمر يجعل التعاون بين الطرفين في هذا المجال الحساس للغاية تعاوناً سيستمر لفترة طويلة المدى.

- على الرغم من أن الروس قد التزموا للولايات المتحدة عام ١٩٩٥ بعدم إبرام أي اتفاقات جديدة لإمداد إيران بأي أسلحة تقليدية جديدة، فإنه في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وقعت إيران وروسيا اتفاقاً يقضي بمد إيران ولمدة خمس سنوات مقبلة بأسلحة تبلغ قيمتها ثلاثمئة مليون دولار سنوياً، وقد قرّر الرئيس بوتين استئناف التعاون العسكري مع إيران من جديد والانسحاب من الاتفاق الذي تم توقيعه في أيار/مايو ١٩٩٥ بين نائب الرئيس الأمريكي (آل غور) ورئيس الوزراء الروسي آنذاك (فيكتور تشيرنوميردين) الذي كان يقضي بإنهاء مبيعات الأسلحة الروسية إلى إيران مع نهاية عام ١٩٩٩، غير أن الموعد

المحدّد مر من دون أن تتوقف روسيا عن مبيعاتها من الأسلحة لإيران. ومع تزايد التعاون العسكري بين روسيا وإيران ازدادت المخاوف والقلق لدى الولايات المتحدة الأمريكية من هذا التعاون الذي يضعف من سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة على إيران، ويحجّم من نفوذها العسكري في المنطقة باعتبارها حجر عثرة أمام الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وأمام عملية السلام. وفي ضوء ذلك الخوف، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توقيع اتفاقية سرية في أيار/ مايو ١٩٩٥ بين الجانب الأمريكي بزعامة (آل غور) نائب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وبين الجانب الروسي الذي مثله رئيس الوزراء الروسي (فيكتور تشيرنوميردين) آنذاك لإنهاء مبيعات الأسلحة الروسية إلى إيران بنهاية عام ١٩٩٩، وتضمنت الاتفاقية شرطاً يؤكد عدم إبرام روسيا عقوداً جديدة في مجال التسليح ونقل التكنولوجيا العسكرية إلى إيران، وهذا الشرط نفسه وافق عليه بوريس يلتسن، ووضع توقيعته على بروتوكول خاص بهذا الشأن مع توقيع بيل كلينتون في الثاني عشر من أيار/ مايو ١٩٩٥.

بالنسبة إلى موسكو، تضمّن الاتفاق أيضاً عدم تنفيذ موسكو لاتفاق سري بينها وبين طهران ينص على تزويد الأولى بجهاز للطرد المركزي يساعد إيران على تركيز اليورانيوم ومعالجته بحيث تستطيع صناعة القنبلة الذرية، وقد تمكن كلينتون من إقناع يلتسن بإلغاء هذا الملحق السري التابع لاتفاقية (بوشهر)، وحرمت روسيا من نصف بليون دولار^(٤٧).

كما تعتقد مصادر الخارجية الأمريكية بأن الصين قامت ببناء مصنع لليورانيوم (سداسي الفلوريد) ضمن اتفاقية التعاون النووي مع إيران الموقعة عام ١٩٩١، كما تم وصول شحنة من غاز (سداسي فلوريد اليورانيوم) إلى إيران عام ١٩٩٤. يعزّز ذلك كله تصريح وكالة أنباء إيران من مصدر حكومي في آذار/ مارس ١٩٩٥ بأن إيران أصبحت قادرة فعلاً على إنتاج هذا النوع من الغاز في منشآتها البحثية التي تديرها المؤسسة الإيرانية للطاقة الذرية، كما ينتظر تنفيذ الاتفاقية الصينية - الإيرانية لبناء اثنين من المفاعلات النووية طراز (كونيشان) بقوة ثلاثمئة ميغاوات في منطقة (دار خوقين) بتكلفة مقدارها نحو مليار دولار أمريكي.

كما تسلمت إيران من الصين اثنين من مفاعلات البحوث النووية التي يمكن استخدامها لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب بأسلوب الفصل الكهرومغناطيسي وتطبيقات الهندسة

Kenneth Katzman, "Iran: Current Developments and U.S. Policy," *Congressional Research Service Review* (April 2002). (٤٧)

العكسية التي سبق للعراق استخدامها منذ سنوات عدة، وتراوح قوة الواحد منهما بين سبع وعشرين وثلاثين ميغاوات.

علاوة على ذلك، حصلت إيران على صواريخ طوافة مضادة للسفن من الصين من النوع متوسط المدى طراز (٨٠١-٢) تم اختبارها عملياً في مياه الخليج في حزيران/يونيو عام ١٩٩٧، مع إمكانية استخدامها مع رؤوس نووية مستقبلاً في حال نجاح البرنامج النووي الإيراني.

كما استطاعت إيران إنتاج صواريخ متوسطة المدى مضادة للسفن من طراز (FL-10)، وهي نسخة مطابقة للصاروخ الصيني (FL-7) و (FL-2)، وذلك بمعاونة الخبراء الصينيين في إيران. وأقامت قواعد لصواريخها البحرية سطح - سطح على الضفة الشرقية للخليج العربي، فضلاً عن قيامها بتوجيه صواريخها أرض - أرض الباليستية ضد معظم دول الخليج العربي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ اشترت إيران من الصين تكنولوجيا تصنيع صواريخ متقدمة ومعدات خاصة بأنظمة رادارات رصد الصواريخ، بالإضافة إلى أربع مئة طن من غازات الأعصاب.

وأعلنت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية في الثالث من شهر آذار/مارس عام ١٩٩٨ أن الصين قد أجرت مفاوضات سرية لبيع إيران مادة كيمياوية يمكن أن تستخدم في تخصيب اليورانيوم^(٤٨).

ومن خلال الدراسة التحليلية لأبعاد البرنامج النووي الإيراني، يمكن القول إن هذا البرنامج يعتمد على الكوادر من العلماء والفنيين والمتخصصين الروس والصينيين والإيرانيين الذين يقدر عددهم بأكثر من ثلاثمئة من العلماء والفنيين والمهندسين.

ومما سبق نخلص إلى النتائج الآتية^(٤٩):

- تمثل الترسانة النووية الإيرانية تهديداً مباشراً لأمن الخليج العربي على المديين القريب والمتوسط، الأمر الذي يؤكد التوجهات الإيرانية لفرض الهيمنة على المنطقة.
- إن سعي إيران للحصول على قدرات وأسلحة نووية وفي ظل امتلاكها قدرات كيميائية وتقليدية، يجعلها تستطيع تنويع الرؤوس المدمرة للصواريخ وزيادة فاعليتها.

(٤٨) مظلوم، القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية وغير التقليدية، ص ٤٦.

(٤٩) «الطموحات النووية الإيرانية وأمن الخليج»، الدراسات السياسية (الجزء الأول) (نيسان/أبريل ٢٠٠٠).

- يرغب واضعو الاستراتيجية الإيرانية في توفير قدرات صاروخية للبلاد وبكثافة مناسبة لمواجهة قيام الخصوم باستخدام القوة الجوية لضرب أهداف استراتيجية إيرانية، على غرار ما حدث في الحملة الجوية لعملية عاصفة الصحراء.

- إن عماد استراتيجية إيران الصاروخية هو صاروخ (سكود - سي) الذي يستطيع حمل رؤوس نووية وكيميائية، ويصل مداه إلى الأهداف الحيوية في المنطقة، وبخاصة مواقع النفط العربية.

- تسعى إيران إلى بناء قوة استراتيجية صاروخية توفر الردع، من خلال الاعتماد على توفير كثافة مناسبة من هذه النوعية من أنظمة التسليح ونشرها بصورة فاعلة، وتعدد وسائل الإطلاق بحيث يتم الإطلاق من قواعد أرضية ثابتة أو متحركة، أو من السفن أو من الطائرات.

- تغطي الترسانة الصاروخية الإيرانية بمدياتها كلاً من دولة الكويت والبحرين والعراق وسوريا والأردن وشمال إسرائيل وشمال السعودية حتى العاصمة الرياض، وذلك قبل امتلاك الصاروخ (SS-4) الذي سيغطي جنوب تركيا وكل إسرائيل وحتى منتصف السعودية وقطر والإمارات.

يرتبط كل ما سبق بالتصورات الإيرانية لأمن الخليج، حيث إن الرؤية الإيرانية لأمن الخليج هي التي دفعتها إلى الدخول في هذا السباق حتى يكون لها الدور الرئيس في أمن الخليج، وهذه الرؤية الإيرانية أصبحت من أبرز المعوقات التي تعترض قوة الدفع نحو مزيد من علاقات التقارب مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تلك التصورات الإيرانية لأمن الخليج لا تتوافق مع متطلبات دول المجلس، فالتصور الأمني الإيراني للخليج ينطلق من خلال مبادئ عدة^(٥٠):

أولها: الرفض التام لأي تغيير يطرأ على الحدود السياسية في منطقة الخليج، حيث إن ذلك يؤثر في الوضع الإيراني من الناحية الجغرافية والاستراتيجية في ما يتعلق بحقوقها في شط العرب، أو حتى - كما تدّعي - في الجزر الثلاث التي استولت عليها من الإمارات.

(٥٠) زكريا حسين، «أسس التصورات الإيرانية لأمن الخليج»، السياسة الدولية، العدد ١٣٧ (تموز/ يوليو ١٩٩٩)، ص ٢٨٥-٢٨٦.

ثانيها: الرفض التام للوجود الأجنبي في منطقة الخليج، باعتبار أن إيران هي الدولة الوحيدة التي يستطيع العالم أن يعتمد عليها في الدفاع عن أمن الخليج وموارده النفطية.

ثالثها: أن الأمن في الخليج من وجهة النظر الإيرانية هو مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه، بمعنى أنه لا بد من مشاركة إيرانية فاعلة في الترتيبات الأمنية الإقليمية من خلال إطار من التحالف الإيراني الخليجي.

رابعها: الرفض المطلق لمشاركة أي عناصر خارجية ولو كانت عربية في الترتيبات الأمنية، ومن هنا كان الرفض الإيراني لإعلان دمشق، ومهاجمة كل من مصر وسوريا وباقي الدول الخليجية التي وقعتة.

خامسها: أهمية أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

سادسها: الأهمية المطلقة للتعاون الشامل، وبخاصة في المجالات الاقتصادية بين كل دول منطقة الخليج من جهة، وإيران من جهة أخرى، باعتبار أنه من دون ذلك التعاون لا يمكن إقامة أمن.

سابعها: السعي إلى نسف اتجاهات تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي دبلوماسياً، والرفض الكامل لاستراتيجية السلام.

وبدراسة التصورات الإيرانية لأمن الخليج والشرق الأوسط وتحليلها، يتضح أنها تتعارض بشكل حاد مع الاستراتيجية العربية الداعية إلى استقرار الشرق الأوسط بصفة عامة والقبول العربي بدول الجوار الجغرافي من خلال عقد معاهدات سلام عادلة بين العرب وإسرائيل من جهة وبين السلطة الفلسطينية وإسرائيل من جهة أخرى.

كما تتعارض هذه التصورات الإيرانية مع الترتيبات الأمنية التي فرضها الغزو العراقي لدولة الكويت، واستمرار النظام العراقي الذي قام بعملية الغزو على رأس الحكم في العراق، الأمر الذي فرض على دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة إقرار ثلاثة مستويات للترتيبات الأمنية^(٥١):

(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٨٥-٢٨٦.

الأول: توفير القدرة الذاتية للدفاع عن التراب الوطني وكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك باستمرار بناء قواتها المسلحة الذاتية، وعقد الصفقات التسليحية التي توفر قدرات قتالية رادعة وأجهزة فائقة التكنولوجيا توفر المعلومات والإنذار في الوقت المناسب، مع امتلاكها قدرات تدميرية هائلة تعوض النقص في حجم القوة البشرية.

الثاني: بناء نظام دفاعي جماعي بتوفير القدرة الفاعلة لقوات درع الجزيرة في إطار مجلس التعاون الخليجي، يركز على مبدأ التكامل في نوعيات المعدات والأجهزة ووسائل القتال، الأمر الذي يوفر لها أرقى وأرفع التكنولوجيات في مجال التصنيع الحربي المعاصر.

الثالث: الاعتماد مرحلياً على القوات الصديقة في إطار الاتفاقيات الثنائية للدفاع المشترك والاتفاقيات الأمنية، خصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وكلها ترتيبات تراها دول مجلس التعاون الخليجي حيوية لمواجهة التهديدات التي ما زالت قائمة حولها، وهي تتعارض تماماً مع السياسة الأمنية والتصورات الإيرانية المعلنة.

ويتعارض، أيضاً، التصور الأمني الإيراني الذي يركز على الرفض التام لأي تغيير يطرأ على الحدود السياسية بما يعني عدم استعدادها لرد الجزر الثلاث المتنازع عليها بين إيران والإمارات، بل والقيام بدعمها عسكرياً مع امتداد التهديد الإيراني لدولة البحرين، ما يشير إلى أن محاولات التقارب في العلاقات الإيرانية - الخليجية تتناقض مع الأفعال التي لم ترق إلى مستوى القبول بحل سلمي ينهي احتلالها الجزر الإماراتية الثلاث، وهذا ما دعا إليه مجلس التعاون الخليجي في أكثر من قمة خليجية حول ضرورة قيام إيران بدعم مصداقيتها في علاقاتها مع دول الخليج من خلال اتخاذها الإجراءات الفاعلة على طريق إنهاء مشكلة الجزر الثلاث، والقبول بمساعي الأمين العام للأمم المتحدة وبمبدأ التحكيم الدولي، وهو ما لم تقبله القيادة السياسية الإيرانية حتى الآن^(٥٢).

في النهاية، يمكن القول إن هناك العديد من المخاطر والتهديدات الإيرانية على الأمن الخليجي بصفة خاصة والأمن العربي بصفة عامة، سواء على المدى المنظور أم المتوسط، بحكم أن إيران أعطت لنفسها حق الفيتو في أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي، بما يخدم مصالحها الأمنية فقط.

وقد أعلنت وزارة الدفاع الإيرانية فور إطلاق تجربة الصاروخ (شهاب-٣)، أن الصاروخ لن يسقط يوماً في بلد إسلامي، وذلك في إشارة إلى أن هدفه - كما قال العديد من المراقبين - إسرائيل، لا سيما أن طهران حذرت تل أبيب مراراً من أن ردّها سيكون قاسياً إذا ما تعرّضت لاعتداء إسرائيلي.

ومن جانبه، وجّه وزير الخارجية الإيراني، كمال خرازي، رسالة تطمين إلى دول المنطقة، وبخاصة الدول الخليجية منها، وقال إن «القدرات الدفاعية الإسلامية هي في خدمة الاستقرار والأمن في المنطقة، كما إن تعزيز هذه القدرات يؤدي إلى رفع مستوى القدرات الدفاعية للدول الصديقة»^(٥٣).

ومما سبق، يتضح أن إيران تحاول أن تطرح نفسها بديلاً إقليمياً يحقق التوازن الاستراتيجي بدلاً من القوات الأجنبية المربطة في منطقة الخليج. ويعد هذا استكمالاً للطرح الذي سبق وقدمته في فترات سابقة، والذي يقضي بإقامة تحالف استراتيجي يضم دول الخليج الست بالإضافة إلى إيران والعراق، كما يعد استكمالاً للطرح الإيراني الخاص بأمن الخليج الذي يرى أن هذا الأمن يجب أن يتحقق ذاتياً بقدرات الدول المعنية وليس بمساعدة أي طرف خارجي.

إن الجهود إيران لتطوير أسلحتها - لا سيما صواريخها - تصب في سعيها الحثيث لكي تصبح قطباً إقليمياً مهماً... وقد أعلنت طهران أكثر من مرة أنها ثقل إقليمي لا يمكن تجاهله في المستقبل لتحديد مستقبل المنطقة، وهي - أي إيران - قد أخذت في الحسبان وجود ثلاث قوى على صعيد المنطقة هي إسرائيل وتركيا وباكستان، ومن ثم فهي ترى - وفي إطار مصالحها الجيوسياسية - ضرورة أن تمتلك القدرة العسكرية للمحافظة على هذه المصالح، وبأسرع وقت ممكن، لمواجهة التعاون الاستراتيجي التركي - الإسرائيلي، ولكي تواكب انعكاسات عملية السلام على صعيد المنطقة ككل.

خامساً: قضايا التعاون الإقليمي

إذا كانت العلاقات الخليجية - الإيرانية قد شهدت تحولات شديدة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، إلا أنها عكست تبديلاً ملحوظاً في الرؤى والمواقف

(٥٣) «قراءة في تجارب الصواريخ الإيرانية»، الدراسات السياسية (الجزء الأول) (٢٩ يميز/ يوليو ٢٠٠٠).

والتوجهات، وبخاصة منذ تولّي الرئيس الإيراني محمد خاتمي في أيار/ مايو عام ١٩٩٧، نتيجة سياسته الانفتاحية الجديدة التي تقوم على الحوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى في إطار الحرص على استقرار منطقة الخليج باعتباره عاملاً أساسياً لتوفير الأراضية الآمنة والملائمة للنهوض بالاقتصادات الخليجية بما يعزّز قدرتها على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية^(٥٤).

لقد شهدت منطقة الخليج منذ مطلع النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين مجموعة من التطورات التي أكّدت وجود توجه نحو مزيد من العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، ابتداءً بما تردّد بشأن توقيع سلطنة عُمان اتفاقاً أمنياً مع إيران، على الرغم من نفي الأولى ذلك، ومروراً بإعلان الرياض أنها تدرس من جانبها إبرام اتفاقية أمنية مع طهران، وانتهاءً بالزيارات المتبادلة بين مسؤولي الدولة الإيرانية ونظرائهم في عدد من الدول الخليجية، الأمر الذي اعتبره المراقبون توجهاً خليجياً لتحسين العلاقات مع إيران على حساب قضية الجزر، على الرغم مما يفرضه الالتزام الأدبي على دول مجلس التعاون من تضامن مع دولة الإمارات في نزاعها حول الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران منذ ما يقرب من ثلاثة عقود. باعتبار أن ذلك يتم على حساب قضية الجزر التي يجب أن تحتل أولوية قصوى في سلم أولويات سياسة مجلس التعاون ككل، سواء أكان دولاً منفردة أم جماعة، وهو ما يؤدّي إلى إشعار إيران بأن قضية الجزر ليست لها الأهمية الكافية التي تعوّل عليها دول مجلس التعاون في تفعيل علاقاتها مع العاصمة طهران، مقابل بالأهمية ذاتها التي تمنحها تلك الدول «للتعاون الثنائي» والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك بين دول المجلس وإيران. خصوصاً أن ذلك يتم أيضاً وسط تجاهل تام من جانب طهران لمهمة اللجنة الثلاثية التي أُلّفها مجلس التعاون لإيجاد آلية مناسبة لمفاوضات ثنائية بين الإمارات وإيران، أو لإحالة القضية برمتها إلى محكمة العدل الدولية والتحكيم الدولي.

وإيران لن تتحرك تحركاً جاداً في سبيل حل الخلاف الناشب بينها وبين الإمارات حول الجزر الثلاث إلا إذا استشعرت أن احتياجاتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الخليج، وبخاصة في علاقاتها مع الدول الواقعة على الضفة المقابلة لها، لن تلبي بسهولة ما لم

(٥٤) «العلاقات الاقتصادية الخليجية الإيرانية: عوامل التقارب وآفاق المستقبل»، شؤون خليجية، السنة ٥، العدد ٣٢ (شتاء ٢٠٠٣)، ص ١٣٥.

تعرف أن ثمن تحقيق ذلك هو الاستجابة الفعلية والجادة لكل ما يؤدّي إلى بناء الأمن والاستقرار وطرح قضية الجزر في مقدمة جدول أعمال كل جولة مفاوضات خليجية إيرانية^(٥٥).

وقد تمثّلت صور التقارب الخليجي - الإيراني خلال عهد خاتمي في ما يلي:

١ - العلاقات السعودية - الإيرانية

منذ تولّى الرئيس الإيراني محمد خاتمي مقاليد السلطة في طهران وبروز الاتجاه الانفتاحي في علاقات إيران الخارجية، ليس فقط مع الدول الخليجية ولكن مع الولايات المتحدة وبريطانيا وباقي الدول الغربية أيضاً، اتجهت إيران إلى تطوير جدي لعلاقاتها مع السعودية، حيث قام الرئيس خاتمي بزيارة تاريخية للسعودية في أيار/ مايو ١٩٩٩، ووصفها بأنها «بداية فتح صفحة جديدة في علاقات البلدين»، وقد مثّلت تلك الزيارة دفعة لعلاقات إيران الإقليمية بصفة عامة وللعلاقات السعودية - الإيرانية بصفة خاصة، ودلّت على حرارة الرغبة في العلاقات تلك الحفاوة الكبيرة التي استقبل بها خاتمي من جانب المسؤولين السعوديين، ومن ذلك منح خاتمي «قلادة بدر الكبرى» التي قلّدها إياه الملك فهد^(٥٦).

كانت تلك الزيارة قد سبقتها زيارة الأمير سلطان بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران السعودي، إلى طهران في أول أيار/ مايو ١٩٩٩، وكانت بمنزلة خطوة تمهيدية أساسية لزيارة خاتمي، حيث استقبل الرئيس الإيراني الأمير سلطان بعيداً عن البروتوكول الدبلوماسي، وجاء ترحيب خاتمي وهو يتخلّى عن كل التحفظات الدبلوماسية كأنه وضع عنواناً عريضاً قدم به لزيارته المهمة والتنوع إلى الرياض. وفي ختام زيارة الأمير سلطان إلى طهران، أشار كمال خرازي في المؤتمر الصحفي إلى أن التحسن التدريجي والمستمر في العلاقات بين إيران والعالم العربي سيحبط أنشطة تجار السلاح في منطقتي الشرق الأوسط والخليج، وأكد أن الاتصالات بين إيران والدول العربية خفّفت من حدة التوتر، ومهدت السبيل أمام التعاون المثمر^(٥٧).

(٥٥) الاتحاد: ١٥/٣/٢٠٠٠ و ١١/٤/٢٠٠٠.

(٥٦) مدحت أحمد حماد، «إيران، ١٩٩٩-٢٠٠٠»، في: التقرير الاستراتيجي الخليجي، ١٩٩٩-٢٠٠٠ (الشارقة:

دار الخليج، ٢٠٠٠)، ص ١٨١.

(٥٧) الخليج (الإمارات): ٥/٥/١٩٩٩.

وتلا ذلك زيارة رئيس البرلمان الإيراني، علي أكبر ناطق نوري، بدعوة من رئيس مجلس الشورى السعودي، ثم تلتها زيارة وزير الدفاع الإيراني، علي شمخاني، إلى المملكة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٠. وقبل كل ذلك كان للرئيس السابق رفسنجاني فضل السبق في التحرك نحو السعودية، بل في كل ما جناه الرئيس خاتمي من ثمار سياسة الانفتاح، خصوصاً أن رفسنجاني زار السعودية ودأب على القول إن حل المشكلات الاقتصادية التي تعانيها إيران رهن بالتعاون بينها وبين الرياض. وشهدت تلك الفترة استئناف الرحلات الجوية بين طهران وجدة، وتنسيقاً في ما يتعلق بأسعار النفط ارتفاعاً وانخفاضاً، وتوقيع البلدين لمجموعة من الاتفاقيات شملت المجالات الاقتصادية والتقنية والعلمية والثقافية والرياضية، ومجالات العمالة، ومكافحة المخدرات، والاستثمارات المتبادلة^(٥٨).

وشهدت علاقات البلدين تطورات مهمة على الجانب الاقتصادي، أهم مؤشرات^(٥٩):

- اتفقت السعودية وإيران في أثناء اجتماعات اللجنة السعودية - الإيرانية المشتركة على تشجيع المشروعات المشتركة وإقامة المعارض التي من شأنها زيادة التعاون التجاري، ومناقشة تطوير التعاون بين الشركة السعودية للصناعات السعودية (سابك) والشركة الأهلية للبتروكيماويات الإيرانية، ودراسة إقامة خط ملاحى بحري يربط الموانئ السعودية والإيرانية لتيسير نقل الركاب والبضائع بين البلدين، بعد أن دشنا في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ بدء الرحلات للملاحة الجوية، وذلك في إطار اتفاق لإستئناف تسيير هذه الرحلات مرة واحدة كل أسبوع، بعد توقف دام أكثر من ثمانية عشر عاماً، الأمر الذي يشير إلى رغبة إيرانية - سعودية بتحسين العلاقات الثنائية.

- زيارة وزير التجارة السعودي، أسامة بن جعفر فقيه، إيران ولقاؤه مع الرئيس محمد خاتمي؛ ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني؛ ورئيس البرلمان علي أكبر ناطق نوري، لحضور أعمال اللجنة الاقتصادية السعودية - الإيرانية المشتركة، وقد رافق الوزير السعودي وفد من ستين شخصاً، من بينهم رجال أعمال، وقد وفرت هذه اللجنة للبلدين فرصة لبحث السبل الكفيلة بتعزيز العلاقات بينهما، ودعم تعاون القطاع الخاص، وإقامة

(٥٨) محمد سعد أبو عامود، «واقع العلاقات السعودية الإيرانية: رؤية مستقبلية»، السياسة الدولية، العدد ١٤١ (تموز/ يوليو ٢٠٠٠)، ص ١٥٢-١٥٥.

(٥٩) «زيارة وزير الدفاع الإيراني للسعودية: رؤية تحليلية»، (تقرير، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الكويت، ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠).

المعارض التجارية والاقتصادية لتفعيل الصادرات، بعد أن وصف حجم التبادل التجاري بين البلدين بأنه لا يتناسب مع إمكاناتهما. وقد أكد وزير التجارة الإيراني، محمد شريعتي مداري، ضرورة إزالة العراقيل التجارية من خلال غرف التجارة، معلناً استعداد بلاده للتعاون في مجال تبادل السلع والاستثمارات المشتركة، وإرسال القوى العاملة، وتصدير منتجات الثروة السمكية، مقترحاً تأليف لجان اقتصادية وصناعية وثقافية، إضافة إلى لجان تعنى بشؤون النقل والمواصلات والتجارة.

- مشاركة السعودية في معرض «إيران ٢٠٠٠» الذي نظّمه مركز تنمية الصادرات الإيرانية خلال شهر شباط/ فبراير عام ٢٠٠٠ الذي افتتح في مدينة جدة بمشاركة أربعمئة شركة متخصصة. وقد سعى القائمون على المعرض إلى ترويج المنتجات الإيرانية في السوق السعودية، ودعوة رجال الأعمال السعوديين إلى إقامة تعاون ومشروعات مشتركة مع نظرائهم الإيرانيين. ويذكر أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ارتفع من ثلاثة وثلاثين مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى أكثر من مئة وأربعة ملايين دولار في عام ١٩٩٩.

كذلك، الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الإيراني، علي شمخاني، إلى السعودية في الثالث والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠٠٠، وقد جاءت تلك الزيارة في أعقاب زيارات قام بها وزراء دفاع دول عدة إلى السعودية، حيث وصلها وزير الدفاع الأمريكي، وليام كوهين، الذي بحث مع القادة السعوديين مبادرة الدفاع التعاوني، فضلاً عن زيارة وزير الدفاع البريطاني، جيفري هون، كما إنه كان من المتوقع أن يزور السعودية وزير الدفاع الفرنسي، آلان ريشار. وعكست تلك الزيارات أهمية تعزيز التعاون العسكري بين هذه الدول من جهة والسعودية من جهة أخرى.

كما جاءت تلك الزيارة بعد التحسن الملحوظ الذي شهدته علاقات البلدين منذ تولي محمد خاتمي سدة الحكم في إيران، وتعد أول زيارة لوزير الدفاع الإيراني إلى السعودية منذ عام ١٩٧٩، وتأتي ردّاً على الزيارة التي قام بها الأمير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع السعودي، إلى إيران في عام ١٩٩٨، وهي الأولى أيضاً لمسؤول عسكري سعودي منذ عام ١٩٧٩، واتفق الطرفان خلال هذه الزيارة على تبادل الملحقين العسكريين.

ويرى المراقبون أن السعودية تتحرك نحو إيران من منظور إعادة ترتيب الوضع الأمني الإقليمي في الخليج، بضوء التطورات الخليجية المستجدة، على الرغم من أن هذا قد يؤثر

سلبياً في أنماط العلاقات داخل دائرة مجلس التعاون الذي يعد القوة الإقليمية الثالثة مع إيران والعراق في الخليج.

٢- العلاقات الكويتية - الإيرانية

بدأت في الأفق بوادر عدة حول تزايد درجة التقارب والاتصال بين طهران والكويت، ربما كان أبرزها كثافة زيارات مسؤولي البلدين، فبعد الزيارة التي قام بها وزير النفط، الشيخ سعود ناصر الصباح، إلى إيران في نهاية تموز/ يوليو ٢٠٠٠؛ وتلك التي قام بها الشيخ ناصر صباح الأحمد، مستشار ولي العهد، في نيسان/ أبريل من العام نفسه وزيارة وزير الثقافة الإيراني، عطا الله مهاجراني، إلى الكويت في أيار/ مايو ٢٠٠٠، قام وزير الداخلية الإيراني، سيد عبد الواحد الموسوي، بزيارة إلى دولة الكويت في بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، تلبية لدعوة نظيره الشيخ محمد الخالد الصباح، بهدف تنسيق العمل الإيراني - الكويتي في التصدي لعمليات تهريب المخدرات، إضافة إلى مكافحة ظاهرة التسلل والتهريب التي شهدتها المياه الإقليمية الكويتية، وبحث سبل تعزيز التعاون الأمني بين البلدين.

رحب وزير الداخلية الكويتي بهذه الزيارة، واعتبرها انعكاساً لروح التعاون بين البلدين في شتى المجالات، لا سيما في المجال الأمني، مؤكداً أن العلاقات الكويتية - الإيرانية في تنام مستمر، ووصفها بأنها «متميزة»، مشدداً على أن الكويت تنشُد دائماً تحقيق المزيد من التقارب والاتصال مع طهران عبر تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين.

ومن جهته، أكد وزير الداخلية الإيراني أن بلاده تعمل على تعزيز التعاون وتوطيد أواصر الصداقة بين الجانبين، وبخاصة في المجال الأمني.

وقد ظهر الاهتمام الكويتي بزيارة الوزير الإيراني واضحاً في برنامج الزيارة الذي أُعدَّ له؛ حيث عقد وزير الداخلية الإيراني، سيد عبد الواحد الموسوي، لقاءات مع أمير البلاد، الشيخ جابر الأحمد الصباح، ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، الشيخ صباح الأحمد، ورئيس مجلس الأمة، جاسم الخرافي، كما عقد لقاء مع أعضاء غرفة تجارة وصناعة الكويت، ولقاء آخر مع رجال الأعمال الكويتيين في السفارة الإيرانية بالكويت، حيث طرحت القضايا الاقتصادية والتجارية المشتركة.

واتساقاً مع هدف الزيارة الرئيس، عقد وزير الداخلية الإيراني جلسة مباحثات مع نظيره الكويتي، تم فيها بحث القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك، من أجل تفعيل دور الأجهزة الأمنية بين البلدين.

وكان من أبرز نتائج هذه الزيارة اتفاق الطرفين على تأليف لجنة أمنية إيرانية - كويتية مشتركة، هدفها التنسيق والمتابعة في مجال مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات، تلك الظاهرة التي تتسبب في العديد من المشكلات الأمنية التي لها تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في كل من إيران والكويت^(٦٠).

وعلى الجانب الإيراني، هناك الحدود المشتركة مع أفغانستان، حيث تستخدم الأراضي الإيرانية معبراً لمهربي المخدرات من أفغانستان وباكستان إلى منطقة الخليج وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد خسرت إيران خلال السنوات الماضية ما يقرب من ألفين وسبعمئة قتيل من القوات المسلحة في حربها مع مهربي المخدرات.

كما تبذل الأجهزة الأمنية الكويتية جهوداً كبيرة لمواجهة النشاط المكثف لمهربي المخدرات الذين يتخذون من إيران بوابة للعبور إلى الأراضي الكويتية، ويعملون على انتشار هذه الآفة بين أفراد المجتمع الذي فقد العديد من أبنائه نتيجة إدمانهم المخدرات، كما تم ضبط سبعمئة وتسعين كيلو غراماً من الحشيش، وعشرين كيلو غراماً من الهيروين، وعشرة كيلو غرامات من الأفيون، وذلك في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وحتى تموز/يوليو ٢٠٠٠.

تركزت العلاقات بين إيران والكويت في البداية على المجال الأمني، وذلك لوجود مصلحة مشتركة بين البلدين تتمثل في مواجهة خطر المخدرات، ففي حزيران/يونيو ١٩٩٨ قام وزير الداخلية الشيخ، محمد الخالد الصباح بزيارة رسمية إلى إيران على رأس وفد رفيع المستوى، أجرى خلالها مباحثات مع كبار المسؤولين الإيرانيين، تركزت على القضايا الأمنية المشتركة، لا سيما ما يتعلق بإيجاد الوسائل للحد من ظاهرة انتشار المخدرات، سواء في ما يتعلق بالإنتاج أم التهريب.

(٦٠) «العلاقات الكويتية الإيرانية: رؤية تحليلية»، (تقرير، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الكويت، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠).

ووقع البلدان في هذه الزيارة مذكرة تفاهم مشترك هي الأولى من نوعها، تدعو إلى التعاون بين البلدين في مجال مكافحة المهرّبين ومنع تسلل الأشخاص والسفن، وكذلك التعاون في مجال تهريب الأسلحة والذخيرة. كما تهدف المذكرة أيضاً إلى تشجيع التعاون في مجال مكافحة التزوير وتهريب العملات النقدية.

وفي ضوء هذه المذكرة، تم تأليف لجنة كويتية - إيرانية مشتركة، تضم خبراء ومختصين من البلدين لتنفيذ الإجراءات الخاصة بها.

ولم ينحصر تطور العلاقات الكويتية - الإيرانية في المجال الأمني فقط، إذ شهدت العلاقات تنامياً ملحوظاً في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك على الوجه التالي:

أ- المجال السياسي: كان الحدث الأكثر بروزاً على مستوى العلاقات السياسية بين الكويت وإيران هو إقدام الأخيرة على بدء عمليات التنقيب عن الغاز الطبيعي في حقل دُرّة البحري في منطقة الجرف القاري التي تم ترسيم حدودها بين الكويت والسعودية.

وعلى الرغم من أن ذلك الحدث كان يحسب نقطة خلاف أو تصادم بين الدولتين، فإن التعامل الإيراني اعتبر الحدث مؤشراً قوياً على نيّة إيران بناء علاقات سياسية صحيّة مع جارتها الكويت.

تفهمت إيران القلق الكويتي، وتلقت إشارات احتجاج الكويت الهادئة على عمليات التنقيب في الجرف القاري الذي ما زالت تبعيته القانونية موضع نزاع، وأعلنت على لسان نائب وزير الطاقة، مهدي حسني، وقف عمليات التنقيب في الحقل. ولإثبات المزيد من الجدية وحسن النية، قامت إيران بسحب آليات الحفر والتنقيب من المنطقة.

وانطلقت الدولتان بعد ذلك في بدء مباحثات مشتركة بين وزارتي الخارجية في كلا البلدين، لإيجاد إطار نهائي بشأن تحديد حدود الجرف القاري، اعتماداً على المبادئ الأساسية لاتفاقية قانون البحار الدولية، لإقرار هذا الإطار، ومن ثم تمريره إلى برلماني الدولتين للمصادقة عليه.

وقد عكس ذلك الحدث أمرين:

- التزام دولة الكويت بسياسة ضبط النفس حفاظاً على علاقات الجوار. ويظهر ذلك

واضحاً في الدعوة الإيجابية لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، الشيخ صباح الأحمد، عند بدء إيران أعمال الحفر في الجرف القاري إلى عدم التصعيد الإعلامي، والعمل على حل الأمور بين الدولتين بهدوء.

- أن استجابة إيران السريعة لاحتجاج الكويت تعكس عملياً سياسة الرئيس محمد خاتمي التي استند إليها منذ ترشيحه للرئاسة، والتي تقوم على إزالة نقاط الخلاف بين إيران والدول العربية، من أجل الارتقاء بمستوى العلاقات اعتماداً على التفاهم السياسي واحترام كل طرف أوضاع ومصالح الطرف الآخر.

ومن ناحية أخرى، بدا من تصريحات المسؤولين الإيرانيين أن هناك درجة كبيرة من التوافق بين الرؤية الكويتية والإيرانية تجاه ممارسات النظام العراقي الحاكم والقضية العراقية بصفة عامة، فقد صرح وزير الخارجية الإيراني، سيد عبد الواحد الموسوي، خلال زيارته إلى الكويت في تعقيبه على التهديدات العراقية المتتالية للكويت بأن «إيران لا تقبل أي تهديد من قبل أي دولة لدولة أخرى، وإنها تريد المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة».

وطالب العراق باحترام وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحرب تحرير الكويت، موضحاً أن «مسألة الشعب العراقي تختلف عن مسألة رئيس وحكومة النظام العراقي».

ب- المجال الاقتصادي: كانت الكويت محطة رئيسة للبضائع الإيرانية طوال عقد التسعينيات، حتى أنشئت سوق على الساحل الكويتي لتسويق البضائع الإيرانية أطلق عليه السوق الإيرانية، وظلت القوارب الخشبية التي تنقل البضائع سمة مميزة لهذه السوق حتى بعد نقل موضعها إلى منطقة أخرى لدواع أمنية.

بلغت قيمة ما استوردته الكويت من إيران في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٧ نحو ٣٠٠ مليون دولار، كما صدرت الكويت إلى طهران في الفترة ذاتها ما قيمته ٥٥ مليون دولار، وذلك من دون حساب ما صدرته الكويت من النفط ومشتقاته إلى إيران.

وقد ظهرت مؤشرات عدة على اتجاه الدولتين نحو المزيد من تطوير العلاقات الاقتصادية في ما بينهما، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي^(٦١):

(٦١) المصدر نفسه.

- قام وزير النفط الكويتي، الشيخ سعود الناصر الصباح، بزيارة إلى طهران في نهاية تموز/ يوليو ٢٠٠٠، التقى خلالها الرئيس، محمد خاتمي، ووزير النفط، بيجان زانجانة وعددًا من كبار المسؤولين الإيرانيين، وعقدت مباحثات حول عدد من القضايا الاقتصادية المشتركة، بهدف تفعيل التعاون في هذا المجال، من بينها وحدة منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، والتعاون الكويتي - الإيراني للمساعدة على استمرار هذه الوحدة.

- في إجراء يُعدّ الأول من نوعه، وقَّعت إيران والكويت في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ مذكرة تفاهم تنص على تفعيل لجنة فنية مشتركة لتقييم كميات الغاز الطبيعي الإيراني التي تحتاجها الكويت لسد احتياجاتها. وقد اقترحت إيران أن يكون حجم التصدير اليومي إلى الكويت ثلاثمائة مليون قدم مكعب، يضغط عبر خط أنابيب جنوبي، على أن تكون هذه الكمية قابلة للزيادة مستقبلاً.

- وقَّعت الدولتان في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ مذكرة تفاهم بشأن الإجراءات المعترف بتطبيقها لتعزيز وتنمية التعاون التجاري الثنائي بين البلدين، وتبادل الوفود، وتشجيع المشاركة في المعارض التجارية والمناطق الحرة. حيث تقرّر السماح للتجار الإيرانيين بالدخول إلى الكويت من دون تأشيرات دخول لمدة اثنتين وسبعين ساعة.

- مشروع لنقل المياه من إيران إلى الكويت، حيث يتم ضخ المياه العذبة من سد كاركي في شمال غرب إيران - الذي يعتبر ثالث أكبر سد في العالم - إلى الكويت عبر خط أنابيب بحري تحت الخليج يصل طوله إلى مئتين وعشرة كيلومترات، وسينتج هذا المشروع ماءً صالحة للشرب تصل كميتها إلى مئتي مليون غالون من الماء المحلّ يومياً للاستخدام الصناعي والمنزلي في الكويت، ويتوقع الانتهاء من ذلك المشروع بحلول عام ٢٠٠٥، ومن المنتظر أن يتم من خلاله نقل المياه إلى الكويت لمدة ثلاثين عاماً بتكاليف أقل من تحلية المياه في الوقت الحاضر، ومن ثم سيعمل ذلك المشروع على تخفيض حدة مشكلة المياه في الكويت، التي تستهلك حالياً نحو مئتين وخمسة وخمسين مليون غالون يومياً، وتكلف عملية تحلية الألف غالون ما بين تسعة إلى أحد عشر دولاراً^(٦٢).

وعلى الرغم من تلك الإجراءات، لا يزال معدّل التبادل التجاري بين إيران والكويت

(٦٢) أحمد محمد طاهر، «العلاقات الخليجية الإيرانية: نظرة مستقبلية»، السياسة الدولية، العدد ١٤٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١)، ص ١١٣.

دون المستوى المطلوب، ودون الإمكانيات التي تتوافر لدى البلدين. وقد حدّد عدد من الخبراء الاقتصاديين معوقات تعرقل تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين في ما يلي^(٦٣):

- وجود قيود على حركة العملات الأجنبية داخل إيران.
- وجود قيود على ممارسة أنشطة الاستيراد والتصدير في إيران.
- صعوبة منافسة المنتجات الإيرانية في الكويت، وذلك لارتفاع مستوى أسعارها.
- تعقيد القوانين الإيرانية، في الوقت الذي يسعى فيه التجار الكويتيون إلى مزيد من حرّية التجارة.

- عدم وجود لجنة مشتركة لمتابعة قرارات دعم التبادل التجاري بين البلدين. ويعد مشروع الربط القاري الذي تُسوّق له دولة الكويت أكبر الفرص المستقبلية للتعاون الإيراني - الكويتي في المجال الاقتصادي، ويستهدف هذا المشروع ربط اقتصادات آسيا مع القوقاز عبر إيران والكويت فالبحر المتوسط، ومن ثم العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين، وذلك من خلال إيجاد منطقة اقتصادية ضخمة لا تقوم على الصناعة النفطية لدولها فقط، وإنما تعتمد أساساً على برامج إعادة التصنيع وصناعة السياحة الدينية.

لهذا المشروع أهمية كبيرة بالنسبة إلى واقع التنمية في دولة الكويت، وضرورة البحث عن مصادر بديلة، أو مساندة للدخل القومي المتمثل بالنفط، هذا فضلاً عن كونه استئنافاً لدور الكويت الناجح في مرحلة ما قبل النفط بوصفها وسيطاً تجارياً في المنطقة.

وكان من الطبيعي أن تفكر الكويت بإيران عند تبنيها هذا المشروع الاقتصادي الضخم، حيث تحتل إيران موقعاً متميزاً ومحورياً في المنطقة، يجعل منها حلقة وصل بين دول آسيا الوسطى وآسيا عموماً وبين القوقاز وصولاً إلى منطقة الشرق الأوسط والخليج بشكل خاص.

ج- المجال الثقافي: كانت العلاقات الثقافية بين إيران والدول العربية - ومنها الكويت - قد تأثرت بصورة واضحة بالتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة في العقدين الأخيرين، وما ألقته هذه التطورات من ظلال على الحوار الإيراني - العربي.

(٦٣) «العلاقات الكويتية الإيرانية: رؤية تحليلية».

أدى ذلك بدوره إلى وجود قطيعة طويلة بين المثقفين في إيران والكويت، وإلى نوع من الاغتراب وتراكم الكثير من نقاط الالتباس في العلاقات الثقافية بينهما، وصل في بعض الأحيان إلى ما يشبه الخطاب المتصادم بين الطرفين.

وعندما بدأت إيران باتباع سياسة الانفتاح على العالم، بدأ المثقفون الإيرانيون بالدعوة إلى بدء حوار عربي - إيراني، وسيلة وحيدة للتخلص من ترسبات الماضي.

وتنفيذاً لهذا الاتجاه، وقعت الكويت وإيران معاهدة ثقافية مشتركة في حزيران/يونيو ١٩٩٩، توالى بعدها مظاهر التعاون بين البلدين. ومن أهم هذه المظاهر ما يلي^(٦٤):

- قام وزير الثقافة الإيراني، عطا الله مهجرائي، بزيارة إلى الكويت في أيار/مايو ٢٠٠٠ التقى خلالها وزير الإعلام، سعد بن طفلة، وذلك لبحث سبل التعاون الإعلامي والثقافي بين الكويت وإيران.

- هناك مبادرات عدة تفرضها المؤسسات الأهلية في الكويت لإقامة جسور تصل بين الثقافتين العربية والإيرانية، ومن بين هذه الجهود تلك التي بذلتها مؤسسة عبد العزيز البابطين في الإعداد للملتقى الشاعر الإيراني سعدي الشيرازي في طهران بالتعاون مع رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية. حيث شهدت أطراف عدة لهذا الملتقى بالنجاح والتميز.

- شاركت الكويت في المؤتمر الثاني عشر للتقارب بين المذاهب الإسلامية الذي نظّمته إيران في حزيران/يونيو ١٩٩٩، وكان مبدأ إقامة المؤتمر هو محاولة التقريب بين المذاهب الإسلامية المختلفة بهدف تقوية شوكة المسلمين وتجاوز خلافاتهم.

- تقرّر أن تكون الكويت مقراً لأمانة الحوار العربي - الإيراني التي تولدت فكرة إقامتها في ملتقى الشاعر الإيراني سعدي الشيرازي، بهدف تقريب وجهات النظر العربية والإيرانية في مجال التعاون بين الجانبين.

٣- العلاقات البحرينية - الإيرانية

في نهاية شهر آذار/مارس عام ٢٠٠٠، قام وزير الخارجية الإيراني، كمال خرازي، بزيارة إلى البحرين، أجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين البحرينيين. تناول الاجتماع الأول للجنة

(٦٤) المصدر نفسه.

السياسية المشتركة تطوير التعاون الثنائي، حيث كانت تلك الزيارة تتويجاً للزيارة التي قام بها وزير الخارجية البحراني، الشيخ محمد بن مبارك، في أيار/ مايو ١٩٩٩ لتهران، وتم خلالها الاتفاق على تأليف لجتين وزاريتين سياسية واقتصادية لدفع التعاون الثنائي إلى الأمام، وقد فتحت تلك الزيارة صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، حيث رأى الرئيس الإيراني السابق، هاشمي رفسنجاني ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، في تلك الزيارة أنها تأتي في إطار ما تقوم به إيران لبناء سياستها على مراعاة حسن الجوار مع بلدان المنطقة، وقال إنه على اعتقاد راسخ بضرورة رعاية المصالح الوطنية لكلا البلدين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعامل على أساس الاحترام المتبادل^(٦٥).

وجاءت تلك الزيارة لتخفف من جو التوتر الذي كان سائداً بين البلدين، حيث إن الجانبين كانا قد اتهما بعضهما بعضاً بالتسبب في إحداث توترات سياسية وأمنية عن طريق دعم الشيعة في البحرين، بينما اتهمت إيران الأخيرة بأنها ارتكبت ممارسات عنيفة ضد المواطنين الشيعة وانتهكت حقوقهم السياسية والدينية والاقتصادية، ووصل الأمر إلى حدود بالغة الصعوبة قبل أربع سنوات خلال الاضطرابات التي ضربت البحرين، واتهمت طهران بدعمها على الرغم من نفيتها الدائم لذلك. لكن البلدين، وفي محاولة لكسر حاجز الشك العميق بينهما، تبادلوا السفراء في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٠ لأول مرة منذ عام ١٩٩٦، وواصل مسؤولو البلدين زيارة بعضهما بعضاً، بدءاً من استقبال المناطة لوزير التجارة الإيراني، محمد شريعتمداري، وانتهاء بزيارة خرازي، ومروراً بالاتفاق على معاودة تشغيل الخط البحري بينهما. وقد انعكست تلك التحركات على نمو حجم التجارة البينية بين إيران والبحرين، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٢٦,٣٩ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٢٧,١٣ مليون دولار عام ١٩٩٦، ثم إلى ٢٩,٩ مليون دولار عام ١٩٩٧، وذلك بسبب نمو الصادرات البحرانية إلى السوق الإيرانية، لتحقق البحرين بذلك فائضاً في تجارتها مع إيران. وعلى الرغم من التراجع الذي أصاب العلاقات التجارية بين البلدين في عام ١٩٩٨، فإن الحركة التجارية ما لبثت أن عادت بقوة بين البلدين منذ العام ١٩٩٩، حيث تشير الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في مملكة البحرين أنه خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى

(٦٥) التدمري، «إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهديين «العهد البهلوي وعهد الجمهورية الإسلامية» ومتطلبات التغيير»، ج ١، ص ٢٢٦.

آب/ أغسطس ٢٠٠٢ بلغ حجم التجارة البينية مع إيران نحو ٢١٧,٧ مليون دولار، منها ١١٣,٩ مليون دولار صادرات بحرانية، و١٠٣,٧ مليون دولار واردات، لتحقيق البحرين فائضاً تجارياً مقداره ١٨, ١٠ مليون دولار^(٦٦).

وفي التاسع والعشرين من أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٠، تم توقيع اتفاق بين البلدين، ينص على تسهيل انتقال المواطنين، ومعاودة فتح الخط البحري بين البلدين. وذلك بالإضافة إلى إنشاء عدد من اللجان المشتركة في المجالات السياسية والاقتصادية^(٦٧).

٤ - العلاقات الإماراتية - الإيرانية

الملاحظ في العلاقات الإيرانية الإماراتية أنه على الرغم من التوتر السائد في العلاقات السياسية بين البلدين نتيجة مشكلة احتلال إيران جزر الإمارات الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، فإن ذلك لم يقف يوماً عائقاً أمام تطوير البلدين العلاقات البينية على كافة الأصعدة الأخرى لتلك العلاقات.

فالإمارات تُعد - وبحق - الشريك التجاري الأول لإيران في منطقة الخليج العربي، وثاني أكبر شريك تجاري لإيران بعد ألمانيا على مستوى العالم، وقد استحوذت الإمارات على أعلى نسب في العلاقة التجارية مع إيران خلال الفترة من ١٩٩٧ وحتى ١٩٩٩، حيث بلغت نسبة ٧٦,٥ في المئة و٨٤,٧ في المئة و٩١ في المئة من مجموع تجارة دول مجلس التعاون مع إيران بقيمة ١٠٣٤ مليون دولار و١١٣٦,٦ مليون دولار و١٥٢٧ مليون دولار خلال السنوات المذكورة بالترتيب، بل إن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد ارتفع ليصل إلى ١٦٥٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، منها ١٣٢٥ مليون دولار صادرات إماراتية، مقابل ٣٢٨ مليون دولار واردات من السلع والمنتجات الإيرانية، لتحقيق الإمارات بذلك فائضاً تجارياً بلغ ٩٩٧ مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات الإماراتية إلى إيران هي في معظمها وبنسبة ٩٩ في المئة تجارة إعادة تصدير للمنتجات، وتتم بصفة أساسية عبر دبي، حيث توجد نصف الشركات التجارية الإيرانية التي تتعامل مع الإمارات، التي يبلغ عددها نحو ثلاثة آلاف وخمسمئة شركة، تعمل تحت إشراف مجلس العمل الإيراني، ويتركز معظمها في منطقة جبل علي التجارية. وهو ما نشط

(٦٦) «العلاقات الاقتصادية الخليجية الإيرانية: عوامل التقارب وآفاق المستقبل»، ص ١٣٧.

(٦٧) طاهر، «العلاقات الخليجية الإيرانية: نظرة مستقبلية»، ص ١١٣.

من حركة الاستثمارات الإيرانية في الإمارات وبالعكس، حيث بلغ حجم الاستثمارات الإماراتية في جزيرة قشم الإيرانية نحو ١,٥ مليار دولار حتى شباط/فبراير عام ١٩٩٧^(٦٨).

كما امتد التقارب بين البلدين إلى النشاط السياحي، حيث شهد قطاع السياحة تطوراً ملحوظاً بين البلدين، إذ بلغ عدد السياح الإيرانيين إلى الإمارات ما يزيد على خمسة وعشرين ألف سائح شهرياً. كما بلغت الرحلات الجوية التي تنقل القادمين من دبي إلى إيران فقط نحو ثلاث وثمانين رحلة أسبوعياً، أي بمعدل ثلاثمئة واثنين وثلاثين رحلة شهرياً^(٦٩).

٥- العلاقات القطرية - الإيرانية

في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٩ افتتح في قطر المعرض الخامس للمنتجات الإيرانية، وتم عقد اجتماع اللجنة القطرية الإيرانية المشتركة على هامش المعرض برئاسة وزير المالية والتجارة القطري ووزير الطاقة الإيراني، وانتهى الاجتماع بتوقيع مذكرة تفاهم لدعم وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية، وإنشاء مركزين تجاريين في الدوحة وبوشهر، وتبذلت الزيارات الرسمية بين مسؤولي البلدين لتأكيد الرغبة الصادقة في التعاون ودعم العلاقات بين البلدين. وخلال زيارة وزير الخارجية القطري، الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، إلى إيران في نيسان/أبريل عام ١٩٩٩، ذكر أن تفعيل العلاقات القطرية مع إيران على كل الأصعدة هو قرار خاص بقطر وحدها.

وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى الدوحة ضمن جولة شملت سوريا والسعودية في مطلع شهر أيار/مايو ١٩٩٩، لم يتم التعرض لقضية الجزر الإماراتية أو العلاقات القطرية - الإسرائيلية، وذلك حرصاً على عدم تعريض العلاقات الثنائية لأي شائبة. وتم خلال تلك الزيارة توقيع مجموعة من الاتفاقيات في مختلف المجالات التعاونية، وهي^(٧٠):

- اتفاقية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات.

- اتفاقية في مجال الشباب والرياضة.

(٦٨) «العلاقات الاقتصادية الخليجية الإيرانية: عوامل التقارب وآفاق المستقبل»، ص ١٣٨.

(٦٩) طاهر، المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٧٠) حماد، «إيران، ١٩٩٩-٢٠٠٠»، ص ١٨٠.

- بروتوكول للتعاون العمالي والاجتماعي.
 - مذكرة تفاهم بين وزارتي الداخلية حول مكافحة الإرهاب.
 - مذكرة حول التعاون السياحي.
 - مذكرة حول التعاون الإذاعي والتلفزيوني.
 - اتفاقية تعاون بين غرفتي التجارة والصناعة في البلدين.
 - الاتفاق على تفعيل عمل اللجنة المشتركة بين البلدين.
- وفي التاسع عشر من تموز/ يوليو عام ٢٠٠٠ وقَّعت قطر وإيران خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم في المجالات الثقافية والفنية والإعلامية والصحية وتجنب الازدواج الضريبي^(٧١).

وعلى الرغم من جهود التقارب المتبادل بين البلدين، فإن حجم التبادل التجاري لا يعبر عن تلك الجهود بالشكل المناسب، فقد انخفضت الصادرات القطرية إلى إيران من ٥٨,٥ مليون دولار عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى أحد عشر مليون دولار عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، ثم إلى ٣,٨٧ مليون دولار فقط عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، بينما ارتفعت واردات قطر غير النفطية من إيران من ١٩,٢ مليون دولار إلى ٢٠,٢ مليون دولار ثم إلى ٤٦,٢ مليون دولار خلال الفترة نفسها، الأمر الذي يحمل معه عجزاً في الميزان التجاري القطري وفائضاً في الميزان التجاري لمصلحة إيران خلال الأعوام من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١^(٧٢).

٦- العلاقات العُمانية - الإيرانية

تردّدت أنباء حول اتفاق أمني ودفاعي بين سلطنة عُمان وإيران، على الرغم من نفي الأولى لذلك جملة وتفصيلاً، وإعلان طهران أنه قد تم توقيع اتفاق أمني مع سلطنة عُمان حول قضايا المرور عبر مضيق هرمز ومكافحة تجارة المخدرات والتهريب ومحاولات التسلل، وكان قد تردّد في وقت سابق من هذه الأحداث ما مفاده وجود وساطة عُمانية بين الولايات المتحدة وإيران، على الرغم من نفي مسقط لذلك الأمر، ولا سيما أن الأخيرة ترتبط بعلاقات جيدة بكلتا الدولتين، وأثير هذا الأمر خلال الزيارة القصيرة التي قام بها الرئيس الأمريكي كلبنتون

(٧١) «العلاقات الاقتصادية الخليجية الإيرانية: عوامل التقارب وآفاق المستقبل»، ص ١٣٨.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

إلى مسقط عقب انتهاء جولته في الهند وباكستان وبنغلادش في نهاية شهر آذار/ مارس ٢٠٠٠.

وفي واقع الأمر، إن العلاقات التجارية بين إيران والسلطنة تعتبر منخفضة نسبياً مقارنة بالعلاقات الإيرانية - البحرانية مثلاً، شأنها في ذلك شأن العلاقات التجارية بين إيران وقطر. ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن إدارة الجمارك الإيرانية، يلاحظ أن الصادرات العُمانية إلى إيران قد انخفضت قيمتها من ٦٨, ١ مليون دولار عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ إلى ٣٩٩, ٠ مليون دولار عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، ولكنها عادت لترتفع بنسبة ٤٩٤ في المئة إلى ٣٧, ٢ مليون دولار عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، ومع ذلك فإن الميزان التجاري بين البلدين يميل لمصلحة إيران^(٧٣).

وفي الختام، يمكن القول إن تلك الأجواء التقريبية في العلاقات الخليجية - الإيرانية لا تنم عن مستوى فكري واحد ومشارك بين دول مجلس التعاون الخليجي، لكنها تمثل صور فردية للتعاون مع إيران، تدفع كل دولة إلى تغليب رؤاها الذاتية ومدى المصلحة التي ستعود عليها من جرّاء تطبيع علاقاتها مع إيران.

وهذا التقارب الإيراني - الخليجي على الرغم من أهميته، إلا أنه قد يحمل معه مضاعفات سلبية على وحدة وتماسك كيان مجلس التعاون، ستتسفيد منها طهران على المدى الطويل، وذلك في ضوء العوامل الآتية:

- إن التقارب بشكل فردي مع إيران ومن دون اشتراط تسوية مسألة الجزر يعني ضمن ما يعنيه تحولاً في الموقف الجماعي المتضامن لدول الخليج مع الإمارات، وخروجاً على ثوابت المجلس في التعامل مع إيران في ظل احتلالها الجزر، وانسحاباً من مساندة موقف الإمارات من النزاع.

- الإصرار الإيراني على رفض التدخل الخليجي في مسألة الجزر، وهو ما ينفي حجج البعض بشأن إمكانية توسط أي من الدول الخليجية التي حسّنت علاقاتها مع طهران لحل قضية الجزر، فهي تأبى التعاون مع اللجنة الثلاثية المكونة من السعودية وقطر وسلطنة عُمان، وتؤكد أن القضية يجب أن تُحل بشكل ثنائي مباشر، وبمعزل عن تدخل أي دولة أخرى، في إشارة إلى الدول ذات العلاقات الطيبة التي تربطها بإيران، لا سيما سلطنة عُمان.

إن الثابت، ومنذ أمد بعيد أن إيران تعمل على ضمان تحقيق الهيمنة على شؤون المنطقة

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

ولو نسبياً، واتبعت في ذلك وسائل عدة، كان أبرزها عدم توتير العلاقات مع الدول المشاطئة المقابلة لها على الضفة الأخرى للخليج العربي، إذ لم تعرف علاقات إيران بدول مجلس التعاون التوتر الذي أدّى إلى الانفجار الذي شهدته علاقاتها مع العراق مثلاً، وقد تكون اتّسمت حيناً بدرجة كبرى من التعاون وأحياناً بالتناقض والتباين، إلا أن ذلك لم يسفر عن قطع كامل ونهائي للعلاقات، بل استمرت في نهجها الساعي لإثبات حسن نواياها، لا سيما مع السعودية، باعتبارها الدولة المحورية في المعادلة الأمنية في المنطقة.

ومن الواضح أنه قد تحقق لإيران مبتغاها من تطبيع علاقاتها مع دول الخليج، وبخاصة منذ مجيء خاتمي إلى الحكم، فهي وعلى الرغم من محاولات التودّد ما زالت مصرّة على امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ولا تزال تتبع القاعدة الذهبية في الهيمنة وهي بناء قوتها العسكرية، ورفض أي وجود أجنبي في المنطقة، واستمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، علماً بأنه لا توجد غير نزعة الهيمنة ومحاولة السيطرة لتبرير التمسك بالجزر الثلاث، فلا يمكن قبول الأعذار القانونية أو التاريخية؛ لأن كلاهما يصبّان لمصلحة الإمارات، وبالتالي فإن التبرير الوحيد المساق في هذا الصدد هو الرغبة في أداء دور الشرطي، ولكن لحساب إيران فقط، بعد أن كان لحساب غيرها في وقت سابق.

خاتمة

تناولت الدراسة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠٠٠، تلك الفترة التي شهدت فيها الساحة السياسية الإيرانية ثلاث قيادات اختلفت في توجهاتها الخارجية تجاه منطقة الخليج نتيجة اختلاف المحدّدات التي حكمت تلك التوجهات خلال فترة الدراسة.

بدأت الدراسة بإطار مفاهيمي، عُني بالتعرف إلى مفهوم النظام الإقليمي وعلاقته بالنظام الدولي الذي يعيش في إطاره، والتطبيق العملي لذلك على النظام الإقليمي الخليجي، كما تناولت الدراسة مفهوم الدور الإقليمي وعناصره والعوامل المؤثرة فيه. كما نحت الدراسة إلى تحليل إمكانات القوة وتوزيعها في النظام الإقليمي الخليجي بالمقابلة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي وتأثير ذلك في الدور المنتظر لكل من طرفي العلاقة.

وفي إطار التعرف إلى طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال فترة الدراسة، تناول الفصل الثاني السياق التاريخي لتلك السياسة والمحدّدات التي أثّرت فيها، سواءً تلك النابعة من البيئة الدولية الإقليمية أم تلك النابعة من البيئة الدولية العالمية.

كما تناول الفصل الثالث من الدراسة الأدوار المختلفة المؤثّرة في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية، ودور كل من الأيديولوجيا والقيادة والمصلحة القومية في عملية صنع

السياسة الخارجية الإيرانية، وكذلك الأدوات المستخدمة في تنفيذ تلك السياسة خلال مراحل الحكم الإيراني المختلفة منذ ثورة ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠٠٠.

أما الفصول الرابع والخامس والسادس، فتختص بدراسة وتحليل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الجمهوريات الثلاث التي تعاقبت على الحكم في إيران منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠٠٠، وذلك من خلال تناول عدد من القضايا التي تعرّضت لها تلك السياسة مثل الأيديولوجيا والبحث عن دور إقليمي لإيران مروراً بقضايا الحدود، وقضايا الأمن والتسلح، وقضايا التعاون الإقليمي بين إيران ودول المجلس خلال العهود الثلاثة.

هذا، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي يمكن بيانها على النحو التالي:

١- إن قوة الدولة وطبيعة العلاقة في محيطها الإقليمي والدولي، تحدّد بشكل كبير الدور الذي تؤديه تلك الدولة على مسرح الحياة السياسية إقليمياً ودولياً، وتبرز قوة الدولة بمقدار تفاعل عناصر هذه القوة ومكانتها. فكلما حدث تغير في القدرات المكونة لهذه القوة تغير تبعاً لذلك حجم قوة الدولة ودورها وفاعليتها على مسرح الأحداث. وبالنظر إلى إمكانات القوة في النظام الخليجي مقابلة بإيران، نجد أن القاعدة السكانية في النظام الإقليمي الخليجي تتسم بعدم التجانس الاجتماعي، وتعاني اختلالاً واضحاً في التوزيع لمصلحة إيران، وهذا ما جعل دولة مثل الكويت عاجزة عن مجابهة غزو تقوم به دولة أخرى تفوقها عدداً وعتاداً مثل العراق، كما جعل دولة مثل الإمارات العربية المتحدة عاجزة عن اتخاذ عمل عسكري مضاد لإيران لاسترداد الجزر الثلاث التي استولت عليها تلك الأخيرة. كما أن وجود حدود مباشرة بين إيران وعدد من الدول الخليجية في ظل غياب علاقات الود والتفاهم يكسب العلاقات بينها وبين تلك الدول طابعاً صراعياً، ويجعل من إيران عامل تهديد أمني، وبخاصة بعد احتلالها جزر الإمارات الثلاث، وقيام الثورة الإسلامية وما طرحته من شعارات خاصة بعدم استقلال بعض الدول الخليجية. وهذا من شأنه أن يساهم في عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة. ويمكن القول إنه على الرغم من أن دول النظام الخليجي تمتلك إمكانات اقتصادية هائلة مقابلة بالعديد من دول النظام العالمي، وأن هذه الدول استطاعت تحقيق درجة عالية من النمو الاقتصادي مقابلة بالعديد من دول العالم النامي، فإن ما شهدته تلك المنطقة من

حروب واضطرابات أمنية دفعها إلى تخصيص نسبة كبيرة من إمكانياتها الاقتصادية نحو الإنفاق العسكري، فقد شهدت المنطقة حربين مدمرتين، الأولى استمرت زهاء الثماني سنوات بين العراق وإيران، والثانية نتيجة غزو العراق الكويت، الأمر الذي أدى إلى استجلاب آلة الحرب الغربية إلى منطقة الخليج وما نتج من ذلك من هدر واستنزاف للطاقات والموارد والثروات الخليجية. وقد أدت تلك الحروب إلى إرهاب ميزانيات كل الدول الخليجية، فاتجهت تلك الدول إلى الاستدانة، حيث بلغ إجمالي الديون المتراكمة على دول النظام الخليجي نحو مئة وستة عشر مليار دولار. تحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول من حيث نسبة الديون الخارجية بنحو ثلاثين مليار دولار، تليها الكويت بنحو ثلاثة عشر مليار دولار، فالعراق بنحو أحد عشر ملياراً، ثم الإمارات بنحو عشرة مليارات، فإيران بنحو تسعة مليارات، ثم عمان وقطر بنحو ثلاثة مليارات دولار لكل منهما، ثم مملكة البحرين التي بلغت مديونيتها نحو ثلاثمئة وخمسين مليون دولار. وهو ما أثر بشكل مباشر في مواصلة جهود التنمية في تلك الدول.

٢- ارتبطت الأيديولوجيا الإيرانية ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية، فقد سعت إيران إلى تسييس الدين بشكل مباشر، وطرحته ممارسة سياسية أولاً قبل طرحه ديناً، لكن تلك المكانة التي احتلتها الأيديولوجيا الثورية للنظام الحاكم في إيران قد تقلص دورها إلى حد كبير في أعقاب وفاة الخميني وتولي رفسنجاني الحكم، لتتقدم عوامل المصلحة القومية على الاعتبارات الأيديولوجية، ذلك التوجه ازداد قوة مع فوز الإصلاحيين ووصول خاتمي إلى السلطة عام ١٩٩٧، وبدت السياسات الخارجية لإيران أكثر واقعية. ومن ثم تكاثفت اعتبارات المصلحة القومية الإيرانية مع مجموعة المتغيرات الإقليمية والدولية لتلقي بظلالها على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج وتعدّد حدود التأثير الأيديولوجي المتعصب لتصب بالسياسة الإيرانية في بوتقة الاعتدال، بعيداً عن التشدد والتعصب الذي كان السمة البارزة للعهد الخميني. فما حدث هو تنحية التأثير الأيديولوجي جانباً وليس إلغاؤه تماماً. فقد نزعت إيران إلى التخلي التدريجي عن أهمية العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية، لتحل محله نظرة واقعية تقوم على تحقيق المصالح القومية للدولة، بعد أن تأكّد دور الدولة على حساب الثورة، نتيجة سيطرة المعتدلين على السلطة، الأمر الذي جعل إيران تنتهج سياسة خارجية أكثر اعتدالاً تجاه دول العالم وبخاصة دول الخليج المجاورة. ومن ثم أصبحت رعاية المصالح القومية هي الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية الإيرانية.

٣- على الرغم من التقارب الحادث بين إيران ودول منظومة مجلس التعاون الخليجي في أعقاب أزمة الخليج الثانية نتيجة الموقف الإيراني الراض للغزو، وعلى الرغم من التنازلات والإغراءات التي قدمها العراق إلى إيران لتحديد وإغلاق الجبهة الإيرانية، وعلى الرغم من تحول مصدر تهديد الأمن الخليجي نحو العراق، فإنه ما زالت هناك شكوك خليجية تجاه النوايا التوسعية الإيرانية، ومخاوف من استمرار إيران مصدراً لتهديد الأمن الخليجي، وبخاصة مع التعتن الإيراني تجاه مسألة الجزر الإماراتية المحتلة، والإصرار الإيراني على التمسك بتلك الجزر، ورفض التفاوض بشأنها أو إحالتها إلى التحكيم الدولي، كما ترى دولة الإمارات وتأييدها في ذلك باقي دول المجلس. وتلك الشكوك الخليجية لها ما يبررها بالطبع - على الرغم من فوز الإصلاحيين بأغلبية مقاعد مجلس الشورى في آذار/مارس ٢٠٠٠ - لأن هيكل السياسة الخارجية في إيران لا يعوّل كثيراً على البرلمان ولا حتى على الرئيس لإحداث تغييرات جوهرية في سياسة الدولة الخارجية. فمن ناحية أولى، إن مجلس صيانة الدستور الذي يختص بالمصادقة على القوانين التي يقرها البرلمان يهيمن عليه المحافظون، ومن ناحية ثانية، إن المرشد الأعلى يتمتع بسلطات مطلقة في ما يتعلق بالسياسة الخارجية، ومن ناحية ثالثة، إن الدستور الإيراني يحكم عملية إدارة السياسة الخارجية وقواعد التعاون الدولي مع الدول الأخرى وإبرام الاتفاقات والامتيازات وغيرها من الشروط الحاكمة لتلك السياسة. وقد نصّ الدستور مثلاً في المادة (٧٨) على «عدم جواز التخلي عن أي قطعة أرض من الأراضي الإيرانية، أو التفاوض مع دولة أخرى حول تغيير الحدود معها من دون موافقة ٨٠ في المئة من أعضاء البرلمان».

٤- إن سعي إيران المتزايد إلى بناء قوتها العسكرية غير التقليدية من خلال بناء نظام متكامل للطاقة النووية وإنتاج عدّة مئات من الأطنان من عوامل الحرب الكيميائية كل عام مثل غاز الخردل، الكلورين، الفوسجين، وهيدروجين السيانيد، وعوامل الأعصاب مثل السارين، كل ذلك يبعث على التخوف الخليجي، ويقلّل من مجالات التعاون بين الجانبين. وهناك سعي إيراني إلى تطوير قدراتها العسكرية، وبخاصة الصواريخ بعيدة المدى، فبعد تطوير إيران لصواريخ (شهاب-١) و(شهاب-٢) خطت القدرة الصاروخية الإيرانية خطوة نوعية أساسية، تمثّلت في تطوير الصاروخ (شهاب-٣)، والعمل على تطوير طراز آخر من الصواريخ الباليستية وهو الصاروخ (شهاب-٤) بالتعاون مع روسيا التي تعتبر حجر الزاوية في مستقبل

البرنامج النووي الإيراني إلى جانب الصين وكوريا الشمالية. وتطوير إيران لقدراتها النووية له انعكاسات استراتيجية بالغة الأهمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي بصفة عامة، وعلى منطقة الخليج العربي والدول المجاورة بصفة خاصة، حيث إن تطوير تلك القدرة وإدخال تلك الصواريخ إلى الخدمة العامة في الترسانة العسكرية الإيرانية يمثلان قفزة نوعية مهمة في القدرات العسكرية الإيرانية عموماً، لأن امتلاك إيران لإمكانات صنع القنبلة النووية يساعد على تعزيز مكانتها الإقليمية على مستوى الخليج والشرق الأوسط، ويمثل أساساً قوياً لردع أي هجوم مباغت قد يأتي من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية على المنشآت النووية الإيرانية، علاوة على حرص إيران على توظيف التطور في القدرات النووية الإيرانية من أجل تعزيز الموقف الإيراني في القضايا المتعلقة بأمن الخليج، الأمر الذي يمثل أحد أبرز المعوقات التي تعترض قوة الدفع نحو مزيد من علاقات التقارب مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٥- على الرغم من مؤشرات التقارب التي أبدتها إيران منذ انتخاب خاتمي رئيساً للجمهورية، فإن هذه المؤشرات لم ترق إلى الحد الذي تنتفي فيه مصادر التهديد الإيرانية. فالرؤية الإيرانية للأمن في الخليج لم تتغير كثيراً، وما زالت المواقف الإيرانية تواجه بحذر شديد من جانب القيادات الخليجية. والإيرانيون يرون أنهم بما لهم من تاريخ سياسي عريق وحضارة إنسانية راقية وإمكانات جيوبوليتيكية هم أصحاب الحق الأول في رسم الخريطة الأمنية في المنطقة. وهم يرون أن أمن الخليج ليس قضية عربية، بل هو بالأساس قضية إقليمية، تخص الدول المطلة على الخليج فقط، ولا يحق لأي دولة خارجية سواء أكانت عربية أم غير عربية أن تشارك في صياغة الترتيبات الأمنية في تلك المنطقة. وانطلاقاً من ذلك التصور، انتقدت إيران إعلان دمشق بمجرد صدوره، وأعلنت أنها تريد أمناً إقليمياً خالصاً لا دور فيه لمصر ولا لسوريا، وكذلك القوى العظمى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لأن أمن الخليج هو مسؤولية دوله فقط، وتقع على عاتق إيران المسؤولية الكبرى في تحقيق ذلك الأمن بحكم عوامل الجوار الجغرافي والظروف الاجتماعية. لذا دعا الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني إلى إقامة تحالف بين إيران ودول مجلس التعاون الست، إضافة إلى العراق، ورأى أن ذلك التحالف سيمثل بفضل القدرات المالية لدوله وموقعه الجغرافي قاعدة متينة للعالم الإسلامي في مواجهة الخطر الإسرائيلي. ويدعم الخوف الخليجي تصريح الرئيس الإيراني (المعتدل) محمد خاتمي في

أواخر شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بأن «الخليج فارسي، وسيبقى فارسياً»، وقوله: «لن نقبل أبداً بالسيطرة الأجنبية، وسندافع عن منطقتنا»، مؤكداً قدرة إيران على حماية «الخليج الفارسي». وهو التصريح الذي كان بمنزلة الصدمة بشأن توجهاته التي أعلنها من قبل، وهو ما يعني أن الأمر بالنسبة إلى مسألة الأمن في الخليج لا يختلف لدى الإصلاحيين عنه لدى المحافظين، ومن ثم يتعزز الشك لدى الدوائر الخليجية في النوايا الإيرانية بالنسبة إلى تلك المسألة، وبخاصة مع سعي إيران الحثيث إلى تطوير قدراتها العسكرية. ومن ثم فهناك مخاطر إيرانية على الأمن الخليجي بصفة خاصة وعلى الأمن العربي بصفة عامة على المدين البعيد أو المتوسط، بحكم أن إيران أعطت لنفسها حق الفيتو في أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج بما يخدم مصالحها الأمنية فقط.

٦- يتحدّد دور الدولة بمجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والجغرافية والتاريخية، بالإضافة إلى المتغيرات القيادية وما يرتبط بها من مفاهيم إدراكية حول دور الدولة خارجياً وإقليمياً ودولياً. فالسياسات الداخلية تنعكس على دور الدولة خارجياً، وطبيعة النظام السياسي والقدرات المتاحة للدولة اقتصادياً وجغرافياً وعسكرياً والموروثات التاريخية وطبيعة القيادة السياسية تحدّد رؤية الدولة لدورها في محيطها الإقليمي والدولي. كما أن هذا الدور تحدده أيضاً مجموعة من المتغيرات الخارجية المتعلقة بطبيعة النظام الإقليمي والدولي ومستوى الضغوط التي تتعرض لها الدولة في محيطها الإقليمي والدولي وقدرتها على المناورة والحركة. إذاً، دور الدولة أو وظيفتها في مجالها الإقليمي والدولي تحدّدانها مجموعة من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تعمل باعتبارها محدّدات لهذا الدور. وفي ما يتعلق بإيران، فإنها ما زالت في طور التحول التدريجي من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، وبخاصة منذ مجيء السيد خاتمي على رأس السلطة الحاكمة في طهران في الثالث والعشرين من أيار/مايو عام ١٩٩٧، وشروعه في تبني نهج إصلاحي داخلي وانفتاحي على الخارج يسعى إلى تبني طريق الحوار، حتى أصبح صانعو تلك السياسة يتحدثون عن «الانفتاح وعلاقات الجوار الحسن» بدلاً من «تصدير الثورة»، ويتحدثون عن «حوار الحضارات» بدلاً من «تحدي هيمنة الدول الكبرى»، في الوقت الذي يحرص فيه المحافظون على إبراز الرغبة الإيرانية في القيام بأعباء دور إقليمي واسع يستند إلى ميراث تاريخي إمبراطوري ونظرة توسعية إلى مد النفوذ والحفاظ على المصلحة وممارسة نوع من الهيمنة في محيطها الإقليمي المجاور. والدور الإقليمي الإيراني خضع

لمجموعة من المؤثرات التي أدت دورها في تمثيل السياسة الخارجية الإيرانية في شقيها الإقليمي والدولي، أهمها الوضع الداخلي في إيران والصراع المحتدم بين المحافظين والإصلاحيين على مراكز السلطة والنفوذ، والذي لا شك تسبب في تغيير العديد من ملامح السياسة الخارجية الإيرانية، بل وتسبب كذلك في تغيير استراتيجيات أساسية ميّزت تلك السياسة لفترة طويلة. وعندما انفرد المحافظون بالساحة الداخلية في إيران عقب الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، اتسمت مقولات سياستهم الخارجية بالراديكالية المفرطة، ومع سنوات حرب الخليج الأولى مع العراق، استتب الأمر للإمام الخميني، المرشد الأول للثورة، بحيث لم يكن من الممكن بروز منافس له، حيث حكمت الدور الإقليمي لإيران توجهات ذات طبيعة أيديولوجية استندت جلها إلى أفكار الإمام الخميني وتقسيمه العالم إلى معسكرين: المستكبرين والمستضعفين، وسيطرة الأول على الثاني، وتبعية بعض دول الثاني للمعسكر الأول، وسعيه إلى تنفيذ سياساته كل في نطاقه الإقليمي. واستمرت علاقات طهران ببعض الدول تحكم بهذا التصور الأيديولوجي الذي رأى أنه يستهدف تجزئة العالم الإسلامي والسيطرة على مقدراته، بل ونهبه حتى يتمكن في النهاية من الاستئثار بالنفوذ السياسي والاقتصادي بها. ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن هذا البناء الأيديولوجي المسيطر للثورة الإيرانية، خصوصاً أنها إحدى قوى الاستكبار العالمي وفق تصورهما، وترتبط بالمنطقة الجنوبية الغربية لها بعلاقات وطيدة، ولذلك اهتمت واشنطن باستغلال ونهب ثروات الشعوب الخليجية ومحاولة فرض هيمنتها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، مطالبة الدول التي تتصل بها بشكل وثيق بمحاربة «القوى الخارجية» التي تحاول السيطرة على جزء مهم من الدول الإسلامية وهي الدول الخليجية.

كان لإيران الخميني تصورهما الخاص بدورها الإقليمي في منطقة الخليج العربي، وكذلك نظريتها الخاصة في حماية الأمن الخليجي، فهي تسعى إلى أن تكون الدولة القائدة في الخليج وفي العالم الإسلامي، وتسعى إلى تحقيق أمنها القومي، حتى ولو كان ذلك على حساب أمن الدول المجاورة. وقد سعى الخميني ليفرض على الدول الخليجية الاعتراف بدور إيران الأمني في المنطقة تحت شعار «مظلة الأمن»، رغبة في السيطرة السياسية والعقائدية على المنطقة، وأدركت إيران أن سيطرتها على مضيق هرمز ستحقق لها الكثير من أهدافها في حماية أمنها القومي الخاص، ولم تلتفت إلى آراء الدول الخليجية الأخرى بشأن ما ترفعه من شعارات تمس أمن واستقلال الدول الخليجية الأخرى، وما تقدم عليه من أفعال تهدف بها أن تصبح القوة الأولى في المنطقة.

غير أنه بانتهاء الحرب ووفاة الخميني، بدأ الإيرانيون في التعاطي مع شؤونهم الداخلية بشكل مختلف، وبرز تيار جديد من الإصلاحيين ظل ضعيف الشوكة إلى أن جاء الرئيس الإيراني محمد خاتمي عام ١٩٩٧ ليمثل أكبر انتصار لذلك التيار أمام المحافظين، وبدأت الكفة تميل إلى الجانب الإصلاحي، وبالتالي لم يجد الإصلاحيون عناء في تحويل دفة السياسة الخارجية تبعاً لما يتناسب وقناعتهم، بحيث أصبحت «المصالح الوطنية» وليس «الأيديولوجيا»، هي الحاكم الرئيس الذي تخدمه تلك السياسة. ومن ثم لم يعد هناك مبرر للاستمرار في عداة أنظمة سياسية يمكن تحقيق مصالح كثيرة من وراء التعامل معها، لمجرد الاختلاف الأيديولوجي معها، كما أصبح من الضروري على صانعي تلك السياسة الخارجية الإيرانية ترميم العلاقات التي تربط الجمهورية الإسلامية بمحيطها القريب. وكان غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ فرصة سانحة لإيران للممارسة دور إقليمي أكبر وتعويض جزء كبير من الخسائر التي تكبدتها خلال حربها مع العراق نتيجة المبادرة العراقية في الخامس عشر من آب/ أغسطس ١٩٩٠، كما استغلت إيران الأوضاع الجديدة واستفادت من انتهاء زمن العزلة وشرعت في تقوية الروابط مع دول مجلس التعاون واستثمار علاقاتها الوثيقة مع سوريا ولبنان في طرح نفسها لاعباً رئيساً لا يمكن إغفاله في الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال ذراعها القوية (حزب الله اللبناني)، وهي المستبعدة عن كافة الترتيبات الرسمية لهذا الصراع لكونها دولة غير عربية.

إن الخطوات التي اتبعتها إيران في أعقاب انتخاب الرئيس محمد خاتمي، سواء في ما يتعلق بتوسيع نطاق الديمقراطية داخلياً ومحاولات الإصلاح الاقتصادي وصولاً إلى محاولات كسر العزلة الدولية المفروضة عليها وإعادة المياه لنهر علاقاتها الدبلوماسية مع دول الجوار الجغرافي وتحسين صورتها في مواجهة دول العالم الأخرى، تلك الخطوات التي كانت نتيجة طبيعية للتطورات التي تشهدها إيران قد تدفع بالقول بقبول إيران بأفكار العولمة، أو أنها تسعى إلى الدخول تحت مظلتها من خلال العمل على تحقيق متطلباتها السياسية والاقتصادية، فمجمل الوضع الإيراني يوضح أن إيران تتجه نحو ديمقراطية النظام السياسي ومشاركة أحزاب وجهات وتحالفات مختلفة في اللعبة السياسية، فقد شهدت انتخابات الثالث والعشرين من أيار/ مايو ١٩٩٧ أعلى معدل من المشاركة الشعبية في تاريخ إيران ما بعد الثورة، الأمر الذي يؤكد رغبة الشعب الإيراني في الديمقراطية والمشاركة السياسية، وبخاصة بعد إعلان الرئيس الإيراني محمد خاتمي عن ضرورة السعي نحو أعمال حكم القانون وبناء المجتمع المدني.

وهناك سعي من النظام السياسي نحو جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويدرك النظام أن ذلك لن يتحقق من دون توفير قدر كبير من الاستقرار والأمن السياسي وحل المشكلات التي تواجه الاقتصاد الإيراني نتيجة العزلة التي فرضت عليه لفترة طويلة. وكان من المنطقي أن تبادر طهران بعد ذلك إلى اتباع نهج برغماتي، واستغلال الفرص السانحة ما أمكن لتأكيد نفوذها في المنطقة، من خلال عضويتها في العديد من المنظمات الدولية الحكومية كمنظمة المؤتمر الإسلامي، ورئاسة منظمة الأوبك، مع رفضها المتكرر لوجود قوات التحالف في الخليج، وانتقادها لإعلان دمشق، والتأكيد مراراً على أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله فقط. وبصفة عامة، لم تعد إيران تقبل بسهولة استبعادها من أي ترتيبات إقليمية، سواءً على المستوى السياسي أم الاقتصادي أم العسكري، أم على المستوى الخليجي، أم في ما يتعلق بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي.

لا ينفي هذا التحول في وسائل ممارسة إيران لدورها الإقليمي أن أفكار تصدير مبادئ الثورة ما زالت كامنة في الشعور الإيراني، وأن هناك استعداداً إيرانياً لإحياء تلك الأفكار إذا ما تطلب الأمر ذلك، خصوصاً أن تلك الأفكار تمثل الأساس العقيدي للحرس الثوري الإيراني. كما يؤكد ذلك الطرح استمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، على الرغم من المحاولات المضنية من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى تسوية بشأن هذا الأمر، سواء بالجلوس على مائدة الحوار المباشر، أم عن طريق إحالة القضية برمتها إلى محكمة العدل الدولية أو هيئة تحكيم. حيث يؤكد الكثيرون على أن التغير في الموقف الإيراني من هذه القضية سيكون في حد ذاته مؤشراً على جدية إيران في تحسين علاقاتها بالعالم العربي، ومن ثم على رجحان كفة الاعتدال في سياسة إيران الخارجية، وتبديل فكرة الدور المهيمن إلى الدور المشارك. كما أن الاهتمام الإيراني المبالغ فيه بدعم قواتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية التي تفوق احتياجاتها للدفاع عن نفسها وحماية مصالحها الحيوية يؤكد ضمناً وجود نوايا للهيمنة وفرض سياسة الأمر الواقع، ويجعلنا ننظر إلى الدور الإيراني في منطقة الخليج نظرة غير متفائلة.

٧- تكاتفت مجموعة من الأدوار المختلفة للتأثير في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية، وهي: الأيديولوجيا وعنصر القيادة والمصلحة القومية للدولة الإيرانية، وقد تمثلت الأيديولوجيا الإيرانية في انتصار الفكر الإسلامي الشيعي الذي أطاح بالحكم البهلوي، وأصبح

الفكر الديني للإمام الخميني إحدى الركائز الأساسية المحددة لطبيعة عملية صنع القرار الإيراني، سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الخارجي. فقد نجح الخميني في بسط سيطرة رجال الدين على الدولة عبر بسط سلطتهم الدينية على الساحة السياسية، فخرجت الدولة الإيرانية الجديدة دولة شيعية ثيوقراطية، يمسك فيها رجال الدين بكل مقاليد الحكم، ويفرضون قوانين الدولة، ويتولون إدارة جُلِّ مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالدور الشامل للدين في إيران لم يؤثر فحسب في الطبيعة الثيوقراطية للنظام السياسي، بل أثر أيضاً في السياسة الخارجية وصبغها بصبغة معينة. وهكذا ارتبطت الأيديولوجيا الإيرانية ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية. فقد ألقى البعد المذهبي في فن صياغة وتشكيل السياسة الخارجية الإيرانية في أعقاب الثورة بظلاله على الأنشطة والتحركات الإيرانية الخارجية كافة، سواء أكانت وجهتها إقليمية أم قارية، أم حتى عالمية.

وعلى الرغم من التعدد والتنوع والتداخل الذي تتصف به تركيبة نظام الحكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن مؤسسة القيادة المتمثلة في المرشد تأتي على رأس مؤسسات الحكم في إيران، وهي تؤدي دوراً مفصلياً في عملية صنع قرار السياسة الخارجية الإيرانية. حيث يجعل الدستور الإيراني مسألة الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية، فلا يستقيم نظامها إلا بها، ولا يكتسب شرعيته إلا بإعمالها، فالمرشد يتمتع بوضع شديد التميز. وينص الدستور الإيراني على أن المرشد أو القائد هو أعلى سلطة في إيران، وقد منحه الدستور السيادة السياسية والدينية. فهو الذي يوقع قرار تعيين رئيس الدولة ويعزله، ويفصل بين السلطات الثلاث، ويعيّن كبار المسؤولين في الدولة، ويتولى تحديد الخطوط الأساسية للسياسة العامة للدولة. ويحدد الدستور الإيراني الترتيبات الخاصة بالقائد وأسلوب اختياره والشروط اللازم توافرها فيه والصلاحيات المنوط به القيام بها وطريقة اختياره من خلال مجلس الخبراء. وكان آية الله الخميني هو أول مرشد للثورة الإيرانية، وقد استطاع أن يجمع بين المرجعية الدينية والزعامة السياسية، وقد مارس آية الله الخميني صلاحيات واسعة أثرت في صياغة قرار السياستين الداخلية والخارجية على نحو سواء، فبحكم منصبه بصفته فقيهاً، وسّع الخميني من صلاحياته، وأدخل منصبه في الإطار المؤسساتي، ففرض سلطته على أصحاب المناصب الرسمية المهمة في الدولة، عن طريق تعيين ممثليه الشخصيين الذين عرفوا بـ«مثلي الإمام» في المصالح الحكومية المهمة كافة، ولمتابعة كل الأمور. وكان للخميني تأثيره

الواضح في عملية صنع السياسات الداخلية والخارجية لإيران الثورة، وكانت فتاويه هي التي تحدد الإطار العام لحركة السياسة الخارجية الإيرانية. تلك القوة لم تتوافر للمرشد الأعلى الذي خلف الخميني في حزيران/ يونيو ١٩٨٩ آية الله علي خامنئي، الذي حاول بدوره تقوية نفوذه من خلال زيادة عدد مساعديه ومستشاريه السياسيين. وعين ممثلين يتبعونه شخصياً ويرفعون إليه تقارير حول مختلف قضايا السياسة الخارجية، ولكنه لم يرق إلى قوة سلفه الخميني.

ومع وفاة الخميني وتولي رفسنجاني الحكم، بدت الأيديولوجيا وقد تقلص دورها إلى حد كبير في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية، لتتقدم عليها عوامل المصلحة القومية. ذلك التوجه ازداد قوة مع فوز الإصلاحيين ووصول خاتمي إلى السلطة عام ١٩٩٧، وبدت السياسات الخارجية لإيران أكثر واقعية نتيجة الرغبة الإيرانية في الخروج من العزلة الدولية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياسة الاحتواء المزدوج، والرغبة في الانفتاح على دول أوروبا والمعسكر الآسيوي ودول العالم النامي ودول الخليج. ومن ثم أصبحت رعاية المصالح القومية هي الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية الإيرانية.

٨- على الرغم من أن قيام الثورة الإسلامية في إيران قد أدّى إلى عدد من التغيرات في علاقات إيران الخارجية وتوجهاتها، فإن إيران الثورة لم تختلف في جوهرها الأمني وفي أهدافها عن إيران الشاه، لأن خط إيران التوسعي ظل مستمراً في مرحلة ما بعد الثورة. لذلك استمرت الأداة العسكرية والتهديد بها في احتلال مكائنها المميّزة في إطار أدوات السياسة الخارجية الإيرانية، متفوقة بذلك على الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية. ولو ظهرت أدوات أخرى للسياسة الخارجية الإيرانية توافقاً مع طبيعة المرحلة الثورية الجديدة، تمثلت في «تصدير الثورة»، ودعم الحركات الإسلامية في مختلف البلدان.

وعلى الرغم من النغمة المعتدلة للتصريحات الإيرانية في عهد رفسنجاني وعهد خاتمي بشأن ضرورة إقامة علاقات حسن جوار مع دول الخليج العربية، فإن إيران تستخدم قوتها العسكرية بصورة مستفزة لأمن واستقرار المنطقة، حيث قامت إيران باستخدام شقي القوة العسكرية، وهما التهديد بها والاستخدام الفعلي وتوظيفها في تحقيق أهدافها الخارجية.

ويأتي التهديد بالقوة العسكرية من خلال ما تقوم به إيران من استعراض للقوة العسكرية في اختبارات الأسلحة الصاروخية والعروض والمناورات العسكرية في الخليج، مع استمرار الاحتلال

العسكري لجزر الإمارات الثلاث الذي دعمته إيران بما اتخذته من إجراءات مشددة في عام ١٩٩٢ لتكريس الأمر الواقع. وهناك المحاولات الإيرانية المستمرة لفرض سيطرتها على مضيق هرمز ومناوشة الوجود الغربي فيه، لما يمثله المضيق من أهمية اقتصادية واستراتيجية لإيران.

يؤكد تلك الرؤية التزايد الملحوظ الذي شهدته ميزانية الإنفاق العسكري الإيراني خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، فقد ارتفع الإنفاق العسكري من ٣,٨١٠ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى ٤,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧، ثم إلى ٥,٧ مليار دولار عام ١٩٩٩، ثم إلى نحو ٧,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠.

إن ما سبق يبرّر حال القلق والترقب الذي تعيشه دول الخليج، ويدعوها إلى دعم استمرار الوجود العسكري الأجنبي لردع القوة الإيرانية إذا لزم الأمر، وذلك كما رُدعت القوة العراقية من قبل.

المراجع

١ - العربية

كتب

- أبو السعود، عبد السلام. حلف بغداد. القاهرة، دار القاهرة للطباعة، ١٩٥٧. (سلسلة كتب سياسية؛ الكتاب التاسع والعشرون)
- أبو العز، محمد صفى الدين (مشرف). الوطن العربي والمتغيرات العالمية. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١.
- أبو غزالة، عبد الحليم. الحرب العراقية الإيرانية، ١٩٨٠ - ١٩٨٨. [د. م.: د. ن.]، ١٩٩٣-١٩٩٤.
- إدريس، محمد السعيد. النظام الإقليمي للخليج العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. (سلسلة أطروحات الدكتوراة؛ ٣٤)
- الأشعل، عبد الله. الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٨.
- _____. قضية الحدود في الخليج العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨.
- أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨.

- إيزدي، بيزن. مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية. ترجمة وتقديم سعيد الصباغ. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠.
- باديب، سعيد. العلاقات السعودية الإيرانية، ١٩٣٢-١٩٨٣. لندن: دار الساقى؛ مركز الدراسات الإيرانية والعربية، ١٩٩٤.
- بدوي، محمد طه. مدخل إلى علم العلاقات الدولية. ط ٣. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٦.
- برجنسكي، ريجينو. خارج حدود السيطرة: مستقبل البشرية في القرن الحادي والعشرين. إعداد مختار محمد. إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، ١٩٩٤. (قضايا دولية)
- بشارة، عبد الله. تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية. عمان: منتدى الفكر العربي، [د. ت.]. (سلسلة الحوارات العربية؛ ٥).
- التدمري، أحمد جلال. الجزر العربية الثلاث: دراسة وثائقية. تقديم وإشراف خالد بن صقر القاسمي. الامارات العربية: مطبعة رأس الخيمة الوطنية، [٢٠٠٠].
- التقرير الاستراتيجي الخليجي، ١٩٩٩-٢٠٠٠. الشارقة: دار الخليج، ٢٠٠٠.
- التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦.
- التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٩.
- التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١.
- جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية. الوطن العربي والمتغيرات العالمية. القاهرة: الجامعة، ١٩٩١.
- جنسن، لويد. تفسير السياسة الخارجية. ترجمة محمد بن أحمد المفتي ومحمد السيد سليم. الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٨٩.
- الحديثي، هاني إلياس. سياسة باكستان الإقليمية، ١٩٧١-١٩٩٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٣)

- حسين، جمال الدين. حرب تحرير الكويت: حرب تدمير العراق النص الكامل للصراع. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١.
- حسيني، فاضل. مشكلة شط العرب. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.
- الخميني، آية الله (الإمام). الحكومة الإسلامية. ط ٣. [طهران]: مركز بقية الله، [د. ت]. الدرة، محمود. القضية الكردية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.
- دستور الجمهورية الإسلامية في إيران. طهران: مديرية الترجمة والنشر، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، ١٩٩٧.
- رجب، يحيى حلمي. أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية. القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٧.
- الرشيدي، أحمد (محرر). الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١.
- زهران، جمال. توازن القوى بين العرب وإسرائيل بين حربي ١٩٦٧ - ١٩٧٣. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨.
- سعيد، محمد السيد. مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢. (عالم المعرفة)
- سليم، محمد السيد. تحليل السياسة الخارجية. [القاهرة]: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩.
- _____. تحليل السياسة الخارجية. ط ٢. القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٩٨.
- _____. (محرر). النظام العالمي الجديد. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.
- السويدي، جمال سند (محرر). إيران والخليج: البحث عن الاستقرار. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦.
- السيد رجب، عمر الفاروق. قوة الدولة: دراسات جيوسياسية. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢.

- السيد، مصطفى كامل. حتى لا تنشب حرب عربية وعربية أخرى. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢.
- شبل، فؤاد محمد. الفكر السياسي: دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.
- شحادة، مهدي وجواد بشارة. إيران: تحديات العقيدة والثورة. باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ١٩٩٩.
- شكر، زهير. السياسة الأمريكية في الخليج العربي. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢.
- صبيحي، أحمد محمود. البحرين ودعوى إيران. تقديم ومراجعة محمود علي الداود. كفر الدوار: مطبعة عوف اسكندرية، ١٩٦٣.
- عامر، كمال أحمد. مجلس التعاون الخليجي، نموذج للتكامل الاقتصادي. [د.م.]: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ١٩٨٨.
- عامر، كمال أحمد. الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١. (تاريخ المصريين؛ ٢٠٨)
- عبد الله، عبد الخالق. العالم المعاصر والصراعات الدولية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩. (عالم المعرفة؛ ١٣٣)
- عبدول، عبد الوهاب. الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة: دراسة قانونية. رأس الخيمة: مركز الدراسات والوثائق، [د.ت.]. (كتاب الأبحاث؛ ٩)
- العفيفي، فتحي. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٠). القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١. (ملف الخليج الاستراتيجي؛ ٢)
- العقاد، صلاح. معالم التغيير في دول الخليج العربي. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢.
- العلكيم، حسن حمدان. الأمن والاستقرار في منطقة الخليج: دراسة استشرافية. رأس الخيمة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩. (سلسلة قضايا خليجية؛ ٣)
- علوي، مصطفى (محرر). مصر وأمن الخليج بعد الحرب. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

العيدرروس، محمد حسن. العلاقات العربية الإيرانية، ١٩٢١-١٩٧١. الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٥.

غورباتشوف، ميخائيل. البيريسترويكا: تفكير جديد لبلادنا والعالم. ترجمة حمدي عبد الجواد. القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٨.

فايز، محمد. قضايا علم السياسة العام. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٦.

فهمي، عبد السلام عبد العزيز. تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين. القاهرة: مطبعة المركز النموذجي، ١٩٧٣.

قاسم، جمال زكريا. الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤-١٩٤٥. القاهرة: [د. ن.]. ١٩٧٣.

——— ويونان ليب رزق (محرران). العلاقات العربية الإيرانية. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣.

الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب. الأصول من الكافي. صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري. بيروت: دار الاضواء، ١٩٨٥. ٢ ج.

كوردسمان، أنتوني. القدرات العسكرية الإيرانية. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، [د. ت.]. (سلسلة دراسات عالمية؛ ٦)

لوريمر، جون جوردن. دليل الخليج. ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر. بيروت: دار العربية، ١٩٦٧-١٩٧٠.

مار، فيبي ووليم لويس (محرران). امتطاء النمر: تحدّي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة. ترجمة عبد الله جمعة الحاج. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦. (سلسلة دراسات مترجمة)

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة. البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى. ط ١٣. الرياض: المجلس، ٢٠٠٠.

———. النشرة الإحصائية. [الرياض]: مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، ١٩٩٩.

محافظة، علي [وآخرون]. العرب وجوارهم إلى أين؟. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٠)

- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. دول مجلس التعاون الخليجي: إشكاليات الوضع الداخلي وتهديدات الساحة الخارجية. [القاهرة]: المركز، ٢٠٠٠. (كراسات استراتيجية؛ ٣٦)
- . مجلس التعاون لدول الخليج بعد ٢٠ عاماً من إنشائه. [دبي]: المركز، ٢٠٠٠.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. النظام الاقليمي العربي: الوضع الراهن وتحديات المستقبل. القاهرة: المركز، ١٩٨٧.
- مرهون، عبد الجليل زيد. أمن الخليج بعد الحرب الباردة. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧.
- مسعد، نيفين عبد المنعم. صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.
- مسلم، طلعت أحمد. التعاون العسكري العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.
- المشاط، عبد المنعم (محرر). أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.
- (محرر). الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥.
- مطر، جميل وعلي الدين هلال. النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
- مظلوم، محمد جمال. القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية وغير التقليدية. القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١. (كراسات استراتيجية خليجية؛ ٣٨)
- مظهر، كمال. دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر. بغداد: [د. ن.]. ١٩٨٥.
- معوض، جلال معوض، «غزو الكويت وحرب الخليج الثانية، ١٩٩٠ - ١٩٩١». في: موسوعة أحداث القرن العشرين. القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠. ج ٤.
- مقلد، اسماعيل صبري. الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩.
- . الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية. ط ٢. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.

____. أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.

____. نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢.

النجار، مصطفى [وآخرون]. تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. [البصرة]: جامعة البصرة، ١٩٨٤.

نورس، علاء الدين. السياسة الإيرانية في الخليج العربي إبان عهد كريم خان، ١٧٥٧-١٧٧٩. بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛ معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٢.

نوفل، سيد. الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢.

هويدي، فهمي. إيران من الداخل. ط ٢. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨.

يوسف، أحمد ومحمد زبارة. مقدمة في العلاقات الدولية. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٥.
يوسف، فاروق. القوة السياسية: اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية. ط ٢. القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥.

دوريات

أبو طالب، حسن. «التطورات الأخيرة في حرب الخليج». السياسة الدولية، العدد ٩٢، نيسان/أبريل ١٩٨٨.

أبو عامود، محمد سعد. «واقع العلاقات السعودية الإيرانية: رؤية مستقبلية». السياسة الدولية، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠.

أبو النور، محمد فراج. «هامش المناورات يضيق أمام العالم الثالث، التكتلات الإقليمية: حصار هزيل ومستقبل رمادي». البيان (الإمارات): ٧/٧/٢٠٠٠.

الاتحاد (الإمارات): ١٥/٣/٢٠٠٠؛ ١١/٤/٢٠٠٠ و ١٠/٥/٢٠٠٠.

«الأزمة الإيرانية وانعكاساتها الدولية». السياسة الدولية، العدد ٥٥، كانون الثاني/يناير ١٩٧٩.

الأفندي، نذيرة. «طموحات وقضايا الوحدة الألمانية». السياسة الدولية، العدد ١٠٠، نيسان/أبريل ١٩٩١.

بسيسو، فؤاد حمدي. «مجلس التعاون الخليجي وآفاق التوجه الاستراتيجي العربي المتوازن». المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣١، أيلول/سبتمبر ١٩٨١.

البيان (الإمارات): ٢٨/٦/٢٠٠٠ و ٧/٧/٢٠٠٠.

التميمي، عبد الملك خلف. «الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية، ١٨٨٧ - ١٩٧١». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥، حزيران/يونيو ١٩٨٨.

ثابت، أحمد. «إيران ما بعد الحرب، مكاسب الواقع وأزمة الاختيار». مستقبل العالم الإسلامي، السنة ١، العدد ٢، ربيع ١٩٩١.

جاد، عماد. «دول الجوار الجغرافي: حسابات المكسب والخسارة». السياسة الدولية، العدد ١٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

جيرينبرجر، روبرت. «إيران تعطي الأمريكان تلميحات عن حيادها في حرب الخليج». الآفاق، العدد ٥، ١٩٩١.

الحاج، عبد الله جمعة. «الاستيلاء على جزيرة أبو موسى». شؤون اجتماعية، العدد ٥٢، ١٩٩٦.

_____. «مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو القرن الحادي والعشرين». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨٧، خريف ١٩٩٧.

حرب، أسامه الغزالي. «أبعاد النزاع العراقي الإيراني». السياسة الدولية، العدد ٦١، تموز/يوليو ١٩٨٠.

_____. «التطور التاريخي ودوافع الحرب: ملف الحرب العراقية الإيرانية». السياسة الدولية، العدد ٦٣، كانون الثاني/يناير ١٩٨١.

حسين، زكريا. «أسس التصورات الإيرانية لأمن الخليج». السياسة الدولية، العدد ١٣٧، تموز/يوليو ١٩٩٩.

الحياة (لبنان): ٢٠/٥/٢٠٠٠.

- الخليج (الإمارات): ٥/٥/١٩٩٩.
- الخليلي، جعفر. «من هم أقدم سكان الساحل العربي في الخليج منذ فجر التاريخ وحتى ظهور الإسلام؟». المؤرخ العربي: العدد ١٢، ١٩٨٠.
- زهران، جمال. «أبعاد الصراع العراقي الإيراني والتوازن الإقليمي». السياسة الدولية، العدد ٧١، كانون الثاني/يناير ١٩٨٣.
- سعودي، محمد عبد الغني. «الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٢٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩.
- سعيد، عبد المنعم. «ربيع طهران». الأهرام العربي: ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٠.
- _____. «الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد». السياسة الدولية، العدد ١٢٢، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.
- سياسات (إيران): ٢٥/٥/٢٠٠٠.
- سياسات الإيرانية، ٢٥/٥/٢٠٠٠.
- الشرق الأوسط: ٤/٩/١٩٩٢؛ ١١/٥/٢٠٠٠؛ ٢٦/٥/٢٠٠٠؛ ٣/١١/٢٠٠٠؛ ٢/١/٢٠٠١ و ٨/٦/٢٠٠٢.
- شؤون خليجية: العدد ٢٧، خريف ٢٠٠١.
- صادق، مجدي. «زيارة شمخاني للرياض». الوطن (الكويت)، ٢٤/٤/٢٠٠٠.
- الصلح، رغيد. «إيران والسودان: امتحانات صعبة». الحياة، ١١/٥/٢٠٠٠.
- طاهر، أحمد محمد. «العلاقات الخليجية الإيرانية: نظرة مستقبلية». السياسة الدولية، العدد ١٤٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.
- طاهر، علاء. «تسييس الدين: إشكالية السياسة الإيرانية بين منطقة الخليج والساحة الدولية». السياسة الدولية، العدد ٢٢، حزيران/يونيو ١٩٩٤.
- طاهري، أمير. «ثلاثة أسباب وراء امتناع رافسنجاني عن احتلال مقعده النيابي». الشرق الأوسط، ٢٧/٥/٢٠٠٠.
- «الطموحات النووية الإيرانية وأمن الخليج». الدراسات السياسية (الجزء الأول): نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

- عبد الله، ثناء فؤاد. «السقوط الدامي في رومانيا وأزمة البناء الصعب». *السياسة الدولية*: العدد ١٠٠، نيسان/أبريل ١٩٩١.
- عبد الله، عبد الخالق. «النظام الإقليمي الخليجي». *السياسة الدولية*: العدد ١١٤، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.
- _____. «النفط والنظام الإقليمي الخليجي». *المستقبل العربي*، السنة ١٦، العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤.
- عبد البديع، أحمد عباس. «حقائق الموقف السوفيتي من أحداث أوروبا الشرقية». *السياسة الدولية*، العدد ١٠٠، نيسان/أبريل ١٩٩١.
- عبد الرحمن، إبراهيم حلمي. «التطورات الدولية الجارية: فرص ومحاذير». كتاب *الأهرام الاقتصادي*، العدد ٣٧، آذار/مارس ١٩٩١.
- عبد العاطي، بدر أحمد. «أبعاد التغيرات الداخلية الأخيرة في المجر». *السياسة الدولية*، العدد ٩٩، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.
- عبد المؤمن، محمد السعيد. «المسألة الإيرانية: الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل». *أوراق الشرق الأوسط*، العدد ١٤، نيسان/أبريل - تموز/يوليو ١٩٩٥.
- عبد الناصر، وليد محمود. «الأبعاد الإقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية والإيرانية». *السياسة الدولية*، العدد ٩٥، كانون الثاني/يناير ١٩٨٩.
- عبيد، مجدي علي. «الفكر العسكري الجديد لجورباتشوف: التغير والاستمرارية». *السياسة الدولية*، العدد ٩٩، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.
- عطية، مجدي علي. «الفاعلية العسكرية لدول الخليج والتهديدات الإيرانية». *السياسة الدولية*، تموز/يوليو ١٩٨٦.
- العقاد، صلاح. «الأصول التاريخية للنزاع، ملف الحرب العراقية الإيرانية». *السياسة الدولية*، العدد ٦٢، كانون الثاني/يناير ١٩٨١.
- «العلاقات الاقتصادية الخليجية الإيرانية: عوامل التقارب وآفاق المستقبل». *شؤون خليجية*، السنة ٥، العدد ٣٢، شتاء ٢٠٠٣.
- العلكيم، حسن حمدان. «إيران وأمن الخليج: سيناريوهات الأمن وصراع الاستراتيجيات». *شؤون دولية*، العدد ١، صيف ١٩٩٢.

علي، نجاح محمد. «إيران والسعودية وتطورات علاقاتهما». الوسط: ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠.

عمر، السيد. «السياسة الخارجية الإيرانية في ظل حكم الرئيس خاتمي: الإدراك والواقع». شؤون خليجية، السنة ٣، العدد ٢٥، ربيع ٢٠٠١.

فحص، حسن. «رسالة خامنئي المفتوحة على كل الاتجاهات». الحياة، ١٤ / ٥ / ٢٠٠٠. فهمي، أماني محمود. «الاتحاد السوفيتي من الداخل والتحديات الجديدة». السياسية الدولية، العدد ١٠٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١.

القبس (الكويت): ٢١ / ٥ / ٢٠٠٠.

«قراءة في تجارب الصواريخ الإيرانية». الدراسات السياسية (الجزء الأول): ٢٩ يميز/ يوليو ٢٠٠٠.

«قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية الإيرانية». الدراسات السياسية (الجزء الأول): ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٠.

كيهان (إيران): ١١ / ٤ / ١٩٨٧.

لطفی، منال. «إيران بين رغبة رجل الشارع ورضاء الفقيه». الأهرام، ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٠. مبارك، وليد إلياس. «الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة». السياسة الدولية، العدد ٩٦، نيسان/ أبريل ١٩٨٩.

«متغيرات إقليمية ودولية تغير مسار العلاقات الإماراتية - الإيرانية». الشرق الأوسط، ٨ / ٦ / ٢٠٠٢.

المجلة: ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

محمد، عبد العاطي. «ماذا بعد الانتخابات الإيرانية؟». الأهرام (مصر)، ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٠.

محمود، أحمد إبراهيم. «إيران وجهود تطوير الصواريخ الباليستية». السياسة الدولية، العدد ١٣٦، نيسان/ أبريل ١٩٩٩.

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية. «الأمن والاستقرار في منطقة الخليج: دراسة استشرافية». قضايا خليجية، العدد ٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩.

معوض، نازلي. «تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية». مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٢٠١، ربيع - صيف ١٩٩١.

مهابة، أحمد. «إيران وأمن الخليج». السياسة الدولية، العدد ١٠٥، تموز/ يوليو ١٩٩١. الموجز عن إيران: العدد ٢، حزيران/ يونيو ١٩٩٢؛ كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٩٠ والعدد ١٢، نيسان/ أبريل ١٩٩١.

الهاشمي، رضا جواد. «النشاط التجاري القديم في الخليج العربي وآثاره الحضارية». المؤرخ العربي، العدد ١٢، ١٩٨٠. الوسط: ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٠.

الوطن (الكويت): ١٥/ ٥/ ٢٠٠٠ و ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٠. يالتا، بول. «الثورة الإسلامية في إيران». السياسة الدولية، العدد ٧٣، تموز/ يوليو ١٩٨٣.

مؤتمرات

العلاقات العربية الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومنقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر. بيروت: المركز، ١٩٩٦.

الغزو العراقي للكويت: المقدمات، الوقائع وردود الفعل، التداعيات: أعمال الندوة التي نظمها المجلس الوطني والفنون والآداب بالكويت في مارس ١٩٩٥. الصفاة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥. (عالم المعرفة؛ ١٩٥)

المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، الدورة السابعة والعشرين، ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠. المؤتمر السنوي الثامن للباحثين الشباب، السياسات الخارجية للدول العربية في التسعينات، كلية الاقتصاد، مركز البحوث السياسية، أيار/ مايو ٢٠٠٠.

المؤتمر السنوي السادس «آسيا والعولمة»، مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠ - ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.

نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير. الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠٠٠. ج ٢.

الوضع الراهن في الخليج وآفاق المستقبل، ندوة القبس، الكويت، ١٠-١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

رسائل جامعية

آل سعود، نواف مساعد عبد العزيز. «مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي». (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٨٨).

إدريس، محمد السعيد. «النظام الإقليمي للخليج العربي (٧١-١٩٩٢)». (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٨).

البادي، محمد سعيد. «الأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، من منظور اتحادي وبعد خليجي وعربي». (أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ١٩٩٢).

الحساني، سعيد حمد. «تطور العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران: دراسة حالة لمشكلة الجزر الثلاث». (أطروحة دكتوراه، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ١٩٩٩).
خليل، محمد محمود. «الأمن القومي العربي المصري وحرب أكتوبر». (أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ١٩٨٥).

السيار، عائشة علي. «الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة للوحدة بين إمارات الساحل العماني». (أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية البنات، ١٩٨٣).

عبد الواحد، عزت. «إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية: دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية، ١٩٩٠-١٩٩١». (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٤).

عبيدان، يوسف محمد. «نظام الحكم في دول الخليج: دراسة مقارنة لقطر والكويت والبحرين». (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٨٢).

العتيبي، منصور. «الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية، ١٩٩٠-١٩٩١». (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٧).

العوامل، خالد. «الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية». (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٢).

القنيعير، صالح بن عبد العزيز. «السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على الأمن القومي العربي، ١٩٧٩ - ١٩٩٥». (أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ١٩٨٨).

الملا، خالد محمد أحمد. «السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٢». (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٨).

وثائق

«البيان الختامي». (المجلس الأعلى، الدورة الحادية عشرة، الدوحة، ٢٢-٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠).

«البيان الختامي». (المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، الدورة السادسة عشرة، مسقط، ٤-٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥).

«البيان الختامي». (المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، الدورة السابعة عشرة، الدوحة، ٢٦-٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

«البيان الختامي». (المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدورة الرابعة والأربعين، جدة، ٧-٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢).

البيان الصادر عن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أبو ظبي، ٤ آذار/مارس ١٩٩٩.

«البيان الصحفي». (المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الدورة السابعة والستين، ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٨).

«البيان الصحفي». (المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الدورة السبعين، الرياض، ١٤-١٥ آذار/مارس ١٩٩٩).

«البيان الصحفي». (المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدورة الثامنة والثمانين، جدة، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣).

«تخطيط السياسة الخارجية الإيرانية: بين مدلولات الصراع الداخلي والنفوذ الإقليمي». (المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الكويت، بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠).

- «تقرير للفورين ريبورت الصادر في لندن عن التنازلات العراقية لإيران.» (١٩٩١).
- «زيارة وزير الدفاع الإيراني للسعودية: رؤية تحليلية.» (تقرير، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الكويت، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠).
- «العلاقات الكويتية الإيرانية: رؤية تحليلية.» (تقرير، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الكويت، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠).

٢- الأجنبية

Books

Al-Alkim, Hassan Hamdan. *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*. London: Saqi Books, 1994.

Al-Suwaidi, Jamal S. (ed.). *Iran and the Gulf: A Search for Stability*. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996.

Bakhash, Shaul. *The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution*. New York: Basic Books, 1984.

Bennett, Alvin LeRoy. *International Organizations: Principles and Issues*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1977].

Cantor, Louis J. and Steven L. Spiegel. *The International Politics of Regions; a Comparative Approach*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1970].

Cordesman, Anthony H. *The Gulf Military Balance and Saudi Arabia*. Washington DC: Center for Strategic and International Studies, 2001.

Cordesman, Anthony H. and Ahmed Hashim. *Iran: Dilemmas of Dual Containment*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1997. (CSIS Middle East Dynamic Net Assessment)

Eisenstadt, Michael. *Iranian Military Power: Capabilities and Intentions*. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1996. (Policy Papers; no. 42)

Esposito, John L. (ed.). *The Iranian Revolution: Its Global Impact*. Miami: Florida International University Press; Gainesville, FL: Orders, University Presses of Florida, 1990.

Feste, Karen A. *The Iranian Revolution and Political Change in the Arab World*. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996. (Emirates Center for Strategic Studies and Research, Occasional Papers; no. 4)

Frankel, Joseph. *Contemporary International Theory and the Behaviour of States*. London; New York: Oxford University Press, 1973.

Graham, Robert. *Iran, the Illusion of Power*. London: Croom Helm, 1978.

- Graz, Liesl. *The Turbulent Gulf*. London; New York: I. B. Tauris; New York: St. Martin's Press, 1990.
- Hermann, Charles F., Charles W. Kegley, Jr. and James N. Rosenau (eds.). *New Directions in the Study of Foreign Policy*. Boston: Allen and Unwin, [1986].
- Hunter, Shireen. *Iran and the World: Continuity in a Revolutionary Decade*. Bloomington: Indiana University Press, 1990.
- Kaplan, Morton A. *System and Process in International Politics*. New York: Wiley, 1962.
- Khadduri, Majid. *The Gulf War: the origins and implications of the Iraq-Iran conflict*. New York: Oxford University Press, 1988.
- Long, David E. and Christian Koch. (eds.). *Gulf Security in the 21st Century*. Abu Dahbi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1997.
- Macridis, Roy C. *Contemporary Political Ideologies: Movements and Regimes*. Cambridge, MA: Winthrop Publishers, 1980.
- Milani, Mohsen M. *The Making of Iran's Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic*. 2nd ed. Boulder: Westview Press, 1994.
- _____. *The Military Balance*. London: Institute for Strategic Studies, 1994-1995.
- _____. London: Institute for Strategic Studies, 1995-1996.
- Morgenthau, Hans Joachim. *Politics among Nations; the Struggle for Power and Peace*. 2nd ed. rev. and enl. New York: Knopf, [1954].
- _____. *Power and Ideology in International Politics*. New York: Free Press, 1961.
- Nye, Joseph S. *Peace in Parts; Integration and Conflict in Regional Organization*. Boston: Little, Brown, [1971]. (Perspectives on International Relations)
- Ramazani, Rouhollah K. (ed.). *Iran's Revolution: The Search for Consensus*. Bloomington: Indiana University Press; Washington, DC: Published in Association with the Middle East Institute, 1990.
- _____. *Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East*. London: Johns Hopkins University Press, 1990.
- _____. *Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1988

Rosenau, James N., Kenneth W. Thompson and Gavin Boyd (eds.). *World Politics: An Introduction*. New York: Free Press, 1976.

Simpson, John. *Behind Iranian Lines*. London: Robson Books, 1988.

Tahtinen, Dale R. *Arms in the Persian Gulf*. With a Foreword by Melvin R. Laird. Washington: American Enterprise Institute for Public Policy Research, [1974]. (Foreign Affairs Study; no. 10)

Periodicals

Abootalebi, Ali. "The Struggle for Democracy in the Islamic Republic of Iran," *Middle East Review of International Affairs* (MERIA): Vol. 4, no. 3, September 2000.

Arjomand, Said Amir. "History and Revolution in the Shi'ite Tradition in Contemporary Iran," *International Political Science Review*: Vol. 10, no. 2, 1989.

Chubin, Shahram and Charles Tripp. "Domestic Politics and Territorial Disputes in the Persian Gulf and Arabian Peninsula," *Survival*: Winter 1993-1994.

Dabiri, Mohammad Reza. "Abu Musa Island: A Binding Understanding or a Misunderstanding," *Iranian Journal of International Affairs*: Vol. 5, nos. 3-4, Fall-Winter 1993-1994.

Emami, Mohammad Ali. "Perspectives on the Security of the Persian Gulf," *Iranian Journal of International Affairs*: Vol. 5, nos. 3-4, Fall-Winter 1993-1994.

Gause, F. Gregory. "The Illogic of Dual Containment," *Foreign Affairs*: Vol 73, no. 2, March- April 1994.

Katzman, Kenneth. "Iran: Current Developments and U.S. Policy," *Congressional Research Service Review*: April 2002.

Lake, Anthony. "Confronting Backlash States," *Foreign Affairs*: Vol 73, no. 2, March- April 1994.

Long, David E. "United States and the Persian Gulf," *Current History*: January 1979.
Middle East Journal: Vol. 42, no. 3, Summer 1988.

Milani, Mohsen M. "The Evolution of the Iranian Presidency: From Bani Sadr to Rafsanjani," *British Journal of Middle Eastern Studies*: Vol. 20, no. 1, 1993.

Pedersen, Daniel. "A United Germany – The New Superpower." *Newsweek*: 26 February 1990.

Pipes, Daniel and Patrick Clawson. "Ambitious Iran, Troubled Neighbors." *Foreign Affairs: America and the World*: Vol. 72, no. 1, 1992-1993.

Shahabi, Sohab. "A Review of Iran's Five-Year Development Plan, and a Look to the Future." *Iranian Journal of International Affairs*: Vol. 4, no. 2, 1992.

Stern, Fritz. "Freedom and its Discontents." *Foreign Affairs*: Vol. 72, no. 4, September - October 1993.

Zahed, Mojtahed. "The Political Geography and History of the Islands of Tunb and Abu Musa," *Iranian Journal of International Affairs*: Vol. 4, nos. 3-4, Fall- Winter 1992.

Websites

1. www.aljazeera.net/programs/open-dialog/articles/2001/2/2-27-1.htm.
2. [www.aljazeera.net /in-depth/iran-file/2001/4/4-21-3-hm](http://www.aljazeera.net/in-depth/iran-file/2001/4/4-21-3-hm).
3. www.alsharqalawsat.com/pc/news/8.6.2002.024.html.

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

ترجمة ونشر:

مجموعة مختارة من الكتب المتخصصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى بعض الكتب التي تُعنى بقضايا منطقة الخليج يتم ترجمتها الى اللغة العربية.

ISBN: 9948 424 89 1	هيدلي بول	المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية
ISBN: 9948 424 44 1	باتريك ج دنليفي بريندان أوليري	نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية
ISBN: 9948 400 22 4	براين وايت، مايكل سميث، ريتشارد ليتل	قضايا في السياسة العالمية
ISBN: 9948 400 14 3	كريس براون	فهم العلاقات الدولية
ISBN: 9948 400 10 0	جيفري نيونهام غراهام ايفانسن	قاموس بنغوين للعلاقات الدولية
ISBN: 9948 400 04 6	فرانك بيلي	معجم بلاكويل للعلوم السياسية
ISBN: 9948 400 07 0	جون بيليس، ستيف سميث	عولمة السياسة العالمية
ISBN: 9948 400 16 X	روبرت غيلبن	الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية
ISBN: 9948 400 00 3	جيفري ستيرن	تركيبة المجتمع الدولي
ISBN: 9948 400 08 9	تيد روبرت غور	لماذا يتمرد البشر؟
ISBN: 9948 432 77 0	مركز الخليج للأبحاث	التوازن العسكري ٢٠٠٥-٢٠٠٦
ISBN: 9948 424 91 3	مركز الخليج للأبحاث	التوازن العسكري ٢٠٠٤
ISBN: 9948 424 58 1	مركز الخليج للأبحاث	التوازن العسكري ٢٠٠٣
ISBN: 9948 424 85 9	مركز الخليج للأبحاث	توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٥

ISBN: 9948 432 41 X	بيل بارك	سياسات تركيا تجاه شمال العراق - المشكلات والأفاق المستقبلية
ISBN: 9948 434 25 0	مركز الخليج للابحاث	توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٦
ISBN: 9948 434 35 8	مركز الخليج للابحاث	التوازن العسكري ٢٠٠٦
ISBN: 9948 434 20 X	تيم نيلوك	المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية
ISBN: 9948 432 79 7	لاري دايموند	النصر المهدور: الاحتلال الأمريكي والجهود المتخطة لإحلال الديمقراطية في العراق

إصدار ونشر:

سلسلة مختارة من الكتب والمؤلفات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويتم اختيار الكتب بناء على أسس علمية دقيقة.

ISBN: 9948 400 21 6	سلمان رشيد سلمان	البعد الاستراتيجي للمعرفة
ISBN: 9948 400 20 8	عمار علي حسن	ممرات غير آمنة
ISBN: 9948 400 66 6	مجموعة من المؤلفين	انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي
ISBN: 9948 432 20 7	مركز الخليج للابحاث	الخليج في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦
ISBN: 9948 400 91 7	مركز الخليج للابحاث	الخليج في عام ٢٠٠٤
ISBN: 9948 400 25 9	مركز الخليج للابحاث	الخليج في عام ٢٠٠٣
ISBN: 9948 432 61 4	مصطفى العاني، لانا نسيه، فريدة العجمي	دول الخليج: قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب
ISBN: 9948 432 51 7	مصطفى العاني	مبادرة اعلان منطقة الخليج كمطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل
ISBN: 9948 432 71 1	عبدالحالق عبدالله	النظام الاقليمي الخليجي
ISBN: 9948 432 75 4	مصطفى العاني	دول الخليج: التقارير المقدمة إلى لجان مكافحة الإرهاب - مجلس الامن
ISBN: 9948 434 65 0	حسنين توفيق إبراهيم	تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي
ISBN: 9948 434 54 4	أشرف سعد العيسوي	قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي

سلسلة سياسات عامة:

أوراق بحثية تحليلية تقدم قراءة معمقة تعتمد على البحث الجاد للسياسات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتقدم هذه الأوراق البحثية (سياسات عامة) مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تساهم في فهم أفضل لأهم القضايا المطروحة في المنطقة

ISBN: 9948 424 79 4	موسى حمد القلاب	أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج
ISBN: 9948 424 06 9	عبد العزيز بن صقر	قوات السلام العربية
ISBN: 9948 424 24 7	إميلي روتلدج	إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون: الاستعدادات والخيارات السياسية المستقبلية
ISBN: 9948 424 04 2	مصطفى العاني	الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية
ISBN: 9948 400 23 2	عبد العزيز بن صقر	الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة

سلسلة أوراق بحثية:

دراسات وأبحاث محكمة تغطي البرامج البحثية للمركز ويكتبها ويشرف عليها نخبة من المختصين في شؤون المنطقة، وتتميز بالشمولية وتفتح الباب لمزيد من الدراسات حول قضايا أكثر تخصصاً.

ISBN: 9948 432 00 2	جوزيف كشيبيان	المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عُمان
ISBN: 9948 424 93 X	حسنين توفيق إبراهيم	الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ISBN: 9948 424 56 5	سامح راشد	العلاقات الخليجية - العربية ١٩٧٠-٢٠٠٠
ISBN: 9948 400 43 7	جواد الحمد	دول مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٠-٢٠٠٢
ISBN: 9948 400 29 1	محمد يوسف الجعيلي	دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر
ISBN: 9948 400 67 4	إليزابيث ستيفنس	العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي
ISBN: 9948 400 63 1	سونوكو سوناياما	العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان
ISBN: 9948 400 33 X	عبد شريف	العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن

ISBN: 9948 424 61 1	مصطفى العاني	مكافحة الإرهاب وآلية العدالة الدولية: لجنة ١٢٦٧ التابعة لمجلس الأمن الدولي
ISBN: 9948 432 49 5	السيد أحمد مصطفى عمر	اتجاهات استخدام الإنترنت: بحث ميداني على عينة من رواد مقاهي الإنترنت في إمارة الشارقة
ISBN: 9948 424 50 6	عبد العزيز بن صقر	إجراءات الإصلاح السياسي من منظور خليجي داخلي
ISBN: 9948 432 30 4	عمار علي حسن	العلاقات الخليجية - المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل
ISBN: 9948 434 08 0	عدنان محمد هياجنة	العلاقات الخليجية - الأردنية الواقع والمستقبل: ١٩٨٠ - ٢٠٠٤
ISBN: 9948 432 34 7	ميسر إبراهيم أحمد	الصناعات العراقية الصغيرة بعد الحرب - الواقع وآفاق المستقبل -
ISBN: 9948 432 26 6	جاكومو لوشباني فيلكس نيوجارت	الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي نحو شراكة جديدة
ISBN: 9948 432 06 1	ناجي أبي عاد	نحو مشروع أوروبي - خليجي لتطوير قطاع الغاز في مجلس التعاون الخليجي
ISBN: 9948 432 33 9	إبراهيم خليل العلاف	الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة أقلمة وتدويل الأمن في العراق
ISBN: 9948 432 32 0	محمود أحمد عزت	آثار قرار حل الجيش العراقي في الوضع الأمني في العراق
ISBN: 9948 434 37 4	أساء علي أباحسين	تغير المناخ في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسياسات الاستجابة

سلسلة أوراق خليجية:

تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار «برنامج الدراسات الخليجية» منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

ISBN: 9948 424 48 4	إيكارت ويرتز	دور الذهب في الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي
ISBN: 9948 400 75 5	يوسف محمد البنخليل	الأمم المتحدة وأمن الخليج
ISBN: 9948 424 17 4	باتريشيا ييروي	العلاقات بين دبي وأستراليا
ISBN: 9948 432 59 2	ايكارت ورتز	أسواق الأسهم الخليجية تمر في مرحلة حرجة

سلسلة دراسات عراقية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

ISBN: 9948 400 41 0	حسنين توفيق إبراهيم	مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج
ISBN: 9948 424 32 8	خليل اسماعيل الحديثي	الاحتلال والمقاومة في العراق - دراسة في المشروع
ISBN: 9948 424 42 5	حسنين توفيق إبراهيم عبدالجبار أحمد عبدالله	التحولات الديمقراطية في العراق - القيود والفرص
ISBN: 9948 424 59 X	دانيال بايمان	خمس خيارات أمريكية سيئة للتعامل مع العراق
ISBN: 9948 432 08 8	مراد بطل الشيشاني	المقاومة العراقية بين الإرهاب والتحرر الوطني دراسة إحصائية
ISBN: 9948 432 14 2	موسى حمد القلاب	الجيش العراقي ١٩٢١-٢٠٠٤ دراسة وتحليل

سلسلة دراسات يمنية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

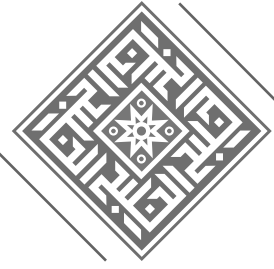
ISBN: 9948 400 68 2	عمار علي حسن	العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)
---------------------	--------------	---

سلسلة ترجمات خليجية:

يقوم المركز بترجمة ونشر مجموعة مختارة من الدراسات والتقارير والكتب الأجنبية التي تتناول مواضيع وقضايا خليجية.

ISBN: 9948 424 53 0	مجموعة من المؤلفين	الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الاتحاد الأوروبي
ISBN: 9948 424 34 4	مجموعة من المؤلفين	الامتثال العالمي: استراتيجية للأمن النووي
ISBN: 9948 424 08 5	مجموعة من المؤلفين	الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي
ISBN: 9948 424 82 4	مجموعة من المؤلفين	ترجمات خليجية (العدد الرابع)
ISBN: 9948 424 81 6	مجموعة من المؤلفين	ترجمات خليجية (العدد الخامس)

ISBN: 9948 432 45 2	مجموعة من المؤلفين	ترجمات خليجية (العدد السادس)
ISBN: 9948 432 46 0	مجموعة من المؤلفين	ترجمات خليجية (العدد السابع)
ISBN: 9948 432 47 9	مجموعة من المؤلفين	ترجمات خليجية (العدد الثامن)
ISBN: 9948 432 48 7	مجموعة من المؤلفين	ترجمات خليجية (العدد التاسع)



نموذج طلب شراء إصدار

الكمية	ISBN	اسم الكتاب
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

طريقة الدفع:

١. تحويل مصري

اسم الحساب : مركز الخليج للأبحاث
العنوان : ص.ب ٨٠٧٥٨، دبي، الإمارات العربية المتحدة
رقم حساب : ٠٠٢٢-٤٧٤٧٥٥-٠١٠ (بالدولار)
٠٠٢٢-٤٧٤٧٥٥-٠٠١ (بالدرهم)
البنك : بنك الإمارات الدولي
العنوان : المكتب الرئيسي - دبي، الإمارات العربية المتحدة
رمز التحويل السريع : EBILAEAD

٢. بطاقة إئتمان

نوع البطاقة: ☐ Master card ☐ Visa
القيمة :
تاريخ الانتهاء :
رقم البطاقة :
رقم الهاتف :
التوقيع :
☐ يرجى إرسال فاتورة مبدئية

على العنوان التالي:

الاسم :
المؤسسة :
القسم :
العنوان :
المدينة/الدولة :
ص.ب/الرمز البريدي :
الهاتف :

أرسل طلبك على العنوان التالي

١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١ - ٣٠٣ شارع الشيخ راشد ص.ب ٨٠٧٥٨، دبي،

الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٧٧٧ ٣٢٤ ٩٧١+

فاكس: ٧٧٧ ٣٢٤ ٩٧١+

البريد الإلكتروني: nada@grc.ae

اطلب عبر الإنترنت: www.grc.ae



السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

تتناول هذه الدراسة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠٠٠، وهي الفترة التي عرفت الساحة السياسية الإيرانية فيها ثلاث قيادات اختلفت في توجهاتها الخارجية تجاه منطقة الخليج نتيجة اختلاف المحدّات التي حكمت تلك التوجهات خلال فترة الدراسة. وتعرض الدراسة السياق التاريخي لتلك السياسة والمحدّات التي أثّرت فيها، سواءً تلك النابعة من البيئة الإقليمية أم تلك النابعة من البيئة العالمية. كما تتناول دور كل من الإيديولوجيا والقيادة والمصلحة القومية في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية، وكذلك الأدوات المستخدمة في تنفيذ تلك السياسة خلال مراحل الحكم الإيراني المختلفة منذ ثورة ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠٠٠.

وتتطرق الدراسة الى السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي خلال الجمهوريات الثلاث التي تعاقبت على الحكم في إيران منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠٠٠، من خلال تناول عدد من القضايا التي تعرّضت لها تلك السياسة، مثل الإيديولوجيا والبحث عن دور إقليمي لإيران مروراً بقضايا الحدود، وقضايا الأمن والتسلح، وقضايا التعاون الإقليمي بين إيران وبين دول المجلس خلال العهود الثلاثة.



ISBN 9948-424-72-7



9 789948 424727

مركز الخليج الأبحاث

١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١

٣٠٢ شارع الشيخ راشد

ص.ب. ٨٠٧٥٨، دبي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٩٧١ ٤ ٣٢٤ ٧٧٧٠

فاكس: ٩٧١ ٤ ٣٢٤ ٧٧٧١

البريد الإلكتروني: info@grc.ae

www.grc.ae